

تَفْسِيرُ

# ابْنِ كَمَالٍ بَابِ شَأْنِ

تَأْلِيفُ الْإِمَامِ

شَمْسِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ كَمَالٍ بَابِ شَأْنِ الرُّومِيِّ الشَّافِعِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٤٠ هـ فِي الْقِسْطِ طَبِيعِيَّةً  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ مُّحَقَّقًا عَلَى سِتِّ نُسَخٍ خَطِّيةٍ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيلٌ

مَاهِرُ أَدِيبِ جَبَّارِ

الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ

مَكْتَبَةُ بَيْتِ الْإِسْلَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَقْدِيرٌ  
اِبْرَکَمَ الْاَشْيَا

(۳)

## حُفُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م



الدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي مسبق من الناشر  
حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعاً وقانوناً، وطبقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإن حقوق التأليف والاختراع مصنوعة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

IRSD  
KITABEVI  
SADECE ARAPÇA



مَكْتَبَةُ الْإِسْطَنْبُولِ

للطباعة والنشر والتوزيع - إسطنبول

لصاحبها  
مُحَمَّدٌ مَحْفُوظٌ أَزْدَمِير

تركيا - إسطنبول

هاتف: 0850 480 47 73

İskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük:1 Fatih/İSTANBUL



[www.irsad.com.tr](http://www.irsad.com.tr)  
[info@irsad.com.tr](mailto:info@irsad.com.tr)



fb.com /irsadkitabevi



@irsadkitabevi

+90 (0) 531 285 3525

قامت بعمليات التنفيذ والإخراج الفني والتنفيذ الطباعي

دَارُ اللَّبَابِ

لِلدِّرَاسَاتِ وَتَحْقِيقِ الشَّرَاحِ

تركيا - اسطنبول - الفاتح - اسكندر باغا - كرتاش - مفرق بنك الكويت  
مقابل مستشفى الفاتح - بناء رقم ٧ - ط ٥

İskenderpaşa mh. Kızıtaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları  
Tel: 00902125255551 - Mob: 00905454729850

www.allobab.com - Email: info@allobab.com





# سُورَةُ النَّبِيِّ





(١) - ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَّوْا وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ خطابٌ عامٌ يتناول الموجودين في زمان الخطاب ومن بعدهم<sup>(١)</sup> دون المنقرضين.

﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ في مخالفة أمره ونهيه.

﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَّوْا﴾ يعني: آدم عليه السلام، ترتيب الأمر بالتقوى على هذه القصة لما فيها من الدلالة على أن<sup>(٢)</sup> قدرته تعالى على إهلاكهم وإنشاء خلقٍ آخرين<sup>(٣)</sup> على أسهل وجه، لا<sup>(٤)</sup> لما فيها من الدلالة على القدرة العظيمة، وإلا لكان خلق السماوات والأرض أحقَّ بالذكر.

وما في ذكر الربِّ من الإشارة إلى نعمة التربية الموجبة للطاعة لتضمنين الترهيب معنى الترغيب.

---

(١) في (م): «بعده».

(٢) «أن»: ليست في (م).

(٣) في (م): «آخر».

(٤) «لا»: ليست في (م).

﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ يعني: حواء، خلقها من ضلعٍ من أضلاع آدم عليه السلام. بيان خلقهم من نفسٍ واحدة على وجه الاستئناف؛ كأنه قيل: إنهم خلقوا من ذكرٍ وأنثى لا من ذكرٍ وحده؟ فأجيب بأن تلك الأنثى قد خلقت منه، فالواو استئنافية لا عاطفة؛ لِمَا عرفت أن مدخولها مقررٌ ومبينٌ لِمَا تقدم، والعاطف لا يتخلل بين الشيء ومقرره.

وعلى تقدير العطف على محذوفٍ - أي: خلقها وخلق منها زوجها - يندفع المحذور<sup>(١)</sup> المذكور، إلا أنه لا دخل للمقدّر في تقرير ما ذكر، ومن شرائط البلاغة تجريد الكلام عمّا لا يقتضيه المقام<sup>(٢)</sup>.

﴿وَبَنَى مِنْهَا﴾؛ أي: نشر<sup>(٣)</sup> من النَّفْسَيْنِ المذكورين من جهة التناسل والتوالد، أراد بيان كيفية توالدهم ولذلك قال<sup>(٤)</sup>:

﴿رَبَّالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ دون: ذكوراً كثيراً وإناثاً، ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة الأنيقة قال في تفسيره: بناتٍ وبنين كثير<sup>(٥)</sup>.

وذكر ﴿كَثِيرًا﴾ حملاً على معنى الجمع، وحذف وصف النساء لدلالة وصف قرينها<sup>(٦)</sup> عليه.

(١) «المحذور»: من (م).

(٢) في هامش (ح) و(ف) و(م): «رد لصاحب الكشف». زاد في (م): «والقاضي».

(٣) في (ح): «نثر».

(٤) «أراد بيان كيفية توالدهم ولذلك قال» من (ك) و(م)، ووقعت في (ح) و(ف) قبل كلمة «الدقيقة» الآتية، وهو خطأ ظاهر.

(٥) في هامش (ح) و(ف): «رد للقاضي». وفي هامش (م): «رد لليضوي».

(٦) في (ح) و(ف): «قرينتها». وسقطت كلمة «وصف» من (ف)، وفي هامشها: «وأما ما قيل: إن =

وَقُرئ: (وخالق... وبأث<sup>(١)</sup>) على حذف مبتدأ، تقديره: وهو خالق وبأث.  
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾؛ أي: يسأل بعضكم بعضاً به، فيقول:  
أَسألك بالله.  
أو: تسألون غيركم، فجيء بـ (تَفَاعَلُونَ)<sup>(٢)</sup> موضع (تَفْعَلُونَ) للكثرة، وَيَعْضُدُهُ  
قراءة: (تَسْأَلُونَ)<sup>(٣)</sup>.

وأصله: تتساءلون، فأدغمت التاء الثانية في السين، وقُرئ بطرحها<sup>(٤)</sup>.  
﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنصب عطفٌ على محلّ الجارّ والمجرور، وينصره قراءة:  
(تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)<sup>(٥)</sup>، أو على ﴿اللَّهِ﴾؛ أي: اتَّقُوا اللَّهَ وَاتَّقُوا الْأَرْحَامَ فِصْلُوهَا  
وَلَا تَقْطَعُوهَا.

وقرئ بالجر عطفاً على الضمير المجرور<sup>(٦)</sup>.

وما ذهب إليه البصريون من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا  
بإعادة الجارّ، والضعف في إضماره، يرذّه هذه القراءة الثابتة بالتواتر، فإنها مما

= الحكمة تقتضي أن يكون الرجال أكثر فوجهه غير ظاهر. منه.

(١) تنسب لخالد الحذاء. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤).

(٢) في النسخ عدا (ف): «فجئ يتفاعلون»، والمثبت من (ف).

(٣) تنسب لابن مسعود والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤).

(٤) أي: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ بتخفيف السين، وهي قراءة عاصم وحزمة والكسائي، وقرأ باقي السبعة بتشديد  
السين. انظر: «التيسير» (ص: ٩٣). وانظر كذلك: «الكشاف» (١/ ٤٦٢)، و«تفسير البضاوي»  
(٥٨/٢).

(٥) تنسب لابن مسعود والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤).

(٦) وهي قراءة حمزة. انظر: «التيسير» (ص: ٩٣).

يُحْتَجُّ بِهِ لَا مِمَّا يُحْتَجُّ عَلَيْهِ، إِلَّا عِنْدَ مَنْ لَا اعْتِمَادَ لَهُ عَلَى الْقَرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ وَلَا اعْتِدَادَ لَزَعْمِهِ الْفَاسِدِ<sup>(١)</sup>.

وَقَرِئَ: بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرُ<sup>(٢)</sup>، تَقْدِيرُهُ: وَالْأَرْحَامُ كَذَلِكَ؛ أَيِ: مِمَّا يُتَّقَى، أَوْ مِمَّا يُتَسَاءَلُ بِهِ.

وَقَدْ نَبَّهَ تَعَالَى إِذْ قَرَنَ الْأَرْحَامَ بِاسْمِهِ عَلَى أَنْ صَلَّتْهَا بِمَكَانٍ مِنْهُ<sup>(٣)</sup>، وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الرَّحِمُ مَعْلُوقَةٌ بِالْعَرْشِ تَقُولُ: أَلَا مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللَّهُ»<sup>(٤)</sup>.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾: حَافِظًا مُطَّلِعًا.

\*\*\*

(٢) - ﴿وَأَتُوا آلَ يَتِيمَ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾.

﴿وَأَتُوا آلَ يَتِيمَ أَمْوَالَهُمْ﴾ كَمَا بَلَغُوا إِنْ أُؤْنِسَ مِنْهُمْ الرُّشْدُ، وَلِذَلِكَ أُمِرَ بِإِبْطَالِهِمْ صِغَارًا، وَالْيَتَامَى: جَمْعُ يَتِيمٍ، وَهُوَ الَّذِي مَاتَ أَبُوهُ، مِنَ الْيَتَمِ وَهُوَ الْإِنْفِرَادُ - وَمِنْهُ: الدُّرَّةُ الْيَتِيمَةُ، إِذَا انفردت فِي صَدْفِهَا - إِمَّا عَلَى أَنَّهُ لَمَّا جَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ كِفَارِسٍ وَصَاحِبِ جُمُعٍ عَلَى يَتَائِمٍ ثُمَّ قَلْبٍ فَقِيلَ: يَتَامَى، أَوْ عَلَى أَنَّهُ

(١) يعرض بالزمخشري الذي ردها. انظر: «الكشاف» (١/٤٦٢)، وقد تأثر كثيرون بكلام الزمخشري منهم البيضاوي فضعفها. انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/٥٨).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/١٧٩).

(٣) «منه» ليست في (ح) و(ف).

(٤) رواه البخاري (٥٩٨٩)، ومسلم (٢٥٥٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

جُمع على يَتَمَى كَأَسْرَى لَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْآفَاتِ، ثُمَّ جُمِعَ<sup>(١)</sup> يَتَمَى عَلَى يَتَامَى؛ كَأَسْرَى وَأَسَارَى.

وَحَقُّ هَذَا الْاسْمِ أَنْ يَقَعَ عَلَى الصَّغَارِ وَالْكِبَارِ؛ لِبَقَاءِ مَعْنَى الْإِنْفِرَادِ عَنِ الْآبَاءِ<sup>(٢)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ غَلِبَ أَنْ يَسْمَوْا بِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغُوا مَبْلَغَ الرِّجَالِ، فَإِذَا بَلَغُوهُ زَالَ عَنْهُمْ هَذَا الْاسْمُ، وَعَلَى وَفْقِ هَذَا وَرَدَ عُرِفَ الشَّرْعُ<sup>(٣)</sup>، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٤)</sup>: «لَا يُتَمَّ بَعْدَ الْحُلُمِ»<sup>(٥)</sup>؛ أَي: لَا يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْيَتِيمِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوَلِيِّ، وَالْمُرَادُ فِي الْآيَةِ الْبَالِغُ عَلَى الْإِتْسَاعِ؛ لِقُرْبِ عَهْدِهِمْ بِالصَّغَرِ<sup>(٦)</sup>، حَتَّى عَلَى أَنْ تُدْفَعَ إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ أَوَّلَ بُلُوغِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَزُولَ عَنْهُمْ هَذَا الْاسْمُ<sup>(٧)</sup>.

رَوَى: أَنَّ رَجُلًا مِنْ غُطْفَانَ كَانَ مَعَهُ مَالٌ كَثِيرٌ لِابْنِ أَخٍ لَهُ يَتِيمٍ، فَلَمَّا بَلَغَ طَلَبَ الْمَالَ مِنْهُ فَمَنَعَهُ، فَتَزَلَّتْ فَلَمَّا سَمِعَهَا الْعَمَّ قَالَ: أَطَعْنَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْحَوْبِ الْكَبِيرِ<sup>(٨)</sup>.

(١) «جمع»: من (ك) و(م).

(٢) وَقَعَ بَيْنَ كَلِمَةِ «عَنْ» وَكَلِمَةِ «الْآبَاءِ» فِي (ح) وَ(ف): «اعْتِبَارُ الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ مِنَ الْوَلِيِّ بِالنَّظَرِ إِلَى حَالِ نَفْسِهِ، وَمُرَادُ الْقَائِلِ اعْتِبَارَهُ بِالنَّظَرِ إِلَى حَالِ الْيَتِيمِ فَدَائِرَةُ الرَّدِّ عَلَى الْفَهْمِ لَا عَلَى الْمَفْهُومِ»، وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ كَلِمَةً لَمْ تَجُودَ.

(٣) فِي (م): «وَرَدَ عَرِفَ اسْمَ الشَّرْعِ»، وَفِي (ك): «وَرَدَ الشَّرْعَ».

(٤) فِي (م) وَ(ك): «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ».

(٥) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧٣) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَصْنَفِ» (١١٤٥١) عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفاً عَلَيْهِ. وَالْمَرْفُوعُ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِيسِ الْحَبِيرِ» (٣/ ١٠١): أَعْلَهُ الْعَقِيلِيُّ وَعَبْدُ الْحَقِّ وَابْنُ الْقَطَّانِ وَالْمَنْذَرِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَحَسَنَهُ النَّوَوِيُّ مَتَمَسِكاً بِسُكُوتِ أَبِي دَاوُدَ.

(٦) فِي (ح) وَ(ف): «بِالصَّلَاةِ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٧) فِي هَامِشِ (ف): «وَمَا زَادَ عَلَى هَذَا فِي عِبَارَةِ الْكَشَافِ فَغَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي زَوَالِهِ مِنْهُ».

(٨) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» (١/ ٤٦٤)، وَذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» (ص: ١٤٢) عَنْ مَقَاتِلٍ وَالْكَلْبِيِّ.

﴿وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْرَ بِالْأَلْبَسِ﴾؛ أي: لا تستبدلوا<sup>(١)</sup> الحرام وهو مال اليتامى بالحلال وهو مالكم وما أبيح لكم من المكاسب<sup>(٢)</sup>، والتفعل بمعنى الاستفعال كثير.

أو<sup>(٣)</sup>: ولا تأخذوا الرفيع من أموالهم، وتعطوا الخسيس مكانه. ورُدَّ بأنه تبديل لا تبدل، فإن في التبدل وكذا في الاستبدال ما دخلته الباء متروك، وما تعدى إليه الفعل بنفسه مأخوذ، وفي التبديل بالعكس.

ومبناه على اعتبار الأخذ والإعطاء من الولي بالنظر إلى حال نفسه، ومراد القائل اعتباره بالنظر إلى حال اليتيم، فدائرة الرد على الفهم لا على المفهوم.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾؛ أي: لا تضموها إلى أموالكم في الأكل<sup>(٤)</sup>، فدل<sup>(٥)</sup> قوله: ﴿إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ على أن المخاطبين أغنياء، وذلك لأنه إذا كان فقيراً يجوز أن يأكل بالمعروف، وفيه تعريض بأنهم كانوا يفعلون كذلك.

وفائدة التقييد بالمعيرة: الدلالة على غاية قبح فعلهم، حيث أكلوا أموالهم مع الغنى عنها ولم يميزوا بينها وبينها، كما هو حال البهائم، وقصد بذلك تشهير ما كانوا عليه من ارتكاب هذه الأمور القبيحة<sup>(٦)</sup>؛ ليكون أزر لهم<sup>(٧)</sup>،

(١) في (ك): «تبدلوا».

(٢) قوله: «الحرام وهو مال اليتامى بالحلال وهو مالكم وما أبيح لكم من المكاسب» من (م) و(ك).

(٣) في (ك): «قليل». وتحرفت في (م) إلى: (قليل).

(٤) في هامش (ف): «وسائر وجوه الإنفاق تحال على الدلالة، فلا ضرورة لحمل الأكل على الإنفاق مجازاً. منه».

(٥) في (م): «ودل».

(٦) من قوله: «وفائدة التقييد...» إلى هنا ليس في (م) و(ك).

(٧) في هامش (ف): «وأما زيادة القبح فيه مع قطع النظر عن التعريض المذكور فلا يصلح ومنها =



ولهذا عدل عن مقتضى الظاهر، وهو نهى الغني عن أكل مال اليتيم مطلقاً.  
﴿إِنَّهُ﴾ الضمير للأكل.

﴿كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾: ذنباً عظيماً، والحبوب: مطلق الإثم، قال عليه السلام:  
«رَبِّ تَقَبَّلْ تَوْبَتِي وَاغْسِلْ حَوْبَتِي»<sup>(١)</sup>؛ أي: إثمِي، ولو اعتُبر فيه العِظَمُ لَمَا  
وُصف بالكبير<sup>(٢)</sup>، فتدبر.

وقرئ: (حوباً) وهو مصدر حاب<sup>(٣)</sup>، وكذا: (حاباً)، وقد قرئ به أيضاً؛ كقال  
قولاً وقالوا<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(٣) - ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنَىٰ فَانكِسُوا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنِّي وَتِلْكَ وَرِيعٌ فَإِنْ  
خِفْتُمْ أَلَّا تَعْمِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آدَقُّ أَلَّا تَعُولُوا﴾.  
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنَىٰ﴾؛ أي: إِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا فِي يَتَامَى النِّسَاءِ إِذَا  
تَزَوَّجْتُمْ بِهِنَ.

﴿فَانكِسُوا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ فتزوّجوا ما حلَّ لكم من غيرهن.  
كان الرجل يجد اليتيمة لها مالٌ وجمالٌ، أو يكون<sup>(٥)</sup> وليّها، فيتزوّجها ضناً بها

= للعدول عن مقتضى الظاهر فإن القبح في أكل الغنى مال اليتيم وجوه أريد واعتبار غناؤه لا يقتضي  
التغيير بالوجه المذكور. منه.

(١) رواه الترمذي (٣٥٥١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وقال: حسن صحيح.

(٢) في (م) و(ك): «بالكبر».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤)، و«الكشاف» (١/ ٤٦٦).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٦٦).

(٥) في النسخ عدا (م): «ويكون»، والمثبت من (م) وهو الموافق لما في «الكشاف» (١/ ٤٦٧)، =

عن غيره، وربما اجتمعت عنده عشرٌ منهن، فيُخاف لضعفهن وفقد من يغضب لهن أن يظلمهن حقوقهن ويفرط فيما يجب لهن، فقليل لهم: [إن خفتُم أن لا تُقسطوا في يتامى النساء فانكحوا من غيرهن ما طاب لكم].

وإنما عبّر عنهن بـ ﴿مَا﴾ ذهاباً إلى الصفة.

وقرئ: (تَقْسِطُوا) بفتح التاء<sup>(١)</sup> على أن (لا) مزيدةٌ مثلها في: ﴿إِثْلَايَعَلَمَ﴾ [الحديد:

٢٩]؛ أي: إن خفتُم أن تجُوروا.

﴿مَثْنٍ وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾ منصوبةٌ على الحال من فاعل ﴿طَابَ﴾، معدولةٌ عن أعدادٍ مكررة: ثنتين ثنتين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، غيرُ منصرفةٍ لوجود العدل والوصف، فإنها بُنيت صفاتٍ وإن كانت أصولها لم تُبن لها<sup>(٢)</sup>.

ومعناها: الإذن في الجمع بأن ينكح ما شاء من العدد المذكور متفقين فيه ومختلفين<sup>(٣)</sup>؛ كقولك: اقتسموا هذه البذرة درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة، ولو أفرد كان المعنى تجويزَ الجمع بين هذه الأعداد دون التوزيع، ولو عطف بـ (أو) لذهب تجويز الاختلاف في العدد.

= والكلام وما سيأتي بين معكوفتين منه.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤)، و«الكشاف» (١/٤٦٦).

(٢) في هامش (ج) و(ف): «هذا هو الوجه المطابق لما نزل، والذي ذكره القاضي لا يطابقه كالاسم، وأما الوجهان الآخران المذكوران في الكشاف وتفسير القاضي فلا يخفى بعدهما. منه».

(٣) في (ج) و(ف): «مختلفين»، والمثبت من (ك) و(م)، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» (٢/٥٩). وعبارة الزمخشري في «الكشاف» (١/٤٦٨) أكثر تفصيلاً حيث قال: (وتحريره: أن

الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاءوا مختلفين في تلك الأعداد، وإن شاءوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك).

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ فيما فوقه.

﴿فَوَاحِدَةً﴾: فالزموا - أو: فاختراروا - واحدة وذروا الجمع، وقرئ بالرفع<sup>(١)</sup> على أنه فاعل فعلٍ محذوف أو خبره<sup>(٢)</sup>، تقديره: فتكفيكم واحدة، أو فالمَقْنَعُ واحدة.

﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ سَوَى بين المنكوحة الواحدة وبين الإماء مطلقاً واحدة كانت أو متعددة بلا حصرٍ ولا تعيينٍ عددٍ في التسرّي والترخص؛ لخفة مؤنثهن، وعدم شرط العدل بينهما لا في القسم ولا في العزل، ونسبة هذا الملك إلى اليمين للفرق والتفاوت بينه وبين ملك اليد.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى اختيار الواحدة أو التسرّي.

﴿أَذِقْ أَلَّا تَعُولُوا﴾ أقرب من أن لا تميلوا فتجوروا، يقال: عال الميزان، إذا مال، وعال الحاكم: إذا جار.

وفسر بـ: أن لا تكثر عيالكُم، على أنه من عال الرجل عياله يَعُولهم: إذا مانهم، فعبر عن كثرة العيال بكثرة المؤن على الكناية، ويؤيده قراءة: (أَنْ لَا تُعِيلُوا)<sup>(٣)</sup> من أعال الرجل: إذا كثر عياله، ووجهه على تقدير أن تكون الإشارة إلى التسرّي: أن العزل يجوز، فهو مَبْنِيَّةٌ قَلَّةٌ الولد.

\*\*\*

(١) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/٢٤٧).

(٢) قوله: «فاعل فعل محذوف أو خبره»، كذا في النسخ، وصوابه: (فاعل محذوف أو خبره) بإسقاط

كلمة (فعل) ليستقيم المعنى، وكذا جاءت العبارة على الصواب في «تفسير البيضاوي» (٢/٥٩).

ولو قال: (فاعل فعل محذوف أو خبر مبتدأ محذوف) لاستقام المعنى أيضاً.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤)، و«الكشاف» (١/٤٦٩).

(٤) - ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ تَقَسَّأْ فَاكُلُوهُ هَنَاءً مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾.

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ﴾ مهورهن، والخطاب للأزواج، وقيل: للأولياء؛ لأنهم كانوا يأخذون مهور موليَّاتهم<sup>(١)</sup>.

﴿نِحْلَةً﴾ عطية، يقال: نحله كذا نِحْلَةً ونُحْلًا: إذا أعطاه إياه عن طيب نفس بلا توقُّع عَوَضٍ، ونصبها على المصدر لأنها في معنى الإيتاء.

وقيل: معناه: نحلة من الله؛ أي: إعطاء<sup>(٢)</sup> من عنده وتفضلاً منه عليهن.

وقيل: ديانة، على أنه مفعولٌ له أو حالٌ من الصدقات؛ أي: ديناً من الله مشروعاً مفروضاً.

﴿فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ تَقَسَّأْ﴾ الضمير في ﴿مِنْهُ﴾ جارٍ مجرى اسم الإشارة في التذكير على ما ذكره رؤية، وقد سبق في تفسير سورة البقرة<sup>(٣)</sup>، كأنه قيل: عن شيء من ذلك؛ أي: ما ذكر من الصدقات.

(١) بفتح الميم وتشديد الياء؛ أي: من كن في ولايتهم. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١٠٢/٣).

(٢) في (م) و(ك): «عطاء».

(٣) انظر ما تقدم عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَيْكَةَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾، وقد جرت في هذا قصة بين أبي عبيدة ورؤية. انظر: «مجاز القرآن» (٤٤/١)، و«تفسير البيضاوي» (٦٠/٢)، وفيه: الضمير للصدقات حملاً على المعنى، أو مجزئ مجزئ اسم الإشارة كقول رؤية:

كَأَنَّهُ فِي الْجُلْدِ تَوَلَّيْتُ الْبَهَقَ

إذ سئل فقال: أردت: كأن ذاك. وجاء في هامش (ح) و(ف): «وإنما جعل الحجة ما ذكره رؤية لا نفس السبب لاحتمال أن يكون تذكير الضمير باعتبار الخبر، فالقاضي لم يصب في الاحتجاج بنفس البيت. منه».

أو يرجع إلى ما دلَّ عليه الصَّدُقات من الصَّداق.

و﴿نَفْسًا﴾ تمييز<sup>(١)</sup> لبيان الجنس، ولذلك وُحِّد.

والمعنى: فإن أعطيت لكم من الصَّداق عن طيبِ نفسٍ، لكنْ جَعَلَ الْعِدَّةَ طِيبَ النفس للمبالغة، وعدَّاه بـ (عن) لتضمين معنى التجافي والتجاوز.

وفيه دليلٌ على وجوب الاحتياط في ذلك، وَضِيقُ الْمَسْلَكِ في قبول شيءٍ من الصَّداقِ مِنْهُمْ؛ لَأَنَّهُ بَنَى الشَّرْطَ عَلَى طِيبِ النَّفْسِ الَّذِي هُوَ أَمْرٌ خَفِيٌّ يَطْرُقُ بِهَا أَنْ تَدَّعِي أَنَّهَا مَا طَابَتْ نَفْسًا إِنْ نَدَمَتْ، وَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ: فَإِنْ وَهَبْتُ، أَوْ: سَمَحْتُ؛ إِشْعَارًا بِأَنَّ الشَّرْطَ تَجَافِي نَفْسِهَا عَنِ الْمَوْهُوبِ مِنْ طِيبَةٍ لَا مِنْ ضَرُورَةٍ، ثُمَّ قَالَ: ﴿عَنْ مَتَى مَتَى﴾ بَعَثًا لَهَا عَلَى تَقْلِيلِ الْمَوْهُوبِ.

﴿فَكُلُّوْهُ هَنِئًا تَرِيْنَ﴾ أما صفتان للمصدر؛ أي: أَكَلًا هَنِئًا مَرِيئًا، أَوْ حَالَانِ مِنْ ضَمِير (كُلُّوْهُ)؛ أي: كُلُّوْهُ فِي حَالَةِ كَوْنِهِ هَنِئًا مَرِيئًا<sup>(٢)</sup>.

والهنيء: مَا يَكْلَهُ الْآكِلُ، وَالْمَرِيءُ: مَا يَحْمَدُ عَاقِبَتَهُ، وَقَدْ سَبَقَ مَا فِي الْأَكْلِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى سَائِرِ وَجُوهِ الْإِنْفَاقِ.

رُوي أَنَّ نَاسًا [كَانُوا]<sup>(٣)</sup> يَتَأَثَّمُونَ أَنْ يَقْبَلَ أَحَدُهُمْ مِنْ زَوْجَتِهِ شَيْئًا مِمَّا سَاقَ إِلَيْهَا، فَتَرَلَّتْ.

\*\*\*

(١) في (م): «ونفساً تفسير تمييز».

(٢) من قوله: «إما صفتان للمصدر... إلى هنا من (م) و(ك)».

(٣) من «الكشاف» (١/ ٤٧١)، و«تفسير البيضاوي» (٢/ ٦٠).

(٥) - ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لِمَن قَوْلًا

مَعْرُوفًا﴾.

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ الخطاب للأولياء بدلالة السباق واللاحق -

﴿السُّفَهَاءُ﴾: هم الذين ينفقون أموالهم فيما لا ينبغي من وجوه التبذير، ولا يمكنهم<sup>(١)</sup> إصلاحها بالثمير، والتصرف فيها بالتدبير<sup>(٢)</sup> - وإضافة الأموال إليهم لأنها في تصرفهم وتحت ولايتهم.

أو لأنه لم يقصد بها<sup>(٣)</sup> الخصوصية الشخصية، بل الجنسية التي هي معنى ما يقام به المعاش وتميل إليه القلوب، وهي بهذا المعنى لا تختص باليتامى كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] قصداً إلى جنس التقوي<sup>(٤)</sup>، وهذا<sup>(٥)</sup> أوفق لقوله:

﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾؛ أي: تقومون بها وتتبعون.

وعلى الأول يؤول بأنها التي من جنس ما جعل الله لكم قياماً، سمي ما به القيام قياماً للمبالغة.

(١) في (م) و(ك): «يمكن».

(٢) في (م) و(ك): «بالتبذير»، ولعله تحريف.

(٣) «بها» من (م).

(٤) يعني: أن المراد بالمال جنسه مما به تعيش الناس، فنسبته إلى كل أحد كنسبته إلى الآخر لعموم النسبة، وإنما المخصوص بواحد دون واحد شخص المال، فجاز أن ينسب حقيقة إلى الأولياء كما ينسب إلى الملاك، والدليل على ذلك وصفه بما لا يختص بمال دون مال، كما أن المراد بالنفس في الآية جنسها مما يقال له: نفس، فإن الشخص لا يقتل نفسه بل غيره. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١٠٥/٣).

(٥) في (م) و(ك): «وهو».

وقرئ: ﴿قَيْنَمَا﴾<sup>(١)</sup> بمعناه كعَوِذٍ بمعنى عِيَاذ.

وقرئ: (قَوَامًا)<sup>(٢)</sup> وهو ما يُقام به.

﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ الظرف متعلق بالمعطوفين كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْكَسَيْتَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وإنما قال: ﴿فِيهَا﴾ ولم يقل: منها؛ تنبيهاً على ما قال عليه السلام: «ابتغوا في أموال اليتامى التجارة لا تأكلوها الزكاة»<sup>(٣)</sup> فعلى هذا يكون الرزق والكسوة من الأرباح لا من أصل المال فيأكله الإنفاق.

﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾: كلاماً يُؤنسهم ويؤلف قلوبهم، ومنه عِدَّةٌ جميلةٌ وكلُّ ما سكنت إليه النفس واستحسنته لحسنه عقلاً أو شرعاً أو عرفاً فهو معروفٌ، وكلُّ ما نفرت عنه<sup>(٤)</sup> وكرهته فهو منكراً.

\*\*\*

(٦) - ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ ءَاتَسَمُ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْعُوا إِلَيْهِمْ ءَمْوَلَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ءَمْوَلَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾.

﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾: واختبروا عقولهم بتصرفاتهم قبل البلوغ.

(١) هي قراءة نافع وابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ٩٤).

(٢) تنسب لابن عمر رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤)، و«الكشاف» (١/ ٤٧١).

(٣) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٢٥١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٦٩٩٠)، عن عمر رضي الله عنه قوله. ورواه الطبراني في «الأوسط» (٤١٥٢) من حديث أنس رضي الله عنه، ونقل الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٥٧) عن شيخه أن إسناده صحيح.

(٤) في (م) و(ك): «منه».

﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ بلوغُ النكاح كنايةٌ عن البلوغ؛ لأنه يصلح النكاح عنده.

﴿فَإِنْ أَسْتَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾<sup>(١)</sup>: فإن تبيستم منهم رشدًا؛ أي: اهتداءً إلى مصالحهم.

وقرئ: (أَحْسْتُمْ) بمعنى: أحسستم<sup>(٢)</sup>.

﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ من غير تأخيرٍ عن وقت البلوغ.

وتنكيرُ الرشد معناه: نوعاً من الرشد، وهو الرشد في التصرف والتجارة، أو: طرفاً من الرشد حتى لا يُتَظَرَّ إلى تمامه.

ونظم الآية: (إن) الشرطية جواب (إذا) المتضمنة معنى الشرط، والجملة غاية الابتلاء، فكأنه قيل: وابتلوا اليتامى إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم دفعَ أموالهم إليهم بشرطِ إيناسِ الرشد منهم.

ويجوز أن تكون (إذا) لمجرد الظرفية ليست متضمنةً لمعنى الشرط؛ أي: ابتلوهم إلى وقت البلوغ.

وفي الآية دلالةٌ على أن لا يُدفع إليهم مالهم قبل البلوغ<sup>(٣)</sup>، وأمّا عدمُ دفعه إليهم بعد البلوغ قبل الإيناس فلا دلالة عليه: أمّا منطوقاً فظاهر، وأمّا مفهوماً فلأنَّ مفهوم قوله: ﴿فَإِنْ أَسْتَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ عدمُ الدفع على الفور، لا عدمُ الدفع مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

(١) في (م) زيادة: «الإيناس الإبصار بالحس».

(٢) تنسب لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/٢٥٧)، و«تفسير البضاوي» (٢/٦١).

(٣) «وفي الآية دلالة على أن لا يدفع إليهم مالهم قبل البلوغ» من (ك) و(م).

(٤) في هامش (ح) و(ف): «فلا ينافي قول أبي حنيفة في هذه المسألة بل يؤيده، يعني: على تقدير تسليم حجية المفهوم منه».



﴿وَلَا تَأْكُلُوها إِسْرَافًا﴾؛ أي: مجاوزةً عن الحد.

﴿وَيَدَارًا﴾؛ أي: مبادرةً، وهي المسارعة.

﴿أَنْ يَكْبُرُوا﴾: أَنْ يَلْبِغُوا؛ أي: لا تأكلوا مسرفين ومبادرين، وهو كقولك: بادرتُ مجيء زيد؛ أي: فعلتُ قبل مجيئه، والمعنى: لا تأكلوا<sup>(١)</sup> قبل بلوغهم واستردادهم ما لهم منكم، وليس هذا قصرَ التحريم على الإسراف وعلى مبادرة البلوغ دون غيرهما، بل هو ذكرُ غالبِ الحال؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَنَكُمْ عَلَى إِلْغَاءِ أَنْ أَرَدْنَ حَصْنًا﴾ [النور: ٣٣].

﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ<sup>ط</sup> وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ في تقييد<sup>(٢)</sup> النهي بالإسراف والبدار إيماءً إلى أن للأوصياء حقاً، فقسّم الأمر بين أن يكون الوصي غنياً وبين أن يكون فقيراً، فأمر<sup>(٣)</sup> الغني بالاستعفاف من أكل مال اليتيم إلى ماله، وتركِ الطمع في مال اليتيم، والاقتناع بما رزقه الله تعالى من ماله؛ إشفافاً على اليتيم، وإبقاء على ماله. والفقيرُ بالأكل بالمعروف؛ أي: بأكله قوتاً مقدراً محتاطاً في تقديره على وجه الأجرة لقيامه عليه بحفظه وثمره، وعلى اليتيم بتسديده وتدبيره.

وفي الاستعفاف مبالغة، كأنه مأمور بطلب زيادة العفة، ولو قال: فليعفف، لم يكن فيه ذلك.

﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ بأنهم تسلموها وقبضوها وبرئت عنها

(١) في (ح) و(ك) و(م): «تأكلون»، والمثبت من (ك).

(٢) تحرفت في النسخ عدا (م) إلى: «تغيير»، والمثبت من (م).

(٣) في (م): «إذ أمر».

ذمُّكُمْ؛ لثَلَا يَتَوَجَّهَ اليمينُ عليكم عند التناكر، ولتظهر أمانتكم وتبراً ساحتكم عن التهمة، فالأمر بالإشهاد<sup>(١)</sup> هنا كالأمر به في قوله: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فلا دلالة فيه على أن القيم لا يصدق في دعواه إلا بالبيّنة.

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾: كافياً في الشهادة عليكم بالدفع والقبض، أو: محاسباً يحاسبكم<sup>(٢)</sup> بالبراءة وعدمها والقبض وعدمه، فعليكم بالتصادق وإياكم والتكاذب.

\*\*\*

(٧) - ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾.

﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ يريد بهم المتوارثين بالقرابة<sup>(٣)</sup>، قيل: كان اليونان يعطون جميع المال للبنات؛ لأنَّ الرجل لا يعجز عن الكسب والمرأة تعجز، وكانت العرب لا يعطون البنات، فردَّ الله تعالى على الفريقين، فكان المقام مقام التفصيل والإطناب.

وفي عبارة (الرجال) إشارة إلى أن قدرتهم على الكسب غير مانع لاستحقاقهم، فإذا كان الرجل مع قدرته على الكسب مستحقاً للنصيب، فالصبي مع عجزه عنه يكون مستحقاً له بطريق الأولى.

﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ﴾ بدل من (ما ترك) بإعادة العامل.

(١) في (ك): «بالشهادة».

(٢) «محاسباً» ليست في (ك).

(٣) «بالقرابة» من (م).

وتقديم الظرف على المبتدأ في (الرجال) و(النساء) تخصيص لكل واحدة<sup>(١)</sup> من القبيلتين بنصيب مفروض على ما فرض الله مؤذناً بأن لا بد لكل منهم ما خصه الله به لا يستأثر به غيرهم ولا يغلبه عليه، ثم أكد بقوله:

﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ نصب على الاختصاص؛ أي: أعني نصيباً مقطوعاً واجباً، أو على أنه مصدر مؤكد كقوله: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١]، كأنه قيل: قسمة مفروضة، أو حال إذ المعنى: ثبت لهم مفروضاً نصيب.

وإنما ذكر النصيب على الإبهام لأن التعيين خارج عما سبق له الكلام في هذا المقام، وفيه دليل على أن الوارث لو أعرض عن نصيبه لم يسقط حقه.

\*\*\*

(٨) - ﴿وَإِذَا حَصَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِّنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾.

﴿وَإِذَا حَصَرَ الْقِسْمَةَ﴾؛ أي: قسمة التركة.

﴿أُولُو الْقُرْبَىٰ﴾ ممن لا يرث ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ﴾ من الأجانب.

فرّق بين من لا يرث من الأقارب وبين من يرث بقوله: ﴿فَأَرْزُقُوهُمْ مِّنْهُ﴾ حيث لم يعين لهم نصيباً، وندب إلى أن يرضخوا بقليل منه إيماءً إلى أن لا حق لهم فيه، ألا ترى كيف جعل أموال اليتامى للسفهاء مكان رزقهم حيث قال: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾ لأنها حقهم؟

﴿وقولوا لهم قولا معروفا﴾ وهو أن يدعوا لهم، ويستقلوا ما أعطوهم، ولا يمنوا

(١) في «ك»: «واحد».

عليهم، والأمر للندب، والمأمور البالغ من <sup>(١)</sup> الورثة، قالوا: ولو كان فريضة لضرب له حدٌ ولو إجمالاً، كالمتعة حيث قال: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

\*\*\*

(٩) - ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾.

﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ أمر الأوصياء بالخشية متمثلين <sup>(٢)</sup> في أنفسهم حال اليتامى بحال أولادهم على الصفة المذكورة ليخشوا الله في رعايتهم أو أكل مالهم، أو متمثلين <sup>(٣)</sup> المتوفى وأبنائه بحالهم وذرياتهم خلفهم على تلك الصفة، فيرقوا لهم، وهذا الوجه هو الأنسب الأليق بنظم الكلام من بين الوجوه المذكورة في التفاسير، فيكون قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ﴾ تنمة له، وتصريحاً بحال الأوصياء لو خالفوا مقتضى الشفقة وأكلوا مال اليتيم، وتهديداً لهم على ذلك.

و﴿لَوْ﴾ بما في حيزه صلة لـ ﴿الَّذِينَ﴾؛ أي: وليخش الذين <sup>(٤)</sup> حالهم وصفتهم أنهم لو شارفوا لأن يتركوا خلفهم ذريةً ضعفاً خافوا عليهم الضياع لفقد كافلهم وكاسبهم، وفي ترتيب الأمر عليه إشارة إلى المقصود منه والعلة فيه، وبعث على الترحم وأن يحب لأولاد غيره ما يحب لأولاده.

(١) في (ك) و(م): «البلغ عن».

(٢) في (ف): «متمثلين».

(٣) في (ح) و(ف): «ممثلين»، وفي (م): «متمثلين».

(٤) في (م) و(ك): «وليكشوا الذين».

﴿فَلْيَسْتَوْفُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾<sup>(١)</sup> أمرهم بالتقوى الذي هو غاية الخشية بعد ما أمرهم بها مراعاة للمبدأ والمنتهى إذ لا ينفع الأول بدون الثاني، ثم أمرهم أن يقولوا لليتامى ما يقولون لأولادهم بالشفقة وحسن الأدب.

\*\*\*

(١٠) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَىٰ ظُلْمًا﴾: ظالمين، أو: على وجه الظلم.  
﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ﴾: ملء بطونهم.

﴿نَارًا﴾: تهويل في الردع، ومبالغة في التهديد، بجعل بطونهم ظرفاً مملوءة ناراً، ولما أراد أن يصور سرعة جر<sup>(٢)</sup> ما يأكلون أنفسهم إلى النار جعلهم يأكلون النار كأنه نارٌ بالحقيقة، ونكرها؛ أي: ناراً<sup>(٣)</sup> تتعاطم عن الوصف، وقواه بتنكير سعيراً<sup>(٤)</sup> في قوله:

﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾؛ أي: سعيراً لا<sup>(٥)</sup> يُحتمل سماعُ وصفه، فعيل بمعنى مفعول، من: سَعَرْتُ النار، بمعنى: أَلْهَبْتُهَا، وقرئ: (سَيُصْلَوْنَ) بضم الياء وتخفيف اللام<sup>(٥)</sup>.....

(١) بعدها في (م): «أي».

(٢) في (ك): «حر».

(٣) في (م) و(ك): «نار».

(٤) سقطت كلمة «لا» من (ح) و(ف).

(٥) هي قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر، وقرأ باقي السبعة: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ بفتح الياء.

انظر: «التيسير» (ص: ٩٤).

وتشديدها<sup>(١)</sup>، تقول: صَلِّيَ<sup>(٢)</sup> النار: قَاسَى حَرَّهَا، وَصَلَيْتُهُ: شَوَيْتُهُ، وَأَصَلَيْتُهُ وَصَلَيْتُهُ: أَلْقَيْتُهُ فِيهَا.

\*\*\*

(١١) - ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرَّمْتُ حَظَّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا لِبَنِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمِثْلِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْمِثْلِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ إِنْ أَلَّهِ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾: يَأْمُرُكُمْ وَيَعْهَدُ إِلَيْكُمْ.

﴿فِي أَوْلَادِكُمْ﴾: فِي شَأْنِ مِيرَاثِهِمْ، وَهُوَ إِجْمَالٌ تَفْصِيلُهُ:

﴿لِلَّذِ كَرَّمْتُ حَظَّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ التعريف في الموضعين للعهد، والمعهود: الذَّكَرُ وَالْأُنثَيَانِ مِنَ الْأَوْلَادِ، وَلَا<sup>(٣)</sup> حَاجَةٌ إِلَى تَقْدِيرٍ: مِنْهُمْ.

وتخصيصُ الذَّكَرِ بالتخصيص على حَظِّهِ لِفَضْلِهِ عَلَى الْأُنْثَى، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: لِلَّذِ كَرَّمْتُ حَظَّ الْأُنْثَى، أَوْ: مِثْلَ حَظِّي الْأُنْثَى؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يُعْلَمُ عَدَمُ نَقْصَانِ حَصَّةِ الْإِبْنِ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْبَنَاتِ، فَإِنَّمَا إِذَا تَعَدَّدَتْ يَنْتَقِصُ حَصَّةُ سَائِرِ الْعَصَبَاتِ، فَيَجُوزُ الْعَقْلُ أَنَّ تَنْقُصَ حَصَّتُهُ أَيْضًا إِذَا تَعَدَّدَتْ<sup>(٤)</sup>.

(١) أَي: (وَسَيُصَلِّونَ)، وَعَزَاهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤) لِأَبِي حَيوة.

(٢) فِي النسخ عدا (م): «يصلِّي»، والمثبت من (م).

(٣) فِي (م): «فلا».

(٤) فِي هَامِش (ح) وَ(ف): «وَأَمَّا مَا قِيلَ: وَلِأَنَّهُمْ كَانُوا يورثون الذكور دون الإناث، وَهُوَ سَبَبُ لُورُودِ

الآية، فَقِيلَ: كَفَى الذَّكَورُ أَنَّ ضَوْعَ لَهُمْ نَصِيبَ الْإِنَاثِ، فَلَا يَتِمَادَى فِي حَظِّهِنَّ حَتَّى يَحْرَمَنَّ مَعَ =

وأما العكس فغير محتمل، فعبارة المنزل علم حد حصّة الابن مع البنتين<sup>(١)</sup>، وبدلالته علم حصته مع الواحدة.

وأدنى الاختلاط: أن يجتمع ابنٌ وبنتٌ، وللابن حينئذ الثلثان، فعُرف بهذه الإشارة أن للبنتين الثلثين<sup>(٢)</sup> في الجملة، وليس ذلك إلا في حالة انفرداهما عن الأب، ولمّا كان حكم الاثنتين<sup>(٣)</sup> حالة الانفرد معلوماً بهذه الإشارة رتب عليه بيان حكمها إذا كانت فوق اثنتين بقوله:

﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ ﴿كُنَّ﴾ ضميرُ الأولاد طابق به الخبر<sup>(٤)</sup>؛ كما في قوله: ﴿هَذَا رَقِي﴾ [الأنعام: ٧٨]<sup>(٥)</sup>، أو على تأويل المولودات؛ أي إن كانت الأولاد نساءً خلصاً ليس معهن رجل.

﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ خبر ثانٍ لـ (كان)، أو صفة للنساء؛ أي: زائدات على اثنتين.

﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ المتوفى منكم، يدلُّ عليه المعنى.

﴿وَإِنْ كَانَتْ﴾ أي: المولودة ﴿وَحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ وقرئ: ﴿واحدة﴾

= إدلائهن من القرابة بمثل ما يدلون به = فلا يصلح وجهاً لترجيح المنزل على المتروك وهو: للأنثيين مثل حظ الذكر، ونحوه. منه.

(١) في (ك): «البنت».

(٢) في (ح) و(ف): «الثلثان».

(٣) في (ح) و(ف): «الاثنتين».

(٤) في (م): «ضميرُ الأولاد طابق الخبر».

(٥) وهي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يُنْقِوْا إِلَيَّ بِرِيَِّمًا فَتُكُونُ﴾

[الأنعام: ٧٨].

بالرفع على أن (كان) تامة<sup>(١)</sup>، والنصبُ أوفق لقوله: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً﴾.

ولا يجوز أن يكون الضميران في ﴿كُنْ﴾ و﴿كَانَتْ﴾ مبهمين مفسرين بـ ﴿نِسَاءً﴾ و﴿وَاحِدَةً﴾ منصوبين على التفسير على أن (كان) تامة؛ لأن (كان) ليست من الأفعال التي يكون فاعلها مضمراً<sup>(٢)</sup> يفسره ما بعده، بل هذا مختص من الأفعال بنعم وبئس وما حمل عليهما.

اختلف في الثنتين، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: حكمهما حكم الواحدة؛ لأنه تعالى جعل الثلثين لما فوقهما<sup>(٣)</sup>.

وقال الباقون: حكمهما حكم ما فوقهما؛ لما قررناه فيما سبق، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ لبيان أن كثرة عددهن لا يزيد على ما لهن عند التعدد والانفراد عن الذكور، فشرط المفهوم مفقود، على أنه لا يعارض المنطوق، والوجه الذي قدمنا<sup>(٤)</sup> من قِيل المنطوق.

وأما ما قيل: إن البنتين أمس رحماً من الأخنتين اللتين تُحرزان الثلثين، فهما أولى بذلك الإحراز.

فيرد عليه: أن الابن مع كونه أمس رحماً من ابن الأخ قد لا يحرز ما يحزره، كما

(١) هي قراءة نافع، وقرأ باقي السبعة بالنصب. انظر: «التيسير» (ص: ٩٤).

(٢) في (ح) و(ف): «ضميراً».

(٣) ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٢٣/٥) وقال: هذه الرواية منكّرة عند أهل العلم قاطبة، كلهم ينكروها ويدفعونها بما رواه ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه جعل للبنتين الثلثين، وعلى هذا جماعة الناس، وقد روي عن النبي ﷺ من أخبار الأحاد العدول مثل ما عليه الجماعة في ذلك.

(٤) في (م) و(ك): «قدمناه».



إذا كانت البنت فوق الأربع، وإذا جاز ذلك في<sup>(١)</sup> العصبه - والمعتبر فيه قوة القرابة - فلأن يجوزَ فيمن لا يُعتبر فيه تلك القوة من أصحاب الفرائض بطريق الأولى.

وكذا ما قيل: إن الأخت إذا كانت مع أخيها وجب لها الثلث، فبالأولى أن يجبَ لها ذلك إذا كانت مع أختٍ أخرى مثلها = غير تام؛ لأن مَبْنَاهُ أيضاً على أن مَنْ أخذ سهماً مع وارثٍ يأخذ ذلك السهم مع وارثٍ<sup>(٢)</sup> آخرَ دونه بطريق الأولى، وقد عرفتَ عدم<sup>(٣)</sup> صحة ذلك المبني.

﴿وَلَا بَوَيْهٖ﴾؛ أي<sup>(٤)</sup>: ولأبوي الميت.

﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ بدلٌ منه بتكرير العامل، وفائدته: التنصيص على استحقاق كل واحدٍ منهما الشُّدُسَ، والتفصيل بعد الإجمال للتأكيد.

﴿الشُّدُسُ﴾ مبتدأ ﴿وَلَا بَوَيْهٖ﴾ خبره، والبدل متوسطٌ بينهما للبيان.

﴿وَمَمَّا تَرَكَ﴾؛ أي: من جملته.

﴿إِنْ كَانَ لَهُ﴾؛ أي: للميت.

﴿وَلَدٌ﴾ ذكرٌ أو أنثى، وولدُ الابن وإن سفلَ يقومُ مقامُ الصُّلبِيِّ<sup>(٥)</sup> عند عدمه

للإجماع، غير أن الأب يأخذ مع الأنثى ما بقي من الفروض بالعُصوبة بعد أخذه فرضه.

(١) في (ف): «من».

(٢) «يأخذ ذلك السهم مع وارثٍ» ليست في (ح) و(ف).

(٣) «عدم» ليست في (ك).

(٤) «أي»: ليست في (م) و(ك).

(٥) في (ح) و(ف): «الصلب»، وفي (ك): «الصبي».

﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾<sup>(١)</sup> فحسبُ.

﴿فَلَا مِيرَاثَ لَهُ﴾ مما ترك.

لم يذكر حصّة الأب؛ لأنه لما فُرض أن الوارث أبواه فقط، وعُيّن نصيب الأم، علم أن الباقي للأب، ولم يعكس مع كونه أحقّ ببيان نصيبه أصالةً لفضله؛ لأنه يلزم حينئذٍ أن يكون هو صاحب فرض وصاحبته عصبه، وهو خلاف وضع الشرع<sup>(٢)</sup>.

ومعنى القيد: أنه إذا ورث مع أبويه أحد الزوجين لم يكن لها الثلث مما ترك، بل ثلث ما بقي بعد فرضه كما هو مذهب الجمهور، خلافاً لابن عباس رضي الله عنهما. والمعنى: أن الأبوين إذا انفردا بالإرث تقاسما الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين<sup>(٣)</sup>، ولذلك لزم أنهما إذا كانا مع أحد الزوجين كان لها ثلث ما بقي، وإلا انقلب الفاضل مفضولاً فيما إذا كانا<sup>(٤)</sup> مع الزوج؛ لأن فرضه النصف، فلو فُرض لها الثلث بقي للأب السدس مع كونه أقوى، وكونه ذا فرض وتعصيب.

﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ﴾؛ أي: للميت، والفاء هنا أيضاً لترتيب أحد القسمين على الآخر.

﴿إِخْوَةً﴾<sup>(٥)</sup> المراد منها ما يعم الأخوات على طريقة عموم المجاز، لا على طريقة التغليب؛ إذ حيثئذ لا يتناول الأخوات المتفردة، وهذا التعميم لا بد

(١) في هامش (ح) و(ف): «الفاء لترتيب أحد القسمين على الآخر. منه».

(٢) من قوله: «لم يذكر حصّة الأب لأنه لما فرض... إلى هنا، وقع في (ح) و(ف) بعد ما سيأتي من قوله: «وكونه ذا فرض وتعصيب»، لكن فيهما: «... أن يكون هو صاحب فرض وهي صاحبة عصبه وهو خلاف...».

(٣) في هامش (ح) و(ف): «على وفق قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾. منه».

(٤) في (م): «كان».

(٥) بعدها في (م): «فلا ميره السدس».

منه عند الجمهور خلافاً لابن عباس، ومن صيغة الجمع ما يتناول المثنى، وفيه خلافاً لابن عباس<sup>(١)</sup>.

وإطلاق الإخوة يدل على أنهم يرثونها من الثلث إلى السدس وإن كانوا لا يرثون كما إذا كانوا مع الأب، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنهم يأخذون السدس الذين حجبوا عنه الأم، فالجمهور على أن الاثنين من الإخوة أو من الأخوات أو منهما سواء كانا من الأعيان أو من العلات أو من الأخفاف، متفقين أو مختلفين، محجوبين أو غير محجوبين يرثونها من الثلث إلى السدس.

(١) اختلفوا في حجب الأم بالأخوين في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُشُ﴾ [النساء: ١١]، فذهب جمهور العلماء إلى أن الأخوين يرثان الأم عن الثلث، بخلاف ابن عباس رضي الله عنهما فإنه جعل الثلاثة من الإخوة والأخوات حاجة للأم دون الاثنين، فلها معهما الثلث عنده بناءً على أن الإخوة صيغة الجمع فلا يتناول المثنى، وله في خلافه مع عثمان في هذه المسألة قصة رواها الطبري في تفسيره (٦/ ٤٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٢٧).

أما الجمهور فقد ذكر الآلوسي رحمه الله أنهم قالوا: إن حكم الاثنين في باب الميراث حكم الجماعة، ألا يرى أن البنين كالبناات والأختين كالأخوات في استحقاق الثلثين فكذا في الحجب، وأيضاً معنى الجمع المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقهما، بل قال جمع: إن صيغة الجمع حقيقة في الاثنين كما فيما فوقهما في كلام العرب، فقد أخرج الحاكم في المستدرک (٧٩٦١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٢٧) عن زيد بن ثابت أنه كان يحجب الأم بالأخوين، فقالوا له: يا أبا سعيد، إن الله تعالى يقول: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ وأنت تحجبها بأخوين؟ فقال: إن العرب تسمى الأخوين إخوة. ومن هنا اختلف الناس في مدلول صيغة الجمع حقيقة، وصرح بعض الأصوليين أنها في الاثنين في الموارث والصايا ملحقه بالحقيقة، والنحاة على خلاف ذلك. انظر: «روح المعاني» (٥/ ٣٥٧).

قلت: وقد وقع عند النحويين أيضاً اختلاف في عد الاثنين جمعاً، وينظر في ذلك رسالة العلامة المؤلف التي بحث فيها خطاب الواحد بخطاب الاثنين، ومعاملة المثنى معاملة الجمع، وهي مطبوعة ضمن «مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا»، وانظر فيها ما قدمناه لتلك الرسالة.

﴿فَلَأَمَّهُ السُّدُسُ<sup>(١)</sup> مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ متعلق بجميع ما تقدم<sup>(٢)</sup> من قسمة المواريث كلها؛ أي: هذه الأنصباء للورثة من بعد ما كان من وصية يوصي بها أو دين.

وإنما قال بـ ﴿أَوْ﴾ التي للإباحة - ومعنى الإباحة هنا: التسوية في الوجوب<sup>(٣)</sup> - دون الواو؛ للدلالة<sup>(٤)</sup> على أنهما متساويان في التقدم على القسمة مجموعين ومنفردين، وإن لم يكونا متساويين في التعلق بالتركة، فإن الدين لا يسقط منه شيء بذهاب بعض المال بخلاف الوصية.

وإنما قدمت على الدين وهي متأخرة عنه في الحكم؛ لأن مَظَنَّةَ الاشتباه<sup>(٥)</sup> تقديمها، فكان هو أحوج إلى البيان، وأما كونها مشبهة بالميراث فيُشَقُّ إخراجها على الورثة، فلا يَنْتَظِمُ بعض الوصايا كالوصية للحج.

ثم أكد أمر<sup>(٦)</sup> الوصية ورغب فيها بقوله: ﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ معترضاً<sup>(٧)</sup>؛ أي: هم نصحاؤكم وأهل شفقتكم ومحبتكم لا يريدون بكم إلا خيراً، باعثاً لهم على إمضائها، مبيناً ذلك المعنى بقوله:

﴿لَا تَذَرُونِ أَهْلَهُمْ اقْرَبُكُمْ نَفْعًا﴾: أي الفريقين منهم أنفع لكم: أهو من أوصى

(١) «فلأمله السدس»: ليست في (م).

(٢) في (م) و(ك): «تقدمه».

(٣) «ومعنى الإباحة هنا التسوية في الوجوب»: ليست في (م) و(ك).

(٤) في (ح) و(ف): «الدالة».

(٥) في (م): «اشتباه».

(٦) «أمر» ليس في (ح) و(ف).

(٧) في (ح) و(ف): «معترض».

منهم أم<sup>(١)</sup> مَنْ لَمْ يُوصِ؟ لَأَنَّ مَنْ أَوْصَى عَرَّضَكُمْ لثَوَابِ الْآخِرَةِ بِإِمضَائِهَا، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ آجِلًا فَهُوَ بِالْحَقِيقَةِ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا وَأَوْفَرُ جَدْوًى لِأَنَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى، وَمَنْ لَمْ يُوصِ أَبْقَاكُمْ عَلَى خَيْرِ الدُّنْيَا، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ عَاجِلًا لَكِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ أَبْعَدَ نَفْعًا وَأَقْرَبَ ضَرًّا وَأَقْلَ جَدْوًى لِأَنَّهُ سَيَزُولُ وَيَفْنَى.

﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ خبرٌ مبتدأٌ محذوف؛ أي: هم آباؤكم وأبناؤكم ﴿لَا تَذَرُون﴾ بيانٌ لحالهم، أو مبتدأٌ خبره ﴿لَا تَذَرُون أَيُّهُمْ﴾.

﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ في موقع المصدر المؤكّد؛ أي: فرضَ ذلك فرضاً، أو حالٌ مؤكّدة بمعنى: مفروضة؛ أي: لكم الأنصباء المذكورة بيّناها مفروضة.

ولمّا فرض أنصباءهم، وأثبت الوصية<sup>(٢)</sup>، وسلب علمهم به، قال:

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾؛ أي: بمصالح<sup>(٣)</sup> دُنياكم وأُخراكم.

﴿حَكِيمًا﴾ في كل ما<sup>(٤)</sup> فرض وقسّم من الموارِيث، وحكّم به من الوصية وغيرها.

\*\*\*

(١٢) - ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دَيْنٌ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ

(١) في (ك): «أو».

(٢) في (ح) و(ف): «الفرضية».

(٣) في (م) و(ك): «لمصالح».

(٤) «ما» من (م).

بَعْدَ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿٥٠﴾

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾؛ أي: ولدٌ وارثٌ، ذكراً كان أو أنثى، منكم أو من غيركم، وولدُ الابن وإن سفلَ يقوم مقام الصُّلبيِّ في الحجب المذكور عند عدمه بالإجماع.

﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُن لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾:

يستوي الواحدة والعددُ منهنَّ في الرُّبُع والثُّمْن، فَرَضَ للرجل بحقِّ الزواج ضعفَ ما للمرأة كما في النسب، قيل: وهكذا قياسُ كلِّ رجل وامرأةٍ اشتراكاً في الجهة والقرب، ولا يستثنى عنه إلا أولادُ الأم والمعتق والمعتقة.

وفي الحصر نظر؛ فإن الأبوين أيضاً من هذه الجملة.

﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ﴾؛ أي: الميت.

﴿يُورَثُ﴾؛ أي: يورث منه، مِنْ وَرَثَ، صفةٌ لـ ﴿رَجُلٌ﴾.

﴿كَالَةً﴾ خبر ﴿كَانَ﴾، أو ﴿يُورَثُ﴾ خبره و﴿كَالَةً﴾ حال من الضمير فيه، وهو مَنْ لم يخلف ولداً ولا والدًا، أو مفعول له، والمراد بها قرابةً ليست من جهة الوالد والولد.

ويجوز أن يكون<sup>(١)</sup> الرجل الوارث، و﴿يُورَثُ﴾ من أَوْرَثَ، و﴿كَالَّةٌ﴾ من ليس بوالدٍ ولا ولد.

وقرئ: (يُورَثُ) على البناء للفاعل<sup>(٢)</sup>، فالرجل الميت، و﴿كَالَّةٌ﴾ يحتملُ المعانيَ الثلاثة، وعلى الأول خبرٌ أو حالٌ، وعلى الثاني: مفعول<sup>(٣)</sup> له، وعلى الثالث: مفعول به.

وهو في الأصل مصدرٌ بمعنى الكلال، فاستُعيرت لقراءة<sup>(٤)</sup> لا يقارنُها النسبة<sup>(٥)</sup>، لأنها كَالَةٌ<sup>(٦)</sup> ضعيفةٌ بالنسبة إلى التي تقارنُها النسبة، ثم وُصف بها المورثُ والوارثُ<sup>(٧)</sup> بمعنى: ذي كاللة، كقوله: فلان من قرابتي؛ أي: من ذي قرابتي، ويجوز أن تكون صفةً، كأنه من غاية الضعف نفسُ الكلالة.

﴿أَوْأَمْرَأَةً﴾ عطف على ﴿رَجُلٌ﴾.

﴿وَلَهُ﴾؛ أي: ولواحدٍ منهما، فلا ضرورةً للحمل على الاختصار؛ كما ذهب

(١) في (م) زيادة: «يكون».

(٢) وهما قراءتان على البناء للفاعل: الأولى بتخفيف الراء، والثانية بتشديدها. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«المحتسب» (١/ ١٨٢).

(٣) في (م) و(ك): «المفعول».

(٤) في (م): «للقراءة التي».

(٥) في هامش (ح) و(ف): «من قال: ليست بالبعضية، لم يصب لأنه حيثُذ تخرج الأم والجدة من الكفالة. منه». والفاصل المذكور هو البيضاوي في «تفسيره» (٢/ ٦٤).

(٦) في (م) و(ك): «كاللة»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في المصدر السابق.

(٧) «والوارث» من (م)، وهو الموافق لما في المصدر السابق.

إليه مَنْ قَالَ: أَي: وللرجل، واكْتَفَى بِحُكْمِهِ عَنْ حُكْمِ الْمَرْأَةِ لِدَلَالَةِ الْعُطْفِ عَلَى تَشَارُكِهِمَا فِيهِ<sup>(١)</sup>.

﴿أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾؛ أَي: من الأم، على مَا نُصَّ عَلَيْهِ فِي قِرَاءَةِ: (وله أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ الْأُمِّ)<sup>(٢)</sup> وقد ذُكِرَ فِي آخِرِ السُّورَةِ أَنَّ<sup>(٣)</sup> لِلأَخْتَيْنِ الثَّلَاثِينَ، وَلِلْأَخَوَةِ الْكُلِّ، وَهُوَ لَا يَلِيقُ بِأَوْلَادِ الْأُمِّ، وَمَا قُدِّرَ هَاهُنَا فَرَضُ الْأُمِّ<sup>(٤)</sup>، فَيُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ لِأَوْلَادِهَا.

﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ سَوَى بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى لِأَنَّ الْإِدْلَاءَ بِمَحْضِ<sup>(٥)</sup> الْأَنْوَةِ، وَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّ الْكِلَالَهَ اسْتُعِيرَتْ لِقَرَابَةِ لَا تَقَارِنُهَا<sup>(٦)</sup> النَّسَبَةِ، فَيَنْتَظِمُ قَرَابَةُ الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ دُونَ الْبِنْتِ وَبِنْتِ الْإِبْنِ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ إِلَى الْآبَاءِ دُونَ الْأُمِّهَاتِ، فَلَا تَخْصِيصَ فِي مَفْهُومِ الْآيَةِ<sup>(٧)</sup>.

﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ غَيْرِ مُضَاكَرٍ﴾؛ أَي: لورثته، وذلك أَنَّ يَوْصِيَّ بزيادةٍ عَلَى الثَّلَاثِ، أَوْ يَوْصِيَّ بِالْثَّلَاثِ فَمَا دُونَهُ وَنَيْتُهُ<sup>(٨)</sup> مُضَاوَرَةٌ وَرَثَتُهُ لَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) القائل المذكور هو البيضاوي في «تفسيره» (٦٤ / ٢).

(٢) انظر: «الكشاف» (٤٨٦ / ١) عن أبي رضي الله عنه، وفيه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: (من

أم)، ورواها عن سعد الطبري في «تفسيره» (٤٨٣ / ٦).

(٣) في (م): «في آخر السورة أن للأخت الواحدة النصف أي أن»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» (٦٤ / ٢).

(٤) «الأم» من «ك»، وهو الموافق لما في المصدر السابق.

(٥) في (ف): «بمحضر»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في المصدر السابق.

(٦) في «ك»: (تفارقها)، وهو تصحيف.

(٧) «الآية» من (ك) و(م)، وهو الصواب. ولفظ البيضاوي: (ومفهوم الآية أنهم لا يرثون ذلك مع الأم والجدّة كما لا يرثون مع البنت وبنت الابن، فخص فيه بالإجماع).

(٨) في (ك): «ونيته».



وعن الحسن: المضارّة في الدين أن يوصي بدين ليس عليه، ومعناه: الإقرار.  
اعتبر المضارّة في الدين أيضاً بناءً على تأخير الحال عنهما، واعتبر الإيصاء فيه  
أيضاً بناءً على عطفه على ﴿وَصِيَّةٍ﴾؛ كأنه قيل: أو دين يوصى بها، على قاعدة تقييد  
المعطوف بما قيّد به المعطوف عليه.

﴿وَصِيَّةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ مصدرٌ مؤكّد، أو منصوبٌ بـ ﴿غَيْرُ مُضْكَرٍ﴾ على المفعول  
به، ويؤيده القراءة بإضافة (مُضَارٌّ) إلى (وصية)؛ أي: (غير مضارٍّ وصية) <sup>(١)</sup>؛ [أي: لا  
يضرُّ وصية] من الله، وهو الثلث فما دونه بالزيادة، أو بوصية منه بالأولاد بالإسراف  
في الوصية والإقرار الكاذب <sup>(٢)</sup>.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بمن جارٍ ومن عدل في وصيته.  
﴿حَلِيمٌ﴾ عن الجائر؛ إذ لا يعاجله بعقوبة، وهذا وعيد بليغ.

\*\*\*

(١٣) - ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي  
مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.  
﴿تِلْكَ﴾ إشارة إلى الأحكام التي تقدّمت في أمر اليتامى والوصايا  
والموارث.

﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾: شرائعُه التي كالحدود المحدودة التي لا يجوزُ مجاوزَها.

(١) تنسب للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«المحتسب» (١/ ١٨٣).  
(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٨٦)، و«تفسير البضاوي» (٢/ ٦٤)، وما بين معكوفتين منهما.  
والعبارة الأخيرة جاءت في «الكشاف» بلفظ: (...) أو وصية من الله بالأولاد وأن لا يدعمهم عالة  
بإسرافه في الوصية).

﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾  
 حمل أولاً على لفظ ﴿وَمَنْ﴾<sup>(١)</sup> في قوله: ﴿يُطِيعُ﴾ و﴿يُدْخِلْهُ﴾ فأفرد، ثم حمل  
 على المعنى في قوله:

﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ فجمع، وانتصابه على الحال المقدرة، ويجوز أن يكون  
 صفة لـ ﴿جَنَّاتٍ﴾ على مذهب الكوفيين، وبه أخذ الزجاج هنا<sup>(٢)</sup>، ولا يحتاج إلى  
 إبراز الضمير عندهم إذا<sup>(٣)</sup> لم يلتبس.

﴿وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ الذي تُستحَقَّرُ دونه الدنيا وما فيها.

\*\*\*

(١٤) - ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا  
 وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾.

﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ  
 عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ زاد هاهنا على العصيان تعدي الحدود - وهو في الأعمال -  
 صرفاً للعصيان إلى ما يكون في العقائد، وفائدته: التنبيه على أن المراد من الإطاعة  
 في قسمه ما يكون في العقائد، وأن الموعود من دخول الجنة ليس بمشروط بالعمل

(١) في (ج) و(ف): «لفظه».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٧) وقد اقتصر الزجاج هنا على الحال المقدرة، لكنه أجاز  
 الوجهين - الحال والصفة - في قوله: ﴿خَالِدًا﴾ في الآية التي بعدها، ولعل ما نقله المؤلف هنا  
 عن الزجاج تابع فيه أبا حيان في «البحر» (٦/ ٤٩٨). وكلمة: «هنا» سقطت من (ج) و(ف)، وكذا  
 سقط منهما قوله: «فجمع وانتصابه على الحال المقدرة، ويجوز أن يكون صفة لجنات على مذهب  
 الكوفيين وبه أخذ».

(٣) في (م) و(ك): «إذ».

الصالح، وذلك في مقابلة الإهانة؛ لأنه لا يتعدّاها إلا مَنْ اغترَّ فناسبه<sup>(١)</sup> الإهانة، والمراد غايتها، وهذا مستفاد من توصيف العذاب به، فإنه ظاهرٌ بحيث لا فائدة في ذكره ما دام محمولاً على إطلاقه، فيحمل على الكمال ليفيد.

وأفرد هنا ﴿خَلِدًا﴾ وجمع فيما قبله إشارةً إلى ما في حقّ المطيعين من لذة روحانية ومن حظ الاستئناس، وما في حقّ العاصين من ألم روحانيّ وهو عذاب الوحشة.

\*\*\*

(١٥) - ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾.

﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾: يفعلن الفعل القبيحة<sup>(٢)</sup>، والمراد الزنا؛ لزيادتها في القبح على كثير من القبائح.

﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ﴾؛ أي: فاطلبوا أيها الأئمة الذين إليكم إقامة الحدود.

﴿أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ من الرجال المؤمنين<sup>(٣)</sup> ليشهدوا عليهن بالزنا<sup>(٤)</sup>.

﴿فَإِنْ شَهِدُوا﴾ عليهنّ به.

﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ فخلّدوهن محبوسات.

(١) في (ح) و(ف): «اعتبر مناسبة»، ولعله تصحيف.

(٢) في (ح) و(ف): «يفعلن القبيح».

(٣) في هامش (ح) و(ف): «من قال: ممن قذفهن، فقد أتى بتخصيص بلا مخصص من الكلام، ولا

اقتضاء من المقام. منه».

(٤) في (م) و(ك): «بالزنا».

﴿حَتَّى يَتَوَقَّهِنَّ﴾: يستوفي أرواحهن ﴿الْمَوْتُ﴾، أو: يتوفاهن ملائكة الموت.  
 قيل: كان ذلك عقوبتهن في أوائل الإسلام فنسخ بالحد.  
 ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ كتعيين الحد المخلص عن الحبس، أو النكاح المغني  
 عن السفاح.

\*\*\*

(١٦) - ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾  
 إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا.

﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا﴾ يعني: الزاني والزانية، وُصِفَا بما يُوصَف به الذَّكَرَان  
 تغليبا للذكر على الأنثى، والظاهر من زيادة ﴿مِنْكُمْ﴾ هنا، ومن زيادة ﴿مَنْ  
 نَسَايَكُمْ﴾ فيما سبق، تخصيص الحكم بالمسلمين والمسلمات.  
 ﴿فَأَذُوهُمَا﴾ بالتوبيخ والتفريع.

قال الحسن: أول ما نزل من حدِّ الزنا الأذى، ثم الحبس، ثم الجلد، فكان ترتيبُ  
 النزول على خلاف ترتيب التلاوة.

وقال الضحاك: كان الرجل إذا زنى بامرأة وكانا بكرين حُبس كل واحد منهما  
 في بيت، ثم لا يمر بهما مارًّا إلا آذاهما بالتعير.

وعلى هذا يكون الأذى مع الحبس مشروعين في وقت واحد في حق الرجل  
 والمرأة جميعاً.

وقال مجاهد: آية الأذى في الرجلين؛ أي: الذَّكَرُ يفعل ذلك بالذَّكَر وهو  
 اللُّوَاطة<sup>(١)</sup>.

(١) روى عنه الطبري في «تفسيره» (٤٩٩/٦) قوله في تفسيرها: (الرجلان الفاعلان، لا يكتفي)، وفي رواية: =

قال أبو منصور: آية الأذى هذا يكون حجة لأبي حنيفة في أنه يعزّر ولا يحدُّ بالجلد أو الرّجم<sup>(١)</sup>.

﴿فَإِنْ تَابَا﴾ عن المعصية ﴿وَأَصْلَحَا﴾: وغيرا الحال إلى العفاف.  
﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ بالإغماض والسّتر، واقطعوا عنهما الأذى.  
﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا﴾ يقبل توبة التائب ﴿رَجِيمًا﴾ فلا يعذّبه، وهو علة الأمر بالإعراض وترك المذمة.

\*\*\*

(١٧) - ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ من تاب الله عليه: إذا قبل توبته، لا من تاب العبد: إذا رجع إليه.

﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ﴾ مُلتبسين بها، وليست هي عدم العلم بأنه ذنب؛ لأنه عذر، لكنها ترك التفكير في العاقبة كفعل من جهله.

﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾: من زمان قريب؛ أي: قبل حضور الموت؛ لقوله عليه السلام: «إن الله يقبل توبة عبده ما لم يُغرغر»<sup>(٢)</sup> وسماه قريباً لأن أمد الحياة قريب.

= (الزّانين)، وحمل الراغب قول مجاهد هذا على اللواطة. لكن ذكر النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٣٠٦) ما قد يكون تفسيراً مخالفاً لما ذهب إليه الراغب في الخبر المذكور، حيث ذكر عن مجاهد أن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَهَا مِنْكُمْ﴾ عامٌّ لكل من رزى من الرجال شيئاً كان أو بكراً.

(١) انظر: «تأويلات أهل السنة» لأبي منصور الماتريدي (٦٧/٣).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٠٦٨) من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ، والترمذي

(٣٥٣٧) وحسنه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وابن ماجه (٤٢٥٣) من حديث =

وفي عبارة ﴿ثُمَّ﴾ إشارة إلى أنه لم يُرد من القربِ القربُ من عملِ السوءِ حقيقةً. ﴿فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ وعدُّ بالوفاء بما وعد به وكتب على نفسه بقوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾.

وفائدة (أولئك) والفاء: أنهم إذا تابوا في هذا الزمان تَسَبَّبَ<sup>(١)</sup> توبتهم للقبول. ومعنى الحصرِ في ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ﴾: التي كتب الله على نفسه قبولها ليست إلا هذه، فيلزم أن لا يقبل غيرها، ولهذا فصل الآية بقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾؛ أي: بالتوبة الموصوفة بما يقتضي القبول، والتي لم تتصف به، ﴿حَكِيمًا﴾ لا يقبل إلا الأولى، فإنه تهديد ووعد، وما يناسب القبول ترغيبٌ ووعد، فلو لم يكن الحصرُ والسببيةُ لكان ينبغي أن يقول: وكان الله غفوراً رحيمًا.

ولذلك<sup>(٢)</sup> وللفرق بين التوبتين صغَّر المعصية هنا بتوحيد السوء والتقيد بالجهالة؛ أي: الغفلة، وقيد مجال التوبة بالقرب، وعظمها في قوله:

\*\*\*

(١٨) - ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتُّ الْأَنَّىٰ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا ۖ وَلَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتُّ الْأَنَّىٰ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا﴾ حيث جمع السيئات، وبعَّد مجال التوبة بحرف الغاية، وأضاف إلى المحتضر قول التوبة لا نفسها، وزاد قوله:

= عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) في (ح): «بسبب»، وفي (ك): «نسب»، وفي (م): «نسبت».

(٢) في (م) زيادة: «أي».

﴿أَفَنَنْ﴾، وسوى بين الذين سوفوا توبتهم<sup>(١)</sup> إلى ذلك الأمد البعيد الذي هو حضرة الموت وبين الذين ماتوا على الكفر، مبالغة في عدم الاعتداد بها في تلك الحالة، وأكد الوعيد بقوله:

﴿أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾؛ أي: الموصوفون بأحد الوصفين: التوبة وقت الاحتضار، والموت على الكفر، استحقوا عذاباً أليماً بسبب اتصافهم بما ذكر، وفخم وعيدهم بتقديم الظرف وتنكير العذاب، ووصفه بالألم، فافهم. والإعتاد: التهيئة، من العتاد وهو العدة.

وقيل: أصله: أعددنا، فأبدلت الدال الأولى تاءً.

وإنما لم يقل: إذا حضرهم<sup>(٢)</sup> الموت؛ لأن المتبادر منه الموت النادر، وهو أن يموت جماعة معاً، وذلك لا يناسب مقام التغليظ للتقصير.

\*\*\*

(١٩) - ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ كان الرجل إذا مات وله عصبية، ألقى ثوبه على امرأته، وقال: أنا أحقُّ بها، ثم إن شاء تزوجها بصداقها الأول، وإن شاء تزوجها غيره وأخذ صداقها، وإن شاء عضلها لتفتدي بما ورثت من زوجها،

(١) في (م): «توبتهم».

(٢) في (م): «لم يقل: إذا حضروا، وقال: إذا حضر أحدهم».

فَنُهِوا عَنْ ذَلِكَ، وَقِيلَ لَهُمْ: لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَحْزُوا عَلَى سَبِيلِ الْإِرْثِ كَمَا يُحَازِ الْمِيرَاثُ وَهَنْ كَارِهَاتٍ لَذَلِكَ، أَوْ مَكْرِهَاتٍ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ.

والتقييدُ بالكراهة لتقرير معنى الأخذِ على سبيل الإرث، وإظهار ما فيه من القبح، فلا دلالة فيه على جوازه إذا كان طوعاً.

وَقُرئ: ﴿كَرِهًا﴾<sup>(٢)</sup> وهما لغتان فيه، وقيل: بالضم المشقة، وبالفتح ما يُكره عليه. ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لَتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾ تم الكلام عند<sup>(٣)</sup> ﴿كَرِهًا﴾، ثم خاطب الأزواج ونهاهم عن العضل وهو الحبس والتضييق، ومنه: عَضَلَتِ الْمَرْأَةُ بَوْلدها: إذا اختنقت رحمها به فخرج بعضه وبقي بعضه.

كَانَ أَحَدُهُمْ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ تَكُنْ مِنْ حَاجَتِهِ حَبْسُهَا مَعَ سُوءِ الْعِشْرَةِ مَعَهَا وَشَكَاةِ الْخُلُقِ حَتَّى تَفْتَدِيَ مِنْهُ بِمَالِهَا وَتَخْتَلِعَ، فَمُنَعُوا مِنْهُ وَقِيلَ لَهُمْ: وَلَا تَحْبِسُوهُنَّ لِتَأْخُذُوا مِنْهُنَّ بَعْضَ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ مِنَ الصَّدَاقِ.

وَالْوَاوُ لِعَطْفِ الْجُمْلَةِ، وَأَمَّا عَطْفُهُ عَلَى ﴿أَنْ تَرْتُوْا﴾ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْخَطَابُ لِمَنْ خُوِطِبَ فِيمَا سَبَقَ، فَيَأْبَاهُ قَوْلُهُ: ﴿بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾، وَلَا يَنْتَظِمُ مَعَ قَوْلِهِ:

﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ الاستثناء من أعمِّ الظرف أو المفعول له، تقديره: وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِلْإِفْتِدَاءِ إِلَّا وَقْتَ أَنْ يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةُ، وَالْمُرَادُ بِهَا: شَكَاةُ الْخُلُقِ، وَإِذْءَاؤُ الزَّوْجِ وَأَهْلِهِ بِالْبَدَاءِ وَالسَّلَاطَةِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ: (إِلَّا أَنْ يَفْحُشْنَ عَلَيْكُمْ)<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي (م): «مَكْرِهَاتٍ».

(٢) هِيَ قِرَاءَةُ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِينِ وَبَاقِي السَّبْعَةِ بِفَتْحِ الْكَافِ. انْظُرْ: «التَّيْسِيرُ» (ص: ٩٥).

(٣) فِي (م) وَ(ك): «بِقَوْلِهِ».

(٤) تَنْسَبُ لِأَبِي رِضِيِّ اللَّهِ عَنْهُ. انْظُرْ: «الْكَشَافُ» (١/ ٤٩٠).



﴿وَعَاشِرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾: بالإنصاف في الفعل والإجمال في القول.

﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ قوله: ﴿فَعَسَى﴾ إلخ علّة للجزاء أقيم مقامه لاستلزامه إياه؛ أي: فلا تُفارقوهن لكرهه النفس وحدها، واصبروا عليهن مع الكراهة، فعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، ونون ﴿خَيْرًا﴾ تعظيماً، ووصفه بالكثرة مبالغه.

\*\*\*

(٢٠) - ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِنَّمَا مُيَنَّا﴾.

﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَاتٍ زَوْجٍ﴾؛ أي: إن عزمتم على أن تأتوا بزواج مكان زوج مستبدلين بها إياها، وتصوير الكلام في هذه الصورة لتعيين أن يكون التطبيق لرغبته في تجديد الفراش، لا لسبب من جهتها فإنه حينئذ يجوز أخذ المال في مقابلة الطلاق.

﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ﴾: إحدى الزوجات، جمع الضمير لأنه أراد بالزوج الجنس. ﴿قَنْطَارًا﴾: ما لا كثيراً، ضمن الكلام الإشارة إلى جواز المغالاة في الصدقات، ولهذا تعرّض لكثرة ما أعطى، والإشارة إلى جواز الاستبدال مع تعددها، ولهذا أتى بعبارة تُفصح عنه، وكان يكفي أن يقول: وأتيتم إياها.

﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ﴾: من القنطار ﴿شَيْئًا﴾ قليلاً.

﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِنَّمَا مُيَنَّا﴾ باهتين وآثمين، والاستفهام للإنكار والتوبيخ؛ أي: أنفعلون هذا مع ظهور قبحه.

قيل: يحتمل انتصابها على العلة وإن لم تكن غرضاً، كقولهم: قعدتُ عن الحرب جنباً.

وفيه: أن الإثم ليس بعلة للأخذ، بل الأمر بالعكس.

وتخصيص البهتان بالذكر لأنهم كانوا إذا أرادوا جديدةً بهتوا التي تحتهم بفاحشة حتى يلجئوها إلى الافتداء منهم بما أعطوها ليَصْرِفُوهُ إِلَى تَزَوُّجِ الْجَدِيدَةِ، فَتُهَوِّا عَنْ ذَلِكَ.

والبهتانُ أفحشُ الكذب؛ لأنه إذا كان عن قصدٍ يكون إفكاً، والإفكُ إذا كان على الغير يكون افتراءً، والافتراءُ إذا كان بحضرة المَقُولِ فيه يكون بهتاناً؛ لأنه يدهشه ويتركه متحيراً، من بهت: إذا دهشَ وتَحَيَّضَ.

\*\*\*

(٢١) - ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقَ غَلِيظًا﴾.

﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ﴾ إنكار لاسترداد المهر.

﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾: والحالُ أن معكم ما يصرف عنه، والإفضاءُ هو الخلوة، من الفضاء: وهو المفازة الخالية، كذا فسره الكلبي، وهو حجة أصحابنا في أن المهر يتأكد بالخلوة الصحيحة من غير وطء.

﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقَ غَلِيظًا﴾ الميثاق: العهد الوثيق، والغليظ: المبالغة فيه، وهو قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكُمْ مَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] والله تعالى أخذ هذا<sup>(١)</sup> الميثاق على عباده لأجلهنَّ فهو كَأَخَذَهُنَّ.

(١) «هذا» من (م).

وقيل: هو قول الولي عند العقد: أَنْكَحَكَ عَلَى مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ إِمْسَالٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ، وكان ذلك معتاداً في السلف.

\*\*\*

(٢٢) - ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾.

﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ﴾: التي نكح.

﴿آبَاؤُكُمْ﴾ وإنما ذكر ﴿مَا﴾ دون: مَنْ؛ لأنه أريد به الصِّفَةُ.

وقيل: مصدريةٌ على إرادة المفعول من المصدر، فلا يأباه البيان بقوله:

﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾ وزأنه وِزَانُ ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ في قوله: ﴿وَمِمَّنْ دَابَّتْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٨] ففائدته تأكيد ما في ﴿نَكَحَ﴾ من العموم.

﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ قيل: استثناءٌ من المعنى اللازم للنهي؛ كأنه قيل: تستحقون العقاب بِنِكَاحِ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ إِلَّا مَا قَدْ مَضَى قَبْلَ التَّحْرِيمِ، أو من اللفظ للمبالغة في التحريم والتعميم؛ كقوله:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ      بِهِنَّ فَلَوْ مَنْ قَرَعَ الْكَتَائِبَ<sup>(١)</sup>

والمعنى: ولا تنكحوا حلائل آبائكم إلا ما قد سلف إن أمكنكم أن تنكحوه<sup>(٢)</sup>.

(١) البيت للمبالغة الذبياني. انظر: ديوانه (ص: ١١).

(٢) يعنى: إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه، فلا يحل لكم غيره، وذلك غير ممكن، والغرض المبالغة في تحريمه، وسد الطريق إلى إباحته، كما يعلق بالمحال في التأيد نحو قولهم: حتى يبيض القار، وحتى يلج الجمل في سم الخياط. انظر: «الكشاف» (٤٩٣/١) وعنه نقلنا هذا الشرح، و«تفسير البيضاوي» (٦٧/٢) وعنه نقل المؤلف.

وقيل: الاستثناء منقطع، ومعناه: ولكن ما قد سلف لا مؤاخذه عليه لأنه مغفور<sup>(١)</sup>، وتقف على أن هذا هو الوجه<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾ علة للنهي، وزيادة ﴿كَانَ﴾ للدلالة على أنه لم يرخص فيه في شريعة من الشرائع.

﴿وَمَقْتًا﴾: ممقوتاً، والمقت: البغض باستحقاق.

﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ سبيل من يراه ويفعله.

وكانوا ينكحون روابهم<sup>(٣)</sup>، وناس من ذوي مروءاتهم يمقتونه ويسمونهم<sup>(٤)</sup>: نكاح المقت، وكان المولود عليه يسمى: المقتي، ولذلك قيل: ﴿فَحِشَةً وَمَقْتًا﴾؛ أي: في دين الله تعالى مُفْرِطَةُ القبح، مقتاً في المروءة والعرف، ولا مزيد على ما يجمع القبحين شرعاً وعرفاً، وبه زاد على الزنا؛ فإنه تعالى قال فيه: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

\*\*\*

(١) في هامش (ح) و(ف): «عبارة القاضي: لأنه مقرر، والصواب ما قررنا على ما ستقف عليه. منه». قلت: ولعل الصواب في عبارة القاضي: (لا أنه مقرر)، كما جاء في حاشية السيوطي على البيضاوي المسماة «نواهد الأبيكار» (٣/ ١٤٣)، و«حاشية شيخ زاده على البيضاوي» (٣/ ٢٨٩)، وحاشية الشهاب على البيضاوي المسماة «عناية القاضي وكفاية الرازي» (٣/ ١٢٠)، و«حاشية القنوي على البيضاوي» (٧/ ٨٧)، وكذا نقله الطيبي عن البيضاوي في حاشيته على «الكشاف» المسماة «فتوح الغيب» (٤/ ٥٠٠). وقال شيخ زاده في شرح جملة (لا أنه مقرر): (لأنه عليه الصلاة والسلام ما أقر أحداً على نكاح امرأة أبيه وإن كان واقعا فيما مضى من زمن الجاهلية).

(٢) انظر ما سيأتي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾.

(٣) الرواب: جمع رابة، وهي امرأة الأب. انظر: «فتوح الغيب» (٤/ ٤٨٧).

(٤) في (م): «وسمي»، وقال في الهامش: في نسخة: «ويسمونهم».

(٢٣) ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾.

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ﴾ أراد تحريم التمتع بهن؛ لأن المفهوم في العرف من حرمة<sup>(١)</sup>: عين حرمة ما هو المقصود منه، ويلزمه حرمة النكاح؛ لأنه موضوع لملك المتعة فلا يصح بدونه.

والأم حقيقة: هي الوالدة، وفي معناها: كل امرأة<sup>(٢)</sup> رجع نسبك إليها بالولادة من جهة أبيك أو من جهة أمك.

والبنت: هي كل ابنة ولدتها، وفي معناها: كل أنثى رجع نسبها إليك بالولادة؛ بدرجة أو درجات، بإناث أو ذكور.

والأخت: كل من جمعت وإياها صلب أو بطن.  
والعمة: كل من جمع أباك وإياها صلب أو بطن، وفي معناها: من جمع جدك - قريباً كان أو بعيداً - وإياها صلب أو بطن.

والخالدة: من جمع أمك وإياها صلب أو بطن، وفي معناها: من جمع جدتك - قريبة كانت أو بعيدة - وإياها صلب أو بطن.

(١) في (م) و(ك): «حرمت».

(٢) في (ك): «أنثى».

ونوافل الأخ والأخت وإن بعدت داخلات في الحكم بالذكور يُدلين، أو بالإناث والإخوة من أي جهة كانت.

﴿وَأَمْتُهُنَّكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ نزل الله تعالى تعالى الرِّضَاعَةَ منزلة النسب، حتى سَمِيَ المرضعة: أُمًّا، والمراضعة: أختًا، فلزم منه أن زوج المرضعة أبوه، وأبويه جدّاه، وأختة عمته، وكلّ ولدٍ وُلد له من غير المرضعة<sup>(١)</sup> قبل الرضاع وبعده فهم إخوته وأخواته لأبيه<sup>(٢)</sup>، وأم المرضعة جدّته، وأختها خالّتها، وكلّ مَنْ ولد لها من هذا الزوج فهم إخوته وأخواته لأبيه وأمه، ومَنْ ولد لها من غيره فهم إخوته وأخواته لأمه، ومنه قوله عليه السلام: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»<sup>(٣)</sup>.

وقالوا: تحريم الرضاع كتحریم النسب إلا في مسألتين:

إحداهما: أنه لا يجوز للرجل أن يتزوَّج أخت ابنه من النسب، ويجوز أن يتزوج أخت ابنه من الرضاع؛ لأن المانع في النسب وطؤه أمّها، وهذا المعنى غير موجود في الرضاع.

والثانية: لا يجوز أن يتزوَّج أمّ أخيه من النسب، ويجوز في الرضاع؛ لأن المانع

(١) في (ح) و(ف): «المرضعة»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في المصادر. انظر: «الكشاف» (١/٤٩٤)، و«البحر المحيط» (٦/٥٤٦)، و«تفسير أبي السعود» (٢/١٦١)، و«روح المعاني» (٥/٤١٨).

(٢) بعدها في (ك): «وأمه ومَنْ ولد لها من غيره فهم إخوته وأخواته لأبيه»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في المصادر السابقة.

(٣) رواه البخاري (٢١٤٦)، ومسلم (٩/١٤٤٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها. ورواه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٣/١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

في النسب وطء الأب إياها، وهذا المعنى غير موجود في الرضاع.

وفي الحصر نظر؛ لأن أم النافلة - أي: زوجة الابن <sup>(١)</sup> - وجدة الولد أيضاً يحرم من <sup>(٢)</sup> النسب؛ لأن أم النافلة زوجة الابن، وجدة الولد أم الزوج، ولا يحرم من الرضاع؛ كمن أرضعت ولد ولدك، وكأم <sup>(٣)</sup> أجنبية أرضعت <sup>(٤)</sup> ولدك.

هذا بحسب جليل النظر، والذي هو بحسب دقيقه: أن الحرمة في الصور المذكورة بالمصاهرة دون النسب، فلا حاجة إلى الاستثناء أصلاً.

﴿وَأَمْتُهُنَّ نِسَائِكُمْ وَرَبَّتَبِكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمِهِنَّ﴾ ذكر أولاً محرّمات النسب، ثم الرضاغة لأنها لحمة كلحمة النسب، ثم محرّمات المصاهرة فإن تحريمهنّ عارض لمصلحة الزواج.

والربائب: جمع ربيبة، والريبب ولد المرأة من آخر، سمي به لأنه يربيه كما يربي ولده في غالب الأمر، فعيل بمعنى مفعول، وإنما لحقه التاء لأنه صار اسماً لولد المرأة وإن لم يربّه.

وقوله: ﴿فِي حُجُورِكُمْ﴾ كناية عن كونهنّ في ولايتهم وحمايتهم، وقالوا: إن ذكره خرج مخرج العادة لا مخرج الشرط، ولهذا اكتفي في موضع الإحلال بنفي الدخول، وهذا ما بحسب جليل النظر، والذي هو بحسب دقيقه هو أنه تقوية العلة <sup>(٥)</sup> وتكميلها.

(١) «أي زوجة الابن» من (م).

(٢) في (م): «في».

(٣) في (م): «وكان»، وقال في الهامش: «الصواب كانت».

(٤) في (م): «أو أرضعت».

(٥) في (ك) و(م): «للعلة».

والمعنى: إذا دخلتم بأمهاتهنَّ وهنَّ في احتضانكم، أو من شأنهنَّ وحقهنَّ الكونُ فيه، قَوِيَّ الشبهةُ بينها وبين أولادكم، فصارت أحقَّاء بأن تُجروها مجراهم، وعلى هذا - أي: على تقدير أن يكون المعنى ما<sup>(١)</sup> قرَّناه من تعميم المراد للتي من شأنها أن تكون في احتضانهم كما هو مقتضى كون الوصف المذكور لتقوية العلة - يكون ذلك الوصف للحرمة<sup>(٢)</sup>، والاكتفاء في موضع الإحلال بنفي الدخول لاستلزام انتفائه انتفاءه<sup>(٣)</sup>.

و﴿مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ حال من ﴿وَرَبِّبُكُمْ﴾ أو صفة، أو من جملة الصلة؛ أي: اللاتي من نساءكم، وهو أولى بنظم الكلام.

والباء في ﴿بِهِنَّ﴾ للتعدية، والمعنى: أدخلتموهنَّ السَّتر، وهي كناية عن الجماع، وعندنا يقوم اللمس مقامه.

ولا يجوز أن يكون ﴿أَلَّتِي﴾ وصفاً لـ ﴿نِسَائِكُمْ﴾ من قوله: ﴿وَأَمْتَهُتْ نِسَائِكُمْ﴾ لعدم الحاجة في إفادة المعنى المراد إلى قوله: ﴿مِنْ نِسَائِكُمْ﴾، والكلام البليغ يجب صوته عن الحشو.

والرسول عليه السلام فرَّق بين أمِّ المرأة وبنيتها فقال [في] رجل<sup>(٤)</sup> تزوج امرأة

(١) في (م): «على ما».

(٢) في (م): «الوصف تقييداً للحرمة».

(٣) في (ك) و(م): «بنفي الدخول لا يستلزم انتفاءه». وقد وضع الألووسي هذه المسألة بقوله: (وفي الاختصار في بيان نفي الحرمة على نفي الدخول إشارة إلى أن المعتبر في الحرمة إنما هو الدخول، دون كون الرائب في الحجور، وإلا لقل: فإن لم تكونوا دخلتم بهن ولسن في حجوركم، أو: فإن لم تكونوا دخلتم بهن أو لسن في حجوركم). انظر: «روح المعاني» (٥/٤٣٢).

(٤) في (ح) و(ف): «ورجل»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «الكشاف» (١/٤٩٥)، =



وطلقها قبل أن يدخل بها: «لا بأس أن يتزوج ابنتها، ولا يحلُّ له أن يتزوج أمها»<sup>(١)</sup>، وهذا الدخول<sup>(٢)</sup> شرط بالإجماع، بخلاف كون الرائب في حجورهم فإنه خرج على الأغلب، وليس بشرط عند عامة العلماء.

﴿فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ أريد استمرار النفي لا نفي الاستمرار، فمعنى الكون مقدّم في الاعتبار.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: في نكاح الرائب، وهذا البيان مهمٌّ عند مَنْ لا يقول بحجّة المفهوم، وعند مَنْ قال بها فائدته دفع القياس.

﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾: زوجاتهم، سُميت حليلةً لحلّها لزوجها، أو لحلولها معه في محل<sup>(٣)</sup>.

﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ بالذات أو بالواسطة، احترز به عن المتبنّى؛ لأنهم كانوا يجعلونه كولد الصلب، لا عن الابن من الرضاع.

= «تفسير البيضاوي» (٢/٦٨)، وما بين معكوفتين منهما.

(١) رواه الترمذي (١١١٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا، فَلْيَنْكِحْ ابْنَتَهَا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا». قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ لَهْيَعَةَ وَالْمُنْثَى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَالْمُنْثَى بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لَهْيَعَةَ يُضَعِّفَانِ فِي الْحَدِيثِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَلَّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَتَهَا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾.

(٢) «الدخول» من (م).

(٣) في (ح) و(ف): «المحل».

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ في محل الرفع عطفٌ على ما قبله من المحرّمات؛ أي: وحرم عليكم الجمع بين الأختين في التمتع، ويلزمه حرمة الجمع بينهما بالنكاح - لِمَا قَدَّمْنَاهُ - دون ملك اليمين؛ لأنه يُجامع حرمة التمتع؛ كما في الأمة المجوسية، والأخت رضاعاً، ولا دلالة في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ على حلّ المملوكة على كلّ حال، فلا يعارض هذا القول الدالّ على حرمتها في بعض الأحوال حتى يحتاج إلى الترجيح.

﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ استثناءٌ منقطع معناه: لكن ما قد سلف منكم مغفور<sup>(١)</sup>؛ لقوله:

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ وروى هشام عن محمد بن الحسن أنه قال: كان أهل الجاهلية لا<sup>(٢)</sup> يعرفون هذه المحرّمات إلاّ اثنتين: نكاح امرأة الأب، ونكاح الأختين معاً، فلذلك قال هناك: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، وقال هاهنا: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ك) و(م): «مغفور له». وجاء في هامش (ف): «من تنبه لهذه الدلالة ثم جوز الاتصال في الاستثناء لم يكن على بصيرة. منه».

(٢) كلمة: «لا»، سقطت من (ح) و(ف). وانظر التعليق الآتي.

(٣) انظر: «تفسير أبي الليث» (١/ ٢٩٢)، و«تفسير القرطبي» (٦/ ١٩٧). وسقطت من مطبوعيهما كلمة (لا) أيضاً، لكن الصواب إثباتها؛ إذ بحذفها ينقلب المعنى ويصبح خلاف المراد. وقد روى الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٤٩)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٥٢٣) عن ابن عباس نحو ما ذكر عن محمد بن الحسن، ولفظه: (كان أهل الجاهلية يحرمون ما حرم الله إلا امرأة الأب والجمع بين الأختين، فلما جاء الإسلام أنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾). وروى الطبري عن قتادة نحوه. وهو يؤيد ما ذكرناه من وجوب إثبات (لا)، وهناك احتمال آخر أقوى منه، وهو أن تكون كلمة (يعرفون) الواردة في =

(٢٤) - ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَإِجْلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ<sup>١</sup> فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ بفتح الصاد؛ أي: أحصنهنّ التزويج، وقرأ بكسرهما<sup>(١)</sup>؛ أي: اللاتي أحصن فزوجهنّ بالتزويج<sup>(٢)</sup>.

والإحصان: العفة، وتحصين النفس من الوقوع في الحرام.

﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يعني: من اللاتي سُبِينَ وأُخْرِجْنَ<sup>(٣)</sup> بدون أزواجهنّ، فإنّ الفُرقة إنما تقع بتباين الدارين لا بالسبي، ولا تجلب العِدَّة، وتحل للغانم بملك اليمين بعد الاستبراء، ولا مساعٍ لأخذه على عمومه، فإنها إذا كانت مجوسيةً أو محرمةً بسبب الرضاع أو المصاهرة، أو بسببٍ آخر، أو مشترأةً وهي ذاتُ زوج، لا

= كلام محمد محرفةً عن كلمة: (يحرمون) الواردة في خبر ابن عباس.

وجاء في هامش (ف): «هذا هو الموعود فيما سبق. منه».

قلت: يشير إلى ما تقدم عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾، من قوله: «وقيل: الاستثناء منقطع، ومعناه: ولكن ما قد سلف لا مؤاخذه عليه لأنه مغفور، وتقف على أن هذا هو الوجه».

(١) تنسب لطلحة بن مصرف. انظر: «الكشاف» (٤٨٧/١)، والمشهور في هذه الآية القراءة بالفتح، وما جاء في بعض نسخ البيضاوي من عزو القراءة بالكسر للكسائي خطأً به عليه الشهاب في «الحاشية» (١٢٢/٣).

(٢) في (م): «بالتزويج».

(٣) في (ح) و(ف): «أو أخرجن».

تَحُلُّ لِمَالِكِهَا، فَلَا يَكُونُ حِجَّةً عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ: لَوْ سُبِيَ الزَّوْجَانِ مَعًا لَا يَرْتَفَعُ النِّكَاحُ وَلَا تَحُلُّ لِلْسَّابِي.

﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ مصدر مؤكِّد؛ أي: كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ كِتَابًا، وَهُوَ تَحْرِيمٌ مَا حَرَّمَ.

﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ عَطَفُ عَلَى (كَتَبَ) الْمُقَدَّرِ النَّاصِبِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ: (كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَحَلَّ لَكُمْ) <sup>(١)</sup>.

وَقَرَأَ: (كُتِبَ لِلَّهِ) بِالْجَمْعِ وَالرَّفْعِ <sup>(٢)</sup>؛ أي: هَذِهِ فَرَائِضُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ.

وَمَنْ قَرَأَ: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ <sup>(٣)</sup> عَطَفَهُ عَلَى ﴿حُرِّمَتْ﴾.

﴿مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾: مَا سِوَى الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَصْنَافِ الْمَحْرَمَةِ <sup>(٤)</sup> بِالنِّسْبِ أَوْ الرِّضَاعِ أَوْ الْمَصَاهِرَةِ أَوْ الْجَمْعِ، وَمَا ثَبِتَ حَرْمَتُهَا بِالسُّنَّةِ لَيْسَتْ بِخَارِجَةٍ مِنْهَا.

الْكَافُ وَالْمِيمُ فِي ﴿ذَلِكَ﴾ خِطَابٌ لِلرِّجَالِ، وَالذَّالُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ، وَلَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا لَقَالَ: وَرَاءَ تِلْكُمْ.

﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ مَفْعُولٌ لَهُ؛ أي: لِأَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مَا أُحِلَّ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ﴿وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ عَلَى الْإِشْتِمَالِ، وَالْأَفْصَحُ أَنْ لَا يَقْدَرُ الْمَفْعُولُ؛ أي: لِيَصْدُرَ مِنْكُمْ الْإِبْتِغَاءُ بِأَمْوَالِكُمْ، وَهُوَ إِخْرَاجُهَا فِي مَهْوَرِ النِّسَاءِ وَاشْتِرَاءِ الْإِمَاءِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«الكشاف» (١/ ٤٨٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٨٧).

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي وحفص، وقرأ باقي السبعة بالبناء للفاعل. انظر: «التيسير» (ص: ٩٥).

(٤) «المحرمة» من (م).

﴿مُحْصِنِينَ﴾ حَالٌ ﴿عِزِّ مُسْنَفِحِينَ﴾ صَفَةً، أَوْ حَالٌ أُخْرَى.

والمعنى: يَبْنِي لَكُمْ مَا يَحِلُّ مِمَّا يَحْرُمُ لِكَيْلَا تُضَيِّعُوا أَمْوَالَكُمْ فِي مَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ، فَتَخْسَرُوا فِي دُنْيَاكُمْ وَدِينِكُمْ، وَتَجْمَعُوا بَيْنَ الْخُسْرَانَيْنِ.

وَالسَّفَاحُ: الزَّنا، مِنَ السَّفْحِ: وَهُوَ صَبُّ الْمَائِ بِإِطْلَاقٍ، وَمِنْهُ: السَّفَاحُ، وَهُوَ الْمُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ، وَفِي الزَّنا: تَضْيِيعُ الْمَاءِ؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ النِّسْبِ بِهِ، وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِمَهْرٍ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ.

﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ مِنْ جَمَاعٍ وَدَوَاعِيهِ، وَالْخُلُوءُ الصَّحِيحَةُ أُقِيمَتْ مَقَامَهُ، وَلَفْظَةُ (مَا) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَسِيرَ التَّمَتُّعِ يُوجِبُ إِيتَاءَ الْأَجْرِ<sup>(١)</sup>.

﴿فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾: مُهُورَهُنَّ، وَالْأَجْرُ بَدَلُ مَنَافِعِ الْعَيْنِ فِي الْإِجَارَةِ، وَبَدَلُ مَنَافِعِ الْبَضْعِ فِي النِّكَاحِ.

﴿وَرِيضَةً﴾ حَالٌ مِنَ الْأَجُورِ بِمَعْنَى: مَفْرُوضَةٍ، أَوْ مَصْدَرٌ وَضَعُ مَوْضِعٍ: إِيتَاءٌ؛ لِأَنَّ الْإِيتَاءَ مَفْرُوضٌ، أَوْ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ؛ أَي: فَرَضَ اللَّهُ ذَلِكَ فَرِيضَةً مَفْرُوضَةً.

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ مِنْ حِطِّ شَيْءٍ مِنْهَا، أَوْ هَبِّهَا كُلِّهَا مِنْهُ، أَوْ مِنْ زِيَادَتِهِ عَلَيْهَا، أَوْ فِيمَا تَرَاضَيَا بِهِ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ مَقَامٍ أَوْ فِرَاقٍ.

وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِي الْمَتْعَةِ الَّتِي كَانَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حِينَ فَتَحَتْ مَكَّةَ ثُمَّ نَسَخَتْ، وَهِيَ غَيْرُ النِّكَاحِ الْمُؤَقَّتِ عَلَى مَا يُبَيَّنُّ فِي مُحَلِّهِ.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بِالصَّالِحِ ﴿حَكِيمًا﴾ فِيمَا شَرَعَ مِنَ الْأَحْكَامِ.

\*\*\*

(١) فِي (ف): «الْأَجْرَةُ».

(٢٥) - ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مَنْ فَتَيَتْكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآئِهِنَّ وَأَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفَحَاتٍ وَلَا مُتَخَذَاتٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَجْشَةٍ فَلَعْنَهُنَّ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾: غنى، وأصله: الفضل والزيادة.

﴿أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾: لأن ينكح الحرائر؛ لقوله: ﴿فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مَنْ فَتَيَتْكُمْ﴾ يعني: الإمام<sup>(١)</sup> ﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾.

قال الشافعي: لا يجوز نكاح الأمة الكتابية بناءً على مفهوم الوصف، ولا نكاح الأمة المسلمة عند القدرة على مهر الحرة ونفقتها بناءً على مفهوم الشرط، وكلاً المفهومين ليس بحجة عندنا، على أن اللازم على تقدير حجية المفهوم عدم إباحة نكاحهما، ويجوز أن يكون ذلك لكرهيته لا لعدم صحته، ونحن لا ننزع فيها.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ تأنيس بنكاح الإمام وإزالة الاستنكاف منه؛ أي: أعلم بتفاصيل ما بينكم وبين أرقائكم في الإيمان، فربما كان إيمان الأمة أرجح من إيمان الحرة، وإيمان الحرة<sup>(٢)</sup> أرجح من إيمان الرجل، ولا ينبغي للمؤمن أن يطلب الفضل والرجحان إلا باعتبار الإيمان والإسلام، لا بالأحساب والأنساب، وقوله:

﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ تأكيد لذلك المعنى؛ أي: أنتم وأرقاؤكم متواصلون ومتناسبون، نسبكم من آدم عليه السلام، ودينكم الإسلام.

(١) «يعني الإمام» من (ك) و(م).

(٢) في (ك): «المرأة».

﴿فَأَنكِسُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾؛ أي: مَوَالِيَهُنَّ، اعتباراً إذْ نَهْمُ دُونِ مَبَاشَرَتِهِنَّ ظَاهِرٌ فِي  
 انعقاد النكاح بعبارتهن، إذ لو كانت مَبَاشَرَتُهُمْ أو مَبَاشَرَةُ وَكِيلِهِمْ شرطاً لكان المَهْمُ  
 ذَكَرَهَا لَا ذَكَرَ الْإِذْنَ؛ لِأَن ذَكَرَهُ لَا يُغْنِي عَنْ ذَكَرِهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَالْمَنْكِرُ مَكَابِرٌ،  
 وَذَكَرَهَا يُغْنِي عَنْ ذَكَرِهِ.

﴿وَأَنؤُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ وَآتُوا مَوَالِيَهُنَّ مُهُورَهُنَّ، وَحُذِفَ <sup>(١)</sup> لِأَنَّهُنَّ وَمَا فِي  
 أَيْدِيهِنَّ مِلْكُ الْمَوَالِي، فَكَانَ الْأَدَاءُ إِلَيْهِنَّ أَدَاءً إِلَى الْمَوَالِي، وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ لِلْسَيِّدِ  
 أَنْ يَأْخُذَ مَهْرَ أَمَتِهِ <sup>(٢)</sup> وَيَدْعَهَا بِمَا جَهَّازَ <sup>(٣)</sup>.

﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ بِغَيْرِ مَطْلٍ وَضَرَرٍ وَنَقْصَانٍ.

﴿مُحْصَنَاتٍ﴾ عَفَائِفَ.

﴿غَيْرَ مُسْنَفِحَاتٍ﴾: غَيْرَ مُجَاهِرَاتٍ بِالسَّفَاحِ.

﴿وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾: أَخْلَاءَ فِي السِّرِّ.

﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ﴾ بِالتَّزْوِيجِ.

﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَحْشَةٍ﴾: بَزْنًا.

﴿فَعَلَيْنَ نَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ﴾ يَعْنِي: الْحَرَائِرَ.

﴿مِنْ الْعَذَابِ﴾؛ أَي: مَا عَلَى الْحَرَائِرِ مِنَ الْحَدِّ وَهُوَ الْجُلْدُ؛ لِأَنَّ الرِّجْمَ

(١) فِي النسخ عدا (م): «وَحَفَفَ»، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (م).

(٢) فِي النسخ: «مَهْرُ أَمَةٍ»، وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الْمَصَادِرِ. انْظُرْ: «الْمَدُونَةُ» (١٤/٣١٦)، وَ«الْمَحْرُورُ الْوَجِيزُ»

(٢/٣٨)، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ» (٦/٢٣٥)، وَ«الْبَحْرُ» (٦/٥٧٧).

(٣) فِي هَامِشِ (ح) وَ(ف): «هَذَا مَا نَقَلَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ مَالِكٍ، وَأَمَّا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي فَالظَّاهِرُ

مِنْهُ أَنَّ يَكُونُ الْمَهْرُ كُلُّهُ لِمَلِكَةٍ لِلْأَمَةِ دُونَ الْمَوْلَى وَلَا وَجْهَ لَهُ. مِنْهُ».

لا يَتَنَصَّفُ، والعذاب المعهود هاهنا هو الحد، قال تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

كان زناهْن في الجاهلية من وجهين: بالسَّفاح وهو بالأجر لكل<sup>(١)</sup> مَنْ رغب فيها، والمخادنة وهي في صديق لها على الخصوص، وكان الأول يقع إعلاناً والثاني سرّاً.

وقوله: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ﴾ ليس لنفي الحد عنها إذا لم تُنكح، بل لبيان أنها بالنكاح لا يزداد حدّها.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى نكاح الإماء.

﴿لَمَنْ خَشِيَ أَلَمَتَ مِنْكُمْ﴾: خاف الإثم الذي قد يقع فيه من غلبة الشهوة. والعنت في الأصل: انكسار العظم بعد الجبر، مستعارٌ لكلّ مشقّة قادحة؛ لا اشتراكهما في التضرُّر والألم، ولا ضرراً أعظم من تبعّة المأثم<sup>(٢)</sup> بأفحش القبائح.

وقيل: المراد الحد.

أخذ الشافعي بظاهر الآية وقال: لا يجوز نكاح الأمة إلا بثلاث شرائط؛ اثنان في الناكح: عدم طول الحرية وخشية العنت، والثالث في المنكوحه وهي أن تكون مؤمنة، وهذه الأشياء عندنا للاختيار<sup>(٣)</sup> لا للاشتراط.

﴿وَأَن تَصِيرُوا﴾؛ أي: صبركم عن نكاح الأمة.

(١) في (ح) و(ف) و(م): «بكل».

(٢) في (م): «مواقعة المأثم».

(٣) في (م): «للاختيار».



﴿حَيْرَ لَكُمْ﴾؛ لأن فيه إرقاق الولد، وقال عليه السلام: «الحرائر صلاح البيوت، والإماء هلاك البيوت»<sup>(١)</sup>.

﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ﴾ للزنا بإقامة الحد إذا احتسب ذلك.

﴿رَجِيمٌ﴾ إذ جعل العذاب عليه الحد في الدنيا لا العقوبة في الآخرة.

\*\*\*

(٢٦) - ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ ما هو خفي عنكم من مصالح دينكم، أصله: يريد الله أن يبين لكم، فزيدت اللام لتأكيد إرادة التبیین كما زيدت في: لا أباك لتأكيد إضافة الأب لا لتأكيد معنى الاستقبال اللازم للإرادة، فإنه لا ينبغي أن يخطر بالبال في مثل هذا المقال.

﴿وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾: مناهج من تقدمكم من أهل الرشده لتسلکوا طریقهم.

﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾: ويقبل توبتكم إذا رجعت إليه بسلوك مناهجهم.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بمصالح عباده.

﴿حَكِيمٌ﴾ فيما شرع لهم.

\*\*\*

(١) رواه الثعلبي من حديث أبي هريرة، وفي إسناده أحمد بن محمد اليمامي وهو متروك وكذبه أبو حاتم، ويونس بن مرداس قال الحافظ: لا أعرفه. انظر: «الكاف الشاف» (ص: ٤٢).

(٢٧) - ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾.

﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ﴾ تقديم اسم الله على الفعل للاختصاص مع تقوي الإسناد؛ أي: والله خاصة يريد إرادة تامة.

﴿أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ بسلوك طريق الحق التي هداكم إليها.

﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ يعني: الفجرة أتباع الشهوة في كل حال مذموم؛ لأن ذلك ائتمار لها من حيث ما دعت الشهوة إليه، أما إذا كان الاتباع من حيث العقل أو الشرع فذلك هو اتباع لهما لا للشهوة.

وقيل: اليهود. وقيل: المجوس<sup>(١)</sup>، فإنهم يُحَلُّون<sup>(٢)</sup> الأخوات من الأب<sup>(٣)</sup>، وبنات الأخ والأخت.

﴿أَنْ يَمِيلُوا﴾ إلى الباطل عن القصد والحق بموافقتهم على اتباع الشهوات.

﴿مَيْلًا﴾ التنكير للتكثير.

﴿عَظِيمًا﴾ توصيفه بالعظم للمبالغة، فإنه فوق الكثير<sup>(٤)</sup>، وهو المناسب بمقام التنفير والتحذير.

(١) في النسخ: «وقيل المجوس وقيل اليهود»، وهو وهم من البيضاوي الذي نقل عنه المؤلف، والمثبت من «الكشاف» (٥٠١/١)، ومثله في تفاسير البغوي والرازي وأبي حيان وابن عادل والنيسابوري وأبي السعود وحقي والآلوسي.

(٢) في (ك) و(م): «يحللون»، والمثبت من باقي النسخ وهو الموافق لما في المصادر السابقة.

(٣) في (م): «الآباء»، والمثبت من باقي النسخ وهو الموافق لما في المصادر السابقة.

(٤) في (م): «الكبر».

ولقوة إرادته تعالى، وضعف إرادتهم، واستلزامها للمراد، وتخلّف مُرادهم عن إرادتهم، قدّمه على الفعل وأخرهم عنه.

\*\*\*

(٢٨) - ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ بإحلال نكاح الإماء وسائر الرُّخص.

﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ لا يصبر عن الشهوات، ولا يتحمل مشاق التكليف.

\*\*\*

(٢٩) - ﴿يَتَأْتِيَهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ

تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾.

﴿يَتَأْتِيَهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ بالوجه الغير

المشروع؛ كالشركة والمضاربة الفاسدتين، والربا والقمار، وأما السرقة والغصب ونحوهما فلا يناسبها قوله: ﴿بَيْنَكُمْ﴾.

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ استثناء منقطع؛ أي: ولكن كون تجارة

عن تراضٍ غير منهى عنه؛ أو<sup>(١)</sup>: اقصدوا كون تجارة.

و﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾ صفة ﴿تِجَارَةٍ﴾؛ أي: تجارة صادرة عن تراضي المتعاقدين،

وخصّ التجارة بالذكر لأن أكثر أسباب الرزق يتعلّق بها.

(١) في (ج) و(ف): «أي»، وفي (م): «إذ»، وسقطت الجملة من (ك)، والتصويب من «الكشاف»

(١/٥٠٢)، و«تفسير البيضاوي» (٢/٧٠)، وعنه نقل المؤلف.

وقرى: ﴿تَجَكَّرَةً﴾ بالنصب<sup>(١)</sup> على (كان) الناقصة، وإضمار الاسم؛ أي: إلا أن تكون التجارة - أو: الجهة - تجارةً.

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾: مَنْ كَانَ مِنْ جَنْسِكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهُمْ كَنْفُسٍ وَاحِدَةٍ.

أو: وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ بِالْبَخْعِ<sup>(٢)</sup> كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْجَهْلَةِ.

أو: بِإِلْقَاءِ النَّفْسِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رُوي أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَأَوَّلَهُ فِي التَّيْمَمِ لَخَوْفِ الْبَرْدِ، وَلَمْ يَنْكِرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(٣)</sup>.

أو: بَارْتِكَابِ مَا يُؤَدِّي إِلَى قَتْلِهَا.

جمع في التوصية بين حفظ النفس والمال الذي هو شقيقها من حيث إنه سبب قوامها؛ استبقاء لهم ريثما تستكمل النفوس وتستوفي فضائلها رافةً بهم ورحمةً؛ كما أشار إليه بقوله:

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ ما نهاكم عما يضركم إلا لرحمته عليكم.

وقيل: معناه: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ﴾ يا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﴿رَحِيمًا﴾ لَمَّا أَمَرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِقَتْلِ الْأَنْفُسِ وَنَهَاكَمْ عَنْهُ.

\*\*\*

(٣٠) - ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى

اللَّهِ يَسِيرًا﴾.

(١) هي قراءة حمزة والكسائي وعاصم، وقرأ باقي السبعة بالرفع. انظر: «التيسير» (ص: ٩٥).

(٢) البخع بالباء الموحدة والخاء المعجمة والعين المهملة: قتل النفس غمًا، ومراده به مطلق القتل.

انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٣/ ١٢٩).

(٣) رواه أبو داود (٣٣٤)، وعلقه البخاري قبل الحديث (٣٤٥).

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ إشارة إلى قتل النفس؛ أي: مَنْ يُقَدِّم على قتل النفس<sup>(١)</sup>.  
 ﴿عُدُوْنَا وَظُلُمًا﴾ لا اقتصاصاً وعدلاً، والمراد من العدوان: التعدي على الغير،  
 ومن الظلم: الإتيان بما لا يستحق.  
 ﴿فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا﴾ نُدْخِلُهُ إِيَّاهَا، وقرئ بالتشديد مِنْ صَلَّى، ويفتح النون  
 مِنْ صَلَّاه يَصْلِيهِ، ومنه: شاةٌ مَصْلِيَّةٌ، و(يَصْلِيهِ) بالياء على أن الضمير لله تعالى، أو  
 لـ ﴿ذَلِكَ﴾ من حيث إنه سبب الصَّلِيِّ<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ لا عسر فيه ولا صارف عنه.

\*\*\*

(٣١) - ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾.

﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ الاجتناب: التَّعَاذُ، والكبائر: جمع كبيرة،  
 وهي الفعلُ العظيمة الإثم، وقد أضافها إلى جميع المنهيات، وقرئ: (كبير) على  
 إرادة الجنس<sup>(٣)</sup>.

﴿نُكَفِّرْ﴾ نَسْتَرُ ﴿عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ من الصغائر، والكبيرة والصغيرة وُضِعَتْ  
 كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِالْقِيَاسِ إِلَى صَاحِبَتِهَا، فَكُلُّ مَا كَانَتْ الْمَخَالَفَةُ فِيهَا أَكْثَرَ وَالنَّهْيُ

(١) «أي من يقدم على قتل النفس» من (م).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٠٣)، وجميعها من الشواذ، والثانية في «المختصر في شواذ القراءات»  
 (ص: ٢٥).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥).

عنها أغلظَ كان أكبرَ وبالعكس، والتكفيرُ مبالغةٌ في سترها بجعلها كأن لم تكن حيث لا عقاب عليها.

وعن أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه: الكبائرُ سبعٌ: الشركُ بالله، والقتلُ، والقذفُ، والربا، وأكلُ مالِ اليتيم، والفرارُ من الزحف، والتعربُ بعد الهجرة<sup>(١)</sup>. وزاد ابن عمر رضي الله عنهما: السحر، واستحلال البيت الحرام<sup>(٢)</sup>.

وابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً قال له: الكبائرُ سبع؟ فقال: هي إلى سبعٍ مئةٍ أقرب؛ لأنه لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار<sup>(٣)</sup>، وفيه ما فيه. وقيل: أراد بها هاهنا أنواع الشرك؛ لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وفيه نظر، وكأن هذا القائل غافلٌ عن الفرق بين ﴿دُونَ ذَلِكَ﴾ وبين: غير ذلك، ولم يتنبه لوجه العدول عن الثاني - مع كونه أخصرَ وأظهرَ - إلى المنزل<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف» (٥٠٣/١)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٦٤٣/٦) عن محمد بن سهل بن أبي حثمة، عن أبيه قال: إني لفي هذا المسجد، مسجد الكوفة، وعليّ يخطب الناس على المنبر، فقال: (يا أيها الناس، إن الكبائر سبعٌ.. فذكره وزاد: (فقلت لأبي: يا أبة، ما التعرب بعد الهجرة، كيف لِحَقِّ هاهنا؟ فقال: يا بني، وما أعظمُ من أن يهاجر الرجل، حتى إذا وقع سهمه في الفئء ووجب عليه الجهاد، خلع ذلك من عنقه، فرجع أعرايًّا كما كان؟)

(٢) انظر: «الكشاف» (٥٠٣/١)، ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (٨)، والطبري في «تفسيره» (٦/٦٤٦ - ٦٤٧)، ورواه أبو داود (٢٨٧٥) من حديث عمير بن قتادة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) انظر: «الكشاف» (٥٠٣/١). ورواه الطبري في «تفسيره» (٦/٦٥١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/٩٣٤). وانظر كلام المؤلف عليه في الحديث التاسع من الأربعين الأولى من أربعينيات المؤلف، المطبوعة مفردة وضمن مجموع رسائله.

(٤) في هامش (ح) و(ف): «وهو الإشارة إلى أن في المقام ما يساوي الشرك فلا يغفر، كإنكار تبعة نبي =

أضاف السيئات إلى المخاطبين؛ لأن المراد الذنوب التي فعلوها، ولم يضاف الكبائر إليهم؛ لأن المراد منها ما اجتنبوا عنها، وفي عبارة الاجتناب إشارة إلى أن تلك الكبائر مما يعترض<sup>(١)</sup> للناس في طرق معاشه ومكاسبه ومعاملته، فلاحترأز عنها لا يخلو عن مشقة وكلفة، فتلك الكفارة جزاؤه، ولو قيل: إن لم تفعلوا، لفاتت تلك الفائدة.

﴿وَنُدْخِلْكُمْ مِّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ بضم الميم، وهو مصدر، أو مكان الإدخال وهو الجنة، وبفتحها<sup>(٢)</sup> وهو مكان الدخول، أو مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره: فتدخلوا مدخلا، حذف لدلالة الفعل المطاوع عليه.

\*\*\*

(٣٢) - ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّا لِلَّهِ كَانُ كُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾.

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ نُهوا عن تمنّي ما فضل الله به بعض الناس على بعض من الجاه والمال والعلم، مع قطع النظر عن كونه ذريعة إلى التحاسد والتباعد<sup>(٣)</sup>؛ لأن ذلك التفضيل قسمة من الله تعالى على ما اقتضته حكمته، فليَرْضَ كُلُّ واحد بما قُسم له، علماً بأنه هو الذي فيه صلاحه.

= من الله شاعر، وإنكار ما هو من ضروريات الدين. منه.

(١) في «ك»: (تعرض).

(٢) هي قراءة نافع، وقرأ باقي السبعة بضم الميم. انظر: «التيسير» (ص: ٩٥).

(٣) في النسخ عدا (م): «ذريعة إلى التجارة»، والمثبت من (م)، وجاء في هامشها: «رد للبيضاوي»،

وهو كما قال، وانظر: «تفسير البيضاوي» (٧١ / ٢)، وسنذكر كلامه في التعليق الآتي.

ولا يذهب عليك أن موجب هذا أن يكون التمني المذكور منهياً سواء كان مقارناً للطلب أو لم يكن، فمن وفق بالتعليل المذكور ثم قال: وأنه تشبه<sup>(١)</sup> لحصول الشيء له من غير طلب وهو مذموم؛ لأن تمنّي ما لم يقدّر له معارضة لحكم القدر، وتمني ما قدر له بكسب بطلالة وتضييع حظ، وتمني ما قدر له بغير كسب ضائع وباطل<sup>(٢)</sup> = لم يكن على بصيرة.

ثم إن قوله: معارضة لحكم القدر، مبناه الغفول عما يبين في موضعه من أنه لا حكم للقدر، وإلا يلزم الجبر ويبطل التكليف.

ثم إن الشق الأخير في معرض المنع؛ إذ يحتمل أن يكون ما قدر له بغير كسب مشروطاً بالتمني فلا يلزم المحذور المذكور<sup>(٣)</sup>.

﴿الرِّجَالُ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ بيان لذلك؛ أي: لكل من الرجال والنساء نصيب مقدّر على ما تقتضيه الحكمة<sup>(٤)</sup>، فلا ينبغي للمفضول أن يتمني نصيب الفاضل.

(١) في النسخ عدا (ك): «تشهي»، والمثبت من (ك)، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» (٢/ ٧١)، وهذا نص كلامه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ من الأمور الدنيوية كالجاه والمال، فلعل عدمه خير، والمقتضي للمنع كونه ذريعة إلى التحاسد والتعادي، معربة عن عدم الرضا بما قسم الله له، وأنه تشبه.. إلى آخر ما قال مما نقله عنه المؤلف.

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ٧١ - ٧٢).

(٣) من قوله: «ثم إن الشق الأخير...» إلى هنا وقع في النسخ قبل ما سيأتي من قوله تعالى: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾، لكن جرى التنبيه في هامش (م) أن موضعه هنا، وهو الصواب.

(٤) في هامش (ف): «فيه رد لمن قال: فاطلبوا الفضل بالعمل لا بالحسد والتمني. منه».

وفيه أيضاً: «من قال: جعل ما قسم لكل من الرجال والنساء على حسب ما عرف الله من حاله الموجبة للبسط والقبض، فكأنه لم يعرف أن المعرف لا ينسب إليه تعالى. منه».



وَنَسَبَ الْكُسْبَ إِلَيْهِمْ وَجَعَلَ النَّصِيبَ مِنْهُ لِأَنَّهُ جَعَلَ سَبِيلاً لِّوَصُولِ مَا قَدَّرَ لَهُ إِلَيْهِ.

﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾؛ أي: لا تتمنوا أنصبا غيركم من الفضل فإنه طلب للمُحال، ولكن سألوا الله من خزائن جوده التي لا تُنفد<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾ وهو يعلم ما يستحقه كل إنسان، فيفضل عن علم وتبيان.

رُوي أن أم سلمة قالت ونسوة معها: ليت الله كتب علينا الجهاد كما كتب على الرجال، فيكون لنا من الأجر مثل ما لهم، فنزلت<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(٣٣) - ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيبُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا.

﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ صفة لـ (كل) مبيّنة له؛ أي: لكل شيء مما ترك الوالدان جعلنا ورثاءاً يُلونه ويُحزونه، و(لكل) أحد مفعولي (جعل).

أو صفة لمحذوف على أن ﴿جَعَلْنَا مَوْلَىٰ﴾ صفة لـ (كل)؛ أي: ولكل قوم جعلناهم موالى نصيب مما ترك الوالدان، والراجع محذوف وهو أحد مفعولي

(١) في النسخ عدا (م): «تتغير»، والمثبت من (م). وجاء في هامش (ف): «فيه رد لمن قال: أي: لا تتمنوا ما للناس واسألوا الله مثله من خزائنه. منه».

(٢) رواه بنحوه الترمذي (٣٠٢٢)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٦٧٣٦) من طريق مجاهد عن أم سلمة رضي الله عنها، وفيه انقطاع بينهما به عليه الترمذي.

(جعل)، و(لكل) خبر مبتدأ محذوف وهو (نصيب).

ولا يجوز أن يكون المعنى: ولكل ميت جعلنا وارثاً مما تركه، إذ لا يلزم أن يكون لكل ميت وارث فضلاً أن يكون وارثاً من الوالدين والأقربين.

﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ مولى الموالاة<sup>(١)</sup>، كان الحليف يورث السدس من مال حليفه، فنسخ بقوله: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

وعند أبي حنيفة: إذا تعاقدا على أن يتعاقلا ويتوارثا<sup>(٢)</sup> صح وورث بحق الموالاة، خلافاً للشافعي.

وحمله على الأزواج على أن العقد عقد نكاح يأباه قوله: ﴿أَيْمَنُكُمْ﴾، وهو مبتدأ ضمّن معنى الشرط، وخبره: ﴿فَتَأْتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾، أو منصوب بمضمر يفسره ما بعده؛ كقولك: زيداً فاضربه، أو معطوف على ﴿الْوَلَدَانِ﴾، وقوله: ﴿فَتَأْتُوهُمْ﴾ جملة مسببة عما تقدم، والضمير للموالي.

وقرئ: ﴿عَقَدَتْ﴾<sup>(٣)</sup> بمعنى: عقدت<sup>(٤)</sup> عهودهم أيما نكحهم، فحذف العهود وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه، ثم حذف كما حذف في القراءة الأخرى<sup>(٥)</sup>.  
﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ تهديد لمن خالف الأمر.

(١) قوله: «مولى الموالاة»، كذا وقع في النسخ بالمفرد، وجاء في «الكشاف» (١/ ٥٠٤)، و«تفسير البيضاوي» (٢/ ٧٢): (موالي الموالاة) بالجمع، وهو الأنسب بلفظ الآية.

(٢) في هامش (ف): «الإسلام على يده ليس بشرط. منه». قلت: فيه تعريض بالبيضاوي حيث قال: (وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لو أسلم رجل على يد رجل وتعاقدا على أن يتعاقلا...).

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي وعاصم، وقرأ باقي السبعة: (عاقدت). انظر: «التيسير» (ص: ٩٦).

(٤) في النسخ: «عاقدت»، والمثبت من «الكشاف» (١/ ٥٠٥)، و«تفسير البيضاوي» (٢/ ٧٢).

(٥) في (ك): «الأولى».

(٣٤) - ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالَّذِينَ حَقَّتْ قَتْلُهُمْ فَاذْكُرُوا أَنَّهُمْ يُحَافُونَ تَشْوِيرَهُمْ ۚ فَعَظُّوهُمْ ۚ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ ۚ فَإِنْ أَطَعَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ۚ﴾.

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ يقومون عليهنَّ آمرينَ ناهينَ كالولاية، وعلل ذلك بأمرين: موهبي وكسبي فقال:

﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ بسبب تفضيل الرجال على النساء، والتعبير عنه على وجه الإبهام للإيهام بأن هذا التفضيل من جملة التفضيلات الواقعة في القسمة الأزلية على مقتضى الحكمة المذكور فيما تقدم بقوله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

وفيه دليل على أن الرجال إنما يستحقون الولاية عليهن بالفضل لا بالتغلب<sup>(١)</sup> والقهر، وهو كمال العقل وحسن التدبير، وقوة العزم والحزم، ومزید القدرة على الطاعات وسائر الأعمال، ولذلك خُصُّوا بالنبوة والإمامة والولاية، وإقامة الشعائر، ووجوب الجهاد والجمعة ونحوها.

﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا﴾ وبسبب ما أخرجوا في نكاحهن.

﴿مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ في مهورهن ونفقاتهن، روي أن سعد بن ربيع شترت عليه امرأته فلطمها، فانطلق بها أبوها إلى رسول الله ﷺ فشكى، فقال عليه السلام: «لَتَقْتَصَّ مِنْهُ» فنزلت فقال: «أَرَدْنَا أَمْرًا وَأَرَادَ اللَّهُ أَمْرًا، والذي أَرَادَ اللَّهُ خَيْرٌ»<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ك): «بالتغليب».

(٢) انظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ١٥١) عن مقاتل، ورواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٨٨٦) =

ثم بيّن أن النساء نوعان، فالفاء في قوله:

﴿فَالصَّالِحَاتُ﴾ لتفصيل المجمل المفهوم مما تقدّم.

﴿فَتَيَّنْتُ﴾؛ أي: النساء الموصوفات بالصلاح هنّ المطيعات لله تعالى،  
القائمات بحقوق الأزواج.

﴿حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ﴾؛ أي: لغيبة الأزواج، والمعنى: بمواجب الغيبة؛ أي:  
يحفظنّ في غيبة الأزواج ما يجب عليهن حفظه من الفروج والأولاد والبيوت  
والأموال.

وقيل: لما غاب من الحس من أسرارهم، والوجه هو الأول لما روي عنه عليه  
السلام: «خير النساء امرأةٌ إن نظرت إليها سرتك، وإن أمرتها أطاعتك، وإذا غبت  
عنها حفظتك في مالها ونفسها» وتلا الآية<sup>(١)</sup>.

﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ بحفظ الله إياهنّ، يعني: أن حفظهنّ للغيب ليس من قبل  
أنفسهنّ، بل ذلك بحفظ الله إياهنّ لذلك.

وقيل: [بحفظ الله إياهن] بالأمر بحفظ الغيب والحثّ عليه بالوعد والوعيد.  
ويردّ عليه: أنه لا اختصاص بحفظ الله تعالى بهذا المعنى بالنوع الأول  
منهنّ، ومن رام الإصلاح بزيادة قوله: والتوفيق له<sup>(٢)</sup>، لم يدر أن الذي زاده وجهٌ  
مستقلّ، ومعنى تامّ.

= عن الحسن مختصراً دون ذكر الأسماء.

(١) رواه النسائي في «الكبرى» (٨٩١٢)، والطبري في «تفسيره» (٦/٦٩٣)، من حديث أبي هريرة  
رضي الله عنه، وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه أبو داود (١٦٦٤).

(٢) الذي رام الإصلاح بهذه الزيادة هو البيضاوي. انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/٧٣)، وما تقدم بين  
معكوفتين منه.

وقرى: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ بالنصب<sup>(١)</sup> على أَنْ (ما) موصولة؛ أي: بالأمر الذي يحفظُ حق الله وأمانته الله، وهو التعفُّفُ والتحصُّنُ والشفقةُ على الرجال.

﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ﴾ عصيانهنَّ وترفعهنَّ<sup>(٢)</sup> عن مطاوعة الأزواج، من النُّشُوزِ<sup>(٣)</sup>.

﴿فَعِظُوهُمْ﴾ قال الإمام أبو منصور: العظةُ كلامٌ يلين القلوبَ القاسية، ويرغبُ الطباعَ النافرة، وهو بتذكير العواقب<sup>(٤)</sup>.

﴿وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ﴾؛ أي: إذا لم ينفع الوعظُ وظهر النُّشُوزُ فأدَّبُوهم بالهجر، وهو القطع، والمضاجع: جمع مضجع، وهو موضعُ وضعِ الجنبِ للنوم، ولم يُردَّ به تبعيدها عن مضجعه، ولذلك لم يقل: عن المضاجع، بل أراد أن يؤليها ظهره وهما في مضجع<sup>(٥)</sup> واحد، إعلاماً بالعتب والمؤاخظة<sup>(٦)</sup>.

﴿وَأَضْرِبُوهُمْ﴾؛ أي<sup>(٧)</sup>: إذا لم تقع الكفاية بالهجران فأدَّبُوهم بالضرب لإصرارهم على النُّشُوز، وهو ضربٌ غير جارح ولا خادش ولا شائن.

وما ذكر من الترتيب مع النظم بالواو مستفادٌ من قرينة المقام وسوق الكلام؛ للرفق في إصلاحهن وإدخالهن تحت الطاعة<sup>(٨)</sup>.

(١) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٤٩).

(٢) في (م): «وترفعن».

(٣) بسكون الشين وفتحها. انظر: «روح المعاني» (٦/ ١٣).

(٤) انظر: «تأويلات أهل السنة» (٣/ ١٦٢).

(٥) في (ك): «موضع».

(٦) في (ك): «والموجدة».

(٧) في (م) و(ك): «يعني».

(٨) «الطاعة» من (ك) و(م).

﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾: فلا تتعرضوا لهن بالأذى والتوبيخ، واجعلوا ما كان منهن كأن لم يكن بعد الرجوع إلى الطاعة وترك النشوز.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ يعني: إنكم تعصونه تعالى مع علو شأنه وكبرياء سلطانه، ولا يؤاخذكم بأول الحال، ويدعو إلى التوبة ويقبل إذا تاب، ولا يؤاخذ بما قد كان، والعبء أحق بذلك.

وفي ذكر علوه تعالى وكبريائه تحذير للعبد، ومنع عن مجاوزة الحد فيما يقيمه عليها على<sup>(١)</sup> وجه التأديب.

\*\*\*

(٣٥) - ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ الخطاب لؤلاة الأمر.

﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ خلافاً بين المرأة وزوجها، أضمرهما قبل الذكر لذكر ما يدل عليهما، وأصل الشقاق: أن يصير أحدهما في شقٍّ والآخر في شقٍّ بالمخالفة والمباعدة، وإضافته إلى الظرف إمّا لإجرائه مجرى المفعول كقوله: يا سارق الليلة، أو الفاعل كقولهم: نهاره صائم.

﴿فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ متى اشتبه عليكم حالهما؛ لتبيين<sup>(٢)</sup>

(١) في (م): «من».

(٢) في (ح) و(ك) (م): «لتبيين»، وفي (ف): «لتبين»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (٧٣/٢) والكلام منه.

الأمر أو إصلاح<sup>(١)</sup> ذات البين، رجلاً عدلاً مرضياً به يصلح للحكومة والإصلاح من أهله، وآخر من أهلها؛ لأن الأقارب من الطرفين أعرف ببواطن الأحوال، وأطلب للصالح، وتسكن إليهم نفوس الزوجين، ولا يحتشمان من إبراز ما في ضمائرهما من الحب والبغض، وإرادة الصلحة والفرقة، وهذا على وجه الاستحباب، فلو نصبا من الأجانب جاز.

وقيل: الخطاب للأزواج والزوجات، ولا يساعده نظم الكلام كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

واختلف في أنهما يليان الجمع والتفريق بينهما بحسب ما رأيا، أو لا إلا بإذن الزوجين؟ والأصح أن ذلك إليهما، وما جعلا حكّمين إلا وإليهما بناءً الأمر على ما يقتضيه اجتهادهما، وبه استدل على جواز التحكيم.

﴿إِنْ يُرِيدَا﴾؛ أي: الحكمان ﴿إِصْلَحَا﴾ لذات البين ﴿يُوقِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾؛ أي: أوقع الله بحسن سعيهما الموافقة بين الزوجين.

وقيل: الضميران كلاهما للحكّمين؛ أي: إن قصدا<sup>(٢)</sup> الإصلاح يوفق الله بينهما لتتفق كلمتهما، ويحصل مقصودهما.

وقيل: للزوجين؛ أي: إن أرادا الإصلاح وزوال الشقاق أوقع الله بينهما الألفة والوفاق.

وفيه تنبيه على أن من أصلح نيته فيما تحرّاه أصلح الله مَبْتَغَاهُ.

(١) في (م): «إصلاح». والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي».

(٢) في (ح) و(ف) و(ك): «أي قصة»، وهو تحريف ظاهر، وفي (م): «أي قصدا»، وقال في الهامش: «لعل لفظ إن ساقط». والمثبت من «تفسير البيضاوي» (٧٣/٢) والكلام منه.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ بالظواهر والبواطن، فيعلم كيف يُرْفَعُ الشَّقَاؤُ وَيُوقَعُ الوفاق به.

إنما ذكر إرادة الإصلاح والتوفيق بينهما، وأهمل ذكر التفريق - مع كون الحكمين منصوبين لِمَا رَأَى مِنَ الْأَمْرَيْنِ جميعاً - حثاً لهما وبعثاً للزوجين على الوفاق والجمعية والألفة، وردعاً لهما عن الخلاف والتقاطع والفرقة، وترجيحاً للأول على الثاني.

\*\*\*

(٣٦) - ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾.

﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ من الأشياء في العبادة، أو: شيئاً من الإشراف جلياً أو خفياً.

﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا﴾؛ أي: وأحسنوا بهما إحساناً.

﴿وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ بكلِّ مَنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ، عَطَفَ بتكرير الجارِّ لِيُقَيَّدَ أَنَّ إحسان ذي القربى بالأصالة لا بالتبعية.

﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ الذي قَرَّبَ جوارهُ، وليس له اتصالٌ بنسب، وإلا لَمَّا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذِي الْقُرْبَىٰ بِالْأَجْنَبِيِّ

وقرئ: (الجارُّ ذي القربى) نصباً على الاختصاص<sup>(١)</sup>؛ تعظيماً لحقِّ الجوار.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٢٧)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٤٥٤)،

و«الكشاف» (١/ ٥٠٩)، و«البحر» (٧/ ٥٤). ووقع في النسخ عدا (ك): «ذي القربى»، والمثبت

من (ك) والمصادر.



﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾: الذي بُعد جوارُه ولا قرابةَ له، قال النبي عليه السلام: «الجيرانُ ثلاثة: جَارٌ له حقٌّ واحد وهو حقُّ الجوار وهو الجارُّ المشرك، وجارٌ له حقَّان حقُّ الجوار وحقُّ الإسلام وهو الجار المسلم، وجارٌ له ثلاثة حقوق حقُّ الجار وحقُّ الإسلام وحقُّ القرابة وهو الجارُّ المسلمُ القريب»<sup>(١)</sup>.

﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ﴾ هو الذي<sup>(٢)</sup> صَحِبَكَ بأنَّ حصلَ بجنبك: إمَّا رفيقاً في سفرٍ، أو شريكاً في تعلُّمٍ علمٍ أو حِرْفَةٍ.

﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ المسافر، والضيفُ في حكمه.

﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ من الرقيق.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا﴾ تَيَّاهَا يَتَكَبَّرُ عن إكرام أقاربه وجيرانه وأصحابه ومماليكه فلا يلتفتُ إليهم، وقد سبق أنَّ عدم المحبة عبارةٌ عن البغض.

﴿فَخُورًا﴾ يتفاخر عليهم.

\*\*\*

(٣٧) - ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾.

(١) رواه البزار (١٨٩٦ - كشف الأستار) من حديث جابر رضي الله عنه، وفي إسناده عبد الله بن محمد الحارثي، وهو وضاع كما في «مجمع الزوائد» (٨/ ٣٠٠). ورواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص: ٤٠ - ٤١)، والبيهقي في «الشعب» (٩٥٦٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وفي إسناده مجموعة من الضعفاء، لكنهم غير متهمين بالوضع كما قال البيهقي.

(٢) في (ك): «من».

﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ بما مُنحوا به<sup>(١)</sup> ﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ﴾ أمر إرشاد ﴿بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾: الغنى والعلم.

بدل من قوله: ﴿مَنْ كَانَ﴾، أو صفة لـ ﴿مَنْ﴾ قال: ﴿مُخْتَالًا﴾ حملاً على لفظ ﴿مَنْ﴾، ثم قال: ﴿الَّذِينَ﴾ حملاً على المعنى، أو نصب على الذم، أو رفع عليه؛ أي: هم الذين، أو مبتدأ خبره محذوف، كأنه قيل: الذين يبخلون ويأمررون ويكتمون أحقاً بالمقت والتعذيب.

﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ يُهانون به في الآخرة غاية الإهانة<sup>(٢)</sup>، وهذا يُستفاد من جعل الوصف أمراً ظاهراً للزوم للموصوف بحيث لا فائدة في ذكره إن لم يُحمل على المبالغة<sup>(٣)</sup>، والمعنى: أعتدنا لهم وهم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾ [يس: ٤٧].

والعدول عن المضمّر إلى الظاهر للإشعار بأن أمرهم الناس بالبخل، وإخفاءهم ما أنعم الله تعالى عليهم من المال وسعة الحال، أنثر الكفر.

وفيه تنبيه على أن الكفران لنعمة الله تعالى من وادي الكفر، قال طاووس: البخل هو أن يبخل الإنسان بما في يده، والشح هو أن يشح بما في أيدي الناس، فهم جامعون بين البخل والشح.

\*\*\*

(١) في (ك): «منه».

(٢) وهذا التعبير شائع في سائر الألسنة أيضاً.

(٣) في (ح) و(ف): «البالغ».

(٣٨) - ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَأْتِيهِمُ الْآخِرُ  
وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾.

﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ﴾؛ ليقال: ما أسخاهم وما أجودهم، لا  
ابتغاء وجه الله.

عطفٌ على ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، وإنما شاركهم في الذم والوعيد؛ لأنَّ البخل  
والسرف - الذي هو الإنفاق لا على ما ينبغي - من حيث إنها طرف إفراطٍ وتفريطٍ  
سواءً في القبح واستجلابِ الذم.

أو مبتدأ خبره محذوفٌ مدلولٌ عليه بقوله: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ﴾.

﴿وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَأْتِيهِمُ الْآخِرُ﴾ ليتحرروا بالإنفاق مراضيه وثوابه، ونفقة من  
لا يؤمن لا تكون لرضا الله، بل تكون لتزيين الشيطان، ولذلك ختم الآية بقوله:

﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ حيث حملهم على البخل والرياء وكلَّ  
رذيلة، أو حين يُقرَن بهم في النار فيكون وعيداً لهم.

في ﴿فَسَاءَ﴾ ضميرٌ مبهمٌ ﴿قَرِينًا﴾ تفسيره وبيانه، والمخصوصُ بالذم محذوفٌ؛  
أي: الشيطان.

\*\*\*

(٣٩) - ﴿وَمَا ذَاعَ عَلَيْهِمْ لَوْلَاءُ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ  
عَلِيمًا﴾.

﴿وَمَا ذَاعَ عَلَيْهِمْ لَوْلَاءُ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾: وأيُّ تبعةٍ ووبالٍ في  
الإيمان والإنفاق في سبيل الله، والمراد: الذم والتوبيخ على الجهل بمكان المنفعة<sup>(١)</sup>،

(١) في النسخ عدا (م): «النفقة»، والمثبت من (م)، وهو الموافق لما في «تفسير البضاوي» (٢/ ٧٤).

والاعتقاد في الشيء على خلاف ما هو عليه، وإيهام أنهم في الاعتقاد بالذائل والشَّغَف بالكفر والقباح كأنهم يعتقدون أنهم مُثابون على ذلك، ومُعاقبون على أضدادها من الفضائل والإيمان والمحاسن، وتحريض على الفكر<sup>(١)</sup> في طلب الجواب لعله يؤدِّي بهم إلى العلم بما فيه من الفوائد الجليلة، والعوائد<sup>(٢)</sup> الجميلة، وتنبيه على أن المدعو إلى أمر لا ضرر فيه<sup>(٣)</sup> ينبغي أن يجيب إليه احتياطاً، فكيف إذا تضمَّن المنافع.

ولمَّا قصد في الآية الأولى إلى ذمهم بالإنفاق رياءً لكونهم غير مؤمنين، قدَّم ذكره وجعل قوله: ﴿وَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ في موضع الحال تنبيهاً على أن ذلك منهم لكونهم غير مؤمنين، ولمَّا حثهم في هذه الآية على ما يجب أن يتَّخذوه ابتداءً بذكر الإيمان تنبيهاً على أن إنفاقهم غير معتدَّ به إلا بعد الإيمان.

﴿وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيماً﴾ أي: أنشأهم على علمه بأنهم لا يؤمنون؛ ليعلم الخلائق أن مخالفتهم إياه لا تضره<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(٤٠) - ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيماً﴾.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾؛ أي: لا ينقص من الثواب الموعود ولا يزيد في

(١) في (ح) و(ف): «الكفر»، وهو تحريف شنيع.

(٢) في (ك): «والفرائد». ووقع قبلها في (ح) و(ف): «وتنبيه»، ولا معنى لها هنا، وليست في «تفسير البيضاوي» (٧٤/٢)، والكلام منه.

(٣) في (ح) و(ف) و(ك): «وتنبيه على المدعو إلى الله لا حذر فيه»، والمثبت من (م)، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي».

(٤) في هامش (ف): «ولو قصد الوعيد لهم كما زعمه القاضي لذكر تعلق العلم بأعمالهم لا بهم. منه».

العقاب المعهود أصغر شيء كالذرة، وهي النملة الصغيرة، ويدل عليه قراءة (مثقال نملة) <sup>(١)</sup>.

والمثقال: مفعال من الثقل، وفيه تنبيه على أن الأعمال صورٌ مثالية لها ثقل وخفة، وإيماء إلى حكمة الميزان <sup>(٢)</sup>.

﴿وَإِنْ تَكُ﴾ مثقال ذرة ﴿حَسَنَةً﴾ وتأنيث الضمير لتأنيث الخبر، أو لإضافة المَثقال إلى الذرة، وحذف النون من غير قياسٍ تشبيهاً بحروفِ العلة. وقرئ: ﴿حَسَنَةً﴾ بالرفع على كان التامة <sup>(٣)</sup>.

﴿يُضَاعَفُهَا﴾: يضاعف ثوابها، وقرئ: ﴿يُضَعِفُهَا﴾ <sup>(٤)</sup> والمعنى واحد.

﴿وَيُؤْتِي﴾؛ أي: صاحبها.

﴿مِنْ لَّدُنْهُ﴾ من عنده تفضلاً <sup>(٥)</sup>، وفيه تنبيه على أن إطلاق الأجر عليه بحسب الوعد لا ينافي كونه تفضلاً في الحقيقة.

﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ما وصفه الله تعالى بالعظم فمن يعرف مقداره؟ مع أنه سَمَى الدنيا وما فيها قليلاً، وسَمَى هذا الفضل عظيماً.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦).

(٢) في هامش (ف): «وأما الإيماء إلى [...] ذكره القاضي فوجهه غير ظاهر. منه». وما بين المعكوفتين كلمة لم تجود، والذي قاله القاضي هنا: (والمثقال مفعال من الثقل، وفي ذكره إيماء إلى أنه وإن صغر قدره عظم جزاؤه).

(٣) هي قراءة ابن كثير ونافع، وقرأ باقي السبعة بالنصب. انظر: «التيسير» (ص: ٩٦).

(٤) هي قراءة ابن كثير وابن عامر، وقرأ باقي السبعة: ﴿يُضَعِفُهَا﴾. انظر: «التيسير» (ص: ٨١).

(٥) في هامش (ف): «من زاد على هذا قوله: زائداً على ما وعد في مقابلة العمل، فقد احتاج في ارتكاب التعسف في توجيه الأجر. منه». والمقصود البيضاوي.

(٤١) - ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾.

﴿فَكَيْفَ﴾ حال هؤلاء الكفرة من أهل الكتاب وغيرهم.

﴿إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ﴾ من الأمم السالفة.

﴿بِشَهِيدٍ﴾ يشهد عليهم بما فعلوا وهو بينهم.

و﴿إِذَا﴾ إشارة إلى وقت المجيء بالرسول للشهادة، والعامل في الظرف مضمونُ المبتدأ والخبر من هول الأمر وتعظيم الشأن.

﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾ يا محمد ﴿عَلَى هَؤُلَاءِ﴾؛ أي: هذه الأمة ﴿شَهِيدًا﴾؛ لقوله تعالى: ﴿لَنَكُونَنَّ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

\*\*\*

(٤٢) - ﴿يَوْمَ يَدْعُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ

حَدِيثًا﴾.

﴿يَوْمَ يَدْعُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالله ﴿وَعَصَوُا الرَّسُولَ﴾؛ أي: خالفوا أمره ونهيه.

﴿لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ بيان لحالهم حينئذ؛ أي: يودُّ الذين جمعوا بين الكفر وعصيان الرسول في ذلك الوقت ويتمنون أن تسوى بهم الأرض بأن يكونوا من جملة الأرض تراباً، قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلْبِغُنِي كُتُّ تَرَابًا﴾ [النبا: ٤٠] وهذا لأن الأرض إنما تسوى بشيء منها<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ عطفٌ على ﴿يَوْمَ﴾؛ أي: يودُّون ذلك ولا يقيدرون كتمانَه؛ لأن جوارحهم تشهد عليهم بذلك.

(١) في (م): «منهما».

وقيل: الواو للحال؛ أي: يودُّون أن تُسوَّى بهم الأرض، وحالهم أنهم لا يكتُمون من الله حديثاً ولا يكذبونه بقولهم: ﴿وَاللَّوْرَيْنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؛ إذ روي أنهم إذا قالوا ذلك ختم الله على أفواههم فتشهد عليهم جوارحهم، فيشبه الأمر عليهم، فيتمنَّون أن تُسوَّى بهم الأرض.

\*\*\*

(٤٣) - ﴿يَتَأْتِيَهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾.

﴿يَتَأْتِيَهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾؛ أي: لا تدنوا إلى مواضع الصلاة - وهي المساجد - حالة السكر؛ لعطف قوله: ﴿وَلَا جُنْبًا﴾ عليه، وهو نهْيُ الجنب عن قربان المساجد؛ لأنَّ الاستثناء بقوله: ﴿إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ في حق المساجد دون الصلاة، ولا يجوز أن يكون معناه إلا في السَّفر؛ لأنَّ السفر ليس بمرخص فيه، والمصير إلى أن المعنى: إذا لم يجد الماء وتيمَّم<sup>(١)</sup>، ارتكأ لتعسف ظاهر.

ثم إنه على تقدير اعتبار الشرط المذكور لا يبقى فرق بين المسافر والمقيم. والنهْيُ عن قربان المساجد حالة السكر نهْيٌ عن الصلاة في تلك الحال على أبلغ وجه بطريق الدلالة؛ لأنَّ حرمة موضعها لحرمتها، ثم إنَّ النهي ليس عن الصلاة لأنها عبادة لا يُنهى عنها، بل هو نهْيٌ عن الإفراط في الشرب في وقت يلزمه أداء

(١) قاله البيضاوي في «تفسيره» (٧٦/٢). ولفظه: (أي: لا تقربوا الصلاة جنباً في عامة الأحوال إلا في

السفر وذلك إذا لم يجد الماء وتيمم).

الصلاة حالة السكر فما ذكر ينطبق على سبب النزول دلالة وإن لم ينطبق عليه<sup>(١)</sup> عبارة، وهو ما روي أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه صنع مائدة ودعا نفراً من الصحابة رضي الله عنهم حين كانت الخمر مباحة، فأكلوا وشربوا حتى ثملوا، وجاء وقت صلاة المغرب، فتقدم أحدهم ليصلي بهم، فقرأ: أعبد ما تعبدون، فنزلت<sup>(٢)</sup>.

وقرى: (سَكَارَى) بالفتح، و: (سَكْرَى) على أنه جمع ك: هلكى، أو مفرد بمعنى: وأنتم قوم سكرى<sup>(٣)</sup>، و: (سُكْرَى) كحُبْلَى على أنه صفة الجماعة<sup>(٤)</sup>. والسكر من السكر وهو السد.

﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ بيّن<sup>(٥)</sup> أن السكر المانع هو أن يصير بحال لا يعلم ما يقول.

﴿وَلَا جُنْبًا﴾ عطف على قوله: ﴿وَأَنْتُمْ سُكْرَى﴾ إذ الجملة مع الواو في موضع النصب على الحال<sup>(٦)</sup>، والجنب: الذي أصابته الجنابة، يستوي فيه المذكر والمؤنث، والواحد والجمع؛ لأنه يجري مجرى المصدر.

(١) في (م) و(ك): «عليها».

(٢) رواه أبو داود (٣٦٧١)، والترمذي (٣٠٢٦)، من حديث علي رضي الله عنه. قال الترمذي: حسن صحيح غريب.

(٣) في النسخ: «سكاري»، والصواب المثبت. انظر: «الكشاف» (١/ ٥١٤)، و«تفسير البيضاوي» (٧٥/ ٢).

(٤) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦)، و«المحتسب» (١/ ١٨٨)، و«الكشاف» (١/ ٥١٤)، و«تفسير البيضاوي» (٧٥/ ٢).

(٥) في (ف): «يبين».

(٦) في هامش (ح) و(ف): «المفرد المنصوب إذا وقع موقع الجملة لم يصح معه الواو فدل على أنه واقع موقع الجملة والواو جميعاً. منه مذكور في التيسير».



﴿الْعَابِرِ سَبِيلٍ﴾ متعلق بقوله: ﴿وَلَا جُنْبًا﴾ استثناء من أعم الأحوال؛ أي: لا تقربوا المسجد في عامة الأحوال إلا في حال العبور، أو صفة لقوله: ﴿جُنْبًا﴾؛ أي:جنباً غير عابري سبيل.

قيل في نزوله: إن رجالاً من الأنصار كانت أبوابهم في المسجد، وكانت<sup>(١)</sup> تصيبهم جنابة ولا ماء عندهم، فيريدون الماء ولا يجدون ممراً إلا في المسجد، فأنزل الله: ﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإضافة العابر إلى السبيل لتخصيص الرخصة بحال الضرورة، بأن لا يكون له سبيل إلا في المسجد، ولهذا قال أبو حنيفة: لا يجوز له المرور في المسجد إلا إذا كان فيه الماء أو الطريق<sup>(٣)</sup>.

﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ غاية النهي عن القربان حالة الجنابة، والتميم بدل عنه، فذكر الغتسال يُغني عن ذكره.

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا﴾<sup>(٤)</sup> يمنعه عن استعمال الماء حقيقة؛ كما إذا لم يكن ماء، ولا يقدر على الحركة، وليس عنده من يأتي به، أو حكماً كما إذا كان مرضه يشتد باستعمال الماء أو يمتد.

﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾؛ أي: مسافرين، أراد به البعد عن العمران ومواضع الماء، ولم يُرد به كمال مدة السفر، ولا مسافراً يجد الماء.

(١) في (م) و(ك): «فكانت».

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٥١٤)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٥٧) عن يزيد بن أبي حبيب، وهو مرسل.

(٣) في هامش (ح) و(ف): «ومن لم يتب لهذا زعم أن ظاهره ينطبق على قول الشافعي. منه».

(٤) في (ف): «مريضاً».

ولمَّا ثبت أنَّ الحكم لم يتعلَّق بعين المرض والسفر بل بمعنَى فيهما، وهو العجز عن استعمال الماء، وإنما علَّق بهما ظاهراً لأنَّ العجز عنه يقع فيهما غالباً، ثبت أنَّ الحكم كذلك في كلِّ موضع تحقَّق العجز، وظهر به صحَّة قول أبي حنيفة في إجازة التيمُّم للجنابة في المِصر إذا عَدِمَ الماء الحارَّ، وخاف أن يضرَّه الاغتسال بالماء البارد.

﴿أَوْجَاءُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ الغائط: المكان المطمئنُّ من الأرض، وكانوا يأتونه لقضاء الحاجة قبل اتِّخاذ الكنيف في البيوت، والمجيءُ منه كنايةٌ عن الحدِّث، ولمَّا كان الاجتماعُ في السفر مندوباً - بخلاف التغيُّط فإنَّ المندوب فيه الانفراد - غير الأسلوب، ولم يقل: أو جئتم من الغائط.

وأما قوله: ﴿أَوَلَمْ تَسْمُ الْنِسَاءُ﴾ فعلى طريقة مقابلة الجمع بالجمع، ففيه أيضاً رُوعي<sup>(١)</sup> ما هو المندوب.

وقرئ: ﴿لمستم﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي: جامعتم فاجتنبتم، قال ابن عباس رضي الله عنهما: الملامسةُ واللمس والمباشرة والإفضاء كنايةات عن الجماع<sup>(٣)</sup>.

﴿فَلَمْ يَحْدُوا مَاءً﴾ حقيقةً أو حكماً؛ كما إذا يكن مقدور الاستعمال لمانع، أو يكون في استعماله نوعٌ حرجٍ لضررٍ بدنٍ<sup>(٤)</sup> أو مالٍ.

بقي هاهنا إشكال، وهو أنَّ الجمع بين الأمور المذكورة في الشرط المرتَّب عليه جزاءً واحداً وهو الأمر بالتيمم عند فقدان الماء، مع أنَّ سببية الأولين إنما هي

(١) في (ف): «رعي».

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي، وقرأ باقي السبعة: ﴿لَمَسْتُمْ﴾. انظر: «التيسير» (ص: ٩٦).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٦٤ - ٦٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١١٦).

(٤) في (ح) و(ك): «الضرورة بدن»، وفي (ف): «الضرورة بدون».

للتَّرخُّص، والثَّالثِ لوجوب الوضوء، والرَّابِعِ لوجوب الغسل، وليس الأمر بالتَّيْمُّ معنًى واحد<sup>(١)</sup> يعم الكل.

ووجهُ حلِّه: هو أن القصد إلى التَّرخُّص في التَّيْمُّ بالتراب من وجب عليه التَّطهير ولم يجد الماء، فقيدُ عدم الوجدان راجعٌ إلى الكل، وقيدُ وجوب التَّطهير المكني عنه بالمجيء من الغائط والملازمة اللذين هما من أغلب أسباب وجوب التَّطهير معتبرٌ في الكل حتى المرضى والمسافرين<sup>(٢)</sup>، وذكرهما تخصيصٌ قبل التعميم بناءً على زيادة استحقاقهما للتَّرخيص بغلبة المرض والسفر على سائر أسباب الرخصة، فكأنه قيل: إن جاء أحد منكم<sup>(٣)</sup> من الغائط أو لامستم النساء ولم تجدوا ماءً خصوصاً المرضى والمسافرين فتيمموا، ووجهُ سببية مضمون الشرط لمضمون الجزاء ظاهرٌ. ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ التَّيْمُّ: القصد، والصَّعيد: وجهُ الأرض، والطَّيب: الطاهر.

ويجوز التَّيْمُّ بكلِّ ما كان من أجزاء الأرض عند أبي حنيفة؛ لَزَقَ بالكفِّ أو لم يَلْزُقْ؛ عملاً بإطلاق النص.

وعند محمدٍ كذلك لكن إذا لزق بالكفِّ؛ لقوله في المائدة: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]؛ أي: من بعضه. وعند أبي يوسف: الصَّعيدُ هو الترابُ والرمل.

(١) في النسخ عدا (م): «واحد»، والمثبت من (م).

(٢) في هامش (ف): «لا بد من هذا التعميم ليفيد الترخيص المريض الواجد للماء العاجز عن الاستعمال، ويصح أن المرض من الأسباب الغالبة، وإلا فهو باعتبار العجز عن الحركة والوصول إلى ماء من الأسباب النادرة لا غالب منه».

(٣) في (ف): «أحدكم».

وعند الشافعي: هو التراب لا غير، والطيب: المنبت من الأرض عنده.  
واللائق بموضع الطهارة إنما هو المعنى الأول<sup>(١)</sup>.

وشرط (من) التبعية - وهو صحة وضع (بعض) موضعها - منتفٍ هاهنا؛ إذ لو قيل: فامسحوا وجوهكم وأيديكم بعضه، أفاد أن المطلوب جعل الصعيد ممسوحاً والعضو ماسحاً<sup>(٢)</sup>، وهو فاسدٌ بالاتفاق<sup>(٣)</sup>.

﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> لأنه بدل<sup>(٥)</sup> عن الوضوء، فيتقدَّر بقدر<sup>(٦)</sup> الأصل، ولأنه عليه السلام تيمَّم ومسح يديه إلى مرفقيه.  
ومسحُ الشيء: إمرارُ اليد على الشيء<sup>(٧)</sup>، تقول: مسحتُ برأسه، ومسحتُ رأسه، بمعنى.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ إشارة إلى وجه الترخُّص والتيسير؛ لأن من كانت عاداته العفو عن الخطأين والغفران عن المذنبين فلأن يكون ميسراً غير معسراً أخرى.

\*\*\*

(١) في هامش (ف): «فيه تنبيه على أن التمسك لمحمد لا للشافعي؛ لأن الضمير للصعيد لا للتراب، والله أعلم بالصواب. منه».

(٢) قوله: «ماسحاً» جاء في (م) بدلاً منه: «من آتته». وسقط من (ك).

(٣) في هامش (ف): «رد للقاضي، حيث فسر الطيب بالطاهر ثم زعم أن الآية حجة للشافعي. منه».

(٤) في جميع النسخ جاءت الآية هكذا: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ وهذه آية المائدة، والصواب المثبت حيث إن المؤلف بصدد شرح آية النساء.

(٥) في (ح): «خلف»، وفي (ك): «خلق».

(٦) في (ح) و(ف): «بتقدير».

(٧) في (ح) و(ف) و(ك): «إمرار الماء إليه على الشيء».

(٤٤) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشَرُّونَ الصَّلَاةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضَلُّوا السَّبِيلَ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا﴾ كلمة تعجب عن أمر قد بلغ المخاطب، فيُخرج مُخرج التذكير، أو لم يبلغه فيُخرج مُخرج التعليم، من رؤية البصر؛ أي: ألم تنظر إليهم، أو القلب وتعديته بـ (إلى) لتضمينه معنى الانتهاء.

﴿نَصِيبًا﴾: حظًا، وتنكيره يحتمل التعظيم والتحقير.

﴿مِّنَ الْكِتَابِ﴾؛ أي: التوراة، أو جنس الكتب السماوية<sup>(١)</sup>، و﴿مِّنَ﴾ للتبعية أو للبيان.

﴿يَشَرُّونَ الصَّلَاةَ﴾: يستبدلون اليهودية التي هم عليها بالهدى الذي<sup>(٢)</sup> هو دين الإسلام؛ لتمكُّنهم منه بعد ما تبين لهم من علم الكتاب أنه الحق.

﴿وَيُرِيدُونَ أَن تَضَلُّوا﴾ أيها المؤمنون ﴿السَّبِيلَ﴾: سبيل الحق، وتَنخرطوا في سلكهم.

\*\*\*

(٤٥) - ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾ منكم ﴿بِأَعْدَائِكُمْ﴾ أخبرهم بعداوتهم وما يريدون بهم تحذيرًا<sup>(٣)</sup> إياهم.

(١) في هامش (ح) و(ف): «وكون المراد أخبار اليهود لا ينافي إرادة جنس الكتب، على أن تلك الإرادة غير متعينة. منه».

(٢) في (م): «بالذي»، وفي (ك): «الذي»، وليس فيهما: «بالهدى».

(٣) في (ح) و(ف): «أخبر بعداوتهم... تحذيره».

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾ يلي أمركم ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ ينصركم عليهم، فثقوا عليه واكتفوا به عن غيره. والباء تزداد في فاعل (كفى) لتوكيد الاتصال الإسنادي بالاتصال الإضافي.

\*\*\*

(٤٦) - ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَآسَمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَارْعْنَا لِيَا لَيْسَنَّهُمْ وَطْعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَآسَمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ بيان لـ ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾؛ لأنه متناول لليهود والنصارى، والجمال الثلاث توسّطت بينه وبين المبيّن على سبيل الاعتراض: الأولى للتصريح بما أومن<sup>(١)</sup> إلى سببه لأن المخالفة في الدين سببُ العداوة، والباقيتان لتشجيعهم وتقوية قلوبهم في عدم الميلان بأعدائهم، ولذلك كرّر ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾ لتقرير معنى كفاية الله تعالى عنهم في تقوّلهم، وأن ولاية الله تعالى بالانفراد كافية لهم كما أن نصرّة الله تعالى وحدها كافية.

أو بيان لـ (أعدائكم) وما بينهما اعتراض.

ويجوز أن يكون صلة لـ ﴿نَصِيرًا﴾؛ أي: ينصركم من الذين هادوا؛ كقوله: ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ [الأنبياء: ٧٧]، أو كلاماً مبتدأً على أن ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفةٌ مبتدأٌ محذوفٍ تقديره: من الذين هادوا قوم. ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾؛ أي: يُميلونه.

(١) في (م): «أوفن».

﴿عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ التي وضعه الله تعالى فيها، بإزالتِهِ عنها وإثباتِ غيره فيها، أو يؤوّلونه على ما يشتبهون فيميلونه عمّا<sup>(١)</sup> أنزل الله فيه.

والكَلِمُ والكَلِمَةُ كالتَّمَرِ والتَّمَرَةِ، على أنه اسمُ جنسٍ فُرّقَ بينه وبين واحدِهِ بالتاء، لا على أنه جمع، ولهذا ذكّر الضمير<sup>(٢)</sup>، وأمّا جمع المواضع فلتكرّره في التوراة<sup>(٣)</sup> في مواضع بحسب الجنس.

وقرئ: (الكَلِمُ) بكسر الكاف وسكون اللام على أنه جمعُ كَلِمَةٍ تخفيفَ كَلِمَةٍ<sup>(٤)</sup>، وتذكير الضمير على هذه القراءة لإرادة جنس الكَلِمِ.  
﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا﴾ قولَكَ ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أمرك<sup>(٥)</sup>.

﴿وَأَسْمَعَ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾؛ أي: مدعوّاً عليك ب: لا سمعتَ لصممٍ أو موت، أو: اسمع غير مُجَابٍ إلى ما تدعو إليه، أو: اسمع غير مسمّعٍ كلاماً ترضاه، أو: اسمع كلاماً<sup>(٦)</sup> غير مسمّعٍ إياك لأن أذنك تنبو عنه، فيكون مفعولاً به.

وأمّا ما قيل: واسمع غير مسمّعٍ مكروهاً<sup>(٧)</sup>، من قولهم: أسمع فلان، إذا

(١) في (م): «على ما».

(٢) في (م) و(ك): «ضميره».

(٣) في (ك): «التوراة».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦)، و«الكشاف» (١/ ٥١٧).

(٥) في هامش (ف): «قد صرحوا بالكفر والعصيان في قولهم: عصينا، وأما بالشتم والذم فلم يصرحوا خشية منه وخوفاً من بطش المؤمنين. منه».

(٦) في (ك): «كلام»، وسقطت من باقي النسخ، والصواب المثبت. انظر: «الكشاف» (١/ ٥١٧)، و«تفسير البيضاوي» (٢/ ٧٧).

(٧) في (ف): «مكروهاً»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الصواب. انظر المصدرين السابقين. وجاء في =

سبِّه، فيأباه السياق، وكونه على قصد النفاق لا يتحملة السياق لأنهم بقولهم وعصينا أظهروا الخلاف والشقاق.

﴿وَرَعْنَا﴾: انظرنا نكلّمك ونفهم كلامك.

﴿لَيَأْخُذَنَّهُمْ﴾: فتلاً بها وصرفاً للكلام إلى ما يُشبهُ السبِّ، حيث وضعوا (راعنا) موضع (انظرنا)، و(غَيْرَ مَسْمُوعٍ) موضع: لا أسمعَتُ مكروهاً<sup>(١)</sup>.

﴿وَطَعْنَا فِي الدِّينِ﴾ كانوا يقولون له عليه السلام: السّام عليك، فيخرجون ويقولون: ﴿لَوْ لَا يَعِدُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]؛ أي: لو كان هو على الدّين الحقّ<sup>(٢)</sup> فلماذا [لا]<sup>(٣)</sup> يعذبنا الله بهذا؟

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا﴾ ﴿أَنَّهُمْ قَالُوا﴾ فاعلُ فعلٍ محذوف دلّ عليه معنى الثبوت والتحقيق<sup>(٤)</sup> في (إنّ)؛ أي: ولو ثبت أنهم قالوا، يعني: ولو ثبت قولهم هذا مكان ما قالوا.

والضمير المستكنّ في ﴿لَكَانَ﴾ يرجع إلى هذا القول.

﴿خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ﴾: وأعدل.

﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾: خذلهم الله، وأبعدهم عن الهدى.

= هامش (م): «رد للبيضاوي»، والواقع أنه رد لكليهما أعني الزمخشري والبيضاوي، فإن الثاني إنما أخذه من الأول، لكنه زاد عليه قصد النفاق الآتي ذكره.

(١) في هامش (ف): «وأما الاستهزاء والسخرية فليس من قبيل الطعن في الدين. منه».

(٢) «الحق» من (م) و(ك).

(٣) ما بين معكوفتين زيادة يقتضيها السياق، وقد تمت الإشارة إليها في هامش (م) حيث جاء فيه: «لعل لفظ لا ساقط».

(٤) في (ف): «والتحقيق».



﴿يَكْفُرِهِمْ﴾ بسبب كفرهم.

﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾: إلا إيماناً قليلاً لا يُعبأ به، وهو الإيمان ببعض الكتب

والرسل.

ويجوز أن يراد بالقلة: العدم؛ لأنه رديفها في الغالب؛ أي: لا يؤمنون إلا إيماناً معدوماً، على طريقة: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦]؛ أي: إن كان الإيمان المعدوم إيماناً فهم يُحدثون شيئاً من الإيمان، فهو في المعنى تعليق بالمحال بكون ما بعد (إلا) موافقاً لما قبلها في المعنى<sup>(١)</sup>، ولا يجوز ذلك في الاستثناء، وكذا لا يجوز أن يكون المعنى: إلا قليلاً منهم آمنوا، أو: سيؤمنوا؛ لعدم صحة تسببه عما تقدم، فافهم.

\*\*\*

(٤٧) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْغَسَ وَجُوهًا قَرْدًا هَاعِلًا أَوْ نُفَعْنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ خطاب لليهود والنصارى.

﴿آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا﴾ وهو القرآن.

﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ من الكتاب الذي أنزل على نبيكم، يعني: التوراة والإنجيل

متضمناً صفة النبي ﷺ وصحة ما جاء به.

(١) في هامش (ف): «وبهذا التفصيل اندفع ما قيل: إنه حينئذ يكون ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ لغواً لا فائدة فيه إذ الانتفاء منه قد فهم من قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾، وأيضاً يؤدي إلى أن يكون ما بعد ﴿إِلَّا﴾ موافقاً لما قبلها في المعنى، وباب الاستثناء لا يكون فيه ما بعد أداة الاستثناء موافقاً لما قبلها، ومنشأ ما ذكره ثانياً عدم الفرق بين السالبة والموجبة التي محمولها معدولة، فإن (إلا) على ما ذكر موجبة، فلا يخالف قاعدة الاستثناء. منه». وفوقه: «رد لأبي حيان».

﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ تَطْمَسَ وُجُوهًا فَرَدَّهَا عَلَىٰ أَذْبَارِهَا﴾: مِنْ قَبْلِ أَنْ نَمَحُوَ تَخْطِيطَ صُورِهَا وَنَجْعَلَهَا عَلَىٰ هَيْئَةِ أَذْبَارِهَا، يَعْنِي: الْأَقْفَاءَ، أَوْ نُكْسِهَا إِلَىٰ وَرَائِهَا فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْآخِرَةِ<sup>(١)</sup>.

وَأَصْلُ الطَّمَسِ: مَحْوُ الْأَثَرِ وَإِزَالَةُ الْأَعْلَامِ، وَقَدْ يُطْلَقُ بِمَعْنَى الطَّلَسِ<sup>(٢)</sup> فِي إِزَالَةِ الصُّورَةِ، وَلِمَطْلَقِ الْقَلْبِ وَالتَّغْيِيرِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: مَعْنَاهُ: مَنْ قَبْلَ أَنْ نَغَيِّرَ وَجُوهًا فَنَسْلِبَ وَجَاهَتَهَا وَإِقْبَالَهَا وَنَكْسُوَهَا الصَّغَارَ وَالْإِدْبَارَ، أَوْ نَرُدَّهَا حَيْثُ جَاءَتْ مِنْهُ، وَهِيَ أَذْرَعَاتُ الشَّامِ، يَعْنِي: إِجْلَاءَ بَنِي النَّضِيرِ.

أَوْ: مَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمَسَ وَجُوهًا بِأَنْ نُعْمِيَ الْأَبْصَارَ عَنِ الْإِعْتِبَارِ، وَنُصِمَّ الْأَسْمَاعُ عَنِ سَمَاعِ الْحَقِّ بِالطَّبْعِ، وَنَرُدَّهَا عَنِ الْهَدَايَةِ إِلَى الضَّلَالَةِ.

﴿أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ﴾: نُخْزِيهِمْ بِالْمَسْخِ كَمَا أَخْزَيْنَا بِهِ<sup>(٣)</sup> أَصْحَابَ السَّبْتِ، أَوْ بِاللْعَنِ الْمُتَعَارَفِ.

وَالضَّمِيرُ لِأَصْحَابِ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: مَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمَسَ وَجُوهَ قَوْمٍ، أَوْ لـ ﴿الَّذِينَ﴾ عَلَى طَرِيقَةِ الِاتِّفَاتِ، أَوْ لِلْوُجُوهِ إِنْ أُرِيدَ الْوُجُوهَاءُ.

وَعَطْفُهُ عَلَى الطَّمَسِ بِالْمَعْنَى الْأُولَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ لَيْسَ مَسْخَ الصُّورَةِ

(١) قَوْلُهُ: «أَوْ نَكْسُوَهَا... الخ»؛ أَي: نَجْعَلُ الْعْيُونَ وَمَا مَعَهَا فِي الْقَفَا فَنَقْلِبُ صُورَهُمْ، وَهَذَا إِمَّا مَسْخٌ فِي الدُّنْيَا، أَوْ أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ لِتَشْهِيرِهِمْ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ» (١٤٤/٣).

(٢) فِي (ف) وَ(م): «الطَّمَسُ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ بَاقِي النِّسْخِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي «تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ» (٧٧/٢). وَالطَّلَسُ: مَحْوُ النُّقُوشِ وَالصُّوَرِ، وَلِذَا أُرِيدَ بِهِ مَطْلَقُ التَّغْيِيرِ سِوَاءَ كَانَتْ عَنْ هَيْئَةٍ لَهُ أَوْ صِفَةٍ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ» (١٤٤/٣).

(٣) «بِهِ» مِنْ (م).

في الدنيا، ومن حمل الوعيد على تغيير الصورة في الدنيا قال: إنه بعد مترقّب، أو كان وقوعه مشروطاً بعدم إيمانهم وقد آمن بعضهم.

﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ بإيقاع شيء.

﴿مَفْعُولًا﴾ كائناً، إنما المنتظر إبداءه بالنظر إلى المقيدتين بقيد متى<sup>(١)</sup>، لا إبداءه المجرد عنه.

\*\*\*

(٤٨) - ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ لأنه بت<sup>(٢)</sup> الحكم على خلود عذابه، ويشاركه في الحكم المذكور ما في منزلته وهو سائر وجوه الكفر، فإن الحكم على خلود عذابها أيضاً قد ثبت<sup>(٣)</sup>، ولوجود هذا القسم قال:

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ ولم يقل: يغفر غيره، مع أنه أخصر وأظهر دلالة على المراد، على تقدير عدم قسم آخر<sup>(٤)</sup>، فتدبر والله الهادي إلى الرشاد.

وإنما قال: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ مع أنه معلوم أن المغفرة لا تكون إلا بمشيئة الله تعالى؛ للدلالة على أنها لا تعم، والإشارة إلى أن ما دون الشرك يخالفه من<sup>(٥)</sup>

(١) في (ك): «المقيدتين بقيدتين».

(٢) في (ح) و(ف): «بت»، وفي (ك) و(م): «ثبت»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (٧٨ / ٢).

(٣) في (ح) و(ف): «بت».

(٤) في هامش (ح) و(ف): «ومن لم ينتبه لهذا الدقيقة الأنيفة قال ما قال وماذا بعد الحق إلا الضلال.

منه». وفوقها فيهما: «يعني المعتزلة».

(٥) «من» من «م».

حيث إن المشيئة لا تتعلق بمغفرته <sup>(١)</sup> أصلاً.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ﴾: فقد ارتكب مفترياً؛ أي: مفتعلاً ما لا يصحُّ كونه.

﴿إِنَّمَا عَظِيمًا﴾: تستحقّر دونه الآثام.

ويجوز أن يكون المعنى: فقد افترى أمراً <sup>(٢)</sup> عظيماً، وذلك الأمر لكونه سبباً للإثم عبّر عنه بالإثم مبالغةً، كما عبّر بالنار عن موجبها في قوله: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وهذا أبلغ، وفيه إشارة إلى المعنى الفارق بينه وبين سائر الذنوب.

\*\*\*

(٤٩) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُرَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يَظْلُمُونَ فِتْيَلًا﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ بقولهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوهُ﴾ [المائدة: ١٨]

و: ﴿لَن تَمْسَسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [آل عمران: ٢٤]، و: إِنَّا نَعْلَمُ أَبْنَاءَنَا الصَّغَارَ التَّوراة فتكفّر بذلك ذنوبنا فنصير كأننا لا ذنب <sup>(٣)</sup> لنا، وفي ذلك غصّ <sup>(٤)</sup> على من يزكي نفسه بزيادة الطاعة والتقوى.

﴿بَلِ اللَّهُ يُرَكِّي﴾ ﴿بَلِ﴾ إضرابٌ عن <sup>(٥)</sup> تزكيتهم أنفسهم، وإنما قدّم ﴿اللَّهُ﴾ على

الفعل للتخصيص؛ أي: لا يزكي أحدٌ نفسه ولا غيره، فإنه غير معتبرٍ ولا معتدّ به، إذ لا علم لأحدٍ بما ينطوي عليه الإنسان من حُسنٍ وقبحٍ، بل الله خاصةٌ يزكي.

(١) في النسخ عدا (م): «بمعرفته»، والمثبت من (م).

(٢) في (ك): «إنما».

(٣) في (ك): «كأننا لا ذنوب».

(٤) في (ح): «خص»، وفي (ف): «حض».

(٥) في (م): «اضطراب من»، وفي (ك): «إضراب من».

﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ من المرتضين من عباده الذين عرف منهم الزكاء، وأصل التزكية: نفي ما يُستقبح فعلاً أو قولاً.

﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾؛ أي: أقل قليل من الظلم، والفتيل - وهو <sup>(١)</sup> ما يُقتل من الوسخ عند ذلك الأصبع بالأصبع - مثل في القلّة؛ أي: يثابون على زكائهم ولا يُنقص من ثوابهم الموعود شيء.

\*\*\*

(٥٠) - ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْرَءُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَىٰ إِثْمًا مُّبِينًا﴾.  
 ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْرَءُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ بقولهم <sup>(٢)</sup>: نحن عند الله أزياء.  
 ﴿وَكَفَىٰ بِهِ﴾: بافترائهم هذا.  
 ﴿إِثْمًا مُّبِينًا﴾ من جملة آثامهم.

\*\*\*

(٥١) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾.  
 ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ قد سبق تفسيره في هذه السورة.  
 ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ الجبّ في الأصل: اسم صنم، ثم أُطلق على كلّ ما عبّد <sup>(٣)</sup> من دون الله، والطاغوت: الشيطان، وكلُّ رأس في الضلال.

(١) في (ح) و(ف): «هو».

(٢) في هامش (ف): «لا بزعمهم كما زعمه الزمخشري والقاضي؛ لأن الكذب من أوصاف القول لا الاعتقاد، فإن وصفه البطلان دون الكذب، وكذا الافتراء يكون بالقول دون الاعتقاد. منه».

(٣) في (م): «يعبد».

نزلت في يهود كانوا يقولون: إن عبادة الأصنام أرضى عند الله مما يدعو إليه محمد<sup>(١)</sup>.

﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾: لأجلهم وفيهم.

﴿هَتُولا﴾ إشارة إليهم.

﴿أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ حذفوا<sup>(٢)</sup> المفعول لا اختصاراً بل احتقاراً.

﴿سَبِيلًا﴾ أرشد ديناً وأقوم طريقاً.

\*\*\*

(٥٢) - ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَهُ نَصِيرًا﴾.

﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَهُ نَصِيرًا﴾ يمنع العذاب عنه بالنصرة، والخطاب لكل أحد<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(٥٣) - ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾.

﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ﴾ منقطع، ومعنى الهمزة إنكار أن يكون لهم نصيب من الملك، والتنكير في ﴿نَصِيبٌ﴾ للتحقير، ففيه جحد<sup>(٤)</sup> على أبلغ وجهٍ لما زعمت اليهود من أن الملك سيصير إليهم.

(١) رواه النسائي في «الكبرى» (١١٦٤٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٥٧٢)، والطبري في «تفسيره»

(٧/١٤٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في (م) و(ك): «حذف».

(٣) والشفاعة ليست منها. منه.

(٤) في النسخ: «حجة»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (٧٩/٢)، و«روح المعاني» (٨٥/٦)، وهو

الأنسب بسياق الكلام.

﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ النقيير: الثُّقْرَة في ظهر النَّوَاة، ومعنى (إذا): أنه لو كان لهم نصيب من الملك فإذا لا يُؤْتون أحداً مقدارَ نقييرٍ لفرط بخلهم، وهذا هو الإغراق في بيان شحِّهم، فإنهم إذا بخلوا بالنقيير وهم ملوك، فما ظنُّكم<sup>(١)</sup> بهم إذا كانوا أذلاء متفاقرين.

و(إذا) إذا وقع بعد الواو والفاء لا لتشريك مفردٍ جاز فيه الإلغاء والإعمال، ولذلك قرئ: (لا يؤتوا) بالنصب<sup>(٢)</sup>.

ثم انتقل من هذه الخصلة الذميمة إلى خصلةٍ أشدَّ منها وهي الحسد، فإن البخل: منْعُ البخيل<sup>(٣)</sup> وصولَ خيرٍ من نفسه إلى الغير، والحسد: تَمَنِّي زوال ما أَعْطَى الله تعالى الغيرَ من الخير، فقال:

\*\*\*

(٥٤) - ﴿أَمْ حَسِبُوا أَنَّ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَاهُمْ آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾.

﴿أَمْ حَسِبُوا أَنَّ النَّاسَ﴾ إنكارٌ لحسدِهم رسولَ الله ﷺ والمؤمنين على ما آتاهم الله تعالى من النُّصرة والغلبة، وازديادِ العزِّ والقوة والتقدم كلِّ يوم. واللام في ﴿النَّاسَ﴾ للماهية، كأنهم الناسُ بالحقيقة وما عداهم من اليهود ليس بالناس<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ح) و(ف): «ظنك».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٧٣)، و«الكشاف» (١/ ٥٢٢). ووقع في (ك) و(م): «على النصب».

(٣) «البخيل»: ليست في (م).

(٤) في هامش (ح) و(ف): «من قال: لأن من حسد النبوة فكأنما حسد الناس كلهم، فقد =

﴿عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ يعني: النبوة والكتاب والنصرة والإعزاز.

﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ إلزامٌ لهم بما عرفوه من إتياء الله تعالى الكتاب والنبوة والملك العظيم إلى آل<sup>(١)</sup> إبراهيم الذين<sup>(٢)</sup> هم أسلافُ محمد عليه السلام، وأنه ليس بيدِ أن يؤتيه الله تعالى مثل ما أُوتي أسلافه<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(٥٥) - ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾.

﴿فَمِنْهُمْ﴾: فمن اليهود ﴿مَنْ ءَامَنَ بِهِ﴾: بما ذكر من حديث آل إبراهيم ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ﴾ وأنكر مع علمه بصحته.

أو: فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ برسول الله ﷺ، ومنهم مَنْ أنكر نبوته.

أو: من آل إبراهيم عليه السلام مَنْ آمَنَ بنبوته، ومنهم مَنْ كفر، فلا تتعجب من قومك فإن أحوال جميع الأمم هكذا، وذلك تسليّة له عليه السلام.

﴿وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ ناراً مسعورةً يعذبون بها إن لم يُعجلوا بالعقوبة فقد كفاهم ما أُعد لهم من سعير جهنم.

\*\*\*

(٥٦) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كَمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾.

= ضيع هذه النكتة. منه.

(١) «آل» من (م).

(٢) في (ف): «الذي».

(٣) في (ف): «أسلافهم».



﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ كالبيان والتقدير لذلك، وتنكير ﴿نَارًا﴾ للتعظيم.

قال سيبويه: (سوف) كلمة تُذكر للتهديد والوعيد [وينوبُ عنها السين]، وقد يزادان<sup>(١)</sup> في الوعد أيضاً<sup>(٢)</sup>.

﴿كَمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾؛ أي: بلغت إلى حدٍّ لا يتأثر من الإحراق.  
﴿بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾؛ أي: أعدنا تلك الجلودَ غيرَ محترقةٍ، قال ابن عباس رضي الله عنه: ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] إن الأرض تلك الأرض لكن بدلت أكامها وجبالها وأنهارها وأشجارها.

والجملة في محل نصب على الحال من الضمير المنصوب في ﴿نُصْلِيهِمْ﴾.  
﴿لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾: ليتجدد لهم ذوقُ العذاب، ولما كان تأثر الذائقة أسرع وأقوى من تأثر<sup>(٣)</sup> اللامسة استُعير الذوق لإدراك اللامسة<sup>(٤)</sup> مبالغةً في التأثر<sup>(٥)</sup> عن العذاب.

وقيل: يخلق مكانه جلداً آخر.  
والعذاب في الحقيقة للنفس العاصية المدركة لا لآلة إدراكها، فلا محذور.  
﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ العزيز: القادر الغالب، والحكيم: الذي لا يفعل إلا الصواب.

(١) في (ح) و(ف): «تردان».

(٢) انظر: «الكلليات» لأبي البقاء (ص: ٥٠٠)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) في (م): «تأثير» في الموضعين.

(٤) في (ح) و(ف): «اللامسة».

(٥) في (ف): «التأثير».

إنما قاله لأنه قد يقع في القلب تعجب من كون الكريم الرحيم يعذب الشخص الضعيف إلى هذا الحد العظيم أبد الآباد، فقل: ليس هذا بعجب؛ لأنه القادر على ذلك، وكما أنه رحيم فهو أيضاً حكيم، والحكمة تقتضي ذلك.

\*\*\*

(٥٧) - ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾.

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ﴾ الوعد والوعيد متعاقدان في الذكر غالباً، وقدّم الوعيد هاهنا لأن الكلام في الكفار.

﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ قد سبق تفسيره.

﴿لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ صفةٌ مشتقةٌ من لفظ الظل لتأكيد معناه، كما يقال: ليلٌ أليل، ويومٌ أيوم، وهو ما كان مُطْبَقاً لا فُرْجَةً فيه، ودائماً لا يُنسخ، وسجيجاً لا حرّ فيه ولا برد.

ولمّا<sup>(١)</sup> كانت بلادُ العرب في غاية الحرارة، كان الظلُّ عندهم من أعظم أسباب الراحة، ولهذا جعلوه كنايةً عن الراحة، قال عليه السلام: «السلطانُ ظلُّ الله في الأرض»<sup>(٢)</sup> فلا يتجّه السؤال بأن يقال: إذا لم يكن في الجنة شمسٌ تؤذي بحرّها فما فائدةُ وصفها بالظلِّ الظليل؟

\*\*\*

(١) في النسخ عدا (م): «ولمّا»، والمثبت من (م).

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السنّة» (١٠٢٤) من حديث أبي بكره رضي الله عنه. وله شواهد تنظر في «المقاصد الحسنة» (ص: ١٨١).

(٥٨) - ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا﴾ بأن تؤدوا.

﴿الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ خطابٌ يعمُّ المكلفين والأمانات وإن كان سببُ النزول خاصاً، وهو أخذُ رسول الله ﷺ مفتاح الكعبة من سادنيها<sup>(١)</sup> وردّه لهم بعد نزول هذه الآية.

﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا﴾ بأن تحكموا.

﴿بِالْعَدْلِ﴾ العدل يقابله الجور، والإنصاف يقابله الظلم.

﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ (ما) في ﴿نِعِمَّا﴾ نكرةٌ موصوفةٌ منصوبةٌ؛ أي: نِعَمٌ شيئاً يعظكم، أو معرفةٌ موصولةٌ مرفوعةٌ؛ أي: نعم الذي يعظكم به.

والمخصوصُ بالمدح محذوفٌ؛ أي: ذلك، يعني: المأمور به من أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا﴾ بأقوالكم وأحكامكم<sup>(٢)</sup>

﴿بَصِيرًا﴾ بما تعملون في الأمانات.

\*\*\*

(٥٩) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ

فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾.

(١) في (م): «أسادنتها».

(٢) في (ف): «لأقوالكم وأحوالكم».

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ كرّر لفظ ﴿وَأَطِيعُوا﴾ تعظيماً لأمر الرسول ﷺ، ولهذا - أي: لِمَا ذُكِرَ مِنْ أَنْ تَكَرَّرَ لِلتَّعْظِيمِ - تُرِكَ إِعَادَتُهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ﴾ فرقاً بين المطاعين في التعظيم<sup>(١)</sup>.

لِمَا أَمَرَ الْوَلَاةَ بِإِدَاءِ الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ، أَمَرَ النَّاسَ بِأَنْ يُطِيعُوهُمْ وَيُمَثِّلُوا أَمْرَهُمْ، وَالْمُرَادُ بِهِمْ أَمْرَاءُ الْمُؤْمِنِينَ الْقَائِمُونَ بِالْعَدْلِ الثَّابِتُونَ عَلَى الْحَقِّ، لَا أَمْرَاءَ الْجَوْرِ، عَلَى مَا سَتَقِفُ عَلَى وَجْهِهِ فِيهِ.

وفي قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ تمهيدٌ للرخصة في المنازعة المفروضة في قوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ﴾ لِمَا كَانَ فِي الْأَمْرِ بِالطَّاعَةِ لِأُولَى الْأَمْرِ إِشْعَارٌ بِأَشْرَاطِ الْعَدَالَةِ وَكَوْنِهِمْ عَلَى الْحَقِّ، وَفِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ﴾ الْآيَةُ نَوْعُ تَمْهِيدٍ لَذَلِكَ، رَتَبَ الشَّرْطِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

﴿فِي شَيْءٍ﴾ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَأُمُورِ الدُّنْيَا.

﴿فَرُدُّوهُ﴾: فَرَاغُوا فِيهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿إِلَى اللَّهِ﴾: إِلَى كِتَابِهِ<sup>(٣)</sup> تَعَالَى.

﴿وَالرَّسُولِ﴾: إِلَى سُنَّتِهِ قَوْلِيَّةً كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً أَوْ تَقْرِيرِيَّةً، هَذَا يَنْتَظِمُ حَالَتِي حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي هَامِش (ف): «وَهَكَذَا تَرَكَ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُطَاعِينَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ﴾ وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا﴾ مِنْهُ.

(٢) «فِيهِ»: لَيْسَتْ فِي (م).

(٣) فِي (م): «كِتَابُ اللَّهِ».

(٤) فِي هَامِش (ف): «قِيلَ: بِالسُّؤَالِ عَنْهُ فِي زَمَانِهِ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنْ الْمَرَاجَعَةُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَيَاتِهِ لَا =

﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِالْمَبْدَأِ وَالْمَعَادِ يوجبُ ذلك.

صدر الأمر بطاعة أولي الأمر بأمرهم بالحكم بالعدل، وقيدته<sup>(١)</sup> بجمعهم مع الله ورسوله في العطف وتخصيصهم بقوله: ﴿مِنْكُمْ﴾، وذنبه بالأمر بالرجوع إلى الكتاب والسنة فيما أشكل واختلف فيه؛ إعلاماً بأن طاعة المتغلبة من أمراء الجور الذين هم على خلاف ذلك ليست بواجبة، بل الواجب مخالفتهم وعصيانهم فيما لا يطابق الكتاب والسنة من أحكامهم.

واحتج بالآية المذكورة منكره القياس، حيث حصر المرجع إليه في الكتاب والسنة، ولم يذكر القياس، لكنها حجة عليهم لا لهم؛ لأنه تعالى أوجب في كل متنازع فيه الرد إليهما، ولا يوجد في كل حادثة نص ظاهر، فعلم أنه أمر<sup>(٢)</sup> بالنظر في مؤدعاته، والعمل بمذلولاته ومقتضياته.

﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ لكم<sup>(٣)</sup> ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ عاقبة.

\*\*\*

(٦٠) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ

= يلزم أن تكون بالسؤال عنه، بل يجوز أن يعلم من قبله أو تقريره أو قوله للغير. منه.

(١) في (م) و(ك): «وقيد».

(٢) «أمر»: ليست في (م) و(ك).

(٣) «لكم»: ليست في (م).

يَتَحَاكُمُوا إِلَى الظُّلُوعِ ﴿١﴾ عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن منافقاً خاصم يهودياً، فدعاه اليهودي إلى النبي ﷺ، ودعاه<sup>(١)</sup> المنافق إلى كعب بن الأشرف، ثم إنهما احتكما إلى رسول الله ﷺ فحكم لليهودي، فلم يرض المنافق، وقال: نتحاكم إلى عمر، فقال اليهودي لعمر رضي الله عنه: قضى لي رسول الله ﷺ فلم يرض بقضائه، وخاصم إليك! فقال عمر رضي الله عنه للمنافق: أكذاك؟ قال: نعم، فقال: مكانكما حتى أخرج إليكما، فدخل فأخذ سيفه ثم خرج فضرب عنق المنافق وقال: هكذا أقضي لمن لم يرض بقضاء رسول الله ﷺ، فنزلت، وقال جبريل: إن عمر فرق بين الحق والباطل، فسمي الفاروق<sup>(٢)</sup>.

والطاغوت على هذا كعب بن الأشرف، وفي معناه من يحكم بالباطل، سمي بذلك لقرط طغيانه ولشبهه بالشیطان من حيث إنه الحامل عليه كما قال.

﴿وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ وقرئ: (بها)<sup>(٣)</sup>، على أن الطاغوت جمع كقوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُونَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ضَلَّلاً بَعِيداً ﴿٥﴾ قيل: ظاهر الآية يدل على أنه كان المخاصم منافقاً من أهل الكتاب كأن يظهر الإسلام على سبيل النفاق؛ لأن قوله تعالى: ﴿رَبِّعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [النساء: ٦٠] إنما يليق

(١) في (ك): «ودعا»، وفي (م): «ودعى».

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٣٧)، وتلميذه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٦٢)، من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. والكلبي متروك، وأبو صالح ضعيف ولم يسمع من ابن عباس. وأما لقب عمر بالفاروق فهو باتفاق وفي أخبار أخر. انظر: «فتح الباري» (٧/ ٤٤).

(٣) تنسب للعباس بن الفضل. انظر: «الكشاف» (١/ ٥٢٥).

(٤) في (م): «أن تضلوا».

بمثل هذا المنافق، وأما صيغة الجمع فلعلها لدرج أمثاله فيما ذكر فإنهم في صدد ذلك وإن لم يظهر منهم.

\*\*\*

(٦١) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ لَمَّا بَيَّنَّ رَغْبَتَهُمْ فِي التَّحَاكُمِ إِلَى الطَّاغُوتِ بَيَّنَّ هُنَا رَغْبَتَهُمْ عَنِ التَّحَاكُمِ إِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي ﴿تَعَالَوْا﴾ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.

﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ﴾ فِي مَوْقِعِ الْحَالِ.

﴿صُدُودًا﴾؛ أَي: يَعْضُدُونَ عَنْكَ إِعْرَاضًا<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(٦٢) - ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾.

﴿فَكَيْفَ﴾ يَكُونُ حَالُهُمْ ﴿إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ كَقَتْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُنَافِقَ، أَوِ النِّقْمَةَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ مِنَ التَّحَاكُمِ إِلَى غَيْرِكَ وَعَدَمِ الرِّضَا بِحُكْمِكَ.

﴿ثُمَّ جَاءُوكَ﴾ عَطَفَ عَلَى ﴿أَصَابَتْهُمْ﴾؛ أَي: بَعْدَ مَا أَصَابَتْهُمْ جَاءُوكَ لِلْإِعْتِذَارِ، أَوْ عَلَى ﴿يَصُدُّونَ﴾ وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ.

(١) فِي هَامِشِ (ف): «قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: صَدَّ عَنْهُ يَصُدُّ صُدُودًا اعْتَرَضَ وَصَدَّهُ عَنِ الْأَمْرِ صَدًّا مَنَعَهُ وَصَرَفَهُ مِنْهُ».

﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾ حَالٌ.

﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا أَحْسَنًا وَتَوْفِيقًا﴾ ما أردنا بذلك إلا الفصل بالوجه الأحسن، والتوفيق بين الخصمين.

وقيل: جاء أصحاب القتل طالين بدمه، وقالوا: ما أردنا بالتحاكم إلى عمر رضي الله عنه إلا أن يُحسنَ إلى صاحبنا ويوفقَ بينه وبين خصمه<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(٦٣) - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ من النفاق، فلا يُغني عنهم الكتمان والحلف الكاذب من العقاب.

﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾؛ أي: عن عقابهم في الدنيا لمصلحة في استبقائهم، أو: عن قبول معذرتهم.

﴿وَعِظْهُمْ﴾ بلسانك، وكفهم عما هم عليه، وهذه المخاطبة لا تنافي الإعراض عن المعاتبه.

﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ فيما يحلُّ بهم من العذاب إن لم يرجعوا، وما يصلُّ إليهم من الثواب إن رجعوا.

﴿قَوْلًا بَلِيغًا﴾ يبلغ منهم ويؤثر فيهم، أمره بالتجافي عن معائبهم والنصح لهم، والمبالغة فيه بالترهيب والترغيب كما هو مقتضى شفقة الأنبياء عليهم السلام<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف» (١/٥٢٦-٥٢٧).

(٢) في هامش (ف): «من لم يذكر هذا ثم ذكر الترغيب بعده لم يكن على بصيرة. منه».



وتعلّق الظرف بـ ﴿بَلِيغًا﴾ على معنى: بليغاً في أنفسهم مؤثراً فيها، يجوز على أصل الكوفيين خلافاً للبصريين<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(٦٤) - ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ بتيسيره وتوفيقه لطاعته، أو: بسبب إذن الله تعالى في طاعته؛ أي: بأمره للمبعوث إليهم أن يُطيعوه؛ لأنه مبلّغ عن الله تعالى وخليفة له، فطاعته طاعة الله تعالى، لما أمر النبي ﷺ بوعظهم وإبلاغ القول فيهم أمرهم بطاعته فيما أمر وأتاعظهم بما وعظ، ولا دلالة فيه على أن من لم يتعظ<sup>(٢)</sup> ولم يرض بحكمه كان كافراً مستوجب القتل، فإن الكفر لا يستوجب القتل البتة، كيف والذميّ والمستأمن كافران ولا<sup>(٣)</sup> يجب قتلهما.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ بالتحاكم إلى الطاغوت.

﴿جَاءُوكَ﴾ تائبين منه، وهو خبر (أن)، و(إذ) متعلّق به.

﴿فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾ مخلصين له<sup>(٤)</sup>، معتردين إليك مما ارتكبهوه من ردّ قضائك،

حتى استغفرت لهم.

(١) لأن معمول الصفة عندهم لا يتقدم على الموصوف؛ لأن معمول إنما يتقدم حيث يصح تقدم

عامله، وقيل: إنه إنما يصح إذا كان ظرفاً، وقواه البعض. انظر: «روح المعاني» (٦/ ١١٤).

(٢) في (م) و(ك): «لم يتعظ».

(٣) في (م): «ولم».

(٤) في (م) زيادة: «الدين».

ولمّا كان تحاكّمهم إلى الطاغوت إساءةً على الرسول عليه السلام، وإدخالاً للغمّ في قلبه، لزمهم الاعتذار له عليه السلام وطلبُ الاستغفار منه .

وإنما قال<sup>(١)</sup>: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ على طريقة الالتفات؛ تعظيماً لشأنه، وتفخيماً لاستغفاره، وتنبيهاً على أن من كان رسول الله ﷺ فاستغفاره وشفاعته من الله بمكان<sup>(٢)</sup>، وأمّا قبول اعتذار التائب فلا دخل فيه لوصف الرسالة، فلا وجه للتنبيه عليه بالالتفات.

﴿لَوْ جَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾: قابلاً لتوبتهم، متفضلاً عليهم بالرحمة.

﴿تَوَّابًا﴾ حال و﴿رَحِيمًا﴾ بدلٌ منه، أو حالٌ من الضمير فيه.

\*\*\*

(٦٥) - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾؛ أي: فوربك، و(لا) مزيدة لتأكيد القسم؛ لا لتظاهر<sup>(٣)</sup> (لا) في قوله:

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ لأنها تزداد أيضاً في الإثبات كقوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١].

وفي إضافته تعالى نفسه إليه عليه السلام في القسم رفعُ قدره.

﴿حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ غاية متعلّقة بقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(١) «قال»: ليست في (م) وفي هامشها: «لعل هنا لفظ قال ساقط».

(٢) في (م) و(ك): «بمكان من الله».

(٣) في النسخ عدا (م): «لتظاهر» بإسقاط (لا)، والمثبت من (م) وهو الصواب. «الكشاف» (١/ ٥٢٩)،

و«تفسير البيضاوي» (٢/ ٨٢).

﴿فِي مَا شَجَرَ﴾: فيما اختلف ﴿يَبْنَهُمْ﴾ واختلط، ومنه: الشجر؛ لتداخل أعضائه واختلافها في الجهات.

﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا﴾ ضيقاً ﴿مِمَّا قُضِيَتْ﴾: مما حكمت به، أو: من حكمك. وإنما قال: ﴿ثُمَّ﴾ لأن المحتمل الغالب وجدان ذلك بعد زمان. ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾: وينقادوا انقياداً بظاهرهم وباطنهم.

\*\*\*

(٦٦) - ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنِييَةً﴾. ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (أن) مصدرية، أو مفسرة لأن ﴿كُنَبْنَا﴾ في معنى: أمرنا.

﴿أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾؛ أي: لو أوجبنا عليهم مثل ما أوجبنا على بني إسرائيل حين استنابتهم من عبادة العجل من قتلهم أنفسهم أو إخراجهم<sup>(١)</sup> من ديارهم. ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾ الضمير للمكتوب الذي دل عليه ﴿كُنَبْنَا﴾. ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ قوم قليل<sup>(٢)</sup> ﴿مِنْهُمْ﴾ وهم المخلصون. وهذا توبيخٌ بليغٌ لهم، لما بين أن إيمانهم لا يتم إلا بأن يُسلموا حقَّ التسليم نبه على قصور أكثرهم ووهن إسلامهم. وقرئ بالنصب على الاستثناء، أو على: إلا فعلاً قليلاً<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ك) و(م): «إخراجهم».

(٢) «قليل» ليست في (ف).

(٣) هي قراءة ابن عامر وقرأ باقي السبعة بالرفع. انظر: «التيسير» (ص: ٩٦)، و«الكشاف» (١/ ٥٣٠).

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ من متابعة الرسول ومطاعته في أوامره ونواهيه بلا اعتراض وشبهة في أنفسهم.

﴿لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ في عاجلهم وأجلهم.

﴿وَأَشَدَّ تَثِيئًا﴾ لإيمانهم وأنفسهم، وأبعد اضطراباً، ونصبه على التمييز.

وهذه الآية نزلت في شأن المنافق واليهودي<sup>(١)</sup>، وقيل غير ذلك.

\*\*\*

(٦٧) - ﴿وَإِذَا لَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

﴿وَإِذَا لَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ جواب لسؤالٍ مقدّرٍ جزاءٌ لمحذوفٍ معطوفٍ على الجملة الشرطية قبلها؛ أي: ولو ثبتوا<sup>(٢)</sup> لآتيناهم.

وفي قوله: ﴿مِّنْ لَّدُنَّا﴾ الدالّ على أنه على سبيل التفضّل دفع<sup>(٣)</sup> لذهاب الوهم من الأجر إلى معناه الحقيقي، فإن الثواب لكونه موعوداً<sup>(٤)</sup> للعمل نزل منزلة الأجر له.

\*\*\*

(٦٨) - ﴿وَلَهَدَيْتَهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾.

﴿وَلَهَدَيْتَهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾؛ أي: وفقناهم لطريق التوحيد، وزيادة الخيرات، والاستقامة في الأحوال.

(١) في (ح) و(ف): «المنافقين واليهود»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «تفسير

البيضاوي» (٨٢/٢).

(٢) في (ك) و(م): «تثبتوا».

(٣) في (ك) و(م): «رفع».

(٤) في (ك): «معدوداً».

(٦٩) - ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾.

﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ مزيدُ ترغيبٍ في الطاعة بالوعد عليها<sup>(١)</sup> موافقةً أكرم الخلائق وأعظمهم قدرًا.

﴿مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ بيان لـ ﴿الَّذِينَ﴾، أو حال منه أو من ضميره.

﴿وَالصَّدِيقِينَ﴾ هم الصادقون في أقوالهم وأعمالهم ونياتهم وأحوالهم، المتقدمون لغاية الصدق في تصديق الأنبياء من أفاضل أصحابهم.

﴿وَالشُّهَدَاءِ﴾ الباذلون للأرواح لله تعالى لغاية حضورهم وشهودهم له.

﴿وَالصَّالِحِينَ﴾ هم أهل الاستقامة إلى الله تعالى بالأعمال المقرّبة، أو في الله بالتخلُّق بأخلاقه، والاتِّصاف بصفاته، وليس المراد من المعية<sup>(٢)</sup> المعية في الدرجة، فإن ذلك غير ممكن<sup>(٣)</sup>، بل المعنى: أن الأرواح الناقصة إذا استكملت علائقها مع الأرواح الكاملة في الدنيا بقيت بعد المفارقة تلك العلائق، فينعكس الشعاع من بعضها على بعض، فتصيرُ أنوارها في غاية القوة.

﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ يفيدُ التعجُّب؛ كأنه قيل: وما أحسن أولئك رفيقًا!

و﴿رَفِيقًا﴾ منصوب على التمييز، ولذلك لم يُجمع إذ لم يقصد الأنواع، ويجوز أن يتّصّب على الحال.

(١) في (م): «على»، والمثبت من باقي النسخ و«تفسير البيضاوي» (٢/ ٨٢).

(٢) في (م) و(ك): «المراد بالمعية».

(٣) في هامش (ف): «فيه رد لمن قال: حث كافة الناس على أن لا يتأخروا عنهم. منه». والقائل

المذكور هو البيضاوي.

(٧٠) - ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ قصد بها التعظيم ﴿الْفَضْلُ﴾ صفته<sup>(١)</sup> ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ خبره. أو ﴿الْفَضْلُ﴾ خبرٌ، و﴿مِنَ اللَّهِ﴾ حالٌ، والعامل فيه معنى الإشارة.

وفيه تنبيهٌ على ما أعطي المطيعون من الأجر العظيم، ومرافقة المنعم عليهم، فضل<sup>(٢)</sup> خاصٌ منه تعالى لا عدلٌ متقدّر<sup>(٣)</sup> بإزاء طاعتهم، بل مزيدٌ عليه من عنده، وتفضلٌ به عليهم تكملةً لثوابهم وإكراماً لهم.

﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ بجزاء مَنْ أطاعه؛ لعلمه بأحواله، وما يقتضي هذا الفضل من استعدادهم بحسب العناية الأولى في حقهم، فهو يوفقهم على حسب تلك العناية.

\*\*\*

(٧١) - ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ يَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾.

﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾؛ أي: احذروا واحترزوا من العدو، ولا تمكّنوه من أنفسكم، كأنهم أمروا بأن يجعلوا الحذر ألثهم التي يَقُون بها أنفسهم، ويعصمون بها أرواحهم، والحذرُ والحذرُ بمعنى كالإثر والأثر، يقال: أخذَ حذرَه: إذا تيقَّظَ واحترَزَ من المخوف.

﴿فَانْفِرُوا﴾ يقال: نفر القوم: إذا نهضوا لقتال عدوهم وخرجوا للحرب.

﴿ثُبَاتٍ﴾ نصب على الحال؛ أي: جماعاتٍ متفرقةً سرّيةً بعد سرّية، جمعُ

(١) في (ح) و(ف): «صفة».

(٢) في (ك): «وفضل».

(٣) في النسخ عدا (م): «مقتدر»، والمثبت من (م).

ثُبَّةٌ، مَنْ ثَبَّتُ<sup>(١)</sup> عَلَى الرَّجُلِ: إِذَا أَثْنَيْتَ عَلَيْهِ كَأَنَّكَ جَمَعْتَ مَحَاسِنَهُ..  
﴿أَوَانْفِرُوا جَمِيعًا﴾: مُجْتَمِعِينَ كَوَكْبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا تَتَفَرَّقُوا وَتَتَخَذَلُوا فَتُلْقُوا  
بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ، وَالآيَةُ نَزَلَتْ فِي الْحَرْبِ، وَلَا دَلَالَةَ<sup>(٢)</sup> فِي لَفْظِهَا إِلَى  
وَجُوبِ الْمَبَادِرَةِ إِلَى الْخَيْرَاتِ كُلِّهَا.

\*\*\*

(٧٢) - ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ  
شَهِيدًا﴾.

﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ الْخَطَابُ لِعَسْكَرِ الرَّسُولِ ﷺ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ وَالْمُنَافِقِينَ،  
وَالْمُبَطِّئُونَ مُنَافِقُوهُمْ، تَثَاقَلُوا وَتَخَلَّفُوا عَنِ الْجِهَادِ، مِنْ بَطَّأَ بِمَعْنَى: أَبْطَأَ، وَهُوَ لَا زَمَ،  
أَوْ بَطَّأَ غَيْرَهُ كَمَا فَعَلَ ابْنُ أَبِي يَوْمٍ أَحَدٌ.

وَاللَّامُ الْأُولَى لِلْإِبْتِدَاءِ دَخَلَتْ اسْمَ (إِنَّ) لِلْفَصْلِ بِالْخَبَرِ، وَالثَّانِيَةُ جَوَابُ قِسْمٍ  
مَحْذُوفٍ، وَالْقِسْمُ بِجَوَابِهِ صَلَٰةُ (مَنْ)، وَالرَّاجِعُ إِلَيْهِ مَا اسْتَكَنَّ فِي ﴿لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾،  
وَالْتَقْدِيرُ: وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ أَقْسَمَ بِاللَّهِ لَيُبَطِّئَنَّ، وَوَجْهُ التَّأْكِيدِ لِتَحْقِيقِ حَالِ الْمُنَافِقِينَ،  
وَأَنَّهُمْ عَلَى خِلَافٍ مَا يُظْهِرُونَ مِنَ الْإِيمَانِ.

﴿فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ﴾ مِنْ قَتْلِ وَهَزِيمَةٍ.

﴿قَالَ﴾؛ أَيِ: الْمُبَطِّئِ.

﴿قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ حَاضِرًا فَيُصِيبُنِي مَا أَصَابَهُمْ، وَ﴿إِذْ لَمْ  
أَكُنْ﴾ ظَرْفُ نَاصِبِهِ ﴿أَنْعَمَ﴾ بِمَعْنَى: مَنْ.

(١) فِي النِّسْخِ عَدَا (ح): «ثَبَّتَ»، وَالمُثَبِّتُ مِنْ (ح) وَهُوَ الصَّوَابُ. انْظُرْ: «مَفْرَدَاتُ الرَّائِغِ» (مَادَّةُ: ثَبَا)،

و«تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ» (٨٣/٢)، وَ«رُوحُ الْمَعَانِي» (١٣٦/٦).

(٢) فِي (ح) وَ(ف): «وَدَلَالَتُهَا»، وَفِي (ك): «وَلَادِلَتُهَا»، وَالمُثَبِّتُ مِنْ (م).

(٧٣) - ﴿وَلَيْنَ أَصْبَحَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

﴿وَلَيْنَ أَصْبَحَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ من الفتح والغنيمة.

﴿لَيَقُولَنَّ﴾ ذلك المنافق، أكدّه لَفَرْطُ تحسُّره، وقرئ بضم اللام إعادة للضمير إلى معنى (مَنْ)؛ لأنه في معنى الجماعة<sup>(١)</sup>.

﴿كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراض بينه وبين مفعوله، وهو:

﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ حكى الله سرور المنافق عند نكبة المسلمين، ثم أراد أن يحكي حزنه عند دولتهم بسبب فواته الغنيمة، فقَبَّلَ أن يذكر الكلام بتمامه ألقى هذا القول في البَيِّنِ للتعجب كأنه<sup>(٢)</sup> يقول: انظروا إلى ما يقوله هذا المنافق كأن لم يكن بينكم وبينه مودة ومخالطة أصلاً<sup>(٣)</sup>، والذي حَسَّنَ موقع الاعتراض كون ما بعدها فاصلةً وهي ليست بفاصلة.

أو حال<sup>(٤)</sup> من الضمير في ﴿لَيَقُولَنَّ﴾، أو داخل في المقول؛ أي: يقول المبطلُ لمن يَبْطُطه من المنافقين وَضَعْفَةِ المسلمين تقريباً<sup>(٥)</sup> وحسداً: كأن لم يكن بينكم وبين محمدٍ - ﷺ - مودةٌ حيث لم يَسْتَعِنَ بكم فَتَفُوزُوا بما فاز، يا ليتني كنتُ معهم.

(١) تنسب للحسن. انظر: «المحتسب» (١/ ١٩٢)، و«الكشاف» (١/ ٥٣٣).

(٢) في (ف): «كأنه نظر».

(٣) في هامش (ح) و(ف): «فيه رد لمن زعم أن فيه تهكماً فإن نفاقه في أمر الإسلام لا ينافي مودته حيثئذ للمسلمين لعلاقة نسبته أو سببته، وأما ضعف عقيدته فلا حاجة إلى التنبيه عليه بهذا الكلام. منه».

(٤) عطف على ما تقدم من قوله: «اعتراض...».

(٥) في (ح) و(ف): «تصريفاً».



و﴿كَانَ﴾ مخفَّفٌ من الثَّقِيلَةِ، واسمُه ضمير الشأن وهو محذوف.  
 وقرئ: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء<sup>(١)</sup> لتأنيث لفظ المودَّة.  
 والمنادى في ﴿يَلَيْتَنِي﴾ محذوف؛ أي: يا قوم، وقيل: (يا) أُطلق للتنبيه  
 على الاتِّساع.  
 ﴿فَأَفُوزٌ﴾ نصبٌ على جواب التمني.  
 وقرئ بالرفع على تقدير: فأنا أفوزُ في ذلك الوقت<sup>(٢)</sup>، أو العطفِ على ﴿كُنْتُ  
 مَعَهُمْ﴾؛ ليندرج الفوز مع الكون معهم في حكم التمني فيكونا متمنين<sup>(٣)</sup> جميعاً.

\*\*\*

(٧٤) - ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ  
 يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.  
 ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ إنَّ جُعِلَ  
 ﴿يَشْرُونَ﴾ بمعنى: يبيعون، فالأمر للمؤمنين؛ أي: إن صدَّ هؤلاء المبطلون  
 عن القتال فليقاتل الثابتون في الإيمان، المخلصون الذين يستحبُّون الآخرة  
 على الدنيا ويستبدلون بها.  
 وإنَّ جُعِلَ بمعنى: يشترون، فالأمر للمبطلين الذين يشترون الحياة الدنيا  
 بالآخرة، وُعظوا بأنَّ يغيِّروا نياتهم وما بهم من النفاق، ويخلصوا<sup>(٤)</sup> الإيمان بالله  
 ورسوله، ويجاهدوا في سبيل الله.

(١) هي قراءة ابن كثير وحفص، والباقون بالياء. انظر: «التيسير» (ص: ٩٦).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧)، و«الكشاف» (١/ ٥٣٣).

(٣) في (ك) و(م): «متمنين». والمثبت من باقي النسخ و«الكشاف» (١/ ٥٣٣).

(٤) في (م): «يخلصون».

فالفاء على الأول جوابٌ شرطٍ مقدّرٍ، وعلى الثاني للتعقيب، يعني: ينبغي أن يُعقّبوا ما صدر عنهم من التشييط عن القتال والثبات على النفاق بالتحريض على القتال.

﴿وَمَنْ يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ﴾ لم يقل: فَيُغْلَبْ أَوْ يَغْلِبْ؛ إذ حينئذٍ يندرج في الأول الفأر من الزحف ولا أجر له، ولم يقل: فَيُقْتَلْ أَوْ يُقْتَلْ؛ للتنبيه على أنه يستحقُّ الأجرَ بالغلبة قُتل أو لم يُقتل، وعلى أنَّ حقَّه أن لا يقصد بالذات إلى القتل، بل إلى إعلاء الحق وإعزاز الدين، وتقديم الأول للدلالة على أنه أولى وأحقُّ بالأجر. والافتصارُ عليهما للتنبيه على أن حقَّ المجاهد أن يثبت في المعركة ولا يفرَّ حتى يُعزَّ نفسه بالشهادة أو الدين بالظفر والغلبة.

﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ قيل: وعد له الأجر غلب أو غلب؛ ترغيباً للقتال، وتكذيباً لقوله: ﴿قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٢]. وفيه: أنه لم يُصَبَّ في قوله: غلب، على ما نبّهت عليه آنفاً، وكذا في قوله: وتكذيباً؛ لأن مراد ذلك المنافق من القول المذكور مطابق للواقع.

\*\*\*

(٧٥) - ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾. ﴿وَمَا لَكُمْ﴾ مبتدأ وخبره.

﴿لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ حالٌ، والعاملُ فيها ما في الظرف من معنى الفعل. ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ مجرورٌ عطْفٌ على ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ أي: في سبيل الله وفي خلاصِ المستضعفين، أو نصبٌ على الاختصاص؛ أي: وأختصَّ من سبيل الله

خلاصَ المستضعفين<sup>(١)</sup>؛ فإن سبيل الله تعالى تمامٌ في كل خير<sup>(٢)</sup>، ومن أعظم الخيرات خلاصُهم من أيدي الكفار، وهم الذين أسلموا بمكة، وصدَّهم المشركون عن الهجرة، فبقُوا بين أظهرهم مستذلين.

﴿مَنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ جعل الولدانَ من جملة المستضعفين تسجيلاً على الظَّلمة بإفراطِ الظلم حتى بلغ أذاهم الصبيانَ إرغاماً وإيذاءً لآبائهم وأُمَّهاتهم، ومَبَغْضَةً وإيلاًماً لهم.

ويجوز أن يكون ذكرُ الولدان مع المستضعفين لإشراكهم الأطفال في الدعاء استرحاماً من الله تعالى بدعاء الصغار الذين لم يُذنبوا.

ويجوز أن يراد بالرجال والنساء: الأحرارُ والحرائر، وبالولدان: العبيدُ والإماء؛ لأن العبد يُدعى بالوليد فغلبَ الذَّكر وأُطلق عليهما الولدان، كما يقال الولدان.

﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ أرادوا بالتوصيف التنبيه على أن طلبهم الخروجَ منها لظلم أهلها، وإلا فهي وطنهم وأشرفُ البقاع، لا يريدون الخروج منها بلا اضطرابٍ، ولَمَّا كان المراد من القرية مكة - شَرَّفَهَا اللهُ تعالى - تجنَّبوا عن المبالغة في ظلم أهلها بنسبة الظلم إلى القرية، ولم يسلكوا مسلكَ قوله: ﴿وَكَلَّيْنِ مِنْ قَرْيَةٍ عَنَتْ﴾ [الطلاق: ٨] ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ﴾ [القصص: ٥٨].

﴿وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾: وهَيِّئْ لنا من عندك مَنْ يتولَّى كفايتنا.

﴿وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾: مَنْ ينصُرنا ويمنَعنا من عدوِّنا.

فاستجاب الله تعالى دعاءهم، جعل رسول الله ﷺ وليَّهم، وعَتَّابَ بنَ أَسِيدٍ

(١) «أو نصب على الاختصاص واختص من سبيل الله خلاص المستضعفين» من (م).

(٢) في (ك): «حين».

ناصرهم<sup>(١)</sup>؛ قال عطاء: فكان يستنفذ واحداً واحداً منهم ويبعثه على يد مرثد بن أبي مرثد إلى المدينة<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(٧٦) - ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾.

﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: فيما يصلون به إلى الله.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ﴾: فيما يبلغ بهم إلى الشيطان.

﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ﴾ لَمَّا حَرَّضَهُمْ وَرَغَّبَهُمْ<sup>(٣)</sup> على القتال في سبيل الله، وفي خلاص المستضعفين، شَجَّعَهُمْ وَرَغَّبَهُمْ فيه ترغيباً بإخبارهم أنهم إنما يقاتلون في سبيل الله فالله وليهم وناصرهم، والكفار يقاتلون في سبيل الشيطان فلا ولي لهم إلا الشيطان. ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾؛ أي: كيدَه للمؤمنين في جنب كيدِ الله تعالى للكافرين أضعفُ شيء وأوهنُه، فلا تخافوا أوليائه.

\*\*\*

(٧٧) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَّا أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَنْ مَنَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾.

(١) في هامش (ج) و(ف): «وأما قول القاضي: فاستجاب الله تعالى دعاءهم بأن يسر لبعضهم الخروج، ففيه أن قوله: بأن يسر، لا يناسب مقام الاستجابة، لأنه ليس بواسطة الولي والناصر. منه».

(٢) لم أجده.

(٣) «ورغبهم» من (ك) و(م).

﴿الَّذِينَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾ عن القتال.

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾: واشتغلوا بما أمرتم به.

﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ﴾ على ما طبع عليه البشر من المخافة

لا عن المخالفة<sup>(١)</sup>.

وذلك أن المسلمين كانوا بمكة مكفوفين عن القتال، وكانوا يتمنون أن يؤذن لهم فيه، فلما كتب عليهم القتال بالمدينة أحجم فريق منهم خوفاً من الموت، وضيعةً بالأرواح، وجبناً عن الأخطار بها، لا رغبة في الدين.

﴿إِذَا﴾ للمفاجأة جيء بها في جواب الشرط مع الجملة الاسمية بدل الفاء،

و﴿وَرِيقٌ﴾ مبتدأ تخصص بالصفة وهي ﴿مِنْهُمْ﴾، خبره: ﴿يَخْشَوْنَ﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿كَخَشِيَ اللَّهَ﴾ في موضع نصب صفة للمصدر المحذوف؛ أي: خشية مثل

ما يخشى الله، فهي مضافة إلى المفعول، أو على الحال من ضمير ﴿يَخْشَوْنَ﴾؛ أي: يخشون الناس<sup>(٣)</sup> مثل أهل خشية الله منه.

﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ نصب عطف على المصدر؛ أي: خشية مثل خشية الله أو خشية

أشدَّ خشية من خشية الله، على أن الخشية خاشية<sup>(٤)</sup>.

أو جر عطف على (خشية الله)؛ أي: كخشية الله أو كخشية أشدَّ خشية من خشية الله،

(١) في (ح) و(ك): «لا على المخالفة»، وفي (ف): «لا على المخافة».

(٢) في النسخ: «خبره خشية الله»، والصواب المثبت. انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/٨٥)، و«روح المعاني» (١٤٨/٦).

(٣) «الناس» من (م).

(٤) على طريقة (جدد جدّه). انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/٨٥)، و«روح المعاني» (١٤٩/٦).

أو على ﴿اللَّهُ﴾ على أن الخشية من الفعل المبني للمفعول؛ أي: كخشية الله أو خشية هي أشدُّ في كونه مخشياً من الله، كما ذكر في ﴿أَشَدُّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

أو نصبٌ على العطف في محلِّ الكاف.

والخشية في الأصل: الخوف مع تعظيم المَخوف منه، والمراد هنا: المبالغة في الخوف، وكلمة أو<sup>(١)</sup> للدلالة على تفاوته في الخشية، فإن خشية بعضهم كان مثل خشية الله تعالى، وخشية بعضهم كان أشدَّ منها<sup>(٢)</sup>.

﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ﴾ هذا المقال لا يناسب حال الصحابيِّ الراسخ قدمه في الإيمان، المنشرح جنانه بالإسلام، الذي يرى الوصول إلى الدار الآجلة خيراً من القرار في الدار العاجلة، ولهذا قيل: هم المنافقون، والتأويل بأنهم ما تفوَّهوا به ولكنهم قالوه في أنفسهم فحكى الله عنهم، مع أنه بعيد لم يُعهد مثله في القرآن، لا يُجدي نفعاً.

﴿لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ استزادة في مدة الكف عن القتال حذراً عن الموت، كأنهم حسبوا القتال قتلاً فتمنَّوا تأخير الأجل، وهذا آية غاية جُبْنهم.

﴿قُلْ مَنْعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾: سريع التَّقْضِي.

﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ﴾؛ أي: المعاصي.

(١) في (ح): «و»، وفي (م): «ثم»، وفي «ك»: «أشد»، والمثبت من (ف)، وهو الصواب. انظر التعليق الآتي.

(٢) «منها» ليست في (ك). وهذا الوجه جعله أبو حيان من معنى التنويع في (أو) فقال: ولو قيل: إنها للتنويع، لكان قولاً، يعني: أن منهم من يخشى النَّاسَ كخشية الله، ومنهم من يخشاهم خشيةً تزيد على خشيتهم الله. وذكر لـ (أو) معاني آخر. انظر: «البحر» (٧/ ٢٠١).

﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾<sup>(١)</sup> شيئاً يسيراً<sup>(٢)</sup> بالنقص عن الثواب الموعود، لا بالزيادة على العقاب المعهود، وقد تقدّم تفسير الفتيل، وفيه ترغيبٌ في التحمّل على مشاقّ القتال، وترهيبٌ عن مخالفة الامتثال لأمر الجهاد.

وقرئ: ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> لتقدم الغيبة.

\*\*\*

(٧٨) - ﴿أَيِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَالِ هَٰذَا الْقَوْمُ لَا يُكَادُونَ بِفَقْهِهِمْ حَدِيثًا﴾.

﴿أَيِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾؛ أي<sup>(٣)</sup>: لا خلاصَ لكم من الموت، والجهادُ موتٌ يستعقبه سعادةٌ أُخروية، فإذا كان لا بدّ من الموت، فالموتُ في سبيل الله تعالى أولى.

وقرئ: (يدرككم) بالرفع على حذف الفاء<sup>(٤)</sup>، كما في قوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا<sup>(٥)</sup>

(١) بعدها في (ح) و(ف) و(ك) «من قَصَرَ على الأول فقد قَصَرَ»، والمثبت من (م).

(٢) هي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ٩٦).

(٣) في (ك) و(م): «إذ».

(٤) تنسب لطلحة بن سليمان. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧)، و«الكشاف»

(٥٣٧ / ١).

(٥) صدر بيت عزاه سيبويه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وعجزه:

والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاًن

انظر: «الكتاب» (٣ / ٦٥)، و«الكشاف» (٥٣٧ / ١).

أو على أنه كلامٌ مبتدأ، و﴿أَيْنَمَا﴾ متصلٌ بـ(لا تُظلمون)، وعلى هذا (أين) ظرفٌ مكان لا اسم شرط، وانتفاء الظلم يَنْتَظِمُ الدارين.

﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾: في قصورٍ أو حصونٍ مرتفعةٍ، والبرج في الأصل: بيت على طَرَفِ القصر، وأصل البروج: الظهور، ومنه: تَبَرَّجت المرأة، إذا أظهرت محاسنها.

وقرئ: (مُشِيدَةٍ) وصفاً لها بوصفٍ فاعلها<sup>(١)</sup>؛ كقولهم: شِعِرَ شاعرٌ، و(مُشِيدَةٍ)<sup>(٢)</sup> من شاد القصر: إذا رفعه.

﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ﴾: نعمةٌ كخصبٍ.

﴿يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾؛ أي: نسبوها إليه تعالى نسبةً مجردةً عن توسط كسب العبد.

﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾: بَلِيَّةٌ كقحطٍ.

الحسنة والسيئة كما يقعان على الطاعة والمعصية، كذلك يقعان على النعمة والبليّة.

﴿يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾؛ أي: أضافوها إليك، وقالوا: إِنَّ هِيَ إِلَّا شَوْمُكَ؛ كما قالت اليهود: منذ دخل محمدٌ ﷺ - المدينة نَقَصَتْ ثَمَارُهَا وَغَلَّتْ أَسْعَارُهَا.

﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾: بتقدير الله، واقعٌ على حَسَبِ سُنَّتِهِ في خلقه، قال الله تعالى: ﴿وَيَلَوْنَهُمْ بِالْحُسْنِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨] وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيْبٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا آخِذًا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤].

(١) تنسب لنعيم بن مسيرة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧)، و«الكشاف» (١/ ٥٣٨).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٣٨).



ولما كان هذا تفصيل ذلك المجمل المنزل ظهر حُسن الموقع للقاء في قوله:  
﴿فَالْهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ يوعظون به وهو القرآن، وتنكيره للتعظيم  
والتنبيه على أنه لا حاجة إلى الإشارة عند الإطلاق ومساعدة المساق<sup>(١)</sup>.  
نفى المقاربة وهو أبلغ من نفي الفعل.

\*\*\*

(٧٩) - ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى  
بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.

﴿مَا أَصَابَكَ﴾ خاطب النبي ﷺ ليُعلم حال ما أصاب غيره بطريق الدلالة.  
﴿مِنْ حَسَنَةٍ﴾: من نعمة.  
﴿فَمِنَ اللَّهِ﴾ تفضلاً منه، فإنَّ كل ما يفعله الإنسان من الطاعة لا يكفي نعمة الله،  
فكيف<sup>(٢)</sup> يقتضي غيره.  
﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ﴾: من بليّة<sup>(٣)</sup>.

﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ يعني: هو وإن كان من عند الله باعتبار الإيجاد والفاعلية، لكن لما  
كان السبب القابل<sup>(٤)</sup> للمقتضي لذلك فعلك واستحقاقك فهو من عندك، وبما كسبت

(١) في هامش (ح) و(ف): «والمعنيان الآخران المذكوران في تفسير القاضي لا يناسبان المقام، كما  
لا يخفى على ذوي الإفهام. منه». قلت: والمعنيان اللذان ذكرهما القاضي البيضاوي في «تفسيره»  
(٨٥/٢) زيادة على المصنف هما: حديثاً ما كبهائم لا أفهام لها، أو: حادثاً من صروف الزمان  
يفتكرون فيه فيعلمون أن القابض والباسط هو الله سبحانه وتعالى.

(٢) في النسخ: «وكيف»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (٨٦/٢).

(٣) «من بليّة» ليست في (ك) و(م).

(٤) «القابل» من (ك) و(م).

يداك واستدعائك إياه أنزلت بك، كقوله: ﴿وَمَا أَصْبَحُكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

لَمَّا نَسَبُوا النِّعْمَةَ إِلَى اللَّهِ، وَالْبَلِيَّةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الْكُلَّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَا فَاعِلَ لَهَا سِوَاهُ، وَلَا وَاسِطَةَ فِي الْبَلَايَا سِوَى أَنْفُسِهِمْ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَا زَعَمُوا، فَتَمَامُ الرَّدِّ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ نَفْسِكَ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ﴾ جميعاً، لا للعرب خاصة كما زعمه بعض المنكرين، وهذا المعنى مستفاد من ذكر اسم الجنس بمساعدة المقام<sup>(٢)</sup>.

﴿رَسُولًا﴾ حالٌ قصد بها التأكيد، ويجوز نصبه على المصدر كقوله:

وَلَا خَارِجاً مِنْ فَيِّ زُورٍ كَلَامٍ<sup>(٣)</sup>

ولا يجوزُ تعلُّقُ الجارِّ بها؛ لأنه يُفْهَمُ منه اختصاصُ رسالته ﷺ بجنسِ الإنس.

﴿وَكُنْ يَا اللَّهُ شَهِيدًا﴾ على ذلك بنصبِ المعجزة، فوجب على الكل طاعتك وأتباعك، ولهذا قال:

\*\*\*

(٨٠) - ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾.

(١) في هامش (ف): «وبهذا يندفع ما يقال: إنهم لم يجعلوا النبي ﷺ فاعلاً للبلايا، بل واسطة كما في قوله تعالى: ﴿يَطِيرُوا بِمُؤَسَّسٍ وَمِنْ مَعَهُ﴾ ولهذا قال: وما كانت إلا بسومك، فلا يمكن جعل المبدئ والفاعل هو الله وحده رداً لمقالهم. منه».

(٢) في هامش (ح) و(ف): «لا دخل فيه لتقديم الجار والمجرور لمتعلقه. منه».

(٣) عجز بيت للفرزدق، وهو في ديوانه (٢/ ٢١٢)، و«الكتاب» (١/ ٣٤٦)، وصدرة:

على حلفة لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا

وأراد كما قال سيويه: ولا يخرج خروجاً.

﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ لا لأنه في الحقيقة مبلغٌ والأمرُ هو الله تعالى؛ لأنه لا يتنظمُ إطاعته في غير الأحكام الشرعية، بل لأنه تعالى أرسله وأمر بإطاعته. والعدول عن الضمير إلى المظهر للإشعار بترتب إيجاب الإطاعة على وصف الرسالة.

وروي أنه ﷺ قال: «مَنْ أَحْبَبَنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» فقال المنافقون: لقد قارفَ الشركَ وهو ينهى عنه، ما يريد إلا أَنْ تَتَّخِذَهُ رَبًّا كما اتَّخَذَتِ النصراني عيسى، فنزلت<sup>(١)</sup>.

﴿وَمَنْ تَوَلَّى﴾؛ أي: عن طاعته؛ حذف جزأؤه وهو: فَأَعْرَضَ عنه، وأوقع ما هو سبب<sup>(٢)</sup> له موقعه فقليل:

﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ تحفظ عليهم أعمالهم وتحاسبهم عليها، إنما عليك البلاغ وعلينا الحساب، وهو حالٌ من الكاف.

\*\*\*

(٨١) - ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾.

﴿وَيَقُولُونَ﴾ إذا أمرتهم أمراً أو نهيتهم عن شيء.

﴿طَاعَةٌ﴾؛ أي: أمرنا طاعةً؛ أي: لك، وأصلها النصبُ على المصدر، والعدول إلى الرفع للدلالة على الثبات.

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٣٩). قال الحافظ في «الكاف الشاف» (ص: ٤٦): لم أجده.

(٢) في (م) و(ك): «مسبب».

﴿فَإِذَا بَرَأُوا﴾ خرجوا ﴿مِنْ عِنْدِكَ﴾؛ أي: غابوا عنك، والفاء للدلالة على عدم التراخي بين قولهم الموافق وفعلهم المخالف<sup>(١)</sup>.

﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾؛ أي: زورت وسوت<sup>(٢)</sup>.

﴿غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ خلاف ما قلت لها، أو ما قالت لك من القبول وضمنان الطاعة.

والتبیت: إمّا من البتوتة لأن الأمور تدبّر بالليل، أو من البيت المبنيّ لأنه يسوّى ويدبّر.

وقرى: ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> بالإدغام؛ لقربهما في المخرج.

﴿وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ﴾ وعيدٌ لهم؛ أي: يُثبِتُ في صحائف أعمالهم ويجازيهم عليه، أو: يكتب في جملة ما يُوحى إليك فيطلعك عليه، فلا يُغني عنهم إسرارهم. ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ولا تشتغل بالانتقام منهم.

﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ في الأمور كلّها سيّما في شأنهم.

﴿وَكُنْ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ لمن توكل عليه، فهو الرافع كيدهم عنك، والمتقمّم منهم لك.

\*\*\*

(٨٢) - ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانُ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾.

(١) «المخالف» من (م).

(٢) في (ك) و(ف): «وسورت»، وفي (ك): «وسولت». والمثبت من (م)، وهو الصواب. انظر:

«الكشاف» (٥٣٩/١)، و«روح المعاني» (١٦٣/٦).

(٣) هي قراءة حمزة وأبي عمرو. انظر: «التيسير» (ص: ٩٦).

﴿أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ الهزمة للإنكار، والفاء للعطف على محذوف؛ أي: أيقَدَحون في القرآن فلا يتدبَّرونه<sup>(١)</sup>؟ لأنهم لو تدبَّروه حقَّ التدبُّر لم يكن لهم شكٌّ في توافُق معناه وتناسُقِ نَظْمه.

والتدبر: إثارة المعاني بغوص الأفكار، واستخراج جواهر المعاني بدقائق الاعتبار، وهو في الأصل: النظر في دُبُر الأمر؛ أي: عاقبته، ثم استعمل في كلِّ تأمُّلٍ ونظير سواء كان في حقيقة الشيء وأجزائه، أو سوابقه وأسبابه، أو لواحقه وأعقابه، وفيه باعتبار أصله إشارة إلى ما في مقاطع<sup>(٢)</sup> الكلام من مظانِّ الطعن في بادئ الرأي، التي تزول عند التأمل وتدقيق النظر.

والواو في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ للحال، وغيرُ الله يتنظَّم الجنَّ والمَلَكُ، وفيه دلالة على أنه كلام الله تعالى، وأمَّا إعجازه فالثابتُ به أنه ليس من كلام البشر، ولا يلزمُ منه أن يكون كلامَ الله تعالى.

﴿لَوْ جَدُّوْا فِيهِ أَخِلًا فَمَا كَثِيرًا﴾ من جهة فصاحة اللفظ وبلاغة النَّظْم وصحة المعنى؛ لأن الخطيب الفصيح البليغ إذا كثُر كلامه اختلَّ نظامه، واختلَّت أقسامه، خصوصاً إذا تناولت في تفاريق كلامه أيامه؛ لنقصان فُدرة غير خالق القُوى والقُدَر<sup>(٣)</sup>، وما يوجد فيه من الاختلاف في الأحكام لاختلاف الأحوال في الحِكم، لا للتناقض في الحُكم.

\*\*\*

(١) في (ح) و(ف): «يتدبرون».

(٢) في النسخ عدا (م): «مقاطعة»، والمثبت من (م).

(٣) في هامش (ح) و(ف): «من قال: لنقصان القوة البشرية، لم يدر أنه لا يكفي في تمام التقرير على ما نهت عليه. منه». قلت: المراد بالقائل المذكور هو البيضاوي. انظر: «تفسير البيضاوي» (٨٦/٢).

(٨٣) - ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ﴾ ﴿مِّنَ﴾ للبيان، وبيان (الأمر) بمجموع الأمن والخوف؛ أي: ما يوجبهما، لا بأحدهما على سبيل البدل، فكلمة ﴿أَوْ﴾ للتنويع لا لمنع الجمع.

﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾: فعلوا الإذاعة به، وهو أبلغ من: أذاعوه؛ للدلالة على أنه يوجد نفس الحقيقة؛ كما في نحو ينظر ويمنع، ولَمَّا<sup>(١)</sup> فيه من الإبهام والتفسير.

والإذاعة: الإشاعة والإفشاء، كان يفعله قوم من ضَعْفَةِ المسلمين إذا بلغهم خبرٌ عن سرايا رسول الله ﷺ، أو أخبرهم<sup>(٢)</sup> الرسول عليه السلام بما أُوحي إليه من ظَفَرٍ بالعدوِّ أو تخويفٍ من الكفرة، أذاعوا به لعدم حزمهم، وكان فيه مفسدةٌ.

﴿وَلَوْ رَدُّوهُ﴾؛ أي: الأمر.

﴿إِلَى الرَّسُولِ﴾؛ أي: لم يحدثوا به حتى يكون النبي ﷺ هو الذي يحدث به.

﴿وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ وهم كبار الصحابة رضي الله عنهم البُصْرَاءُ بالأُمور، أو أمراء السرايا.

﴿لَعَلِمَهُ﴾ على أي<sup>(٣)</sup> وجه يُذكر.

﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾: يستخرجون تدييره بتجاربهم وأنظارهم، وأصل

(١) في النسخ عدا (م): «لما»، والمثبت من (م).

(٢) في (ف): «أخبر»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» (٨٧/٢).

(٣) «أي» من (م)، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» (٨٧/٢).

الاستنباط: إخراج النَّبْط، وهو الماء الذي يخرجُ من البئر أوَّل ما تُحفر.

وقيل: كانوا يسمعون أراجيف<sup>(١)</sup> المنافقين فيذيعونها، فيعود وبالأعلى المسلمين، ولوردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم حتى يسمعوهم منهم ويعرفوا أنه هل يصحُّ أن يُذاع؟ لعلم ذلك من هؤلاء الذين يستنبطونه من الرسول وأولي الأمر؛ أي: يستخرجون علمه من جهتهم.

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ أيها الرسول والمؤمنون بما أنزل من الهدى، وأظهر من كيد الشيطان والمنافقين.

﴿لَا تَبْعُمُ الشَّيْطَانَ﴾ ودُتم على الكفِّ عن القتال والإصغاء إلى المنافقين المشبطين.

﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ هم رسلُ الله صلوات الله عليهم أجمعين والمستنبطين<sup>(٢)</sup>، وفيه تحريك من حمية الضعفة مع لطف وإخماد لحال الأقوياء.

\*\*\*

(٨٤) - ﴿فَقَلِّلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفْ إِلَّا نَفْسَكَ وَخَرِّصِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفِ بِأَسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾.

ثم قال: ﴿فَقَلِّلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ أي: فإذا كان الأمر كذلك من أنك أوتيت الفضل والرحمة مع ما وفقت له من سابقة القدم في التجنب عن اتباع الشيطان، قاتل في

(١) في (م): «باراجيف».

(٢) في النسخ: «وإلى أولي»، وهو خطأ. انظر: «تفسير البيضاوي» (٨٧/٢).

(٣) في (ح) و(ف): «هم أصحاب رسول الله صلوات الله عليهم أجمعين والمستنبطين»، وفي (ك): «هم رسول الله والمستنبطين»، والمثبت من (م). ولعل الصواب: (والمستنبطون).

سبيل الله وإعلاء كلمة الرحمن، ولا تُبال بكيد المنافقين واستجرارهم الضعفاء، وما تحصّل من مفسدة الإذاعة، فإنه لا يضرك خذلان خاذلٍ قويٍّ أو ضعيف<sup>(١)</sup>، فالله ناصرٌ لا الجنود، بإحلال بأسه بمن يُعاديك.

﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ نصبٌ على الحال من فاعل ﴿فَقَتِلَ﴾؛ أي: فقاتل<sup>(٢)</sup> غير مكلفٍ إلا نفسك وحدها؛ يعني: لا يضرك مخالفتهم وتقاعدُهم فتقدّم إلى الجهاد وإن لم يساعدك أحدٌ، فإن الله ناصرٌ لا الجنود.

رُوي: أنه عليه السلام دعا الناس في بدر الصُّغرى إلى الخروج، فكرهه بعضهم فنزلت، فخرج وما معه إلا سبعون لم يُلُو على أحدٍ<sup>(٣)</sup>.

وقرئ: (لا تُكَلِّف) بالجزم، و: (لا تُكَلِّف) بالنون على بناء الفاعل؛ أي: لا نكلفك إلا فعلَ نفسك، لا أننا لا نكلف أحداً إلا نفسك<sup>(٤)</sup>؛ لقوله:

(١) في هامش (ح) و(ف): «على ما ذكر القاضي وغيره لا يظهر وجه هذا الترتيب. منه».

(٢) «فقاتل» من (م).

(٣) ذكره عند تفسير هذه الآية دون عزو كل أبي الليث والبغوي والزمخشري والقرطبي والبيضاوي وعنه نقل المؤلف، وعزاه الطبرسي في «مجمع البيان» (١٧٦/٥ - ١٧٧) للكلبي، فلعله من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وعلى كل فالكلبي متروك، والخبر لا حجة فيه، كما أنه يخالف ما رواه النسائي في «الكبرى» (١١٠١٧)، حيث روى هذه القصة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما لكن في سبب نزول قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (٧٧) فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى اللَّهِ فَفَضَّلَ لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ وَأَتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٧٣ - ١٧٤].

(٤) انظر: «الكشاف» (١/٥٤٢)، و«تفسير البيضاوي» (٢/٨٧). وقوله: «لا نكلفك إلا فعلَ نفسك،

لا أننا لا نكلف أحداً إلا نفسك» رد من البيضاوي على الزمخشري في قوله شارحاً للقراءة:

(أي: لا نكلف نحن إلا نفسك وحدها). لكن قيل: لا مانع من ذلك على معنى: لا نكلف =



﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ، وَمَا عَلَيْكَ إِلَّا تَحْرِيطُهُمْ فَحَسْبُ، لَا التَّعْنِيفُ بِهِمْ .

﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفِيَ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ أي: كفار قريش، وقد كف، وقد بدا لأبي سفيان وقال: هذا عامٌ مجذبٌ، فرجع بهم<sup>(١)</sup>.

﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا﴾ من قريش.

﴿وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ تعذيباً منهم، وفيه تقريعٌ لمن لم يتبعه.

\*\*\*

(٨٥) - ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِينًا﴾.

﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً﴾ هي التي روعي بها حقُّ مسلم، ودُفع بها عنه شرٌّ، أو جُلب بها إليه خيرٌ، لا في حدٍّ من حدود الله أو حقٍّ من حقوقه، طلباً لرضى الله تعالى لا لغرضٍ من أغراض الدنيا، والسيئة بخلاف ذلك.

﴿يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾ وهو ثوابُ الشفاعة والتسبُّبِ إلى الخير الواقع بها.

وقيل: الشفاعة الحسنه هي الدعوة للمسلم؛ لأنها في معنى الشفاعة إلى الله تعالى، وعن النبي عليه السلام: «مَنْ دَعَا لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ اسْتُجِيبَ لَهُ، وَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: وَلَكَ مِثْلُ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>، فذلك النصيب، والدعوة على المسلم بضدِّ ذلك.

= أحدًا هذا التكليف إلا نفسك. انظر: «روح المعاني» (١٧٤/٦).

(١) انظر: «الكشاف» (٥٤٢/١).

(٢) رواه مسلم (٢٧٣٢) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

﴿يَسْفَعُ شَفْعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كَفْلٌ مِنْهَا﴾: نصيبٌ من وزرِها مُساوٍ له في القدر.  
 ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِينًا﴾: مقتدرًا، من أقات على الشيء: إذا قدر عليه. أو:  
 شهيدًا حافظًا، من القُوت فإنه يقوي البدن ويحفظه.

\*\*\*

(٨٦) - ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِنَحِيَةٍ فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾.  
 ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِنَحِيَةٍ فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾: الجمهور على أنه في السلام،  
 ويدلُّ على وجوب الجواب؛ إمَّا بأحسن منها وهو أن يزيد عليه: ورحمة الله، فإن قاله  
 المسلم زاد: وبركاته، وهي النهاية، وذلك لاستجماعه أقسامَ مطالب السلامة عن  
 المضارِّ، وحصول المنافع وثباتها. أو بردها<sup>(١)</sup> بأن يقول: عليك<sup>(٢)</sup>، إن بلغ المسلم  
 نهايته؛ لِمَا روي: أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: السلام عليك، قال: «وعليك السلام  
 ورحمة الله»، وقال آخر: السلام عليك ورحمة الله، فقال: «وعليك السلام ورحمة الله  
 وبركاته»، وقال آخر: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، فقال: «وعليك» فقال  
 الرجل: نَقَصْتَنِي<sup>(٣)</sup> فأين ما قال الله؟ وتلا الآية، فقال عليه السلام: «إنك لم تترك لي  
 فضلاً فرددتُ عليك مثله»<sup>(٤)</sup>.

فكلمة ﴿أَوْ﴾ للتنويع لا للتخير؛ لِمَا عرفت أن كلاً من الزيادة وردَّ المثل  
 مشروطٌ بشرطٍ ينافي شرطه الآخر فلا يجتمعان.

(١) في (م): «يردها».

(٢) «عليك» من (م).

(٣) في (م): «أنقصتني».

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٤٤)، و«تفسير البيضاوي» (٢/ ٨٨). ورواه الطبراني من حديث سلمان  
 ومن حديث ابن عباس، وكلا الحديثين إسناده ضعيف. انظر: «الكاف الشاف» (ص: ٤٦).

وأيضاً: التخيير بين أمرين أحدهما أيسر من الآخر لا يكون على وجه الوجوب، على ما تقرّر في موضعه.

وهذا الوجوب على الكفاية، وحيث السلام مشروع فلا يُردّ في الخطبة وقراءة القرآن، وفي الحمام وعند قضاء الحاجة.

والتحية: تفعلته من حيّ يُحيّي تحيةً.

وكانت تحية العرب عند اللقاء: حيّاك الله؛ أي: أطال الله حياتك، ونقل ذلك في الإسلام إلى السلام، وبقي الاسم كذلك.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ يحاسبكم على التحية وغيرها.

\*\*\*

(٨٧) - ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعََنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾.

﴿اللَّهُ﴾ مبتدأ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ خبر، أو اعتراض والخبر:

﴿لِيَجْمَعََنَّكُمْ﴾ أخبر بجمعه العالم في يوم القيامة للمجازاة، وإنما قال:

﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ تنبيهاً على أن جمعهم بطريق الحشر. والقيام والقيامُ

كالطلاب والطلّابة، وهي قيام الناس من قبورهم أو للحساب.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ في اليوم، أو في الجمع، فهو حال من اليوم أو صفة للمصدر.

ولمّا ذكر الجمع مُقسماً عليه أرفده بقوله:

﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾؛ أي: لا أحد أصدق ﴿مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾، فإنه لا يتطرق الكذب إلى

خبره بوجه؛ لأنه نقص ينافي الألوهية.

\*\*\*

(٨٨) - ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾.

﴿فَمَا لَكُمْ﴾ الفاء للترتيب على ما فهم مما تقدم من أن ما نزل<sup>(١)</sup> في حق المنافقين وبيان أحوالهم حق مطابق للواقع.

﴿لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَتَيْنِ﴾؛ أي: فما لكم تفرقتُم في أمر المنافقين فرقتين ولم تتفقوا على كفرهم الذي نطق به المنزل، وذلك أن ناساً منهم استأذنوا رسول الله ﷺ في الخروج إلى البدو لاجتواء المدينة<sup>(٢)</sup>، فلما خرجوا لم يزالوا راحلين مرحلةً مرحلةً حتى لحقوا بالمشركين، فاختلف المسلمون في إسلامهم<sup>(٣)</sup>. وقيل غير ذلك.

﴿فِتْنَتَيْنِ﴾ نصبٌ على الحال من الضمير في (ما لكم) والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار؛ كقولك: ما لك قائماً.

﴿فِي الْمُنَافِقِينَ﴾ حال من ﴿فِتْنَتَيْنِ﴾؛ أي: متفرقين فيهم، أو من الضمير؛ أي: فما لكم تفرقون فيهم، ومعنى الافتراق استفاد من ﴿فِتْنَتَيْنِ﴾.

﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ﴾: ردَّهم في حكم المشركين. أصل الرُّكْس: ردُّ الشيء مقلوباً.

(١) في (ك): «أنزل».

(٢) أي: معتلين باجتواء المدينة، كما هي عبارة «الكشاف»، والمذكور من «تفسير البيضاوي»، وعنه نقل المؤلف. والاجتواء بالجيم من قولهم: اجتويت البلد، إذا كرهت الإقامة فيها وإن كنت في نعمة، وأصل معناه: كراهيتها لوخامتها المقتضية للجوى، وهو المرض داء الجوف إذا تطاول. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١٦٤/٣).

(٣) انظر: «الكشاف» (٥٤٥/١)، و«تفسير البيضاوي» (٨٨/٢). والخبر رواه الطبري في «تفسيره»

(٢٨٢/٧) عن مجاهد.

﴿بِمَا كَسَبُوا﴾ من لحوقهم بهم<sup>(١)</sup>، واحتياهم على رسول الله ﷺ.

أو: ردّهم في الكفر بسبب مرض قلوبهم وسوء عقيدتهم.

جملة اعتراضية مثبتة لوجوب اتفاق المؤمنين على نفاقهم، رافعة لاختلافهم في ذلك، مقرّرة لمعنى الإنكار الذي في (ما) الاستفهامية، أو حال مبيّنة.

﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا﴾ إلى الحق ﴿مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ عن طريق الحق.

معنى<sup>(٢)</sup> الهمزة: إنكار إرادتهم هداية مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ تعالى لكونه مستحيلاً، ولذلك قال<sup>(٣)</sup>: ﴿وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾؛ أي: إلى الهداء، أو: لن تجد لهدايته سبيلاً؛ لاستحالة وقوع ما أراد الله<sup>(٤)</sup> خلافه تقريراً لإنكار إرادتهم<sup>(٥)</sup> المتعلقة بالمحال.

\*\*\*

(٨٩) - ﴿وَدُّوا أَنْ تَكْفُرُوا كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُوا سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجَرُوا فِي

سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾.

﴿وَدُّوا أَنْ تَكْفُرُوا كَمَا كَفَرُوا﴾: تمنّوا راغبين في أن تكفروا ككفرهم، أكد

ودادتهم لكفرهم بـ ﴿لَوْ﴾ وبقوله: ﴿كَمَا كَفَرُوا﴾؛ أي لا يرضون<sup>(٦)</sup> بما شأنكم<sup>(٧)</sup>

(١) «بهم» من (م).

(٢) في (م): «ومعنى»، وسقطت الكلمة من (ح).

(٣) في (م) زيادة: «إلى الحق».

(٤) لفظ الجلالة: «الله» من (ك) و(م).

(٥) في (ك) و(م): «لإرادة إنكارهم».

(٦) في (ح) و(ف) و(ك): «يرضون».

(٧) في (م): «نشأ بكم».

الكفر، بل تمنوا لكم كفراً بالغاً أصيلاً راسخاً مثل كفرهم، ثم بالغ في ذلك بقوله:

﴿فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ لا يترجح كفرهم، عطف على ﴿تَكْفُرُونَ﴾؛ أي: ودُّوا كفركم وكونكم مستوين معهم في الضلال، ويجوز نصبه على جواب التمني<sup>(١)</sup>.

﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾: فلا تتولَّوهم وإن أظهروا الإيمان.

﴿حَتَّىٰ يَهْجُرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: حتى يظاهروا الإيمان بهجرة صحيحة في سبيل الله، بنية صادقة لله ولرسوله، لا لغرض من أغراض الدنيا.

وسبيل الله: ما أمر بسلوكه.

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: فإن أعرضوا عن الهجرة المستقيمة التي تصدق إيمانهم.

﴿فَتَخَذُواهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾؛ أي: فحكمهم حكم<sup>(٢)</sup> سائر المشركين في وجوب قتلهم حيث وجدوا في الجبل والحرم.

﴿وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾؛ أي: وإن بذلوا لكم الولاية والنصرة، فلا تقبلوا وجانيبهم مجانبة كلية.

\*\*\*

(٩٠) - ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَقْتُلُوكُمْ قَوْمُهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَنَّا لَكُمْ فَإِنْ أَعَزَّ لَكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾.

(١) في هامش (ح) و(ف): «يعني التمني المفهوم من لفظ ﴿تَوَلَّوْا﴾ لا من لفظ ﴿وَدُّوا﴾ كما توهم أبو حيان. منه».

(٢) في (ك) و(م): «حكم».

﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ﴾ استثناء من قوله: ﴿فَخَذُواهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ﴾<sup>(١)</sup> إلا الذين يتصلون<sup>(٢)</sup> ويتجهون إلى قوم عاهدوكم ويفارقون محاربتكم، فإنهم<sup>(٣)</sup> في حكمهم في الميثاق، وهم من وادع رسول الله ﷺ وقت خروجه إلى مكة على أن لا يُعينوه ولا يعينوا عليه، ومن لجأ إليهم فله من الجوار مثل ما لهم.

﴿أَوْ جَاءُوكُمْ﴾ عطف على صلة الموصول؛ أي: أو إلا الذين جاءوكم كافين من قتالكم وقاتل قومهم، استثنى عن المأمور بالأخذ والقتل من ترك المحاربين ولحق المعاهدين، ومن جاء المؤمنين وكف عن قتال الفريقين.

لا<sup>(٤)</sup> على صفة ﴿قَوْمٍ﴾ لأن الاستثناء يدل بأن سبب ترك التعرض لهم أمران: أحدهما: الاتصال بالمعاهدين.

والآخر: الاتصال بالكافرين عن القتال إن كان العطف على الصفة، ونفس الكف عن القتال إن كان العطف على الصلة، وقوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا عَنْكُمْ﴾ يرشد إلى أنه الكف. وقرئ بغير العاطف<sup>(٥)</sup> على أنه بيان لـ ﴿يَصِلُونَ﴾، أو بديل، أو استئناف.

﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في موضع الحال بإضمار (قد)، يدل عليه قراءة: ﴿حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، و: (حَصِرَاتٍ [صدورهم])، و: (حَصِرَاتٍ صُدُورُهُمْ)<sup>(٦)</sup>، وجعله

(١) في (ف): «يصلون»، وسقطت من (ح).

(٢) في (ح) و(ف): «فإنكم»، وهو تصحيف.

(٣) كلمة: «لا» وقع بدلا منها في (ح): «أو»، وسقطت من (ف) و(ك).

(٤) أي: ﴿جَاءُوكُمْ﴾ دون ﴿أَوْ﴾، وتنسب لجناح بن حبيش كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٨)، ولأبي رضي الله عنه كم في «الكشاف» (١/ ٥٤٧).

(٥) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥١).

(٦) نسبت أولاهما للضحك، والثانية لجناح بن حبيش كما في «المختصر في شواذ القراءات» =

المبرد صفة لموصوف؛ أي: أو جاءوكم قوماً حَصِرَتْ صدورهم<sup>(١)</sup>.

وقيل: بيان لـ ﴿جَاءَكُمْ﴾. وهم بنو مُذَلِّجٍ، جاءوا إلى رسول الله ﷺ غير مقاتلين.

والحَصَرُ: الضيق والانقباض.

﴿أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾: عن أن يقاتلوا، صلة لـ ﴿حَصِرَتْ﴾، أو: كراهة أن يقاتلوكم، مفعول له.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: ولو شاء الله أن يبتليكم بهم لابتلاكهم بتسليطهم عليكم، وهذا بيان القدرة ولا يلزمه الموافقة للحكمة فإنها تستتبع الوقوع دون القدرة<sup>(٢)</sup>.

﴿فَلَقَنَلُوكُمْ﴾ ولم يكفوا عنكم.

﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا عَنْكُمْ فَلَمْ يَقْبَلُوا عَنْكُمْ﴾؛ أي: فإن لم يتعزّضوا لكم.

﴿وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ﴾: الاستسلام والانقياد.

﴿فَجَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾: فما أذن لكم في قتلهم وأخذهم.

\*\*\*

(٩١) - ﴿سَتَجِدُونَ الْعَٰرِضِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلًّا مَا رُدُّوْا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا

فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْزُوا لَكُمْ وَيَلْعُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَأَقْلِبُوا فِيهِمُ نَفَقَتَهُمْ وَأُولَٰئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا﴾.

= (ص: ٢٨)، وانظر: «الكشاف» (١/ ٥٤٧)، والكلام وما بين معكوفتين منه.

(١) «وحصرت وحاصرات صدورهم وجعله المبرد صفة لموصوف أي أو جاءوكم قوماً حَصِرَتْ صدورهم» من (م)، والموافق لما في «الكشاف».

(٢) في هامش «ف»: «ومن لم يفرق بينهما قال ما قال وماذا بعد الحق إلا الضلال. منه».



﴿سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾ هم أسدٌ وغطفان.  
 وقيل: بنو عبد الدار، أتوا المدينة وأظهروا الإسلام فلمَّا رجعوا كفروا.  
 ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾: كلما دعاهم قومهم إلى قتال المسلمين.  
 ﴿أَرْكَسُوا فِيهَا﴾ رُدُّوا فيها وقلوبوا أَخْبَثَ قَلْبٌ وَأَشْنَعَهُ<sup>(١)</sup>؛ لضمِّهم الكفر إلى الغدر  
 ونقضِ العهد.

﴿فَإِنْ لَّمْ يَعْزِلُوا لَكُمْ وَيَلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾: الاستسلام والانقياد ﴿وَيَكْفُؤُوا أَيْدِيَهُمْ﴾ عن  
 قتالكم، كلاهما معطوفان على ﴿يَعْزِلُوا لَكُمْ﴾ في حكم الجزم بـ ﴿لَمْ﴾.  
 ﴿فَخَذُواهُمْ وَأَقْبَلُوهُمْ حَيْثُ تَقَفْتُمُوهُمْ﴾: حيث تمكثتم منهم؛ لأنهم لم يكفُّوا  
 أيديهم عن القتال<sup>(٢)</sup>.

﴿وَأُولَئِكَ﴾ إشارة إلى أن الموصوفين بدوام نقض العهد والخيانة مرةً بعد  
 أخرى في جميع الأوقات إنما يستحقُّون تسليط الله تعالى إياكم عليهم، وإظهاركم  
 بالحجة لهذه الصفات.

﴿جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾: حجة واضحة في التعرُّض لهم بالقتل والسبي؛  
 لظهور حالهم في الكفر والعداوة والغدر، أو: تسلُّطاً ظاهراً حيث أذن لكم في قتلهم  
 أينما اقتدرتم عليهم.

\*\*\*

(١) في (م): (وأبشعه)، والمثبت من (ك)، وهو الموافق لما في «الكشاف» (١/٥٤٨). وتحرفت  
 العبارة في (ح) و(ف) إلى: «وقبلوا خبث قلب واسعة».

(٢) في هامش (ح) و(ف): «من لم يتنبه له قال: فإن مجرد الكف لا يوجب نفي التعرض. منه». والقائل  
 هو البيضاوي في «تفسيره» (٢/٨٩).

(٩٢) - ﴿وَمَا كَانُوا لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

﴿وَمَا كَانُوا لِمُؤْمِنٍ﴾؛ أي: ليس من شأنه ولا يليق بوصف الإيمان.

﴿أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ يباشر بقتله من عند نفسه بلا إيجاب الشرع ولا رخصة منه.

﴿إِلَّا خَطَأً﴾ مفعولٌ له؛ أي: لعلَّةٍ ما<sup>(١)</sup> إلا للخطأ وحده، أو حالٌ بمعنى: مخطئاً؛ أي: ليس له قتله في حالٍ من الأحوال إلا في حال الخطأ، أو صفةٌ مصدرٍ محذوف؛ أي: إلا قتلاً خطأً، وهو ما لا يُضامُّه القصدُ إلى الفعل أو الشخص، فما لا يُقصد به زهوق الروح غالباً من قبيل الأول؛ لأنه ما قصد إلى القتل بل قصد إلى الضرب، وما لا يُقصد به محذورٌ - كرمي مسلم في صف الكفار مع الجهل بإسلامه - من قبيل الثاني؛ لأنه ما قصد إلى الشخص المسلم في زعمه، بل قصد الشخص الكافر، والمعتبر في القصد زعم القاصد.

وأما غير المكلف فالشرع لم يعتبر قصده، فأعطاه حكم الخطأ.

وقرئ: (خطاءً) بالمد<sup>(٢)</sup>، و: (خطأً) كعصاً بتخفيف الهمزة<sup>(٣)</sup>.

(١) في (م): «أي لا لعلَّة ما».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٨).

(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ١٩٤).

والآية نزلت في عيَّاش بن أبي ربيعة أخ أبي جهل من الأم، لقي الحارث بن زيد في طريق وكان قد أسلم، ولم يشعر به عيَّاش فقتله<sup>(١)</sup>.

﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾؛ أي: فعلية - أو: فواجبه - تحرير رقة.

والتحريم: جعل الإنسان حرًا؛ كما أن الإعتاق: جعله عتيقًا، والحر: العتيق والكريم؛ لأن الكرم في الأحرار كما أن اللؤم في العبيد، وحر الوجه: أكرم موضع منه. والرقبة يعبر بها عن النسمة كما يعبر عنها بالرأس.

﴿مُؤْمِنَةٍ﴾: كبيرة كانت أو صغيرة، ذكرًا كان أو أنثى.

﴿وَدِيَّةٌ﴾ عطف على (تحريم).

﴿مُسْلَمَةٌ﴾: مؤداة.

﴿إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ تُصرف إلى ما تُصرف إليه تركته، فالأهل يتتظم الوصي وأمين بيت المال<sup>(٢)</sup>.

ولم يعين الله تعالى في كتابه ما يُعطى في الدية، ولم يبين فيه أن إيجابها على العاقلة أو القاتل، وإنما أخذ ذلك من السنة.

﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾: يتصدقوا عليه بالدية، وأصلها على القاتل وتحملها العاقلة تخفيفاً عليه، وسمي العفو عنها بالتصدق حثاً عليه، وتنبهاً على فضله، وعن النبي ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) رويت فيه مراسيل عن مجاهد وعكرمة والسدي. انظر: «تفسير الطبري» (٣٠٦-٣٠٨).

(٢) في هامش (ح) و(ف): «من قال: إلى ورثته.. إلخ، لم يصب. منه».

(٣) رواه البخاري (٦٠٢١) من حديث جابر رضي الله عنه، ومسلم (١٠٠٥) من حديث حذيفة

وهو متعلق بـ (عليه) <sup>(١)</sup>، أو بـ ﴿مُسْلَمَةً﴾؛ أي: تجب الدية عليه - أو: يسلمها إلى أهله - إلا حال تصدقهم إياها عليه، فهو في محلّ النصب على الحال من القاتل، وأمّا انتصابه على الظرف فقيل: إنه مخالفٌ لنصّ النحويين على منع قيام (أن) وما بعدها مقامَ الظرف، فإنه مما اختصّ به (ما) المصدرية.

﴿فَإِنْ كَانَتْ﴾؛ أي: إن كان المقتول <sup>(٢)</sup> ﴿مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ﴾: كفار محاربين ﴿وَهُوَ﴾؛ أي: المقتول ﴿مُؤْمِنٌ﴾ يعني: إذا أسلم العربي في دار الحرب ولم يهاجر إلينا، فقتله مسلم ولم يعلم بإيمانه.

ولإفادة هذا القيد صدرّ الكلام بالفاء المرتبة له على ما تقدم، وفيه الكفارة لا غير، وهو قوله:

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ قيل: دون الدية لأهله؛ إذ لا وراثه بينه وبينهم لأنهم محاربون. وكأن هذا القائل غافلٌ عن العموم المذكور فيما سبق في مصرف الدية. والشافعي حمّله على مؤمنٍ اختلط بأهل الحرب، ويأباه قوله: ﴿مِنْ قَوْمٍ﴾؛ لأنه حينئذٍ لا يكون منهم.

﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ يتنظم عهد الأمان وعقد الذمة. ﴿فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾؛ أي: حكمه حكم المسلم في وجوب الكفارة والدية، وتقديم الدية هاهنا اهتماماً في رعاية حكم الميثاق.

(١) وهو المقدر بعد الفاء في قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ﴾.

(٢) في هامش (ح) و(ف): «من زاد على هذا قوله: المؤمن فكأنه غافل عن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾. منه». قلت: رد على قول البيضاوي في «تفسيره» (٢/ ٩٠): أي: (فإن كان المؤمن المقتول).

قيل: هذا في مشركي العرب الذين كان بينهم وبين النبي ﷺ عهدٌ على أن يُسلموا أو يؤذَنوا بحربٍ إلى أجلٍ معلوم، ومن قُتل منهم وجبت الدية والكفارة، ثم نُسخ بقوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

وأما ما قيل: ولعله فيما إذا كان المقتول معاهداً وكان له وارثٌ مثله<sup>(١)</sup>، فلا صحة له:

أما أولاً: فلأن قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ﴾ صريحٌ في كون المقتول معاهداً، فلعله لم يُصَبِّحَ محزّه.

وأما ثانياً: فلأن دية الذمّي تؤخذ لبيت المال إذا لم يكن له وارثٌ، ودية الحربي إنما تُعطى بحكم العهد، فقوله: أو كان<sup>(٢)</sup> له وارثٌ، مما لا وجه له.

﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾؛ أي: الرقبة المؤمنة، بأن لم يملكها ولا ما يتوصّل به إليها، أو لم توجد في دياره.

﴿فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ﴾: فعليه - أو: فواجبٌ - صيامٌ شهرين.

﴿مُتَكَاتِبَيْنِ تَوْبَةً﴾ مصدر مؤكّد؛ أي: تاب الله عليه توبةً، أو مفعولٌ له؛ أي: شرع ذلك توبةً منه.

﴿وَمِنَ اللَّهِ﴾ صفتها.

(١) قوله: «وكان له وارث مثله»، كذا وقعت العبارة في النسخ، والذي في «تفسير البيضاوي» (٢/ ٩٠)

وهو صاحب القيل المذكور: (...أو كان له وارث مسلم)، وعلى هذا شرح الشهاب في «الحاشية» (٣/ ١٦٧) فقال: (يعني: لا يلزم دية بقتل شخص من قوم معاهدين؛ إذ يجوز أن يكون غير معاهد ولا مؤمن، إلا إذا كان معاهداً فيلزم الدية للعهد، أو مسلماً وله وارث مسلم، فالظاهر أن يقول: أو كان مسلماً وله وارث مسلم، إذ المسلم لا يرث من الكافر، ففي عبارته تقصير).

(٢) في النسخ عدا (م): «فقوله وكان»، والمثبت من (م) وهو الصواب. انظر التعليق السابق.

﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾ بالأحوال، ويندرج فيها حال القاتل دخولاً أولياً.  
﴿حَكِيمًا﴾ في الأفعال، ومنها ما أمر في شأنه.

\*\*\*

(٩٣)- ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾.

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ عدل هنا عن الماضي إلى صيغة المستقبل استبعاداً لوقوع هذا النوع من القتل.

﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ اقتصر هنا<sup>(١)</sup> على بيان حكمه الأخروي لأنه بين حكمه الدنيوي في سورة البقرة.

﴿خَالِدًا فِيهَا﴾ المراد بالتخليد: المكث الطويل، دون التأييد، ولهذا لم يقل: أبداً؛ لأن الدلائل متظاهرة على أن عَصاة المسلمين لا يدوم عذابهم.

وقيل: إنه مخصوص بمن لم يتب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِيَّ لَغَفَارٍ لِّمَنْ تَابَ وَءَامَنَ﴾ [طه: ٨٢] ونحوه.

أمّا تخصيصه بالمستحلّ له كما ذكره عكرمة وغيره<sup>(٢)</sup>، ففيه: أنه تخصيص بلا

(١) في (م) و(ك): «هنا».

(٢) انظر: «الناسخ والمنسوخ» للنحاس (ص: ٣٤٩)، وفيه: (وهذا القول يقال: إنه قول عكرمة؛ لأنه ذكر أن الآية نزلت في رجل قتل مؤمناً متعمداً ثم ارتد). قلت: والذي يظهر من كلامه أنه لم يجد نصّاً صريحاً عن عكرمة بهذا القول، فرأى أن من قال به قد استنبطه استنباطاً من رواية عكرمة للخبر المذكور، ولعله يشير بهذا إلى الطبري، حيث قال في «تفسيره» (٧ / ٣٤١): (وقال آخرون: عني بذلك رجل بعينه، كان أسلم فارتد عن إسلامه، وقتل رجلاً مؤمناً، قالوا: فمعنى الآية: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ مستحلاً قتله ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾، ذكر من قال ذلك...) =

مخصّص، فإن سبب النزول لا يصلح له، وهو أن مقيس بن ضبابة وجد أخاه هشاماً قتيلاً في بني النّجار، ولم يظهر قاتله، فأخذ منهم الدّية بأمره عليه السلام، ثم حمل على مسلم فقتله فرجع إلى مكة مرتداً<sup>(١)</sup> = إذ لا تصريح فيه بقتله مستحلاً، وقد تقرّر في الأصول أن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب.

ومراد ابن عباس رضي الله عنهما من قوله: لا تقبل توبة قاتل المؤمن عمداً<sup>(٢)</sup>، التشديد<sup>(٣)</sup>؛ إذ روي عنه خلافاً<sup>(٤)</sup>.

= ثم روى الخبر المذكور عن عكرمة كما سيأتي، وقد روي هذا الخبر أيضاً عن سعيد بن جبير وابن جريج وابن عباس كما سيأتي، ولذلك - والله أعلم - لم يقتصر البيضاوي الذي ينقل عنه المؤلف في عزو القول بالاستحلال على عكرمة بل قال: (ذكره عكرمة وغيره)، وعزاه ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٦٥/٢) لابن عباس، والآلوسي في «روح المعاني» (٢٢٢/٦) لعكرمة وابن جريج وجماعة. بقي أن نذكر أن النحاس نفسه قد غلط القول المذكور معللاً ذلك بقوله: (لأنّ «من» عام لا يخصّ إلا بتوقيف أو دليل قاطع)، في حين اعتبره ابن عطية هو الأصح في تفسير الآية.

(١) رواه ابن أبي جاتم في «تفسيره» (١٠٣٧/٣ - ١٠٣٨) عن سعيد بن جبير، والطبري في «تفسيره» (٣٤١/٧)، وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٧٦٠/٢) عن ابن جريج. ورواه ابن بشكوال أيضاً من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما. ورواه الطبري أيضاً من طريق ابن جريج عن عكرمة.

(٢) رواه البخاري (٤٧٦٤)، ومسلم (٣٠٢٣/٢٠).

(٣) «عمداً التشديد» سقطت من (ح) و(ف)، و«التشديد» سقطت من (ك).

(٤) في (ح) و(ف): «خلاف». وروى عبد بن حميد كما في «الدر المنثور» واللفظ له، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٧٧٥٣)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٣٤٩)، عن سعد بن عبيدة: أن ابن عباس كان يقول: لمن قتل مؤمناً توبة، فجاءه رجل فسأله: ألّمن قتل مؤمناً توبة؟ قال: لا، إلا النار. فلما قام الرجل قال له جلساؤه: ما كنت هكذا تفتينا، كنت تفتينا أن لمن قتل مؤمناً توبة مقبولة، فما شأن هذا اليوم؟! قال: إني أظنه رجلاً مغضباً يريد أن يقتل مؤمناً، فبعثوا في أثره فوجدوه كذلك.

﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾؛ أي: انتقم منه وطرده من رحمته.

﴿وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾؛ لا جبرائه على الله.

لَمَّا كَانَ قَتْلُ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ أَكْبَرَ الْكِبَائِرِ بَعْدَ الشَّرِكِ بِاللَّهِ<sup>(١)</sup>، بَالِغٌ فِيهِ بِأَنْ جَعَلَهُ مَنَافِيًّا لِلْإِيمَانِ حَيْثُ قَالَ:

﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ﴾؛ أي: ينافي وصف الإيمان قتل المؤمن، ثم بتكثير (مؤمن)؛ أي: ليس لأيِّ مؤمن كان، ثم بحذف الخبر المقدم لشدة العناية بالتصريح بالكفارة، ثم بإيجاب الدية والكفارة على قاتل الكافر المعاهد حرمة لها - وإن كانت كافرة - بمجرد العهد، ثم بالوعيد مع التوبة بقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾؛ لأنه أعظم الإثم بعلمه به، وإلا لقال: (غفوراً رحيماً) اعتداداً بالتوبة وتفخيماً لها، فحَقَّرَ التوبة في جنب الإثم مع كونه خطأ؛ لِمَا عَسَى يَقَعُ مِنْ تَفْرِيطٍ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِحْتِيَاظِ وَالتَّحَقُّظِ، ثُمَّ بِالْتَهْدِيدِ الْعَظِيمِ وَالْإِيْعَادِ، وَالْإِبْرَاقِ الشَّدِيدِ وَالْإِرْعَادِ، عَلَى قَتْلِ الْعَمَدِ الْعِدْوَانِ بِالْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ؛ مِنْ دُخُولِ جَهَنَّمَ، وَالْخُلُودِ فِيهَا، وَاسْتِحْقَاقِ الْغَضَبِ، ثُمَّ الْعَذَابِ الْعَظِيمِ، كُلُّ ذَلِكَ تَغْلِيظٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى غَلْظِ الْأَمْرِ وَعَظَمِ الْخُطْبِ<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(٩٤) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى

إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَعَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ كَفَرَ بِكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾.

(١) «بالله» من (م).

(٢) في (م): «الخطيئة».



﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: إذا غزوتم وسرتم إلى الجهاد.  
 ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ وقرئ: ﴿فَتَشَبَّهْتُوا﴾<sup>(١)</sup>، وتَفَعَّلَ<sup>(٢)</sup> بمعنى استَفَعَلَ الدَّالَّ على  
 الطلب؛ أي: فاطلبوا بيان الأمر وثباته ولا تَعْجَلُوا فيه، وقد قُوبِلَ البيان بالعجلة  
 في قوله عليه السلام: «التبيينُ من الله والعجلة من الشيطان»<sup>(٣)</sup>.

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ ءَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾؛ أي: لمن حيَّاكم بتحيةِ السلام<sup>(٤)</sup>.  
 وقرئ: ﴿السَّلَامَ﴾<sup>(٥)</sup>؛ أي: الاستسلام والانقياد، وفَسَّرَ به ﴿السَّلَامَ﴾ أيضاً.  
 ﴿لَسْتُ مُؤْمِنًا﴾ وإنما فعلت ذلك متعوّذاً. وقرئ: (مُؤْمِنًا) بالفتح من آمَنه<sup>(٦)</sup>؛  
 أي: لا يُؤْمِنُكَ.

﴿تَبْتَغُونَ﴾ في محل النصب على الحال من الضمير في ﴿تَقُولُوا﴾، مُشْعِرٌ بما  
 هو الحاملُ لهم على العجلة؛ أي: لا تقولوا ذلك مبتغينَ.  
 ﴿عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾: الغنيمةُ التي هي<sup>(٧)</sup> حطامٌ سريع النفاذ، فتتركون  
 التثبُّت والتفحُّصَ عن حالٍ مَنْ تقتلونَه لأجله.

(١) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ٩٧).

(٢) في (م): «وتفعل».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٢١/ ٣٥١-٣٥٢) عن قتادة عن النبي ﷺ مرسلًا بلفظ: «التبين...»، وهو  
 الأنسب بلفظ الآية.

(٤) في (م): «الإسلام».

(٥) هي قراءة حمزة ونافع وابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ٩٧).

(٦) هي رواية ابن جهماز عن أبي جعفر كما في «النشر» (٢/ ٢٥١)، ورواية ابن وردان عن أبي جعفر كما  
 في «تحبير التيسير» (ص: ١٠٥).

(٧) في (ح) و(ف) و(م): «التي من». والمثبت من (ك)، وهو الموافق لما في «الكشاف» (١/ ٥٥٣).

﴿فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ﴾ يُغْنِمُكُمْوَهَا فَتُغْنِيَكُمْ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْفَعْلَةِ الشَّنِيعَةِ،  
وَالْفَاءُ لِتَعْلِيلِ النَّهْيِ.

﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ أَوَّلَ مَا دَخَلْتُمْ فِي الْإِسْلَامِ سُمِعَتْ مِنْكُمْ كَلِمَةُ  
الشَّهَادَةِ فَحُصِّنَتْ بِهَا دِمَاؤُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ مِنْ غَيْرِ إِطْلَاعٍ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَمَوَاطِئِهَا  
لَأَلَسْتُمْ.

﴿فَمَنْ بَرَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ بِالْإِسْتِقَامَةِ وَالتَّصَلُّبِ فِي الدِّينِ وَالِاشْتِهَارِ بِالْإِيمَانِ  
وَالْتَقَدُّمِ فِيهِ، وَالْفَاءُ لِلْعُطْفِ عَلَى ﴿كُنْتُمْ﴾.

﴿فَتَبَيَّنُوا﴾: فَافْعَلُوا بِالْدَاخِلِينَ فِي الْإِسْلَامِ كَمَا فَعَلَ بِكُمْ، وَلَا تُبَادِرُوا إِلَى  
قَتْلِهِمْ ظَنًّا بِأَنَّهُمْ دَخَلُوا فِيهِ اتِّقَاءً وَخَوْفًا، فَإِنْ إِبْقَاءُ أَلْفِ كَافِرٍ أَهْوَنُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ  
قَتْلِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ.

وَتَكْرِيرُ الْأَمْرِ بِالتَّبَيُّنِ، وَالْإِعَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾؛  
لِلتَّأْكِيدِ؛ لِتَعْظِيمِ الْأَمْرِ، وَتَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَى مَا ذَكَرَ، وَالْمُبَالَغَةِ فِي التَّحْذِيرِ عَنْ مِثْلِ مَا  
فَعَلُوا؛ أَي: كُونُوا مُحْتَزِّزِينَ مُحْتَاطِينَ مُجْتَهِدِينَ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ الْإِسْلَامِ وَإِعْزَازِ الدِّينِ،  
لَا لَطَلْبِ الْغَنِيمَةِ وَالْمَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ مَطَّلَعٌ عَلَى مَا فِي ضَمَائِرِكُمْ، خَيْرٌ بِأَعْمَالِكُمْ وَمَا  
يَبْتَنِي عَلَيْهَا مِنْ نِيَّاتِكُمْ فَيُؤَاخِذُكُمْ بِهَا، فَلَا تَتَهَفَّتُوا فِي الْقَتْلِ.

رُوي أَنَّ سَرِيَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزَتْ أَهْلَ فَدَكٍ، فَهَرَبُوا وَبَقِيَ مُرْدَاسٌ ثَقَّةٌ بِإِسْلَامِهِ،  
فَلَمَّا رَأَى الْخَيْلَ أَلْجَأَ غَنَمَهُ إِلَى عَاقُولٍ مِنَ الْجَبَلِ وَصَعِدَ، فَلَمَّا تَلَاخَقُوا وَكَبَّرُوا كَبَّرَ  
وَنَزَلَ وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. فَقَتَلَهُ أَسَامَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
وَاسْتَأَقَ غَنَمَهُ، فَنَزَلَتْ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف» (١/٥٥٣)، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/٣٦٧) من طريق الكلبي عن أبي =

ولا دلالة فيه على صحة إيمان المكره، وإن ما روي ليس من الاجتهاد المعهود في شيء<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(٩٥) - ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.  
﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ عن الحرب.

﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في موضع الحال من القاعدين، أو من الضمير فيه.  
﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ بالرفع بدل من القاعدين، أو صفة لهم؛ لأنه لم يقصد بهم قوم بأعيانهم، ولأن (غير) قد تتعرف إذا وقعت بين ضدين.  
وقرئ بالنصب<sup>(٢)</sup> على الحال أو الاستثناء<sup>(٣)</sup>، وقرئ بالجر على أنه صفة لـ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾، أو بدل منه<sup>(٤)</sup>.

روي: أنها نزلت ولم يكن فيها ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾، فقال ابن أم مكتوم: وكيف وأنا أعمى؟ فنزل القيد المذكور<sup>(٥)</sup>.

= صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٣٥٧ / ٧) عن السدي. وأصل الخبر عند مسلم (٩٦).

(١) رد على البيضاوي في قوله: وفيه دليل على صحة إيمان المكره، وأن المجتهد قد يخطئ، وأن خطأه مغتفر. انظر: «تفسير البيضاوي» (٩١ / ٢).

(٢) هي قراءة نافع وابن عامر والكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ٩٧).

(٣) في هامش (ف): «وقيل: نصب بنزع الخافض، وفيه أنه سماعي لا قياسي. منه».

(٤) انظر: «الكشاف» (٥٥٣ / ١)، و«تفسير البيضاوي» (٩١ / ٢)، والكلام منه.

(٥) رواه البخاري (٢٨٣٢)، ومسلم (١٨٩٨)، من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

والضَّرر: النُّقصان؛ بَدْنِيًّا كان كالعَمى والعَرَج، أو مَالِيًّا كعدم الأُهبة، وَلَمَّا كان مَسَاقُ الكلام للتحريض على الجهاد كان الاستثناء المذكور لبيان أنهم غير مُرَادِين بالتحريض، وغيرُ المكلَّفين بالخروج إليه، لا أنهم كالمجاهدين في الإثابة والتفضيل.

﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾؛ أي: لا مساواة بينهم وبين القاعدين عن الجهاد بلا عذر، وفيه تذكير ما بينهما من التفاوت؛ ليرغب القاعد في الجهاد رفعاً لرتبته، وأنفة<sup>(١)</sup> عن انحطاط منزلته.

﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ نصبُ على المصدر، وتنكيرها للتعظيم، والمعنى: على القاعدين أولي الضرر، نصَّ على ذلك الإمام الواحدي في «الوسيط» ثم قال: وذلك أن المجاهدين مباشرين للطاعة فلهم فضيلةٌ على القاعدين من أهل العذر وإن كانوا على نية الجهاد وقصده<sup>(٢)</sup>.

وتفصيله: أن المراد بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْفُسِهِمْ﴾: أن بين المجاهدين والقاعدين غير الأضرَاء بوناً بعيداً، وأن ليس بين المجاهدين والقاعدين الأضرَاء هذا البون البعيد، ولكن بينهم تفاوتٌ أيضاً<sup>(٣)</sup>، وكان هذا المعنى محتاجاً إلى البيان فينبئ بقوله: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ﴾ وبما عطف عليه من قوله: ﴿وَفَضَّلَ﴾، فكلتا الجملتين

(١) في (م): «وانتفاء»، والمثبت موافق لما في «تفسير البيضاوي» (٩١/٢)، وقريب منه عبارة «الكشاف» (٥٥٣/١): «ليأنف القاعد ويرفع بنفسه عن انحطاط منزلته، فيهتز للجهاد ويرغب فيه وفي ارتفاع طبقته».

(٢) انظر: «الوسيط» للواحدي (١٠٤/٢).

(٣) «وكذا قول صاحب «الكشاف»: وأما المفضلون درجة فهم الذين فضلوا على القاعدين الأضرَاء، يدل على هذا. منه».

بيانٌ له لا الجملة الأولى فقط، فبيّن بالكلام الأول أنهم مفضلون على أهل العذر درجة، ثم قال:

﴿وَكَلَّا﴾ يعني: المجاهد والقاعد المعذور، كذا<sup>(١)</sup> نقل في «الوسيط» عن مقاتل<sup>(٢)</sup>.

﴿وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَ﴾: المثوبة الحسنى وهي الجنة؛ لحسن عقيدتهم وخلوص نيّتهم، وإنما التفاوت في زيادة العمل المقتضي لمزيد الثواب. ثم بيّن بقوله:

﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ﴾ أن المجاهدين مفضلون على القاعدين من غير عذر بدرجات.

وقوله: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ نصبٌ على المصدر؛ لأن (فضل) بمعنى: أجر، أو المفعول الثاني له لتضمنه معنى الإعطاء، كأنه قيل: وأعطاهم زيادةً على القاعدين أجراً عظيماً.

\*\*\*

(٩٦) - ﴿دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

﴿دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ كلُّ واحدة منها بدلٌ من ﴿أَجْرًا﴾.

أو ينتصب ﴿دَرَجَاتٍ﴾ نصبٌ ﴿دَرَجَةً﴾، كما تقول: ضربتُ سوطاً أو سوطاتٍ، أي: ضرباتٍ؛ كأنه قيل: فضّلهم تفضيلات، و﴿أَجْرًا﴾ حالٌ عن ﴿دَرَجَاتٍ﴾ مقدّمةٌ عليها لكونها نكرة، وينتصب ﴿وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ بإضمار فعلهما؛ أي: وغفر لهم مغفرةً ورحمهم رحمةً.

(١) في (م) و(ك): «كما».

(٢) انظر: «الوسيط» للواحيدي (٢/ ١٠٤).

وقيل: الدرجة: ارتفاع منزلتهم عند الله، والدرجات: منازلهم في الجنة.  
﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾ لما عسى يفرط منهم ﴿رَجِيمًا﴾ بما وعد لهم.

\*\*\*

(٩٧) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَتْلُو كِتَابَ اللَّهِ وَاسْمُهُ فَهَاجَرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْتَكُمَاؤُنْهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ يجوز أن يكون ماضياً، وأن يكون مضارعاً بحذف التاء؛ أي: تتوفاهم الملائكة، وقرئ: (تَوَفَّيْنَاهُمْ) بقاء التانيث على الماضي، و: (تَوَفَّاهُمْ) <sup>(١)</sup> على المضارع المبني للمفعول من (وُفِّيَتْ) بمعنى: أن الله تعالى يوفِّي الملائكة أنفسهم فيتوفونها؛ أي: يمكنهم من استيفائها فيتوفونها <sup>(٢)</sup>.

﴿ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾: في حال ظلمهم أنفسهم بترك الهجرة وموافقة الكفرة، فإنها نزلت في ناسٍ من مكة أسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة واجبة <sup>(٣)</sup>.

﴿قَالُوا﴾؛ أي: الملائكة للمتوفين، وهو خبر ﴿إِنَّ﴾؛ أي: قالوا لهم، حذف الراجع.

﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾: بأي سبب كنتم على ما كنتم عليه من مخالطة المشركين وموافقهم، ولفظة (في) هاهنا كالتي في قوله: ﴿لَمُتُّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢].

(١) في (م): «وتوفيههم».

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٥٣)، و«تفسير البضاوي» (٢/ ٩٢).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٥٣)، و«تفسير البضاوي» (٢/ ٩٢). ورواه الطبراني في «الكبير»

(١٢٢٦٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٩): فيه قيس بن

الربيع وثقه شعبة وغيره وضعفه جماعة.

قيل: أي: في أي شيء كنتم من أمر دينكم، ولا يَنْتَظِمُ الجواب<sup>(١)</sup>.

﴿قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: في أرض مكة، أجابوا اعتذاراً مما وُيِّخُوا به بضعفهم عن مقاومة المشركين، وعدم قدرتهم للمخالفة.

قيل: وعجزهم عن الهجرة. ولا يَنْتَظِمُهُ الرد<sup>(٢)</sup>.

﴿قَالُوا﴾؛ أي: الملائكة ردّاً لهم:

﴿أَلَمْ تَكُنْ أََرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا﴾ إلى قطرٍ آخر فتتخلَّصُوا عن أيدي المشركين كما فعل المهاجرون إلى المدينة والحبشة.

هذا السؤال والذي سبق يدلّان على أنهم ماتوا مسلمين ظالمين لأنفسهم في تركهم الهجرة، فإنهم لو ماتوا كافرين لكان التوبيخ على كفرهم.

﴿فَأُولَئِكَ مَأْوُهُمْ جَهَنَّمُ﴾؛ لتركهم الواجب ومساعدتهم المشركين، وهو جملة معطوفة على جملة قبلها مستتجة منها.

﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ مصيرهم، أو جهنم. كان الهجرة من فرائض الإسلام بعد هجرة النبي ﷺ، ثم نسخ ذلك بعد فتح مكة بقوله عليه السلام: «لا هجرة بعد الفتح»<sup>(٣)</sup>.

وكأنه غافل عن هذا من قال: وفي الآية دليل على وجوب الهجرة من موضع لا يتمكّن فيه الرجل<sup>(٤)</sup> من إقامة دينه.

(١) لعله يشير إلى ما قاله الزمخشري «الكشاف» (١/ ٥٥٥) بناء على القيل المذكور: (فإن قلت: كيف صح وقوع قوله: ﴿كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ جواباً عن قولهم: ﴿وَيْمُ كُنُومٍ﴾؟ وكان حق الجواب أن يقولوا: كنا في كذا، أو: لم نكن في شيء؟...، وانظر تنمة كلامه ثمة.

(٢) في (م) و(ك): «المراد».

(٣) رواه البخاري (٢٧٨٣)، ومسلم (١٣٥٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) في (م) و(ك): «الرجل فيه».

والإشارةُ إلى القوم المذكورين على العموم، ولهذا استثنى منهم المستضعفين العاجزين حقيقةً بقوله:

\*\*\*

(٩٨) - ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾.

﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ﴾ قيل: لما نزل الوعيد المذكور قال المسلمون: هلك إخواننا الذين بمكة، فنزل: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ الآية<sup>(١)</sup>.

وذكر الولدان إن أريد به المماليك فظاهر، وإن أريد به الصبيان فللمبالغة في أمر الهجرة<sup>(٢)</sup>، وإيهام أنها بحيث لو استطاعها غير المكلفين لوجب عليهم، والإشعار بأنه لا محيص لهم عنها البتة إذا بلغوا حتى كأنها واجبة عليهم قبل البلوغ لو استطاعوا، وبأن العجز ينبغي أن يكون كعجز الولدان.

وقيل: لتحقيق خروج الرجال والنساء عن الوعيد عند عدم الاستطاعة، فإنهم حينئذ كالولدان في عدم الإثم.

﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ صفة لـ ﴿الْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ كقوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني<sup>(٣)</sup>

(١) في هامش (ح) و(ف): «رد لمن قال: استثناء منقطع لعدم دخولهم في الموصول وضميره والإشارة إليه؛ لأن مبناه أن يكون المراد من المتوفين الكفار أو القادرون على الهجرة من العصاة، ولا دليل على كل منهما. منه».

(٢) في (م): «المهاجرة».

(٣) صدر بيت لشمر بن عمر الحنفي، تقدم عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَزَّكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾ وعجزه:

فمضيتُ ثُمستُ قلتُ لا يعنيني



أو حالً عنه، أو عن المستكنّ فيه.  
واستطاعة الحيلة: وجدان أصحاب الهجرة وما تتوقّف عليه.  
واهتداء السبيل: معرفة الطريق بنفسه أو بدليل.

\*\*\*

(٩٩) - ﴿فَأُولَٰئِكَ عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ۝﴾  
﴿فَأُولَٰئِكَ عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ﴾ (عسى) من الله تعالى دليل الوقوع؛ لأنه إطماع،  
والكريم إذا أطمع أنجز، وفي لفظ العفو إيذان بأن ترك الهجرة أمر خطير، حتى إن  
المضطر من حقّه أن لا يأمن<sup>(١)</sup>، ويترصدّ الفرصة ويعلّق بها قلبه.  
﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا ۝﴾ بالتخفيف عن العاجزين ﴿غَفُورًا ۝﴾ للقادرين الذين آخروا  
الهجرة بعد وجوبها إلى نزول الوعيد، فبقي الفرقة الثالثة - وهم القادرون الذين تركوا  
الهجرة - تحت الوعيد.

\*\*\*

(١٠٠) - ﴿وَمَن يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا  
إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ ۚ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝﴾  
﴿وَمَن يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعَمًا كَثِيرًا ۝﴾: مهاجراً يهاجر إليه على رغم من  
يفارقه، أو طريقاً<sup>(٢)</sup> يُراغمُ بسلوكه أنوفَ قومه المفارق هو<sup>(٣)</sup> منهم.

(١) يعني: أن المضطر الذي تحقّق عدم وجوبها عليه ينبغي أن يعدّ تركها ذنباً، ولا يأمن. انظر: «روح المعاني» (٢٤٣/٦).

(٢) في (م) و(ك): «أو طريقاً».

(٣) في (م) و(ك): «هو».

وَالرَّغْمُ: الذُّلُّ والهوان، وأصله: لصوقُ الأنفِ إلى الرِّغام وهو التراب.  
﴿وَسَعَةً﴾ في الرزق وإظهار الدين.

﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ قوله: ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ ذكر تمهيداً لذكر الهجرة إلى رسول الله ﷺ؛ تعظيماً له، وتنبيهاً على قصد اختصاصه بالله تعالى.  
﴿ثُمَّ يَذْكُرُكَ الْآلُوتُ﴾ وقرئ: (يدركه) بالرفع على أنه خبرٌ محذوف؛ أي: ثم هو يدركه، وبالنصب على إضمار (أن)<sup>(١)</sup>، والجمهورُ على أن هذا في الواو والفاء في غير جواب<sup>(٢)</sup> الأشياء الثمانية ضرورةً فكيف في (ثم)؟.

﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ فقد ثبت وتحقق بموجب وعده، قال ابن عباس رضي الله عنهما: لَمَّا نَزَلَ آيَةُ الْوَعِيدِ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهَا إِلَى مُسْلِمِي مَكَّةَ، فَقَالَ جَنْدَبُ بْنُ ضَمْرَةَ لَبْنِيهِ: احْمَلُونِي اَحْمَلُونِي<sup>(٣)</sup> فَإِنِّي لَسْتُ مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ، وَإِنِّي لَأَهْتَدِي<sup>(٤)</sup> الطَّرِيقَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا، فَحَمَلَهُ بَنُوهُ عَلَى سَرِيرٍ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَاتَ بِالتَّنْعِيمِ، فَبَلَغَ الْأَصْحَابُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَوْتَهُ فَقَالُوا: لَوْلَا حَقُّ بَنَاءِ لَأَتَمَّ اللَّهُ أَجْرَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا﴾ وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَخِيبُ مَنْ التَّمَسَّ رِضَاهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر القراءتين في «المحتسب» (١/ ١٩٥)، و«الكشاف» (١/ ٥٥٧).

(٢) «جواب» من (م).

(٣) «احملوني» الثانية ليست في «ك»، ولم ترد في «الكشاف» (١/ ٥٥٧)، وعنه نقل المؤلف.

(٤) في النسخ: «لا أهتدي»، والمثبت من «الكشاف» (١/ ٥٥٧) وغيره.

(٥) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٢٦٧٩)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ٣٩٨)، وابن أبي حاتم في

«تفسيره» (٣/ ١٠٥٠ و ١٠٥١)، والطبراني في «الكبير» (١١٧٠٩). وعندهم: (ضمرة بن جندب).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٠): رجاله ثقات.

﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾ يغفر له ما كان من القعود إلى أن خرج.  
 ﴿رَحِيمًا﴾ يرحمه بإكمال أجر المهاجرين له.

\*\*\*

(١٠١) - ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾.  
 ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾: سافرتُم.  
 ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ بتنصيف ركعاتها<sup>(١)</sup>.

والقصرُ رخصةٌ عند الشافعي رحمه الله؛ لأن نفي الحرج في الرخصة لا في العزيمة.

قلنا: في الآية بيان حكم الخوف، فتوقف حكم حالة الأمن على قيام الدليل، وقد ورد ذلك في الحديث بلفظ الصدقة<sup>(٢)</sup>، ولو بقي فرض الأربعة فأين الصدقة؟  
 فَمَنْ وَهَمَ<sup>(٣)</sup> أن الآية تخالف قول عمر رضي الله عنه: صلاة السفر ركعتان تمامٌ غيرُ قصرٍ على لسان نبيكم<sup>(٤)</sup>، وقول عائشة رضي الله عنها: أوَّلُ ما فرضت الصلاة ركعتين، فأقرت في السفر وزيدت في الحضر<sup>(٥)</sup> = فقد وهَمَ.

(١) في هامش (ح) و(ف): «ولا عبرة فيه بمدة السفر فتدبر. منه».

(٢) رواه مسلم (٦٨٦) عن يعلَى بن أُمَيَّة، قال: قلتُ لعمر بن الخطاب: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فقد آمن الناس، فقال: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ «صَدَقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ».

(٣) في هامش (م): «القاضي البيضاوي».

(٤) رواه النسائي (١٤٢٠)، وابن ماجه (١٠٦٤).

(٥) رواه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥).

وَقُرئ: (تُقَصِّرُوا) من أَقَصَرَ بمعنى قَصَرَ<sup>(١)</sup>.

و﴿مِنَ الصَّلَاةِ﴾ صفةٌ محذوفٍ - أي: شيئاً من الصلاة - عند سيبويه، ومفعولٌ ﴿تُقَصِّرُوا﴾ بزيادة ﴿مِنَ﴾ عند الأخفش.

﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ أي: إن خفتُمْ أَنْ يقصدكم الكفار بما يُكره من قتلٍ أو جرحٍ أو أخذٍ، والخوفُ شرطٌ لجواز القصر عند الخوارج أخذاً بمفهوم هذه الآية، وعند الجمهور ليس بشرطٍ: أمّا عند مَنْ لم يقل بحجّية المفهوم فظاهر، وأمّا عند مَنْ قال بها فلأنها مشروطةٌ بعدم معارضته<sup>(٢)</sup> منطوقِ نصٍّ.

وقرئ: (من الصلاة أَنْ يَفْتِنَكُمْ)<sup>(٣)</sup> بغير ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ بمعنى: كراهة أَنْ يفتنكم. ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا﴾؛ أي: أعداء، والعدوُّ يستوي فيه المفردُ والجمع، وإنما قال:

(﴿مُيِّنًا﴾) على اللفظ فإنه للمفرد<sup>(٤)</sup> في الوضع وفيه إشعار بأن وصف الكفر الجامع لهم الباعث للعداوة جهة وحدتهم.

\*\*\*

(١٠٢) - ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ١٠٤)، و«الكشاف» (١/ ٥٥٨).

(٢) في (م): «معارضة منطوق».

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٧/ ٤٠٨)، و«الكشاف» (١/ ٥٥٩).

(٤) في (م): «للفرد».

فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١﴾.

﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ وهي صلاة الخوف، وتعلق بالشرط المذكور<sup>(١)</sup> مَنْ خَصَّهَا بحضرة الرسول قائلاً: إنها على خلاف القياس، فلا يتعدى مورد النص، والجمهور على أنها غير مختصة به عليه السلام، فإن الأئمة بعده نوابه، فحضورهم حضوره، فيتظمهم النص بطريق الدلالة لا بطريق القياس.

﴿فَلَنَقُصَّ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَّعَكَ﴾ يصلُّون، وتقوم الطائفة الأخرى تُجاه العدو، وأما جعلهم طائفتين فمفهوم اقتضاء<sup>(٢)</sup>.

﴿وَلْيَأْخُذُوا﴾؛ أي: المصلُّون ﴿أَسْلِحَتَهُمْ﴾، ولا يجوز أن يكون الضمير للطائفة الأخرى؛ لأنه حينئذ يفرَّق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أم<sup>(٣)</sup> إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدِّي على طريقة التقدير دون التصوير، ومراعاته<sup>(٤)</sup> أهمُّ ما يجب على المفسِّر<sup>(٥)</sup>.

(١) في هامش (ح) و(ف): «من قال: تعلق بمفهومه، لم يصب؛ لأن المعلق أبو يوسف والحسن ابن زياد، وهما لا يقولان بحجية المفهوم. منه». والقائل المذكور هو البيضاوي. انظر: «تفسيره» (٩٤/٢).

(٢) في هامش (ح) و(ف): «من قال: فاجعلهم طائفتين فلتقم.. إلخ أنه يلزمه حينئذ أن لا تكون الفاء في ﴿فَلَنَقُصَّ﴾ جزائية. منه».

(٣) «أم» من (م).

(٤) «ومراعاته»: وقعت في (م) و(ك) قبل قوله: «والقانون»، ولعله سبق نظر من الناسخ:

(٥) في هامش (ح) و(ف): «وصاحب الكشف مع تصريحه في تفسير سورة طه جوز ههنا تفريق الضمائر. منه».

﴿فَإِذَا سَجَدُوا﴾ عبَّر بالسجود عن الركعة.

﴿فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ﴾؛ أي: إذا صَلَّتْ هذه الطائفة التي معك ركعةً تامةً فليَرْجِعُوا ليقفوا بإزاء العدو، وفي ﴿وَرَائِكُمْ﴾ تغليبُ المخاطب على الغائب.  
﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى﴾ هذا الإظهار دليلٌ ظاهر على أن الضمائر فيما سبق للطائفة الأولى.

﴿لَمْ يُصَلُّوا﴾؛ لانشغالهم بالحراسة.

﴿فَلْيَصَلُّوا مَعَكَ﴾ الركعة الثانية.

﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ﴾: ما يتحذرون من العدو؛ من التُّرس والدَّرع والمِغْفَر.

﴿وَأَسْلَحَتْهُمْ﴾: ما يقاتلون به من السيف والرمح والقوس، كذا فسَّر الإمام أبو منصور<sup>(١)</sup>، والذي يناسب بلاغة القرآن هو أنه جمع بين الحذر والأسلحة في وجوب الأخذ إيداناً للغازي بأنه يجب عليه<sup>(٢)</sup> أن يجعل التحرُّز آلةً للحرب كالأسلحة، فجُعِلَا مأخوذَيْن<sup>(٣)</sup>، جُمع بينهما في الأمر هاهنا مبالغةً في الاحتياط؛ لأنه مَطْنَةٌ هجوم العدو، فإن تنبُّه بكونهم في الصلاة يكون بعد سجودهم.

ذكر صلاة طائفة ركعة مع النبي ﷺ وصلاة طائفة أخرى ركعة معه ﷺ، ولم يبيِّن كيفية إتمام الطائفتين، واختلفت الأخبار في ذلك، واختلف باختلافها العلماء؛

(١) انظر: «تأويلات أهل السنة» (٣/ ٣٤٥).

(٢) وقع هنا هامش (ح): «لم يفسر ابن كمال هذا أواخر سورة النساء ولا جميع سورة المائدة، بل هذا القدر هو الذي وجد في نسخ المصنف رحمه الله».

(٣) في هامش (ق): «ويلائمه قوله فيما سيأتي وخذوا حذرکم. منه».

فعند أبي حنيفة رضي الله عنه<sup>(١)</sup>: يُتَمُّ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَتْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَقِفُ هَذِهِ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَتَأْتِي الْآخَرَى فِتْوَدِي الرُّكْعَةَ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ لَأَنَّهُمْ لَاحِقُونَ، وَيُتَمُّونَ الصَّلَاةَ ثُمَّ يَحْرَسُونَ، وَتَأْتِي الْآخَرَى فِتْوَدِي الرُّكْعَةَ بِقِرَاءَةٍ لَأَنَّهُمْ مَسْبُوقُونَ وَيُتَمُّونَ الصَّلَاةَ. كَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٢)</sup>.

وَالسُّجُودُ مُجَازٌ عَنِ الرُّكْعَةِ عَلَى مَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ فِيمَا سَبَقَ، لَا عَلَى ظَاهِرِهِ<sup>(٣)</sup>.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَلَوْ تَغْفُلُونَ﴾؛ أَي: أَحَبُّ الْكَفَّارِ غَفْلَتَكُمْ ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَآمِنَتِكُمْ﴾ مَتَمْنِيًّا ذَلِكَ.

﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ فَيَشُدُّونَ عَلَيْكُمْ شِدَّةً وَاحِدَةً، وَهُوَ بَيَانٌ مَا لِأَجْلِهِ أُمِرُوا بِأَخْذِ الْحِذْرِ وَالسَّلَاحِ.

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى﴾: تَعَبٌ.

(١) فِي (ح) وَ(ف): «رَحِمَهُ اللَّهُ»، وَلَيْسَتْ فِي (ك).

(٢) كَذَا قَالَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَلَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ هَذِهِ الْهَيْئَةُ مِنَ التَّنْصِيصِ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى قَضَتْ بِلَا قِرَاءَةٍ وَالْآخَرَى بِقِرَاءَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَزَاهُ الْمِيرَغِينَانِي لَخَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْجَبَّارِ (٢/٢٥٧)، وَ«الْمَحَلَّى» لِابْنِ حَزْمٍ (٣٩/٥)، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَهِيَ زِيَادَةٌ لَمْ تَعْرِفْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ قَبْلَهُ. وَانْظُرْ: «الْهُدَايَةُ» مَعَ «فَتْحِ الْقَدِيرِ» (٢/٩٧)، وَ«نَسَبِ الرَّايَةِ» (٢/٢٤٣). وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٨٣٩). وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٤٣). وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٤٤) مِنْ طَرِيقِ خَصِيفٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْهُ، وَقَالَ ابْنُ الْهَمَامِ: (وَأَعْلَى بِأَبِي عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، وَخَصِيفٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ). وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٨/٣٥٠): (وَخَصِيفٌ مُخْتَلَفٌ فِي أَمْرِهِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، لَكِنْ رَوَايَاتُهُ عَنْهُ أَخَذَهَا عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَهِيَ صَحِيحَةٌ عِنْدَهُمْ).

(٣) فِي هَامِشِ (ف): «وَذَلِكَ ظَاهِرٌ وَإِنْ خَفِيَ عَلَى صَاحِبِ الْكَشَافِ. مِنْهُ».

﴿مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ لم يقل: أو مرضي؛ لعدم دلالة على العموم وهو المراد.

﴿أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ لَمَّا كَانَتْ حَالَةُ الْمَرْضَى مِمَّا يَشُقُّ حَمْلُ السِّلَاحِ فِيهَا، وَحَالَةُ الْمَطَرِ مِمَّا يَثْقُلُ الْعَدُوَّ وَيَمْنَعُهُ مِنْ خَفَّةِ الْحَرَكَةِ لِلْقِتَالِ، رَخَّصَ لَهُمَ فِيهِمَا وَضَعَ السِّلَاحَ.

وفي قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ﴾ دلالة على أن الأمر بالأخذ للإيجاب دون الاستحباب. ﴿وَحَذُّوا حِذْرَكُمْ﴾ أمرهم مع ذلك بأخذ الحذر كيلا يهجم عليهم العدو. ولَمَّا كَانَ الْأَمْرُ بِالْحَذَرِ مُوهِمًا لِتَوَقُّعِ غَلْبَةِ الْعَدُوِّ وَقُوَّتِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ وَكَلَّهْمَ إِلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَمْ يَكْلَأْهُمْ، أزال ذلك الوهم بقوله:

﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ تقوية لقلوبهم، وتشجيعاً وتبشيراً بأن الله تعالى مُهَيِّنٌ عَدُوَّهُمْ وَيَخَذُلُهُ وَيَنْصُرُهُمْ عَلَيْهِ، وَإِعْلَامًا بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْحَذَرِ إِنَّمَا هُوَ تَعَبُّدٌ لَا تَخْلِيَّةٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَدُوَّهُمْ مِرَاعَاةً لِحِكْمَةِ اللَّهِ وَسُنَّتِهِ.

\*\*\*

(١٠٣) - ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وُقُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾.

﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ﴾: أَدَيْتُمْ وَفَرَّغْتُمْ مِنْهَا.

﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وُقُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾ فدوموا على الذكر في جميع الأحوال، وهو الذكر باللسان والدعاء بالنصر، فإنه حال ملاقة العدو، وهو كما قال: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فُجَّةً فَأَتَّبِعُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأنفال: ٤٥].



وقيل: وإذا أردتم أداء الصلاة فصلُّوا قياماً إن قدرتم عليه، وقعوداً إن عجزتم عن القيام، ومضطجعين إن عجزتم عن القعود بسبب الجرح؛ أي: أدوها على حسب الوسع، وهذا عند اشتداد الحرب بقرينة قوله: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾؛ أي: سكنت قلوبكم من الخوف.

وعلى كلا التفسيرين لا دلالة فيه على صحة الصلاة في حال المسايقة.  
﴿فَاقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ فعدلوا وأدوها تامة بطائفة واحدة.

﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ مفروضاً محدوداً بأوقات معينة<sup>(١)</sup>، فلا يؤخر عنها بسبب الخوف، فهو كالتعليل لما سبق، وأمّا أنه لا يؤخر عنها بسبب من الأسباب فلا دلالة عليه في الكلام، فلا يكون دليلاً على وجوب أدائها في حال المسايقة والاضطراب في المعركة، وأمّا عدم دلالة على أن المراد بالذكر الصلاة فظاهر.

وإنما قال: ﴿عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ لأن الكلام في أدائها، والإيمان شرط صحته وإن لم يكن شرط وجوبها عند القائلين بأن الكفار مخاطبون بالعبادات المفروضة.

\*\*\*

(١٠٤) - ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

﴿وَلَا تَهِنُوا﴾: ولا تضعفوا.

﴿فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾: في طلب الكفار بالقتال.

﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ﴾ به؛ أي: لا تتوانوا بسبب الألم والجراح، ثم علل النهي:

(١) «معينة»: ليست في (م).

﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ﴾ به ﴿كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ فإن الألم ليس مختصاً بكم، بل هو مشترك بينهم وبينكم، ثم إنهم يصبرون مع ذلك، وأنتم أولى بالصبر منهم لأنكم ترجون من الله الثواب العظيم في الآخرة بإظهار دين الله وإعزازة وهم لا يرجون، فما لكم<sup>(١)</sup> لا تصبرون؟! وفيه طرف من التوبيخ والتفريع على التواني فيه.

وقرئ: ﴿أَنْ تَكُونُوا﴾ بالفتح<sup>(٢)</sup>، بمعنى: لِأَنْ تَكُونُوا.

﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾ بمصالح العباد حين دعاهم إلى الجهاد.

﴿حَكِيمًا﴾ في تدبير أمورهم في المبدأ والمعاد.

\*\*\*

(١٠٥) - ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ

لِلخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾.

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾: ملتبساً به.

﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾ رُوي: أَنَّ طُعْمَةَ بْنَ أَبِي رِيقٍ سَرَقَ دِرْعًا فِي جِرَابٍ فِيهِ دَقِيقٌ لِقَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ وَخَبَّأَهَا عِنْدَ يَهُودِيٍّ، فَحَلَفَ طُعْمَةُ مَا لِي بِهَا عِلْمٌ، فَاتَّبَعُوا أَثَرَ الدَّقِيقِ إِلَى دَارِ الْيَهُودِيِّ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: دَفَعَهَا إِلَيَّ طُعْمَةُ، وَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ الْيَهُودُ وَشَهِدُوا عَلَى بَرَاءَةَ الْيَهُودِيِّ، وَجَاءَ بَنُو ظَفَرٍ - وَهُمْ قَوْمُ طُعْمَةَ - وَشَهِدُوا بِالسَّرْقَةِ عَلَى الْيَهُودِيِّ، فَهَمَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَعَاقِبَ الْيَهُودِيَّ فَزَلَتْ<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ح) و(م): «وهم لا يرجونه فما بالكم».

(٢) انظر: «المحتسب» (١/١٩٧)، و«الكشاف» (١/٥٦١).

(٣) أورده أبو الليث في «تفسيره» (١/٣٣٦) عن الكلبي. وروى هذه الخبر بنحوه مطولاً الترمذي =

﴿يَا أَرْثَاكَ اللَّهُ﴾: بما عرّفك الله وأوحى به إليك، وليس من الرؤية بمعنى العلم، وإلا استدعى ثلاثة مفاعيل.

﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ﴾: لأجلهم والذّب عنهم، وهم طعمة وقومه الذين شهدوا زوراً على اليهودي.  
﴿خَصِيماً﴾ للبراء، وهو اليهودي.

\*\*\*

(١٠٦) - ﴿وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾.

﴿وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ مما هممت به.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ لمن يستغفره.

\*\*\*

(١٠٧) - ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّاناً أَثِيماً﴾.

﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ يخونونها؛ فإنّ وبال خيانتها يعود عليها، أو جعل معصية العاصين خيانة منهم لأنفسهم كما جعلت ظلماً عليها.

= (٣٠٣٦) من رواية محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن أبيه، عن جده قتادة بن النعمان. وقال الترمذي: غريب، ولا نعلم أسنده عن ابن إسحاق إلا محمد بن سلمة. ورواه يونس وغير واحد عن ابن إسحاق عن عاصم مرسلاً. وانظر: «الكاف الشاف» (ص: ٤٩).

وجاء في هامش (ف): «وأما ما قيل: إن بني ظفر سألوه عليه السلام أن يجادل عن صاحبهم وقالوا: إن لم تفعل هلك وافتضح وبرئ اليهودي، فهم رسول الله ﷺ أن يفعل، فمما يجب تنزيه شأنه عن أمثاله. منه».

قلت: وهذا اللفظ المستكرر أورده الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٨١) عن جماعة من المفسرين، والزمخشري في «الكشاف» (١/ ٥٦١) دون عزو.

وضمير الجمع - وإن كان الخائنُ طعمةً وحده - يشملُ كلَّ خائنٍ؛ لعمومِ الحكم، ولأنَّ<sup>(١)</sup> قومه شهدوا له بالبراءة ونصروه، فكانوا شركاء في الإثم.

﴿وَلَا تُجَدِّلْ عَنِ الَّذِينَ يَحْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ يُكْنَى بعدم المحبة عن البغض في جميع الألسنة.

﴿مَنْ كَانَ خَوَّانًا﴾: مُبَالِغًا في الخيانة بالإصرار عليها.

﴿أَثِيمًا﴾: منهمكاً فيه<sup>(٢)</sup>.

وإنما أورد صيغةَ المبالغة فيهما تعريضاً بحالِ طعمة وإفراطه في الخيانة، حيث سرق ورمى بالسرقة يهودياً وحلف كاذباً، وقد كان سارقاً في الجاهلية.

\*\*\*

(١٠٨) - ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾.

﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ﴾: يستترون منهم خوفاً وحياء.

﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ﴾؛ أي: لا يقدرُونَ على الاستخفاء منه تعالى؛ إذ لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء.

ويجوز أن يكون الاستخفاء كنايةً عن الاستحياء لأنه من أسبابه؛ أي: لا يستخيون منه تعالى وهو أحقُّ بأن يُستحيى منه.

﴿وَهُمْ مَعَهُمْ﴾ لا يخفى عليه سرُّهم، فلا طريق معه إلا تركُّ ما يستقبِّحه ويؤاخذ عليه.

(١) في (م): «أو لأن».

(٢) أي: في الإثم. انظر: «روح المعاني» (٦/ ٢٧٣).

﴿إِذْ يُبَيِّنُونَ﴾: يدبرون ويزورون سرّاً، وأصله أن يكون بالليل.

﴿مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾: من رمي البريء، والحلف الكاذب، وشهادة الزور.

﴿وَكَانَ اللَّهُ يَمَامًا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾؛ أي: عالماً بكلّ وجوهه.

\*\*\*

(١٠٩) - ﴿هَآأَنَتُمْ هَآؤُلَآءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَدِّدِ اللَّهُ عَنْهُمْ

يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾.

﴿هَآأَنَتُمْ هَآؤُلَآءِ﴾ مبتدأ وخبر، وفيه مبالغة عظيمة في التوبيخ؛ أي: مُشارٌ إليكم

في الجدال بالباطل، لا يمكن دُؤمكم بأزيد مما أنتم عليه، فأنتم أنتم لا تشهير لكم بوصفٍ أظهر في القبح مما انفردتُم به وتعيّنتُم من بين سائر الناس.

ثم أكّده بالتنبيهين، والإجمال في اسم الإشارة والتفصيل في بيانه، والإيدان بأنّ الجدال بالباطل لا يجدي في الآخرة، إنما هو في الدنيا لكونها موضع التلبس والاشتباه، ولا يغني عنهم شيئاً عند الافتضاح على رؤوس الأشهاد وانتقام العزيز القهار، وإن دَفَعَ الفضيحة في الدنيا والعقوبة فيها، فقلوه:

﴿جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ جملةٌ مبيّنة<sup>(١)</sup> لوقوع (أولاء) خبراً، أو صلةً

عند من يجعله موصولاً.

﴿فَمَن يُجَدِّدِ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾: محامياً يحميهم

من عذاب الله.

\*\*\*

(١) في (م) و(ك): «مبنية»، والصواب المثبت. انظر: «الكشاف» (١/٥٦٣)، و«تفسير البيضاوي»

(١١٠) - ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا﴾ قبيحاً يسوء به غيره.

﴿أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ﴾ بما يختص به ولا يتعداه [إلى] <sup>(١)</sup> غيره.

﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ بالتوبة، وفي كلمة ﴿ثُمَّ﴾ إشارة إلى أن الاستمرار لا يكون مانعاً إذا لم يؤد إلى الإصرار.

﴿يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا﴾ لذنوبه ﴿رَحِيمًا﴾ بقبول توبته، وإمهاله إلى أن يتوب، وفيه حثٌ للمذنبين على الاستغفار، ويدخل فيه طعمة وقومه دخولاً أولياً.

\*\*\*

(١١١) - ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ فلا يتعداه وباله؛ كقوله: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧].

﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾ به ﴿حَكِيمًا﴾ في مُجازاته.

\*\*\*

(١١٢) - ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ رَدَّهَا، فَكَانَ كَمَنْ لَمْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾.

﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً﴾ صغيرة، أو ما لا عمد فيه.

﴿أَوْ إِثْمًا﴾: كبيرة، أو ما كان عن عمد.

﴿ثُمَّ رَدَّهَا بِرِيئَةٍ﴾ كما فعل طعمة، ووحد الضمير لمكان ﴿أَوْ﴾.

﴿فَكَانَ كَمَنْ لَمْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ أي: بسبب إنكاره ورميه به بريئاً.

﴿بُهْتَنًا﴾ برميهِ البريء، قدَّمه لأنه أفضع<sup>(١)</sup>، و﴿اِحْتَمَلٌ﴾ أبلغ من (حَمَلَ) لأنَّ افْتَعَلَ فيه التَّسَبُّبُ.

﴿وَإِنَّمَا مِيتًا﴾ بتبرئة النفس الخاطئة، وليس فيه التسوية بين الكاسِبِينَ، بل تشريكهما فيما تحملاً بسبب ما فعلاه بعد الكسب.

\*\*\*

(١١٣) - ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾.

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ﴾؛ أي: عصمته عن الخطأ.

﴿وَرَحْمَتُهُ﴾ بما أوحى إليك من الإطلاع على سرهم.

﴿لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ﴾: من بني ظفر، أو: من الناس والطائفة بنو ظفر.

﴿أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ عن القضاء بالحق مع علمهم بأنَّ الجانيَّ صاحبهم، والجملة جواب (لولا)، وليس القصد فيه إلى نفي همهم، بل إلى المبالغة في نفي تأثيره بتنزيله منزلة العدم.

﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾؛ لأنهم ما أزالوك عن الحق، وعاد وبأل عملهم عليهم.

﴿وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ﴾؛ لأن الله تعالى عاصمك يحول بينك وبين الخطأ في الحكم، وما خطر ببالك كان اعتماداً منك على ظاهر الأمر لا ميلاً في الحكم. و﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ في موضع نصب على المصدر؛ أي: شيئاً من الضرر.

(١) في (ك): «أفضح».

﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾: القرآن.

﴿وَالْحِكْمَةَ﴾: السُّنَّةُ المنقسمة إلى <sup>(١)</sup> القولية والفعلية كالحكمة، وفيه تنبيه على أن السنة التي هي إحدى أركان الشريعة من قبيل الوحي الغير المتلو <sup>(٢)</sup>.  
 ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ من خفيات الأمور، أو من أمور الدين والأحكام.  
 ﴿وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ إذ لا فضل أعظم من الرسالة العامة.

\*\*\*

(١١٤) - ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ﴾: من تناجيهم.

﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾: إلا نجوى من أمر، على حذف المضاف، وهو في محل الجرّ على البدل من ﴿كَثِيرٍ﴾ <sup>(٣)</sup>، أو في محل النصب على الاستثناء المنقطع؛ أي: لكن من أمر بصدقة ففي نجواه الخير.

﴿بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ﴾ وهو عام في كل جميل شرعاً وعقلاً وعرفاً.

﴿أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾: أو إصلاح ذات البين.

﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾: أي: يأمر بالخير لأن الفعل كثيراً ما يُطلق على القول والأمر.

﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ويجوز أن يُرتب الوعد على الفعل

(١) في (ف) و(ك): «السنة المستقيمة أي».

(٢) في (م) زيادة: «﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ من خفيات الأمور أو من أمور الدين والأحكام».

(٣) «من كثير» ليست في (ف) و(ك).



تحريضاً للأمر بالخير على فعله، وتنبيهاً على أن الأمر بفعله دون فعله لا يُستحسن، بل الأمر به دليل على أن فعله أهم، وإنما يوجب الثواب لإفضائه إليه، فثوابه تبعٌ لثواب فعله، وإنما شرط أن يكون لطلب مرضاة<sup>(١)</sup> الله تعالى لأن الأعمال بالنيات، فإذا لم يقارنه النية أو عَرَض لصاحبه الرياء والسُّمعة فليس بخير، بل هو إلى الشرِّ واستيجاب العقاب أقرب.

ووصف الأجر بالعظم تنبيهاً على حقارة ما فات من أعراض الدنيا في جنبه.

\*\*\*

(١١٥) - ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّيْنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝﴾.

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾: يخالفه، من الشَّقَّ فَإِنْ كَلَّا من المخالفين يكونُ في شَقٍّ غير شَقٍّ الآخر.

﴿مَنْ بَعْدَ مَا نَبَّيْنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾: ظهر له الحقُّ بالوقوف على المعجزات.

﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وذلك هو السبيل الذي اتَّفَقوا على صحته من الدين الحنيفي القيم، فيندرج فيه الإجماع والاجتهاد، فإنه أيضاً مما اتَّفَقوا على صحته، وعلى كون الثابت به من الدين، وهذا كالبيان لمخالفة الرسول ﷺ، فَإِنَّ مَنْ اتَّبَعَ الإجماع أو اجتهد مجتهد فهو موافق له عليه السلام في الحقيقة وإن كان مخالفاً لظاهر الكتاب والسنة.

﴿تُولَّهِ مَا تَوَلَّى﴾: نجعله والياً لِمَا تَوَلَّاه من الضلال بأن نُخَلِّي بينه وبين ما

اختاره.

(١) في (م): «مراضاة».

﴿وَنُصِّلِهِ جَهَنَّمَ﴾: وندخله فيها؛ أي: نخذله في الدنيا ونعذبه بالنار في الآخرة، وقرئ: (نُصِّلِهِ) بفتح النون من صَلَّاه<sup>(١)</sup>.

﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾: جهنم.

قيل: تدلُّ الآيةُ على حُرْمَةِ مخالفةِ الإجماع؛ لأنه تعالى رَتَّبَ الوعيدَ الشديدَ على المشاقَّةِ واتِّباعِ غيرِ سبيلِ المؤمنين، وذلك إمَّا لحرمةِ كُلِّ منهما، أو أحدهما، أو الجمعِ بينهما، والثاني باطل إذ يَقْبُحُ أن يقال: مَنْ شرب الخمر وأكل الخبز<sup>(٢)</sup> استوجبَ الحدَّ، وكذا الثالث لأن المشاقَّةَ محرمةٌ ضَمَّ إليها غيرها أو لم يُضَمَّ، وإذا كان اتِّباعِ غيرِ سبيلهم محرماً كان اتِّباعِ سبيلهم واجباً<sup>(٣)</sup>.

ومبناه على أن لا يكون قوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ لتقرير المخالفة المذكورة وبيانها، وذلك غير مسلم.

\*\*\*

(١١٦) - ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ

فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ كَرَّرَهُ<sup>(٤)</sup> لقصة طُعْمَةٍ،

واتصاله بها أنه<sup>(٥)</sup> أشرك بعد الإيمان وليس للمشرك غفران.

(١) انظر: «الكشاف» (١/٥٦٥).

(٢) في (ف) و(ك): «وأكل الخنزير»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» (٩٧/٢).

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (٩٧/٢).

(٤) في (ف) و(ك): «كرر». وفي المصدر السابق: (كرره للتأكيد أو لقصة طعمة...).

(٥) في (م): «إذا». وفي (ف): «إذا».

قال مقاتل: فخرج طعمه من مكة ولحق بحرّة بني سليم، فعبد صنمهم حتى مات على الشرك، فنزل فيه الآية، فبين أن طعمة لو لم يشرك لكان في سعة رحمة الله تعالى أن<sup>(١)</sup> يغفر له.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾؛ أي: لا يتناهى تماديه في الضلال؛ إذ لا جهل أفحش من الجهل بالله، وإنما ذكر في الآية الأولى ﴿فَقَدْ أَفْرَىٰ إِيْمًا﴾<sup>(٢)</sup> [النساء: ٤٨] لأنها متصلة بقصة أهل الكتاب، ومنشأ شركهم كان افتراءهم، وهو دعوى النبي ﷺ على الله، وهذه في شأن من ليس من أهل الكتاب ولا علم عنده، فناسب وصفه بالضلال، وأيضاً فقد تقدّم ذكر الهدى<sup>(٣)</sup> وهو ضدّ الضلال.

\*\*\*

(١١٧) - ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾.

﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتًا﴾ يعني: اللات والعزى ومناة ونحوها، كان لكل حي صنم يعبدونه ويلبسونه أنواع الحلي، ويسمونه أنثى بني فلان. وقيل: كانوا يقولون في أصنامهم: هن بنات الله، وقيل: المراد الملائكة؛ لقولهم: الملائكة بنات الله تعالى.

وهو جمع أنثى كَرَبَابٍ ورُبَّى<sup>(٤)</sup>، وقُرئ: (أنثى) على التوحيد، و: (أُنثَاءً) على أنه جمع أنثى كحُبثٍ وخبيث، و: (وُنثَاءً) بالتخفيف والتثقل، وهو جمع

(١) في (ك): «وأن».

(٢) في (ف) و(ك) و(م): «ومن افترى على الله»، والمثبت من (ح).

(٣) قوله: «وهذه في شأن من ليس من أهل الكتاب...» إلى هنا ساقط من (ف) و(ك).

(٤) الربي: الشاة التي وضعت حديثاً. انظر: «اللسان» (مادة: ريب).

وثن كَأَسَدٍ وَأَسَدٍ وَأَسَدٍ، و: (أُثْنًا) بهما على قلبِ الواو لضمَّتْها همزة<sup>(١)</sup>.

﴿وَأِنْ يَدْعُونَ﴾: وإن يعبدون بعبادتها.

﴿إِلَّا أَشَيْطَانًا﴾؛ لأنه هو الذي بعثهم على ذلك ودعاهم إليه فأطاعوه، فجعلت طاعتهم له عبادة<sup>(٢)</sup>.

﴿مَرِيدًا﴾: عاتياً خارجاً عن طاعة الله تعالى، ظاهراً شره كالغلام الأمرد والشجرة المرداء التي سقطت أوراقها وظهرت عيدانها.

\*\*\*

(١١٨) - ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ وَقَالَ لَا تَخْذَنْ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾.

﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ صفة ثانية للشيطان.

﴿وَقَالَ لَا تَخْذَنْ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ صفة أخرى له، الواو للجمع؛ أي: جامعاً بين لعنة الله وهذا القول الشنيع في ﴿لَا تَخْذَنْ﴾ وما بعده من الأفعال الدالة على قُرط عداوته للناس.

والمفروض: المقدّر؛ أي: نصيباً فرض لي وقدر، من قولهم: فرض لي في

العطاء.

\*\*\*

(١١٩) - ﴿وَلَا ضَلَّتْهُمْ وَلَا مَنِينَتْهُمْ وَلَا مَرَّتْهُمْ فَلْيَبْتَ كُنْ أَذَاتَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرَّتْهُمْ

فَلْيَغْرِزْ خَلَقَ اللَّهُ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾.

(١) انظر هذه القراءات في «المحرر الوجيز» (١١٣/٢)، و«الكشاف» (٥٦٦/١)، و«البحر»

(٧/٣٦٠ - ٣٦٢).

(٢) وهي على ظاهرها في هذا الزمن بعد أن ظهر من يجاهر بعبادة الشيطان والعياذ بالله تعالى.

﴿وَلَا ضَلَّتْهُمْ﴾ عن الحق.

﴿وَلَا مُنِيْنَهُمْ﴾ الأمانِيّ الباطلة من طول الأعمار<sup>(١)</sup> وبلوغ الآمال<sup>(٢)</sup>.

﴿وَلَا مُرْتَنَهُمْ فَلْيَبْتَكَنْ﴾ إِذَا بَكَتِ الْبَتَّكَ: القطع، والتفصيل للتكثير والتكرير؛ أي: يقطعونها لتحريم ما أحله، وهي عبارة عما كانت العرب تعمل بالبحائر والسوائب، وإشارة إلى تحريم كل ما أحلّ ونقص كل ما خلق كاملاً بالفعل أو بالقوة. ﴿وَلَا مُرْتَنَهُمْ فَلْيَغْيِرْكَ خَلَقَ اللَّهُ﴾ عن وجهه صورة أو صفة، ويندرج فيه ما قيل من فقهاء عین الحامي، وخصاء العبيد، والوشم والوشر<sup>(٣)</sup>.

وعموماً اللفظ يمنع التغيير مطلقاً، لكن خُصَّ منه البعض كالختان<sup>(٤)</sup> بالنص، ثم الفقهاء خُصُّوا منه خصاء البهائم للحاجة بالقياس.

وأما ما هو من أنواع الكفر كعبادة الشمس والقمر، وكبائر المعاصي كاللواطه، فقد اندرجت تحت قوله: ﴿وَلَا ضَلَّتْهُمْ﴾.

والجمل الأربع حكاية عما ذكره الشيطان نطقاً أو آتاه<sup>(٥)</sup> فعلاً.

﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ بمجاوزته عن طاعة الله تعالى إلى طاعته، وإيثاره ما يدعو إليه على ما أمره تعالى به.

(١) في (ف): «الأعمال».

(٢) في هامش (ف): «وأما إنكار البعث والعقاب فليس من قبيل الأمانى. منه».

(٣) الوشر: أن تحد المرأة أسنانها وترققها تشبهاً بالشواب. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١٧٩/٣).

(٤) في (ف): «كالختنى»، وهو تحريف.

(٥) في (م): «وآتاه»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» (٩٨/٢).

﴿فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا﴾ إِذْ ضَيَّعَ رَأْسَ مَالِهِ، وَبَدَّلَ مَكَانَهُ مِنَ الْجَنَّةِ بِمَكَانٍ مِنَ النَّارِ.

\*\*\*

(١٢٠) - ﴿يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾.

﴿يَعِدُّهُمْ﴾ مَا لَا يُنْجِزُهُ.

﴿وَيُمْنِيهِمْ﴾ مَا لَا يَنَالُونِ.

﴿وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ بِإِظْهَارِ النِّفْعِ فِيهِ الضَّرَرُ، وَهَذَا الْوَعْدُ إِمَّا بِالْخَوَاطِرِ الْفَاسِدَةِ أَوْ بِلِسَانِ أَوْلِيَائِهِ.

\*\*\*

(١٢١) - ﴿أُولَئِكَ مَاؤُنْهْمُ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾.

﴿أُولَئِكَ مَاؤُنْهْمُ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾ اسْمُ مَصْدَرٍ مِنْ حَاصٍ يَحِيصُ<sup>(١)</sup>: إِذَا خَلَصَ وَنَجَا، وَ﴿عَنْهَا﴾ حَالٌ مِنْهُ وَلَيْسَ صَلَةً لَهُ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ مَكَانٍ؛ أَيْ: مَعْدَلًا وَمَهْرَبًا، بِالْغَفَى فِي التَّنْفِيرِ عَنِ الشَّرْكِ بِوَجْهِهِ:

أُولَئِكَ: تَحْقِيرُ مَعْبُودَاتِهِمْ وَنَقْصُهَا بِالْأَنْوَةِ.

(١) قوله: «اسم مصدر..» كذا قال، ومثله في «الدر المصون» (٤/٩٤)، و«اللباب» لابن عادل (٢٨/٧)، ولعل الصواب: (اسم مكان أو مصدر..)، والمراد بالمصدر المصدر الميمي، فإن (محيص) على وزن مَفْعِلٍ، وهذا الوزن يكون من الفعل اسم زمان أو مكان أو مصدرًا ميميًا، وهنا لا يحتمل الزمان، وإنما ذكروا فيه احتمال المكانية والمصدرية. انظر: «الإملاء» للعكبري (ص: ٣٩١)، و«تفسير البيضاوي» (٢/٩٨)، و«البحر» (٧/٣٥١)، و«حاشية الشهاب على البيضاوي» (٣/١٨٠)، و«روح المعاني» (٦/٢٩٥).

وثانيها: أن دعاءهم وعبادتهم إياها إنما هو دعوة الشيطان وعبادته.  
 وثالثها: وصف الشيطان بالمرادة واللعن والتمنية، والدعوة إلى القبائح وفنون  
 الإغواء، والإخبار عن نفسه بذلك على التأكيد القسمي.  
 ورابعها: الإخبار بأن ولايته تُوجب الخسران الظاهر.  
 وخامسها: تكرار اسم الشيطان في ثلاث مواضع، وترك إضمماره إلى إظهار  
 اسمه الدال على البعد والطرْد.  
 وسادسها: تكرار تمنيته الكاذبة، والإخبار بأن وعده ليس إلا تغريراً محضاً،  
 وقبولهم إياه غروراً باطلاً.  
 وسابعها: أن المشركين المطيعين له في الشرك وارتكاب تلك المعاصي مأواهم  
 جهنم ولا يجدون عنها مخلصاً.

\*\*\*

(١٢٢) - ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا  
 الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾.

ثم قابل ذلك التنفير بالترغيب في الإيمان والتوحيد بقوله:

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا  
 الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ قد تقدم تفسيره.

﴿وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا﴾ مصدران مؤكّدان: الأول لنفسه؛ أي وعده وعداً؛ لأن مضمون  
 الجملة الاسمية التي قبله وعد، والثاني لغيره؛ أي: وحق ذلك حقاً. ويجوز أن  
 يتصب الموصول بفعل يفسره ما بعده، و﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ بقوله: ﴿سَنُدْخِلُهُمْ﴾

لأنه بمعنى: نَعِدْهُمْ إِدْخَالَهُمْ، و﴿حَقًّا﴾ على أنه حال<sup>(١)</sup> من المصدر.

﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ تأكيد ثالث على سبيل الاعتراض.

والمقصود من الآية: معارضة المواعيد الشيطانية الكاذبة لقرنائه بوعد الله الصادق لأوليائه، والمبالغة في توكيده ترغيباً للعباد في تحصيله.

\*\*\*

(١٢٣) - ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ وَلَا يَحْدِلْهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾.

﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ اسم ﴿لَيْسَ﴾: وعد الله؛ أي: ليس ما وعد الله من الثواب يُنال بأمانيتكم أيها المسلمون ولا بأمانيتي أهل الكتاب، وإنما يُنال بالإيمان والعمل الصالح.

وقيل: الخطاب مع المشركين، ويعضده تقدم ذكرهم.

ثم قرر ذلك فقال: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ﴾ عاجلاً أو آجلاً، ويدل على التعميم للعاجل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة: ٣٨] سَمِيَ الْقَطْعَ جَزَاءً، وقوله عليه السلام في جواب أبي بكر رضي الله عنه - إذ<sup>(٢)</sup> قال: كيف الصلاح بعد هذه الآية؟ -: «غفر الله لك يا أبا بكر، ألسنت تمرض تصيبك الآلام، فهو ما تُجزون [به]»<sup>(٣)</sup>.

(١) بعدها في (ح) زيادة كلمة: «حق»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي»

(٩٩/٢).

(٢) في (ف): «أنه»، وسقطت الجملة من (ح).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩١٠) و(٢٩٢٦)، والحاكم في =



﴿وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾: ولا يجد لنفسه إذا جاوزَ موالاة الله ونصرته مَنْ يُؤاليه وينصره في دفع العذاب عنه.

\*\*\*

(١٢٤) - ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾.

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾: ﴿مِنْ﴾ للتبعض؛ لأنَّ المكلف لا يطيق عمل كلِّ الصالحات، والطاعة بحسب الطاقة.

﴿مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ﴾ في موضع الحال من المستكنِّ في ﴿يَعْمَلُ﴾، و﴿مِنْ﴾ للبيان.

﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ حالٌ قيِّد به؛ إذ لا اعتداد بأعمال الكفرة لا نفعاً ولا دفعاً، والعمل الصالح لا يكون إلا للمؤمن، فزيادته لبيان أن المراد: مَنْ عَمِلَ صالحاً وهو ثابت على الإيمان، ولا بد من هذا القيد في تحقيق ما أخبر به بقوله:

﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ ولا عبرة لإيمانٍ اقترن بالعمل الصالح ثم زال.

﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ لا بالنقص عن الثواب الموعود، ولا بالزيادة على العقاب المعهود، فهو متعلق بالوعد أيضاً المذكور بقوله: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾.

\*\*\*

(١٢٥) - ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾.

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ استفهامٌ معناه النفي؛ أي: لا أحد أحسنُ ديناً، منصوبٌ على التمييز، وكُنِيَ بالوجه عن الإنسان إذ كان أشرف الأعضاء، ومعنى أسلم لله: انقاد لأمره وشرعه.

﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ جملةٌ حاليةٌ مؤكدة، وكون الغير أحسنَ ديناً منه لا يستلزم بلوغه منتهى المراتب البشرية.

﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ الموافقةُ لدين الإسلام، المتَّفَقُ على صحتها، فإنه عليه السلام بعث على ملة إبراهيم عليه السلام وزيد له أشياء.

﴿حَنِيفًا﴾: مائلاً عن سائر الأديان، حالٌ من المستكنِّ في (اتَّبَعَ).

﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ مجاز عن اصطفاؤه واختصاصه بكرامةٍ تشبه كرامة الخليل عند خليله، وهي جملةٌ اعتراضيةٌ فائدتها تأكيدٌ وجوب اتِّباعِ ملته؛ لأن<sup>(١)</sup> مَنْ بلغ من الزُّلْفَى والكرامة عند الله إلى أن اتَّخَذَهُ خَلِيلًا كان جديراً بأن تُتَّبَعَ ملته، وبأن مَنْ اتَّبَعَهُ كان مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ دِينًا، وإنما أعاد ذكره ولم يضمّر تفخيماً له، وتنصيماً على أنه الممدوح.

والخُلَّةُ من الخِلَال، فإنه ودَّ تَخَلَّلَ النفس وخالطها، أو من الخَلَّةِ بمعنى الخصلة فإنهما يتوافقان في الخصال.

\*\*\*

(١٢٦) - ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾.

﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ خَلْقاً وملكاً يختار منهما مَنْ يشاء.

وقيل: من تنمة ذكر العمال الصالحين والطالحين، مقرّرٌ لوجوب طاعته عليهم، وكمال قدرته على مُجازاتهم على الأعمال.

(١) في (م): «لأنه».

﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾ إحاطة علم وقدره ووعد ووعد.

\*\*\*

(١٢٧) - ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغْبُونَ أَنْ تَكْهُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ آلِوَلَدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾.

﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ في ميراثهن إذ فيه نزلت.

﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾: يبين لكم حكمه ﴿فِيهِنَّ﴾ والإفتاء: تبين المبهم.

﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ في محلّ الرفع بالعطف؛ أي<sup>(١)</sup>: الله يفتيكم والمتلو في الكتاب في معنى اليتامى، على أن ﴿فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ﴾ صلة ﴿يُتْلَىٰ﴾، وجاز أن يكون بدلاً من ﴿فِيهِنَّ﴾.

أو ﴿ما يتلى﴾ مبتدأ و﴿فِي الْكِتَابِ﴾ خبره، والجملة اعتراضية.

أو في محلّ الجرّ على القسم<sup>(٢)</sup>.

و﴿فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ﴾ على الوجهين بدلٌ من ﴿فِيهِنَّ﴾، وإضافة ﴿يَتِمَّى﴾ إلى ﴿النِّسَاءِ﴾ بمعنى (من).

(١) في (ف): «على»، وفي (م): «إلى».

(٢) والتقدير: قل الله يفتيكم فيهن وأقسم بما يتلى عليكم. انظر: «الكشاف» (١/ ٥٧٠)، و«تفسير

البيضاوي» (٢/ ١٠٠)، و«البحر» (٧/ ٣٨٣)، و«الدر المصون» (٤/ ١٠١)، و«روح المعاني»

(٦/ ٣١٥). وأجاز أكثر هؤلاء أيضاً النصب على المفعولية لفعل محذوف، تقديره: ويبين لكم ما

يتلى عليكم.

و﴿الْكَتَبِ﴾ على الوجه الثاني<sup>(١)</sup> هو اللوح المحفوظ، وفائدة الاعتراض: تعظيم المتلو وخاصة حكم اليتامى؛ أي المتلو عليكم في باب يتامى النساء حكم مثبت عند الله في اللوح حق أنه يُراعَى ويُحَافَظُ عليه فإنه من عظام الأمور عنده، كما أن فائدة العطف في الوجه الأول تعظيمه بالاختصاص بالله، وأن حكمه حكم الله، فإن هذه التوطئة تفخيم شأن الموطأ له، وكذلك فائدة القسم في الوجه الثالث، فإن الإقسام بالشيء تنويه باسمه وتعظيم لشأنه.

﴿الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾؛ أي: فرض لهن من الميراث.

﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ كان الرجل منهم يضمُّ اليتيمة ومالها إلى نفسه، فإن كانت جميلة تزوجها وأكل مالها، وإن كانت دميمة عضلها عن التزويج<sup>(٢)</sup> حتى تموت فيرثها، فيجوز أن يكون المعنى: في أن تنكحوهن لجمالهن، أو<sup>(٣)</sup>: عن أن تنكحوهن لدمامتهن، والظاهر الثاني لقوله: ﴿لَا تُؤْتُونَهُنَّ﴾ أي: لا تؤتونهن مالهن ولا تنكحوهن<sup>(٤)</sup>، والواو للعطف دون الحال؛ لأنه مضارع مثبت فلا يدخل فيه الواو إلا بتأويل لا حاجة لنا به هاهنا.

وظاهر النص يدلُّ على صحة تزويج الصغيرة لغير الأب والجدة، ولا يعارضه احتمال أن يكون المعنى: أن تنكحوهن إذا بلغن؛ لأن الأصل في المطلق أن يجري على إطلاقه.

(١) يعني على كون (ما يتلى) مبتدأ و(في الكتاب) خبره. كما ذكر البيضاوي والآلوسي.

(٢) في (م): «التزويج».

(٣) في النسخ: «و»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٠٠)، و«روح المعاني» (٦/ ٣١٧).

(٤) في «ك»: «لقلوله لا تؤتونهن ما كتب لهن ولا تنكحوهن».

﴿وَالْمُسْتَضَعْفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ﴾ عطفٌ على ﴿يَتِمَّى النِّسَاءُ﴾، والعرب كانوا لا يورثونهم كما لا يورثون النساء، وكذا قوله:

﴿وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَمَى بِالْقِسْطِ﴾ عطفٌ عليه؛ أي: وفي أن تقوموا، هذا إذا جعلت ﴿فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ﴾ صلةً، فإن جعلته بدلاً فالوجه نصبها عطفاً<sup>(١)</sup> على موضع ﴿فِيهِنَّ﴾، ويجوز أن يكون منصوباً؛ أي: ويأمركم أن تقوموا. وهو خطاب للأئمة في أن ينظروا لهم ويستوفوا حقوقهم، أو للقوام بالنصفة في شأنهم.

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ ذكر العلم بعد العمل أبلغ وعد ووعيد، وأعلى إشارة وتهديد<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١٢٨) - ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾.

﴿وَإِنْ أَمْرًا﴾ فاعل فعلٍ يفسره الظاهر ﴿خَافَتْ﴾: توقعت ﴿مِنْ بَعْلِهَا﴾؛ لما ظهر لها من المخائل.

﴿نُشُوزًا﴾: تجافياً عنها، وترفعاً عن صحبتها، ومنعاً لحقوقها.

﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ بأن يقل مجالستها ومحادثتها.

(١) في النسخ: «عطف»، والصواب المثبت.

(٢) في هامش (ف): «فإن كان العمل المذكور خيراً يكون وعداً وإن كان شراً يكون وعيداً. منه».

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَّالِحَا<sup>(١)</sup> بَيْنَهُمَا﴾: أن يتصالحا بأن تحطَّ له بعض المهر أو القسم، أو تهبَّ له شيئاً تستميله.

وقرئ: ﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾<sup>(٢)</sup> مِنْ أَصْلَحَ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ، وَحَيْثُذُ جَاز أَنْ يَتَنَصَّبَ ﴿صُلْحًا﴾ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَ﴿بَيْنَهُمَا﴾ ظَرْفٌ أَوْ حَالٌ مِنْهُ، أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى وَالْمَفْعُولِ ﴿بَيْنَهُمَا﴾ أَوْ مَحذُوفٍ.

وقرئ: (يُصْلِحَا)<sup>(٣)</sup> مِنْ أَصْلَحَ بِمَعْنَى اضْطَلَحَ.

﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ مِنَ الْفُرْقَةِ، أَوْ مِنَ النُّشُوزِ وَالْإِعْرَاضِ وَسُوءِ الْعَشْرَةِ، أَوْ مِنَ الْخُصُومَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَإِنَّهُ أُبْعِثُ عَلَى التَّوَافُقِ وَالتَّسَالُمِ مِمَّا إِذَا قَيَّدَ بِحَالِهِمَا، أَوْ: خَيْرٌ مِنَ الْخَيْرَاتِ كَمَا أَنَّ الْخُصُومَةَ شَرٌّ مِنَ الشُّرُورِ، جُمْلَةٌ اعْتَرَاضِيَّةٌ أَكَّدَتْ بَاعْتَرَاضِيَّةً أُخْرَى<sup>(٤)</sup>، وَهِيَ قَوْلُهُ:

﴿وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾؛ أَي: لَا تَتَخَاصَمَا مِرَاءً وَعِنَادًا فَإِنَّ النُّفُوسَ مَجْبُولَةٌ عَلَى الشُّحِّ كَأَنَّهَا أَلْزِمَتُهُ وَجَعَلَتْ حَاضِرَةً لَهُ لَا تَنْفَكُ عَنْهُ، فَإِنَّ هِيَ لَا تَسْمَحُ بِقِسْمَتِهَا أَوْ بِسَائِرِ حَقُوقِهَا أَوْ بِبَعْضِهَا فَلَا يَغْضِبُ الزَّوْجَ عَلَيْهَا وَلَيْسَامِخُهَا، فَإِنَّ الشُّحَّ كَالْأَمْرِ الطَّبِيعِيِّ لِلنُّفُوسِ كَمَا<sup>(٥)</sup> ذَكَرَ، وَلِتَسَامِخِهِ وَلَا يَتَبَاغَضَا وَيَتَشَاقَا.

(١) فِي (ح) وَ(ف) وَ(ك): «يُصْلِحَا»، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (م)، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَهَذِهِ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو، وَقَرَأَ بَاقِي السَّبْعَةِ: «يُصْلِحَا» وَسَتَاتِي. انْظُرْ: «التَّيْسِير» (ص: ٩٧)، وَ«تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ» (عَلَى هَامِشِ حَاشِيَةِ الشَّهَابِ) (٣/ ١٨٥)، وَالْكَلامُ مِنْهُ.

(٢) انْظُرِ التَّعْلِيقَ السَّابِقَ.

(٣) انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٢٩).

(٤) فِي هَامِشِ (ف): «رَدُّ لِمَنْ قَالَ: اغْتَفَرَ عَدَمَ تَجَانُسِهِمَا مِنْهُ». وَالْقَائِلُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْبَيْضَاوِيُّ.

(٥) فِي (ف) وَ(ك) وَ(م): «لَمَّا»، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (ح).

﴿وَأِنْ تَحْسَبُوا﴾ بالإقامة على نسائكم وإن كرهتموهنَّ ﴿وَتَتَّقُوا﴾ النشوز والإعراض مراعاةً لحقوق الصعبة. خَصَّ الخطاب بالأزواج إشارةً إلى أنهم أولى بإقامة حقوقهنَّ والإحسان والتقوى، فإنهن نواقصُ العقول.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ من الإحسان والتقوى.

﴿حَيِّراً﴾ يجازيكم عليه ويثيبكم به<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١٢٩) - ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾.

﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾ حتى لا يقع بينكم زيادةٌ ونقصان فيما يجب لهن البتة.

﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ من جهة التكلف ومراعاة العدالة في الحقوق، فإن ذلك أمرٌ طبيعي غير اختياري، فرفع ذلك عنكم تمام العدل والتسوية في الشيء، وما كلفتم إلا ما تستطيعون بشرط أن تبدلوا فيه وسعكم.

﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ إلى المحبوبة المرغوبة فيها عن المرغوب عنها فتمنعوا لها قسمتها من غير رضى منها، فإنه في وسعكم<sup>(٢)</sup>.

(١) في هامش (ف): «قد تقدم أن ذكر العلم بعد عمل الخير وعد وبشارة ومن لم يتنبه له زعم أن الجواب محذوف والمذكور سببه. منه». والزاعم المذكور هو البيضاوي.

(٢) في هامش (ف): «وأما قيل: فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله، لا يناسب المقام كما لا يخفى. منه». وصاحب القيل المذكور هو البيضاوي.

﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ وهي التي ليست بذات بعلي ولا مطلقة، فيه ضرب من التويخ.

﴿وَأِنْ تُضِلُّوهَا﴾ ما كنتم تفسدون من أمورهن.

﴿وَتَتَّقُوا﴾ فيما يُستقبل من مثل ذلك.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ غفر الله لكم الماضي ورحمكم بالتوفيق للعدل في المستقبل.

\*\*\*

(١٣٠) - ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾.

﴿وَإِنْ يَنْفَرَا﴾؛ أي: يفارق كل منهما صاحبه.

﴿يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا﴾ منهما عن صاحبه، وكفاه أمره بدونه.

﴿مِنْ سَعَتِهِ﴾: من سعة رحمته.

﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا﴾ من جهة الإفضال، بل من جميع جهات الفضل والكمال.

﴿حَكِيمًا﴾ لا يأمر عباده إلا بما هو مصلحة وحكمة.

\*\*\*

(١٣١) - ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ

قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾.

﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ تنبيه على كمال سعته وقدرته.

﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ متعلق بـ ﴿وَصَّيْنَا﴾ أو بـ ﴿أُوتُوا﴾.



﴿وَيَاكُمْ﴾ عطف على ﴿الَّذِينَ أُوتُوا﴾.

﴿إِنْ أَنْتُمْ لِلَّهِ﴾؛ أي: بأن اتقوا الله، أو تكون (أن) المفسرة؛ لأن التوصية في

معنى القول.

واللام في ﴿الْكَتَبَ﴾ للجنس يتناول الكتب السماوية؛ لأن المراد: ولقد وصينا الأمم السالفة كلها ووصيناكم؛ أي: هذه التوصية قديمة ما زال يوصي الله تعالى به عباده لستم مخصصين به، فإن السعادة في التقوى، وفيه تفخيم لأهل التقوى.

﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ جملة معطوفة على ﴿إِنْ أَنْتُمْ﴾  
الله ﴿لأن المعنى: أمرناهم وإياكم بالتقوى، وقلنا لهم ولكم: إن تكفروا فإن الله الخلق كله، لا يتضرر بكفركم ومعاصيكم كما لا يتفجع بشكركم وتقواكم، وإنما وصاكم لرحمته لا لحاجته.

ثم بين بقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا﴾ عن الخلق وعبادته ﴿حَمِيدًا﴾ في حد ذاته حمد أو لم يُحمد، أن<sup>(١)</sup> خلقه العالم ليس لحاجته ومصلحته، فإنه كان غنيًا قبل خلقه حميدًا قبل حمد الحامدين<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١٣٢) - ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾.

﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ تكرير لبيان عظمته وغناه، وتقرير لوجوب

(١) في (ح): «بين أن»، وفي (م): «وأن»، والمثبت من (ف) و(ك)، وهذا المصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل نصب مفعول به لـ (بين) في قوله: (ثم بين بقوله..).

(٢) في هامش (ف): «يرشدك إلى هذا المعنى عبارة (كان)، ولو كان المراد تقرير ما سبق لكفى أن يقول: هو حميد. منه».

تقواه، فتقديمه على التوصية<sup>(١)</sup> تمهيدٌ لعظمته ومالكِيته، وكونه أهلاً لأن يُتَقَى ويطاع، والثاني لبيان غناه، وتأكيدهُ للأول في تقرير معناه، والثالثُ تقويةُ لما ذكر من كونه حميداً بلسان الكل، وكونِ الأشياءِ كُلِّها في طاعته وحمده وعبادته فلا يضرُّه كفركم. ﴿وَكَنْيَ اللَّهِ وَكِيلًا﴾ اعتراضٌ مؤكِّدٌ لمالكِيته ومدبرِيته للكل بيان أنه لم يكلْ أمورهم إلى غيره<sup>(٢)</sup>، فعليهم أن يطيعوه ويتوكلوا عليه، وفيه تسليَةٌ للرسول ﷺ والمؤمنين، وفيما بعده تخويف وتهويل شديد، وإيعاذٌ وتهديدٌ بليغٌ لأعدائهم.

\*\*\*

(١٣٣) - ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا ﴿.﴾  
 ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾؛ أي: يمتيتكم ويُفْنِيكم كما أوجدكم وأنشأكم، ومفعول ﴿يَشَأْ﴾ محذوفٌ دلَّ عليه الجواب.  
 ﴿وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾: ويؤجِّدُ قوماً آخرين مكانكم يوالونه عليه السلام ويؤمنون به، والخطاب لمن يعاديه من كفار العرب.  
 ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ﴾ من الإعدام والإيجاد.  
 ﴿قَدِيرًا﴾ إذ لا يمتنعُ شيء على قدرته وإرادته.  
 ويروى: أنها لما نزلت ضرب رسول الله ﷺ بيده ظهر سلمان وقال: «إنهم قومٌ هذا» [يريد] أبناء فارس<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ح): «التوحيد»، وهو تحريف، والمراد بتقديمه على التوصية ما جاء في الموضع الأول من قوله: ﴿وَلِلَّهِ كُفَايُ السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، وانظر باقي كلامه يظهر لك مراده.

(٢) في (ح) و(م) و(ك): «غيرهم»، والمثبت من (ف).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٧٤)، وما بين معكوفتين منه. ورواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٥٨٢) من =

(١٣٤) - ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ<sup>١</sup> وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾.

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ كالمجاهد يطلب الغنيمة بجهاده.

﴿فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ فلا وجه لإرادته فعند الله ثواب الدارين، فما له يطلب الأخس ويترك الأشرف، وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ يُعْطِي الدُّنْيَا عَلَى نِيَةِ الْآخِرَةِ، وَلَا يُعْطِي الْآخِرَةَ عَلَى نِيَةِ الدُّنْيَا»<sup>(١)</sup>، فإن الأشرف يستتبع الأخس دون العكس، فمن جاهد لوجه الله لم تَقْتُ الغنيمة، وله من ثواب الآخرة ما الغنيمة بجنبه كَلَا شَيْءٍ، فَلْيُرِدْ خَيْرَهُمَا.

﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا﴾ بأحاديث نفوسكم.

﴿بَصِيرًا﴾ بِنْيَاتِكُمْ وَإِرَادَتِكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ، وَفِيهِ وَعِيدٌ لِمَنْ وَقَفَ مَعَ هَوَى نَفْسِهِ وَاخْتَارَ الْأَخْسَ الْفَانِي، وَوَعْدٌ لِمَنْ أَخْلَصَ وَجْهَهُ لِلَّهِ تَعَالَى وَطَلَبَ الْأَشْرَفَ الْبَاقِي.

\*\*\*

(١٣٥) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ نَعَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ ملازمين للعدالة دائمي القيام بها.

= حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: (يعني عجم الفرس) بذلك (يريد أبناء فارس). وفيه انقطاع بين الطبري وشيخه كما نبه عليه الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٣٦٤).

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٥٤٩)، ومن طريقه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣١٣٨)، من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً، وإسناده ضعيف لإبهام الراوي فيه عن أنس.

﴿شَهَادَةٌ لِلَّهِ﴾: لوجه الله، وهو خبر ثانٍ لا حال؛ لأنهم مأمورون بكونهم قوامين بالقسط مطلقاً، فلا وجه لتقييده بحال الشهادة.

﴿وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾: ولو كانت الشهادة على أنفسكم بأن تُقرُّوا عليها، فإن الشهادة بيان الحق سواءً كان على نفسه أو على غيره.

﴿أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ أخره ولم يسلك طريق <sup>(١)</sup> الترقِّي لمكان قوله:

﴿إِنْ يَكُنْ﴾؛ أي: المشهود عليه.

﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ فلا تمتنعوا عن إقامة الشهادة ولا تجُوروا فيها ميلاً لغناه أو ترُحماً لفقره.

﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾؛ أي: بالغني والفقير، وبالنظر لهما، فلو لم تكن الشهادة عليهما <sup>(٢)</sup> صلاحاً لما شرعها، وهو علة الجواب أقيمت مقامه.

والضمير في ﴿بِهِمَا﴾ ليس للمذكور - أعني: أحدَ الجنسين - حتى يلزم إفراده، بل لِمَا دل عليه المذكور، أعني: مجموعَ الجنسين، فإن في اشتراط أحد الأمرين دلالةً على وجودهما في الجملة، وبهذا القدر من البيان لا يتم الكلام في هذا المقام، بل لا بد من بيان وجه العدول عن الظاهر، وجعل الضمير للمدلول دون المذكور، وهو أنه للقصد إلى تعميم أولويته، وأن لا يُتوهم أنها بالنسبة إلى الواحد فقط، وقراءة: (أولى بهم) شاهدة على إرادة الجنس <sup>(٣)</sup>.

﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾: كراهة أن تعدلوا بين الناس، أو: إرادة أن تعدلوا

(١) في (ح) و(م): «طريقة».

(٢) في هامش (ف): «ولم يقل: أو لهما، كما قال القاضي لما فيه ما فيه. منه».

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٧٥).

عن الحق، على أن يكون علةً للنهي وطلب الترك؛ أي: أنهاكم عن اتباع الهوى إرادةً لعدلكم، أو كراهةً لعدولكم.

﴿وَإِنْ تَلَوْا﴾ أَلَسْتُمْ عَنْ شَهَادَةِ الْحَقِّ أَوْ حُكُومَةِ الْعَدْلِ.

وَقَرَأَ: ﴿وَإِنْ تَلَوْا﴾<sup>(١)</sup>؛ أَي: وَإِنْ وَلَيْتُمْ إِحْدَاهُمَا مِنْ إِقَامَةِ الشَّهَادَةِ وَالْحُكُومَةِ.

﴿أَوْ تُعْرَضُوا﴾ عَنْ الشَّهَادَةِ بِمَا عِنْدَكُمْ، أَوْ عَنِ الْحُكُومَةِ بِالْعَدْلِ.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ يَجَازِيكُمْ عَلَيْهِ.

\*\*\*

(١٣٦) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ءَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ ءَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ءَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ءَامِنُوا﴾: دُومُوا عَلَى الْإِيمَانِ ﴿بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وَالْخَطَابُ لِلْمُسْلِمِينَ.

أَوْ: آمِنُوا بِقُلُوبِكُمْ كَمَا آمَنْتُمْ بِلِسَانِكُمْ، وَالْخَطَابُ لِلْمُنَافِقِينَ.

أَوْ: آمِنُوا إِيْمَانًا عَامًّا يَعُمُّ الْكِتَابَ وَالرَّسْلَ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِالْبَعْضِ مَعَ انْكَارِ الْبَاقِي كَلَا إِيْمَانٍ، وَالْخَطَابُ لِمُؤْمِنِي أَهْلِ الْكِتَابِ، وَيَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ رُوي أَنَّ ابْنَ سَلَامٍ وَأَصْحَابَهُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نُؤْمِنُ بِكَ وَبِكِتَابِكَ وَبِمُوسَى وَالتَّوْرَةِ وَعِزِيرٍ، وَنَكْفُرُ بِمَا سِوَاهُ، فَتَنَزَّلَتْ<sup>(٢)</sup>. وَيُسَاعِدُهُ التَّفْصِيلُ فِي قَوْلِهِ:

(١) هي قراءة حمزة وابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ٩٧).

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٤٠١) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما. وذكره تلميذه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٨٦) عن الكلبي.

﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ يعني: القرآن، فإنه أنزل منجماً، ولهذا قال: ﴿نَزَّلَ﴾ بخلاف سائر الكتب.

﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ مِنْ قَبْلُ﴾ أريد به الجنس، وفي ذكر<sup>(١)</sup> المنزل عليه في الأول بوصف الرسالة والإضافة إلى نفسه تعالى ما لا يخفى من التشريف والتعظيم له عليه السلام.

﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ أي: ومن يكفر بشيء من ذلك، وفي التعبير عنه بالوجه المنزل تنبيه على أن الإيمان بتلك الجملة في حكم الإيمان بشيء واحد، فالكفر ببعضه في حكم الكفر ب كله  
﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ عن المقصد بحيث لا يكاد يعود إلى طريقه.

\*\*\*

(١٣٧) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾ يعني: المنافقين؛ إذ هم المتلاعبون بالدين بالكفر مرة بعد أخرى، والإصرار على النفاق، وإفساد الأمر على المؤمنين، ولذلك جاء بعده: ﴿بَشِيرَ الْمُتَّقِينَ﴾ إظهاراً لحالهم، وإخباراً عن مآلهم.

﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾؛ أي: ليس في عادته تعالى إرادة المغفرة لهم.  
﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾؛ لأن قلوبهم ضريت بالكفر، وبصائرهم عميت عن الحق، وخبر (كان) في أمثال هذا محذوف تعلق به اللام؛ أي: لم يكن الله مريداً ليغفر لهم.

(١) في النسخ عدا (م): «وذكر»، والمثبت من (م)، وهو الأنسب بالسياق.

(١٣٨) - ﴿بَشِّرِ الْمُتَفِقِينَ بِأَنَّهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

﴿بَشِّرِ الْمُتَفِقِينَ بِأَنَّهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ وضع ﴿بَشِّرِ﴾ مكان: أنذر، تهكّم بهم.

\*\*\*

(١٣٩) - ﴿الَّذِينَ يَخِذُّونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَلِئِنَّهُمْ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ

فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.

﴿الَّذِينَ يَخِذُّونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في محل نصب على الذم لا

نعت؛ لوجود الفاصل، فلا يُرتكب حيث لا ضرورة، أو في محل الرفع على الذم.

﴿أَلِئِنَّهُمْ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ﴾ الهمزة للإنكار؛ أي: كيف يطلبون العزة عند من

ضربت عليهم الذلة؟ ثم بين امتناع حصول مطلبهم بحصر العزة في أولياء الله

تعالى مع التأكيد بـ ﴿فَإِنَّ﴾ و﴿جَمِيعًا﴾ بقوله:

﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾؛ أي: ما العزة إلا لأولياء الله تعالى، الذين أعزّهم بنصره،

وكتب لهم العزة؛ كما قال: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨] لا يؤبّه

بعزة غيرهم بالإضافة إلى عزّتهم.

\*\*\*

(١٤٠) - ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا

تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ أَنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُتَفِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي

جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾.

﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ يعني: القرآن، والخطاب للمؤمنين، والمنزل

عليهم ما أنزل بمكة من قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي

حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨].

وقرى: ﴿نُزِّلَ﴾ على البناء للمفعول<sup>(١)</sup>، والقائم مقام فاعله:

﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ﴾ وهي المخففة من الثقيلة، والمعنى: أنه إذا سمعتم آيات الله، وهذا على طريقة قولهم: سمعتُ فلاناً يقول، فالمسموع هاهنا استهزاؤهم بآيات الله تعالى لا الآيات.

﴿يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ حالان من الآيات، والأولى تمهيداً للثانية تعظيماً لأمر الاستهزاء بالقرآن، وإنما جيء به لتقييد النهي عن المجالسة في قوله:

﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ الضمير لما دل عليه قوله: ﴿يُكْفَرُ بِهَا﴾ من الكفرة.

﴿حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾؛ أي: غير ما خاضوا فيه، والخوض: الشروع، و﴿حَتَّى﴾ غاية للنهي، وإنما جعل غايته الخوض في حديث غيره دون السكوت عنه؛ لأنه لا يدل على الفراغة عنه بخلاف الخوض بحديث آخر.

﴿إِنْ كُنْتُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾؛ أي: إذا مكثتم معهم فأنتم مثلهم في الوزر؛ لأنكم قادرون على الإعراض عنهم، والإنكار عليهم، ولم يُردَّ به التمثيل من كل وجه؛ لأن خوض المنافقين فيه كفر، ومكث هؤلاء معهم معصية، إذ<sup>(٢)</sup> عدم إنكارهم عليهم لا يدل على الرضا، وعلى تقدير تسليم الدلالة عليه فالرضا بكفر الغير ليس بكفر إذا لم يكن مع استحسان له، وتخصيص الخطاب بالمنافقين لا يساعده السباق<sup>(٣)</sup>، ولا يقتضيه اللحاق، على ما ستقف عليه بإذن الله تعالى.

(١) هي قراءة السبعة عدا عاصماً فإنه قرأ بالمبني للمعلوم. انظر: «التيسير» (ص: ٩٨). وقوله: «على

البناء للمفعول»: من (ف)، وليس في باقي النسخ.

(٢) في (ج) و(ف): «أو».

(٣) في (ج): «السياق»، وفي (ك): «السابق».



و﴿إِذَا﴾ ملغاة لوقوعها بين الاسم والخبر، ولذلك لم يُذكر بعدها الفعل، وأُفرد ﴿مَثَلُهُمْ﴾ لأنه كالمصدر، أو للاستغناء بالإضافة إلى الجمع، وقرئ بالفتح على البناء لإضافته إلى مبني<sup>(١)</sup>.

قيل: لَمَّا نزلت هذه الآية وكانوا إذا خاضوا في ذلك قام المخلصون فعلم المنافقون بذلك، فكانوا يكثرون الخوض فيه قصداً إلى تفريقهم، ومن هنا ظهر وجه انتظام قوله:

﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ﴾؛ أي: جامعٌ لدينك الفريقين ﴿فِي جَهَنَّمَ﴾ وقوله:

﴿جَمِيعًا﴾ لإحاطة إفرادهما، وسياق الكلام لذم المنافقين، وموجب ذلك أن لا يجتمع المذنبون من مخلي المؤمنين مع الكفار فيها، وذلك بخروجهم قبل أن يدخلوا.

\*\*\*

(١٤١) - ﴿الَّذِينَ يَرَبُّونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

﴿الَّذِينَ يَرَبُّونَ بِكُمْ﴾ ينتظرون تجدد حال بكم<sup>(٢)</sup>، وهذا بدلٌ من ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ﴾، أو صفةٌ لـ ﴿الْمُنَافِقِينَ﴾ خاصةً، أو ذمٌ مرفوع أو منصوب.

(١) انظر: «البحر» (٧/٤٢٣).

(٢) في هامش (ف): «نافعاً كان أو ضاراً، ومن قال: وقوع أمر بكم، فقد خصه بالثاني لأن الوقوع إذا تعدى بالباء يختص به على ما ذكره الجوهري، ولا وجه لتخصيص المذكور. منه». والقائل المشار إليه هو البيضاوي.

وجوز أن يكون مبتدأ والخبر قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ وفيه ضعف؛ لنبو المعنى عنه، ولزيادة الفاء في غير محلها؛ لأن هذا الموصول غير ظاهر الشبه باسم الشرط.

﴿قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ﴾ مظاهرين لكم فأسهموا لنا في الغنيمة.

﴿وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ﴾ من الحرب فإنها سجال، وإنما سمي غلبة المؤمنين فتحاً، وغلبة الكفار<sup>(١)</sup> نصيباً؛ تعظيماً لشأن المسلمين<sup>(٢)</sup>، وتخسيساً لحظ الكافرين؛ لأن ظفر أهل الإسلام أمر عظيم تفتح له أبواب السماء، وينزل النصر على أوليائه، وأما غلبة الكفار فما هي إلا حظٌ دنيء كنار الوقح<sup>(٣)</sup>.

﴿قَالُوا﴾ الكفرة: ﴿أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ﴾: ألم نغلبكم ونتمكّن من قتلكم وأسركم فأبقينا عليكم، والاستحواذ: الاستيلاء، وهذا<sup>(٤)</sup> جاء بالواو على أصله؛ كما جاء استروح واستصوب<sup>(٥)</sup>.

﴿وَنَمْنَعُكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بأن خذلناهم بتخييل ما ضعفت به قلوبهم، وتوانينا في مظاهرتهم، فأشركونا فيما أصبتم.

﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ يعني: أن ما في حقهم من الإمهال في الدنيا

(١) في (ك): «الكافرين».

(٢) في (م): «المؤمنين».

(٣) لعله يريد التشبيه بما ينقذ من وقع الحافر الصلب، من وقح الحافر وقحاً: صلب. انظر: «القاموس» مادة: وقح.

(٤) في (م): «ولهذا».

(٥) في هامش (ف): «قال أبو زيد: هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل، وهو قياس مطرد عندهم. من الصحاح. منه».

استدرأج لهم لا إهمال لأمرهم، والفاء السببية للدلالة على أن الحكم الموعود عليهم لا لهم.

﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ حينئذٍ، أو في الدنيا، والمراد بالسبيل: الحجة، ولا متمسك فيه لأصحاب الشافعي على فساد شراء الكافر المسلم، ولا للحنفية على حصول البيئونة بنفس الارتداد<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١٤٢) - ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ سبق الكلام فيه في أوائل سورة البقرة. ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾ بضم الكاف وفتحها<sup>(٢)</sup>: جمع كسلان؛ أي: متثاقلين كالمكره على الفعل.

﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ ليخالوهم مؤمنين، والمراءة مفاعلة بمعنى التفعيل كنعم وناعم، أو للمقابلة، فإن المرائي يرى من يرائيه عمله وهو يرى استحسانه. ﴿كُسَالَى﴾ و﴿يُرَاءُونَ﴾ منصوبان على الحال من ضمير ﴿قَامُوا﴾.

﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ لا اشتغالهم بأمور الدنيا، وتهالكهم عليها. إمّا عطف

(١) في هامش (ف): «والمفهوم من كلام القاضي خلاف ذلك. منه». فقد قال القاضي في «تفسيره»

(٢/ ١٠٤): واحتج به أصحابنا على فساد شراء الكافر المسلم. والحنفية على حصول البيئونة بنفس

الارتداد وهو ضعيف لأنه لا ينفي أن يكون إذا عاد إلى الإيمان قبل مضي العدة.

(٢) الضم هي قراءة الجمهور، والفتح من الشواذ وتنسب للأعرج. انظر: «المختصر في شواذ القراءات»

(ص: ٢٩).

على ﴿رَاءُونَ﴾، وإما حال من ضميره، قيل: إذ المرائي لا يفعل إلا بحضرة من يرائيه وهو أقل أحواله، ويأباه العطف بالواو، إذ حينئذ حقه العطف بالفاء<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١٤٣) - ﴿مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجْدَلَهُ سَبِيلًا﴾.

﴿مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ مترددين بين الكفر والإيمان، من الذبذبة، وهو جعل الشيء مضطرباً، وأصله: الذب بمعنى الطرد. حال من ضمير ﴿يَذْكُرُونَ﴾ أو ﴿رَاءُونَ﴾، أو منصوب على الذم.

وقرى بكسر الذا؛ أي: يذبذبون قلوبهم أو دينهم، أو يتذبذبون ققولهم: صَلَّصَلْ بمعنى تَصَلَّصَلْ، وقرى بالدال غير المعجمة بمعنى: أخذوا تارة في دبة وأخرى في دبة، وهي الطريقة<sup>(٢)</sup>.

﴿لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾: لا صائرين إلى أحد الفريقين بالكلية، وفي ذمهم بهذا الوجه دلالة على أن النفاق أخبث من الكفر الصرف.

﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجْدَلَهُ سَبِيلًا﴾ إلى الحق والصواب، اعتراض لبيان أن تلك الذبذبة من الله تعالى.

\*\*\*

(١٤٤) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَرْئَيْدُونَ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾.

(١) رد على البيضاوي. انظر: «تفسيره» (٢/ ١٠٤).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٨٠)، والقراءة الأولى في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩).

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فإنه صنيع المنافقين وديدنهم<sup>(١)</sup> فلا تشبهوا بهم.

﴿أُرِيدُونَ أَنْ يُجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾: حجة بيّنة، فإن موالاتهم دليل ظاهر على النفاق، والهمزة للإنكار والتقرير.

\*\*\*

(١٤٥) - ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾.

﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ وهي الطبقة التي في قعر جهنم، وهي أشد عذاباً، ولذلك يقول الكافرون: ﴿رَبَّنَا آَرَأْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ يُجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ [فصلت: ٢٩].

والنار سبع دركات، سميت بذلك لأنها متدركة متتابعة بعضها تحت بعض. والمنافقون أخبث الكفرة حيث ضُمُوا إلى الكفر استهزاءً بالإسلام وخداعاً للمسلمين، ولذلك استحقوا أشد العذاب.

وأما قوله عليه السلام: «ثلاث من كن فيه فهو منافق وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم: من إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اتّمن خان»<sup>(٢)</sup> فمن باب التغليظ<sup>(٣)</sup>. وقرئ: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ بسكون الراء<sup>(٤)</sup>، وهو لغة كالسَّطَر والسَّطَر، والتحريك أوجه لأنه يُجمع على أدراك.

(١) في (ف): «ودينهم».

(٢) رواه مسلم (٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في هامش (ف): «لم يقل: من باب التشبيه، كما قال القاضي لأن قوله: وزعم أنه مسلم، يأباه».

(٤) هي قراءة عاصم وحزمة والكسائي، والباقون بفتح الراء. انظر: «التيسير» (ص: ٩٨).

﴿وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ يخرجهم منه.

\*\*\*

(١٤٦) - ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عن النفاق.

﴿وَأَصْلَحُوا﴾ ما أفسدوا من أحوالهم وأسرارهم في حال النفاق.

﴿وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ﴾ تمسكوا ووثقوا به كما يثق المؤمنون الموقنون<sup>(١)</sup>.

﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ بالبراءة عن الرياء، وتخصيص العبادة به تعالى، وابتغاء وجهه بالطاعات.

﴿فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: أصحابهم ورفقاؤهم في الدارين.

﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ فيساهمونهم فيه، ويشاركونهم في الأجر.

\*\*\*

(١٤٧) - ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾.

﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ﴾ إنكار لانتفاعه تعالى بعذابهم؛ أي: منزلة عن الأغراض التي إنما يعذب الملوك لأجلها لا يشفي<sup>(٢)</sup> به من غيظ، ولا

(١) في (ك): «الموقنون».

(٢) في (ح): «يشفي»، وفي (ك): «يشفي».

يدرك به ثأراً، ولا يستجلب به نفعاً، ولا يستدفع ضرراً، كما يفعل الملوك؛ لأنه الغني المطلق الذي لا يجوزُ عليه شيء من ذلك، وإنما العذاب بمقتضى حكمته، فإن شكرتم نعمته باستعمالها فيما يجب، وتوسلتم بها إلى معرفته، وآمنتُم به، فقد أبعثتم استعدادكم عن استحقاق العقاب.

﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا يُنَبِّئُكُمْ بِإِيفَاءِ أَجُورِكُمْ.

﴿عَلِيمًا﴾ بحق شكركم، وإنما قدّم الشكر على الإيمان لأن أعظم الشكر هو الاستدلال بالنعمة على المنعم الموصول إلى معرفته، ثم استعمالها في طاعته، والاستدلال مقدّم على الإيمان.

\*\*\*

(١٤٨) - ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾.

﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ إنما ذكر هذا الوصف - مع أنه تعالى لا يحب السوء مطلقاً - لانطباقه بسبب النزول.

روي: أن رجلاً ضاف قوماً فلم يطعموه، فأصبح شاكياً، فعُتِبَ<sup>(١)</sup> على الشكاية، فنزلت.

﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ إلا جهرَ مَنْ ظَلَمَ بالدعاء على الظالم، وذَكَرَهُ بما فيه من السوء، فالاستثناء متصل.

وقرئ: (ظَلَمَ) على البناء للفاعل على أنه منقطع<sup>(٢)</sup>؛ أي: ولكن الظالم يجهر

(١) في (ح) و(ف): «فعُتِبَ»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «الكشاف» (١/ ٥٨٢)،

وكذا رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٦٢٩) عن مجاهد.

(٢) تنسب لابن عباس وأبي وسعيد بن جبير وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» =

بالسوء فاعلاً ما لا يحبه الله، أو على البدل من الفاعل؛ أي: لا يحبه إلا الظالم، على لغة من يقول: ما جاءني زيد إلا عمرو، بمعنى: ما جاءني إلا عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا﴾ يسمع قول المظلوم ﴿عَلِيمًا﴾ يعلم فعل الظالم.

\*\*\*

(١٤٩) - ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾.

﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا﴾: طاعة وبراً.

﴿أَوْ تُخَفُّوهُ﴾: أو تفعلوه سراً.

﴿أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ﴾ خصَّ العفو بالذكر مع أنه يلزم القسمين؛ لكونه المقصود على أي وجه كان، وذكر إبداء الخير وإخفائه تشبيهاً له<sup>(١)</sup>، ولذلك رتب عليه قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾. يكثر العفو عن العصاة مع القدرة على الانتقام، فعليكم أن تقتدوا بسنته، وتتخللوا بخلقته، فختم العفو بجعله صفةً لله تعالى، وبالحث على الاتصاف به، وتعظيم صاحبه بأنه سميه.

\*\*\*

= (ص: ٣٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٠٣)، و«الكشاف» (١/ ٥٨٢).

(١) في النسخ عدا (م): «تشبيه»، والمثبت من (م) وهو الصواب. انظر: «الكشاف» (١/ ٥٨٢)، و«تفسير البيضاوي» (٢/ ١٠٦). ومعنى (تشبيب)؛ أي: توطئة وتمهيد للعفو، من تشبيب القصيدة، وهو تزيينها بما يتقدم على التخلص إلى المدح من التغزل ووصف الحسن والجمال. يريد أن إيقاع قوله: ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ﴾ توطئة وتمهيداً لذكر العفو على طريقة قوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢] بمعنى: رسوله أحق أن يرضوه، وذكر الله للدلالة على مكانة الرسول ﷺ عند الله تعالى، دلالة على أن للعفو مكاناً وسيطاً في معنى العزم على الخير وفعله. انظر: «فتوح الغيب» (٥/ ٢١١)، و«حاشية الشهاب على البيضاوي» (٣/ ١٩٤).



(١٥٠) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ .  
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ (قوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ توطئة لـ ﴿رُسُلِهِ﴾ بدليل قوله:

﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾؛ أي: بالإيمان والكفر بالرسول.  
 والمراد بالتوطئة: بيان أن الكفر بالرسول كفر بالله، فالتفريق خطأ ظاهر إذ لا واسطة بين الكفر والإيمان.  
 ﴿وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾: نؤمن ببعض الأنبياء، ونكفر ببعضهم .

﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾: طريقاً وسطاً بين الإيمان والكفر، أوماً<sup>(١)</sup> في أول الآية أن الكفر ببعض كفر بالكل، وصرح به في آخرها بقوله:

\*\*\*

(١٥٠) - ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ .  
 ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ على سبيل الحصر، بتوسيط الضمير وتعريف ما بعده؛ أي: الكاملون في الكفر، وبالتأكيد بالمصدر فإن قوله:  
 ﴿حَقًّا﴾ مصدر مؤكد لغيره، أو صفة لمصدر الكافرين بمعنى: هم الذين كفروا كفراً حقاً؛ أي: بَيِّنًا محققاً.

(١) في (ج): «أو»، وفي (ف) و(ك): «أو من»، والمثبت من (م) وهو الصواب.

﴿وَأَعَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ أراد: الإهانة في الغاية<sup>(١)</sup>، وإلا فمعلوم أن العذاب لا يكون إلا مُهِينًا.

\*\*\*

(١٥٢) - ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ أضدادهم ومقابلوهم، وقد سبق وجه دخول (بين) على (أحد) في آخر سورة البقرة.

﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ الموعودة لهم، وتصديره بـ ﴿سَوْفَ﴾ لتوكيد الوعد، والدلالة على أنه كائن لا محالة وإن تأخر.

وقرئ: ﴿يُؤْتِيهِمْ﴾ بالياء على تلوين الخطاب<sup>(٢)</sup>.

﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾ لِمَا قَرَطَ مِنْهُمْ.

﴿رَحِيمًا﴾ بتضعيف حسناتهم.

\*\*\*

(١٥٣) - ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهُ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ أَخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَإِنَّا لَبِينَا مُبِينََّا﴾.

(١) أي: غاية الإهانة.

(٢) هي قراءة حفص عن عاصم، والباقون بالنون. انظر: «التيسير» (ص: ٩٨).

﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ نزلت في أحبار اليهود إذ قالوا: إن كنت صادقاً فائتنا بكتاب من السماء جملة؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢].

وقيل: كتاباً محرراً<sup>(١)</sup> بخط سماوي على اللوح كما كانت التوراة.

أو: كتاباً إلينا بأعياننا؛ كما قال: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّثَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢].

أو: كتاباً نعاينه حين ينزل؛ كما قالوا: ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُفَيْكَ<sup>(٢)</sup> حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: ٩٣].

﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾ جواب لشرط محذوف دل عليه ﴿يَسْأَلُكَ﴾؛ أي: إن يسألك<sup>(٣)</sup> ما كبر عليك فقد سألوا موسى أكبر من ذلك؛ أي: فلك في الأنبياء أسوة، ولهم في ذلك سابقة.

وإنما قال: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا﴾ والسائلون أسلافهم؛ لأنهم على طريقة واحدة ورثوها كابراً عن كابر، فهم وأوائلهم قوم واحد على مذهب واحد في التعنت، وعرفهم راسخ في ذلك.

(١) في «ك»: (مجرداً).

(٢) في النسخ عدا (ف): «لك»، والمثبت من (ف)، وهو الموافق للفظ الآية.

(٣) في (ح): «إن يسألونك»، وفي (ك): «إن يسألك»، وفي (م): «يسألك» بإسقاط «إن»، وسقطت

الجملة كلها من (ف). والصواب المثبت.

﴿فَقَالُوا أَرَأَاكَ اللَّهُ جَهْرَةً﴾؛ أي: أرناه نره<sup>(١)</sup> جهرةً عياناً، أو: مجاهرين معانين له.

﴿فَأَخَذْنَهُمُ الصَّعِقَةَ﴾: نار جاءت من السماء فأهلكتهم.

﴿وَيُظْلَمُهُمْ﴾: بسبب ظلمهم، وهو تعتُّتهم في السؤال، فلا دلالة فيه على استحالة المسؤول<sup>(٢)</sup>.

﴿ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ أَلَيْنَتْ﴾: المعجزات، ولا يجوز حملها على التوراة؛ لأن إتيانها بعد ذلك.

﴿فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ﴾؛ أي: تابوا فعفونا، فالفاء فصيحة، يرشدك إليه قوله في سورة البقرة: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٢].

﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُبِينًا﴾: سلطاناً ظاهراً عليهم حين أمرهم بأن يقتلوا أنفسهم توبةً عن اتخاذهم العجل.

\*\*\*

(١٥٤) - ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾.

﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ﴾: بسبب ميثاقهم ليقبلوه.

﴿وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الْبَابَ﴾؛ أي: باب إيلياء.

﴿سُجَّدًا﴾: مطأطين عند الدخول رؤوسكم.

(١) في النسخ: «نراه»، والصواب المثبت. انظر: «تفسير البيضاوي» (١٠٦/٢).

(٢) رد للبيضاوي في قوله: ﴿وَيُظْلَمُهُمْ﴾: بسبب ظلمهم وهو تعتُّتهم وسؤالهم ما يستحيل في تلك الحال التي كانوا عليها، وذلك لا يقتضي امتناع الرؤية مطلقاً. انظر: «تفسير البيضاوي» (١٠٦/٢).

﴿وَقُلْنَا لَهُمْ﴾ على لسان داود عليه السلام، ويجوز أن يكون موسى عليه السلام فإنه شَرَعَ السَّبْتَ، ولكن كان الاعتداء<sup>(١)</sup> فيه، والمسوخ في زمن داود عليه السلام.

﴿تَعُدُّوْا فِي السَّبْتِ﴾ وقرئ: ﴿لَا تَعُدُّوْا﴾<sup>(٢)</sup> على أن أصله: لا تعتدوا، فأدغمت التاء في الدال.

﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ على قولهم: سمعنا وأطعنا.

\*\*\*

(١٥٥) - ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِّيثَقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بَيَّاتٍ اللَّهُ وَقَلِيلُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ بَعَثَ حَقَّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِّيثَقَهُمْ﴾ متعلق بمحذوف؛ أي: بسبب نقضهم ميثاقهم وكفرهم وكذا وكذا فعلنا بهم؛ من تحريم الطيبات عليهم، واعتداد العذاب الأليم لهم، وحذف لدلالة ما بعده عليه.

وإما بقوله: ﴿حَرَمْنَا... وَأَعْتَدْنَا﴾ [النساء: ١٦٠ - ١٦١] على أن قوله: ﴿فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠] بدل من قوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾ وما عطف عليه.

و(ما) مزيدة للتأكيد، وتحقيق أن تحريم الطيبات عليهم واعتداد العذاب الأليم لهم لم يكن إلا بنقض العهد وما يتبعه من الكفر بالآيات، وقتل الأنبياء عليهم السلام،

(١) في (ف) و(ك): «الإغراق»، والصواب المثبت. انظر: «تفسير البضاوي» (١٠٧/٢)، و«روح المعاني» (٣٧٧/٦).

(٢) هي قراءة ورش عن نافع. انظر: «التيسير» (ص: ٩٨).

وغير ذلك، والفاء فصيحة عاطفة على محذوف تقديره: ثم نقضوا الميثاق، فبسبب نقضهم الميثاق فعلنا بهم ما فعلنا<sup>(١)</sup>.

﴿وَكُفِّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾: بما في كتابهم.

وقيل: بالقرآن، وفيه أنه حينئذ حقه أن يؤخر عن قوله:

﴿وَقُلُوبُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ بَعِيرٌ حَقٌّ﴾ قد سبق تفسيره في سورة البقرة.

﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾: مغشاة بأغطية خلقية لا يصل إليها شيء من الذكر والموعظة.

﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ رد لما قالوا؛ أي: لم تُخلق قلوبهم غلفاً، بل طبع الله عليهم وخذلهم بكفرهم فأبطل استعدادهم.

﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾: إيماناً قليلاً لا عبرة به لنقصانه، ويجوز أن تكون القلة كناية عن العدم، وقد سبق وجهها في سورة آل عمران.

وأما ما قيل: المعنى: إلا قليلاً منهم كعبد الله بن سلام، فيأباه التفرغ على ما تقدم.

\*\*\*

(١٥٦) - ﴿وَيَكْفُرْهُمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرِيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾.

﴿وَيَكْفُرْهُمْ﴾ يعني: يعيسى عليه السلام، وهو معطوف على ﴿وَيَكْفُرْهُمْ﴾؛ لأنه من أسباب الطبع، أو على قوله<sup>(٢)</sup>: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾، ويجوز أن يُعطف مجموع هذا

(١) في هامش (ف): «عبارة القاضي: ففعلنا بهم ما فعلنا بسبب نقضهم، وفيه تغيير النظر بلا ضرورة. منه».

(٢) «قوله»: ليست في (م).

وما عطف عليه على مجموع ما قبله، ويكون تكرير ذكر الكفر<sup>(١)</sup> إيذاناً بتكرير كفرهم، فإنهم كفروا بموسى ثم بعيسى عليهما السلام، ثم بمحمد ﷺ.

﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ﴾ يعني: نسبتها<sup>(٢)</sup> إلى الزنا، والقول إذا تعدى بـ (على) يكون بمعنى الافتراء.

ونصب: ﴿بِهِنَّ﴾ على تضمين معنى: باهتين.

وقوله: ﴿عَظِيمًا﴾ تأكيد لما في تنكير ﴿بِهِنَّ﴾ من النفخيم.

\*\*\*

(١٥٧) - ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾.

﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ قالوه استهزاء<sup>(٣)</sup>؛ كما قال فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، ويجوز أن يكون استئنافاً بأن يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه السلام عما يذكرونه به.

و﴿عِيسَى﴾ بدل من ﴿الْمَسِيحَ﴾ أو عطف بيان، وكذلك ﴿ابْنَ مَرْيَمَ﴾، ويجوز أن يكون صفةً أيضاً.

(١) في (ف): «تكرير ذلك الكفر»، وفي (ك): «تكرير ذلك». والصواب المثبت. انظر: «تفسير البياضوي» (١٠٧/٢).

(٢) في (ف): «بنسبتها».

(٣) في هامش (ف): «عبارة القاضي: أي بزعمهم، ولا وجه له إلا بتكلف بارد. منه».

وأجاز أبو البقاء في ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ هذه الأوجه الثلاثة<sup>(١)</sup>، إلا أن البدل في المشتقات قليل، وقد يقال: إن ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ جرى مجرى الجوامد.

﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ تخصيصٌ بعد التعميم لكونه محلَّ الاهتمام، أو نفياً لما ظنهم<sup>(٢)</sup> من أنهم قتلوه ثم صلبوه.

﴿وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ مسندٌ إلى الجار والمجرور، كأنه قيل: وقع لهم التشبيه<sup>(٣)</sup>، أو إلى ضمير المقتول المدلول عليه بقوله: ﴿إِنَّا قَتَلْنَاهُ﴾ كأنه قيل: شُبِّهَ لَهُمْ مَنْ قَتَلُوهُ.

رُوي أنه دخل رجل من اليهود بيتاً كان هو فيه فلم يجده، وألقى الله عليه شبّهه، فلما خرج ظنَّ أنه عيسى عليه السلام فأخذ وُصَلب، وأمثال ذلك من الخوارق لا يُستبعد في زمان النبوة.

وقيل: إن رهطاً من اليهود سبُّوه وأمه فدعا عليهم فمسحهم الله تعالى قردهً وخنازير، فاجتمعت اليهود على قتله، فأخبر الله تعالى بأنه يرفعه إلى السماء، فقال لأصحابه: أيكم يرضى أن يُلقى عليه شبهي فيقتل ويصلب ويدخل الجنة؟ فقام رجل منهم فألقى الله عليه شبّهه فقتل وُصَلب.

وإنما ذمَّهم الله بما دل عليه الكلام من جرأتهم على الله، وقصدهم قتل نبيّه المؤيّد بالمعجزات الباهرة، وتبجُّحهم به، لا بقولهم هذا على حسابناهم.

﴿وَالَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ في شأن عيسى عليه السلام، وذلك أنه لما وقعت تلك

(١) انظر: «الإملاء» (ص: ٤٠٥).

(٢) قوله: «لما ظنهم» كذا في النسخ، ولعله يريد: (لما ظنوا)، أو: (لظنهم).

(٣) أي: (ولكن وقع لهم التشبيه بين عيسى والمقتول). انظر: «تفسير البيضاوي» (١٠٨/٢).



الواقعة اختلف الناس، فقال بعض اليهود: إنه كان كاذباً فقتلناه حقاً، وتردد آخرون فقال بعضهم: إن كان هذا عيسى فأين صاحبنا؟ وقال بعضهم: الوجه وجه عيسى والبدن بدن صاحبنا! وقال مَنْ سمع منه أن الله تعالى يرفعني إلى السماء: إنه رفع إليها، وقال قوم: صُلب الناسوت وصعد اللاهوت.

﴿لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ﴾ من أمره، والمراد من الشك: التردد، ولمَّا احتمل أن يكون الوقوع في الشك لأكثرهم<sup>(١)</sup> دفعه بقوله:

﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾: شيء من جنس العلم.

﴿إِلَّا آيَاتٍ الظَّنِّ﴾ استثناء منقطع، والمعنى: أنهم مستمرُّون على الشك، لكن قد يلوح لهم أمارَةٌ فيحصل ظنٌّ، ثم يزول ويعود الشك، وهذا أدلُّ على شدة الحيرة من استمرار الشك بلا انقطاع.

هذا ما بحسب جليل النظر، والذي هو بحسب دقيقه: أن المراد من الشك ما يلزمه من الحيرة التي لا محيص لهم عنها، وعبارَةٌ (في) الدالة<sup>(٢)</sup> على الشبوت والتقريب<sup>(٣)</sup> إنما تساعد هذا.

﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ صفة مصدرٍ محذوف؛ أي: وما قتلوه قتلاً يقيناً، أو حال؛ أي: وما قتلوه متيقنين فيما ادَّعوا من قولهم: إنا قتلنا المسيح، أو تأكيدٌ لـ (ما قتلوه) كأنه قيل: وما قتلوه حقاً؛ أي: حقَّ انتفاء قتله حقاً، وهو تأكيد لغيره.

\*\*\*

(١) في (ف): «لأكثر»، وفي «ك»: «الأكثر».

(٢) في (ف): «الدلالة»، وهو تحريف.

(٣) في (ح): «والتقرير».

(١٥٨) - ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾.

﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ ردُّ وإنكارٌ لقتله، وإثباتٌ لرفعه إلى منزلةٍ عاليةٍ مما كان فيه.

﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا﴾ لا يُغلب على ما يريد.

﴿حَكِيمًا﴾ في تدابيره، ويدخل فيه دخوله أولاً ما دبَّره في أمر عيسى عليه السلام.

\*\*\*

(١٥٩) - ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾.

﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ أحدٌ ﴿إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ جملةٌ قَسَمِيَّةٌ وقعت صفةً

لـ (أحد)، ويعود إليه الضمير الثاني، والأول لعيسى عليه السلام؛ أي: ما من يهوديٍّ ولا نصرانيٍّ إلا ليؤمننَّ قبل أن يموت، ولو حين تزهقُ روحه، ولا ينفعه إيمانه بأنَّ عيسى عليه السلام عبد الله ورسوله.

ويؤيد ذلك أنه قرئ: (إلا ليؤمننَّ به قبل موتهم) بضم النون؛ لأنَّ أحدًا في معنى الجمع<sup>(١)</sup>، وهذا كالوعيد لهم والتحريض على معاجلة<sup>(٢)</sup> الإيمان به قبل أن يضطروا إليه ولا ينفعهم إيمانهم.

وقيل: الضميران لعيسى عليه السلام، والمعنى: أنه إذا نزل من السماء آمن به أهل الملل<sup>(٣)</sup> جميعاً، فتكون الملة واحدةً وهي ملة الإسلام، وهذا يقتضي تخصيصَ ﴿أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ بالذين هم يوجدون عند نزوله عليه السلام، وتعميمَ الحكم لغير

(١) انظر: «الكشاف» (١/٥٨٨).

(٢) في (م): «معاجلتهم».

(٣) في (م): «أهل الكتاب والملل».

الكتابي أيضاً، فعلى ما ذكر يكون في المنزل تخصيص في موضع التعميم، وتعميم في موضع التخصيص.

﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ تقديمه للتخصيص.

﴿يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِدًا﴾ فيشهد على اليهود بالتفريط في حقه، وعلى النصارى بالإفراط فيه.

\*\*\*

(١٦٠) - ﴿فِظْلِهِم مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾.

﴿فِظْلِهِم مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ يعني: ما ذكر في قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا﴾ الآية [الأنعام: ١٤٦]، والتكثير في (بظلم) للتعظيم، وتقديمه على ما تعلق به يفيد التخصيص.

﴿وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾: أناساً كثيراً، أو: صدداً كثيراً، وإنما أُعيدت الباء هنا دون في<sup>(١)</sup> ﴿وَأَخَذَهُمْ﴾ وما بعده؛ للفصل بين المعطوفين بما ليس معمولاً للمعطوف عليه، بخلاف الفصل فيما بعده، فإن الفاصل ثمة بالمعمول<sup>(٢)</sup> للمعطوف عليه.

\*\*\*

(١٦١) - ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُوعَنَّهُ وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

(١) «في» ليست في (ك).

(٢) في (م): «بالعموم».

﴿وَأَخَذَهُمُ الْبَرَاءَةُ وَقَدْ هَمُّوا عَنْهُ﴾؛ أي: نهى تحريم، بدلالة السياق، فلا دليل فيه على أن النهي المطلق يدل على التحريم.

﴿وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَطْلِ﴾ بالرشوة وسائر الوجوه المحرمة.

﴿وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَطْلِ﴾ دون مَنْ تاب وآمن.

﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ في الغاية<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١٦٢) - ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ كعبد الله بن سلام وأصحابه.

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: منهم، أو من المهاجرين<sup>(٢)</sup> والأنصار.

﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ خبر المبتدأ.

﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ نصبٌ على المدح لبيان فضيلة الصلاة، أو عطفٌ على (ما أنزل إليك)، والمراد بهم الأنبياء عليهم السلام؛ أي: يؤمنون بالكتب والأنبياء.

وقرئ بالرفع عطفًا على ﴿الرَّاْسِخُونَ﴾، أو الضمير في ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، أو على أنه مبتدأ والخبر: ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ﴾.

(١) في هامش (ف): «لا بد من الحمل على هذا حتى يكون للتوصيف فائدة زائدة. منه».

(٢) في (ف) و(ك): «أو المهاجرين»، وفي (م): «والمهاجرين».

﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ رفعه لأحد الوجوه<sup>(١)</sup> المذكورة.

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ قدّم عليه الإيمان بالأنبياء والكتب، وما يصدّقه من اتباع الشرائع؛ لأنه المقصود من الآية.

﴿أُولَئِكَ سَنُوْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ على جمعهم بين الإيمان الصحيح والعمل الصالح.

\*\*\*

(١٦٣) - ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوشَعَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآدَمَ دَاوُدَ زُكْرًا﴾.

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾ بدأ به عليه السلام لأنه أول من شرّعت له الشرائع، وسنّت له السنن.

﴿وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ جوابٌ لأهل الكتاب [عن اقتراحهم]<sup>(٢)</sup> أن ينزل عليهم كتاباً من السماء، واحتجاجٌ عليهم بأن أمره في الوحي كسائر الأنبياء.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوشَعَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ﴾ خصّهم بالذكر مع اشتغال النبيين عليهم؛ لأن إبراهيم عليه السلام أول أولي العزم، وعيسى عليه السلام آخرهم، والباقون أشراف الأنبياء ومشاهيرهم، وإنما لم يذكر موسى عليه السلام هاهنا لأن له طريقةً مخصوصةً على

(١) في (م) و(ك): «الأوجه».

(٢) من «تفسير البضاوي» (١٠٩/٢). ونحوها عبارة «الكشاف» (١/٥٩٠): (جواب لأهل الكتاب

عن سؤالهم رسول الله ﷺ أن ينزل عليهم كتاباً...).

ما سيأتي التصريح بها، وأيضاً قد أنزل عليه كتاب من السماء دفعةً واحدة فلا يناسب ذكره في الردّ على ما طلب من مثل<sup>(١)</sup> ذلك.

﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا﴾ وقرئ: ﴿زُبُورًا﴾ بالضم<sup>(٢)</sup>، وهو جمع زُبْرٍ بمعنى مزبور.

\*\*\*

(١٦٤) - ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾.

﴿وَرُسُلًا﴾ منصوبٌ بمضمَرٍ دلّ عليه ﴿أَوْحَيْنَا﴾<sup>(٣)</sup>، أو بما فسّره: ﴿قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾؛ [أي: من قبل] هذه السورة أو اليوم.

﴿وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ وهو منتهى مراتب الوحي، خُصَّ به موسى عليه السلام من بينهم.

قوله: ﴿تَكْلِيمًا﴾ لدفع المجاز، قال الفراء: العرب تسمي ما وصل إلى الإنسان كلاماً بأي طريق وصل، ولكن لا تحقّقه بالمصدر، فإذا حُقّق به لم يكن إلا حقيقة الكلام.

\*\*\*

(١٦٥) - ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾.

(١) «مثل» سقطت من (ف) و(ك)، و«من» سقطت من (ح)، والمثبت من (م).

(٢) هي قراءة حمزة، وقرأ باقي السبعة بفتح الزاي. انظر: «التيسير» (ص: ٩٨).

(٣) والتقدير: وأرسلنا رسلاً. انظر: «تفسير البضاوي» (٢/ ١٠٩)، و«روح المعاني» (٦/ ٣٩٧)، وما

سيأتي بين معكوفتين منهما.

﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ منصوبٌ على المدح، أو على التكرير للتأكيد، أو على الحال الموطئة كقولك: مررت بزيد رجلاً صالحاً.

﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ لئلا يقولوا: لولا أرسلت إلينا رسولا فيوقظنا من سنة الغفلة، وينبئنا لما يجب الانتباه له.

وَمَنْ قَالَ<sup>(١)</sup>: وفيه تنبيه على أن بعثة الأنبياء عليهم السلام إلى الناس ضرورة؛ لقصور الكل عن إدراك جزئيات المصالح، والأكثر عن إدراك كلياتها = فلم يتنبه لعدم مساعدة الاقتصار على التبشير والإنذار لذلك، فإن الأهم حينئذ ذكر بيان الأحكام كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

واللام متعلقة بـ ﴿أَرْسَلْنَا﴾ أو بقوله: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾، و﴿حُجَّةٌ﴾ اسم كان، وخبره ﴿لِلنَّاسِ﴾، أو ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ والآخر حال، ولا يجوز تعلقه بـ ﴿حُجَّةٌ﴾؛ لأنه مصدر، و﴿بَعْدَ﴾ ظرف لها أو صفة.

﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا﴾ لا يغلب<sup>(٢)</sup> فيما يريد.

﴿حَكِيمًا﴾ فيما دبره، ويدخل فيه تدبيره في النبوة وتخصيص كل نبي من الأنبياء المذكورين بما خص به دخولا أولياً.

\*\*\*

(١٦٦) - ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.

(١) هو البيضاوي. انظر: «تفسير البيضاوي» (١٠٩/٢).

(٢) في (م): «لا يغالب».

﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾ استدراكٌ عما دَلَّ عليه سؤالهم، فإنه لَمَّا أَجاب عن اقتراحهم إنزالَ كتاب من السماء تَعْتَنَّا، واحتج عليهم بأن طريق الوحي المنزل على جميع الأنبياء عليهم السلام على هذا الأسلوب، دل على أنهم لا يشهدون به، وإلا لم يسألوا لوضوحه ولم يتعنَّوا، فقال: [إنهم لا يشهدون] <sup>(١)</sup> لكن الله يشهد، وإنهم أنكروه ولكن الله يشته ويقرُّره.

﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ من القرآن المعجز الدال على نبوتك، رُوي أنه لَمَّا نزل ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ الآية [النساء: ١٦٣] قالوا: ما نشهد لك، فنزلت <sup>(٢)</sup>.

﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ حال؛ أي: مُتَبَسِّئاً بعلمه، جملة مفسرة أوردت بياناً للشهادة؛ أي: بعلمه الخاص وهو العلم بتأليفه على وجه يعجز عنه كل بليغ، أو بحال من يستعد للنبوة ويستأهل نزول الكتاب عليه، أو بعلمه الذي يحتاج إليه الناس في معاشهم ومعادهم، وعلى هذا يكون الحال عن المفعول، وعلى الأولين عن الفاعل.

﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾ أيضاً بنبوتك.

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾؛ أي: وكفى بما أقام به من الحجج على صحة نبوتك عن الاستشهاد بغيره.

\*\*\*

(١٦٧) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾.

(١) من «الكشاف» (٥٩٢/١)، و«تفسير البضاوي» (١١٠/٢).

(٢) انظر: «الكشاف» (٥٩٢/١)، و«تفسير البضاوي» (١١٠/٢). ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره»

(٧/٦٩٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥٣٤/٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.



﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ لجمعهم بين الضلال والإضلال، ولأن المضل يكون أعرق في الضلال، وأبعد عن الانقلاع عنه .

\*\*\*

(١٦٨) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا يَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ .

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بإنكار نبوة محمد ﷺ .

﴿وظَلَمُوا﴾ أنفسهم بالضلال وغيرهم بالصد والإضلال .

﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾؛ أي: ليس في عادته تعالى المغفرة لهم ما داموا على ذلك .

﴿وَلَا يَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾؛ لامتناعهم عن قبول ذلك .

\*\*\*

(١٦٩) - ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ .

﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾؛ لانجذابهم إليها بهوهم، ولا يهديهم يوم القيامة إلا طريقها .

﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ لجري حكمه السابق ووعده المحتوم على أن من مات على الكفر فهو لا يخرج من النار، و﴿خَالِدِينَ﴾ حال مقدرة .

﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ لا يصعب عليه ولا يستعظمه .

\*\*\*

(١٧٠) - ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَقَامُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ الباء إما للتعديّة؛ أي: بالكتاب أو الدّين الذي هو الحق، أو للمصاحبة؛ أي: ملتبساً بالحق.

﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾ لَمَّا قَرَّرَ أمر النبوة، وبَيَّنَّ الطريق إلى العلم بها، ووَعِدَ مَنْ أنكرها، خاطب الناس عامة بالدعوة وإلزام الحجة، والوعد بالإجابة، والوعد على عدمها.

﴿فَقَامُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾؛ أي: إيماناً<sup>(١)</sup> خيراً لكم، أو: اتّسوا خيراً لكم مما أنتم عليه<sup>(٢)</sup>.

﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؛ أي: فإن الله تعالى غنيٌّ عنكم لا يتضرر بكفركم كما لا يتنفع بإيمانكم؛ لأن له ما في العالم كله، فحُذِفَ الجزاء وأقيم تعليله مقامه، وعبر عن العالم بقطريه.

﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾ بأحوال العالم.

(١) في (م): «إيمانكم»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في المصادر. انظر: «تفسير القرطبي» (٢٢٨/٢)، و«تفسير البيضاوي» (١١٠/٢)، و«البحر» (٤٨٩/٧)، و«روح المعاني» (٤١١/٦). وقوله: ﴿خَيْرًا﴾ على هذا القول نعت لمصدر محذوف دل عليه الفعل الذي قبله، وهو: (آمَنُوا). وإلى هذا ذهب الفراء. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢٩٥/١).

(٢) وهذا مذهب سيبويه: أنه منصوب بفعل مضمر وجوباً. انظر: «الكتاب» (٢٨٢/١)، و«البحر» (٤٨٩/٧).

﴿حَكِيمًا﴾ فيما دبر له <sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١٧١) - ﴿يَأْهَلْ أَلِڪَتَبِ لَا تَقْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ  
إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَنَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَتَأْمَنُوا  
بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ۚ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ  
وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾.

﴿يَأْهَلْ أَلِڪَتَبِ لَا تَقْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾؛ أي: لا تُجاوزوا حدَّ الحق، وهو  
خطاب لليهود في وضع شأن عيسى عليه الصلاة والسلام حتى سمّوه ولد  
الزنا، وغلّوا النصراني برفعه حتى قال بعضهم: هو الله، وقال بعضهم: هو ابنه  
وقال بعضهم: هو ثالث ثلاثة.

﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ وهو اصطفاؤه لأنبيائه عليهم الصلاة والسلام،  
وتنزهه عن الشريك والصاحب والولد.

﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ وقد سبق تفسيره.

﴿أَلْقَنَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾: أوصلها <sup>(٢)</sup>.

(١) في هامش (م): «انتهى ما وجد من سورة النساء كما هو في أصله المنقول منه، ويتلوه سورة الأنعام  
كما هو في أصله أيضاً». وفي هامش (ك): «آخر النساء وسورة المائدة ساقط من الأصل». وهنا  
أيضاً انتهى تفسير سورة النساء في (ف). والباقي من (ح) وحدها.

(٢) تحرفت في (ح) إلى: «وأصلها»، والمثبت من «الكشاف» (١/٥٩٣)، و«تفسير البيضاوي»  
(٢/١١١)، وفيهما: أوصلها إليها وحصلها فيها.

﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾؛ أي: صدر منه بلا توسط ما يجري مجرى الأصل والمادة،  
وسمي روحاً لأنه كان يحيي الأموات أو القلوب.

﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾؛ أي آمنوا بالله بأنه إله واحد لا شريك له ولا صاحبة ولا  
ولد، وبعيسى عليه الصلاة والسلام بأنه عبده ورسوله، ولمّا كان تكذيبه تكديباً  
لرسل كلهم قال: ﴿وَرَسُولِهِ﴾ ولم يقل: ورسوله؛ تعظيماً لشأنه، وبهذا البيان اتضح  
وجه التفريع على ما تقدم.

﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الله ثلاثة، على ما استفاد من  
قولهم بثلاثة أقانيم: الآب أرادوا به الذات، والابن وأرادوا به العلم، وروح القدس  
وأرادوا به الحياة، والإلهية ثلاثة: الله والمسيح ومريم على ما ذكر في قوله تعالى  
﴿وَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُوا مِنِّي آلِهَةً مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦].

﴿أَنْتَهُوا﴾ عن الثلاث ﴿خَيْرًا لَّكُمْ﴾ نصبه كما سبق.

﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾؛ أي: واحد بالذات لا تعدد فيه بوجه من الوجوه.  
﴿سُبْحَنَهُ﴾ أسبحه تسبيحاً من أن يكون له ولد، فإنه يكون لمن يعادله<sup>(١)</sup> أحد.  
﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ملكاً وحقاً لا يعادله بشيء من ذلك فهو  
كالدليل لما تقدم.

﴿وَكُنْفَى بِاللَّهِ وَكَيْلًا﴾؛ أي: لأنه تعالى كافٍ في تأثير العالم وتدييره، وعلى  
تقدير وجود الشريك يلزم أحد المحذورين: عدم كفايته تعالى في التأثير والحفظ،  
وعدم كون الشريك شريكاً.

\*\*\*

(١) في (ح): «يعادل»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (١١١/٢).

(١٧٢) - ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾.

﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ﴾: لن يأنف، من نكفت الدمع<sup>(١)</sup>: إذا نحته بأصبعك لئلا يرى أثره عليك.

﴿أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ﴾: من أن يكون عبداً له تعالى، فإن عبوديته شرفٌ يباهي به، وإنما المذلة<sup>(٢)</sup> والاستنكاف في عبودية غيره.

رُوي: أن وفد نجران قالوا لرسول الله ﷺ: لم تعيبُ صاحبنا؟ قال: «ومن صاحبكم؟» قالوا: عيسى، قال: «وأَيُّ شيء أقول؟»، قالوا: تقول: إنه عبد الله، قال: «إنه ليس بعارٍ أن يكون عبداً لله» قالوا: بلى، فنزلت<sup>(٣)</sup>.

﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ عطف على ﴿الْمَسِيحُ﴾؛ أي: ولا يستنكف الملائكة المقربون أن يكونوا عبيداً لله.

لَمَّا كان عيسى عليه الصلاة والسلام ممتازاً عن بني نوعه بأمرين صالحين لأن يعظم بهما ويُظنَّ أنه يستحق بذلك أن يُرفع عن منزلة العبودية:

أحدهما: كونه عليه الصلاة والسلام مخلوقاً من غير أب.

والثاني: كونه مرفوعاً إلى السماء.

(١) في (ح): «الدفع»، والمثبت من «الكشاف» (١/ ٥٩٤)، و«تفسير البيضاوي» (٢/ ١١١).

(٢) في (ح): «المذلة»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (٢/ ١١١).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٩٦-٥٩٧)، وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٨٧) عن

وكلُّ من هذين الأمرين حاصل للملائكة المقرَّبين على وجه أقوى وأكمل - أما الأول: فلأنهم فخلوقون من غير أب وأم، وأما الثاني: فلأنهم ساكنون فوق العرش - كان المناسب أن يذكروا بعد عيسى عليه الصلاة والسلام على وجه الترقِّي.

وبما قرَّرناه ظهر وجه تقييدهم بالمقرَّبين، وأتضح أنه لا متمسك في الآية لمن ذهب إلى تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ﴾ في عطف ﴿وَيَسْتَكْبِرْ﴾ على ﴿يَسْتَنْكِفَ﴾ نوعٌ مبالغه؛ لأن الاستكبار دون الاستنكاف في الترفع، فإن في الاستنكاف توهم لحوق العار والنقص، وفي الاستكبار طلب العلو والكبر بغير الاستحقاق فحسب.

﴿فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾؛ أي: إلى الموضع الذي لا يملك الحكم فيه سواه؛ كما يقال: صار أمر فلان إلى القاضي؛ أي: لا يملكه غيري، ولا يراد بذلك المكان الذي فيه القاضي.

\*\*\*

(١٧٣) - ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ ؕ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ؕ﴾

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ ؕ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ؕ﴾

لا خفاء في أن الآية مشتملة على ذكر الفريقين، فالتفصيل مطابق للمفصل، وضمير المفعول في ﴿فَسِيحْشُرُهُمْ﴾ عائد إلى الجمع؛ أي: يجمع الكل من المستنكفين ومقابلهم إليه للمجازاة، فقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إلخ تفصيلٌ لِمَا ذكر وبيانٌ لمآل أحد الفريقين، وقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا﴾ إلخ بيانٌ لحال الفريق الآخر.

والتعبير عن الأول بـ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ لتعميم الحكم المذكور بما عدا عدا عيسى والملائكة المقربين من المؤمنين الذين عملوا الصالحات، والتنبيه على أن ترك الاستنكاف والاستكبار أثر الاعتقاد الصحيح والاعتبار بالعمل الصالح.

وأما ما قيل: الضمير المذكور للفريق الثاني، والمعنى: فسيحشرهم لمجازاتهم فإن إثابة مقابلتهم والإحسان إليهم تعذيبٌ لهم بالغم والحسرة = فلا يساعده دخول كلمة (أَمَّا) على الفريقين.

\*\*\*

(١٧٤) - ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾.

﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ البرهان هو دين الحق، أو رسول الله عليه الصلاة والسلام، والنور المبين هو القرآن المعجز اليِّن بنفسه المبين للدين والمصدق للرسول عليه الصلاة والسلام، والمراد بهما القرآن باعتبار كونه حجةً على الناس مبيناً للأحكام.

أو البرهان: المعجزات<sup>(١)</sup>، والنور: القرآن، يعني: تعاضد دليلا العقل والنقل فلم يبق لكم عذر.

\*\*\*

(١٧٥) - ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ، فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا﴾.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ﴾ الفاء فصيحة للعطف على قرينه المحذوف، وإنما حذف للدلالة على فظاعة شأن مَنْ يكفر بالله ولم يعتصم به واعتصم بالطاغوت.

﴿فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ﴾: ثواب عظيم موعود على الإيمان والعمل الصالح رحمةً منه، لا قضاء لحق وجب عليه.

﴿وَفَضْلٍ﴾: إحسان زائد على الموعود.

﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى﴾: إلى الله، وقيل: إلى الموعود.

﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا﴾: هو الإسلام والطاعة في الدنيا، وطريق الجنة في الآخرة.

\*\*\*

(١٧٦) - ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(١) في (ح): «المعجز»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (١١٢/٢).



﴿سَتَقُونَكُمْ﴾؛ أي: في الكلالة، حُذِفَ لدلالة الجواب عليه.

رُوي: أن جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرض فعاده رسول الله ﷺ، فقال: إني كلالة فكيف أصنع في مالي؟ فنزلت<sup>(١)</sup>، وهي آخر ما نزل في الأحكام.

﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ سبق تفسيرها في أوائل السورة.

﴿أَمْرُؤًا هَلَكًا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ ارتفع ﴿أَمْرُؤًا﴾ بمضمَر يفسره الظاهر، و﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ صفة له، ولا يجوز أن يكون حالاً عن المستكن في ﴿هَلَكًا﴾ لأنه تفسير غير مقصود<sup>(٢)</sup>.

وربما يُدعى أنه لا ضمير فيه؛ لأنه تفسيرٌ للفعل فقط.

والواو في ﴿وَلَهُ﴾ تحتل الحال والعطف.

والمراد من الأخت من الأب أعم من أن تكون من الأم أيضاً أو لا؛ لأنه جعل أخوها عصبةً، وابن الأم لا يكون عصبة، والولد على ظاهره فإن الأخت وإن ورثت مع البنت عند عامة العلماء لكنها لا ترث بالفرض.

﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾؛ أي: والمرء يرث أخته إن كان الأمر بالعكس.

﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ذكراً كان أو أنثى؛ لأن الابن يسقطه، والبنت وإن لم تسقطه

(١) رواه البخاري (١٩٤)، ومسلم (١٦١٦)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) رد على البيضاوي في قوله: (ليس له ولد صفة له [يعني: لـ ﴿أَمْرُؤًا﴾] أو حال من المستكن في ﴿هَلَكًا﴾). انظر: «تفسير البيضاوي» (١١٢/٢). ومعنى كون ﴿هَلَكًا﴾ تفسيراً غير مقصود: أنه مفسر للرافع لـ ﴿أَمْرُؤًا﴾ فهو غير مقصود لذلك. ولأبي حيان رحمه كلام طويل في بيان ذلك انظره في «البحر» (٥٠٥/٧).

لكنها منعت حيازته المال، وهي الظاهر المتبادر من إطلاق ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾، كما أن الظاهر من إطلاق الولد ما يتناول البنات.

والآية كما لم تدل على سقوط الإخوة بغير الولد لم تدل على عدم سقوطهم به، وقد دلت السنة على سقوطهم بالأب.

ومن بدع الكلام<sup>(١)</sup>: ما خطر ببعض الأوهام، في هذا المقام؛ من أنه يجوز أن يدل بحكم انتفاء الولد على حكم انتفاء الوالد؛ لأن الولد أقرب إلى الميت من الوالد، فإذا ورث الأخ عند انتفاء الأقرب فأولى أن يرث عند انتفاء الأبعد، ولا يخفى على ذوي الأفهام، أنه لا انتظام له مع ما سبق له الكلام؛ لأن الحكم المطلوب ليس هو إرث الأخ عند انتفاء الوالد<sup>(٢)</sup>، بل عدم إرثه عند وجوده، ثم إن ما ذكره في معرض التعليل غير مسلم.

﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ بِمَا تَرَكَ﴾ الضمير لمن يرث بالأخوة، لكن طوبق بالضمير الخبر في التثنية كما طوبق به في قولهم: مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ؟ في التأنيث، وكذا في قوله:

﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً﴾ طوبق به في الجمع وغلب التذكير، وفائدة الإخبار عنه باثنتين: التنبيه على أن الحكم باعتبار العدد دون الصغر والكبر وغيرهما.

﴿رَجَا لَا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ قد سبق ما يتعلق به في أوائل

السورة.

(١) رد على الزمخشري. انظر: «الكشاف» (١/ ٥٩٩).

(٢) كذا في (ح)، ولعل الصواب: «الولد».

﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ﴾؛ أي: بيّن الأحكام كلها في الحياة والممات، ولمّا كان  
المفعول عامّاً معلوماً حذف وجعل الفعل كاللّازم.

﴿أَنْ تَضَلُّوا﴾؛ أي: كراهة أن تضلّوا.

﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فهو عالمٌ بمصالح حياتكم ومماتكم في الدنيا  
والآخرة<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

---

(١) من أول تفسير الآية (١٧١) إلى هنا موجود فقط في نسخة الحرم المكي المرموز لها بـ(ح)، وليس  
في باقي النسخ كما أشرنا إليه في أوله.





# سُورَةُ الْمَائِدَةِ



# سُورَةُ الْمَائِدَةِ

مدنية مئة وعشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) - ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ۖ﴾

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ تشریف ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ تكلیف، ولَمَّا علم أن في التكلیف بإيفاء العقود كلها كلفة قدّم التشریف بالنداء على التكلیف بالأداء. والوفاء والإيفاء: القيام بمقتضى العهد.

والعقد: العهد الموثق، فإن العهد إلزام والعقد التزام على سبيل الأحكام. شبه العهد بالحبيل، وشبه الموثق منه - كالعزيمة الموثقة بالأمر الموجب - بعقد الحبيل، والظاهر نظراً إلى براعة الاستهلال وما فيها من التفصيل بعد الإجمال: أن المراد عقود الله تعالى عليهم في دينه الكريم من التحليل والتحريم، وحال سائر ما يجب الوفاء به من العقود يُعلم بطريق الدلالة، وفي هذه الإحالة إعمال النص عبارة ودلالة، والإعمال خير من الإهمال.

ولشدة الاعتناء بتلك العقود أمرنا بالوفاء بها مجملاً، ثم فصلها بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ﴾ إلى آخر الأحكام، والبهيمة: كل حي لا يميز، ثم اختص بذوات الأربع، وإضافتها إلى الأنعام للبيان، ومعناه: البهيمة من الأنعام؛

لقوله تعالى في سورة الحج<sup>(١)</sup>: ﴿وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامَ﴾ [الحج: ٣٠]، وهي الإبل البقر والغنم، سميت بذلك للين<sup>(٢)</sup> مسّها، وزيد هنا عبارة البهيمة إشارة إلى ردّ قول الثنوية الذين لا يرون ذبح الحيوانات وأكلها، ويقولون: هي بهائم لا تعقل، وأكلها من القسوة وقلة الرحمة.

﴿إِلَّا مَا يَتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: يُبين<sup>(٣)</sup> لكم حاله، يعني: من جهة الحرمة بقريّة الاستثناء من التحليل، وهذا أبلغ إيجازاً في التعبير، والمصير في مثل هذا إلى التقدير من ضيق العطن كما لا يخفى على أصحاب الفطن.

وفيه بيان أن<sup>(٤)</sup> التحريم لا يكون إلا بنصّ متلوّ<sup>(٥)</sup>.

﴿غَيْرِ مُحْلٍ الصَّيْدِ﴾ حال من الضمير في ﴿لَكُمْ﴾، و﴿الصَّيْدِ﴾ يحتمل المصدر والمفعول.

﴿وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ حال من المستكنّ في ﴿مُحْلٍ﴾، والحرّم: جمع حرام، وهو المَحْرَم، وتقديره: أحلّوا بهيمة الأنعام غير محلّين لها في الإحرام إذا كان صيداً، والأنعام يتناولها لأن البقرة الوحشية منها والطبائ كالعنوز، فالمستثنى منه ينتظمها

(١) في هامش (ي): «والقرآن يفسر بعضه بعضاً. منه».

(٢) م «اللين» من (ي).

(٣) في (ي): «بين».

(٤) «بيان أن» من (ي).

(٥) في هامش (ي): «سواء كان من كلام الله تعالى كقوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ الآية، أو من كلام الرسول عليه السلام كقوله: «كل ذي ناب من السباع حرام» فمن جوّز أن يكون تقدير الكلام: إلا ما يتلى عليكم آية تحريمه لم يصب، ثم إنه لا حاجة إلى تقدير الدالّ، فإن نسبة التلاوة إلى المدلول على طريق الإسناد المجازي شائع ذريع. منه».



دلالةً، وإذا أَحَلَّ لهم بعض الإنعام في حال امتناعهم من الصيد فَبَأْنُ يُحِلُّهَا لهم وهم غيرُ محرِّمين بطريق الأولى.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَخْتَصُمُ مَا يُرِيدُ﴾ أراد به التعميم، ودخل فيه التحليل والتحرير دخولاً أولياً، فلا مساعٍ للسؤال بأن الصيد أحقُّ بالإحلال من الأنعام في حالة الإحرام؟

\*\*\*

(٢) - ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُحِلُّوْا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا ءَاتِينَ آلِيَتِ الْحَرَامِ يَنْتَفُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوِّ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُحِلُّوْا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾: جمع شعيرة، وهي اسم ما أشعر؛ أي: جعل شعاراً، سُمي به أعمالُ الحج ومواقفه لأنها علاماته وأعلام التَّسْك، والمراد بإحلال الشعائر وما يتبعها: التهاون بحرمتها، والتعريض لها<sup>(١)</sup>؛ كالحيلولة بينها وبين المتسكِّين بها، وإحداث ما حرَّمه الشرع في الشهر الحرام من صيد وغيره، ومنع الهدي وغضبه.

﴿وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾: اسمُ جنسٍ<sup>(٢)</sup> يقع على الأشهر الحرم كلها.

﴿وَلَا الْهَدْيَ﴾: ما أهدي إلى الكعبة، جمع هَذْيَةٍ؛ كجَذْيٍ في جمع جَذْيَةٍ.

﴿وَلَا الْقَلَائِدَ﴾: أي: ذوات القلائد من الهدي وهي البُذُن، وفي عطفها على

(١) في (ي): «بها».

(٢) في (ع): «جمع».

الَهْدْيُ إِظْهَارُ فَضْلِهَا، أَوْ الْقَلَائِدُ أَنْفُسُهَا، وَفِيهِ الْمَبَالِغَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّعَرُّضِ لِلْهَدْيِ.

والقلائد: جمع قِلَادَةٍ، وهو ما قُلِّدَ به الهدْيُ من نعلٍ أو لحاءٍ شجرٍ لِيُعْلَمَ به أنه هديٌّ فلا يُتَعَرَّضُ له.

﴿وَلَا آمِنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾: قاصدين زيارته<sup>(١)</sup>.

﴿يَتَّبِعُونَ فَضْلًا مِّن رَّيِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ أَنْ يَثْبُتَهُمْ وَيَرْضَى عَنْهُمْ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْمُسْتَكْنَى فِي ﴿ءَامِنَ﴾ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَا قَوْمًا آمِنِينَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِّ﴿ءَامِنَ﴾ إِذِ الْمَخْتَارُ أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ قَامَ مَقَامُ الْفِعْلِ فَلَا يُوَصَفُ<sup>(٢)</sup>، وَفَائِدَتُهُ: تَعْظِيمُهُمْ، وَالتَّنْبِيهُ<sup>(٣)</sup> عَلَى عِلَّةِ وَجُوبِ الْإِمْتِنَاعِ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ، وَاسْتِنكَارُ أَنْ يُتَعَرَّضَ لِقَوْمِ هَذِهِ صِفَتُهُمْ.

وقالوا: المراد من ابتغاء فضل الله تعالى طلبُ الرزق بالتجارة؛ أي: سواءٌ قصده لمصلحة الدنيا أو لمصلحة الآخرة، والعطف بالواو الواصلة دون (أو)<sup>(٤)</sup> الفاصلة لدفع وهم منع الجمع بينهما، وسببُ النزول إنما يساعد هذا؛ إذ روي: أنها نزلت في عام قضاء العمرة في حجَّاجِ اليمامة لَمَّا هَمَّ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لَهُمْ

(١) فِي (ي): «لِزِيَارَتِهِ».

(٢) فِي هَامِشِ (ي): «هَذَا أَوْلَى مِمَّا قِيلَ: إِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَوْصُوفِ لَا يَعْمَلُ، إِذْ يَتَجَهَّزُ أَنْ يَقَالَ: إِعْمَالُهُ هُنَا قَبْلَ أَنْ يُوَصَفَ. مِنْهُ».

(٣) فِي (ع): «وَالْتَنْبِيْهُ».

(٤) «أَوْ» مِنْ (ي).

بسبب أنه كان فيهم الحُطْمُ شريحُ بنِ ضَبِيعَةَ، وكان قد استاق سرحَ المدينة<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فالآية منسوخة.

والمراد من الرضوان ما في زعمهم؛ لأن الكافر لا نصيبَ له منه.

وقرئ: (تبتغون) على خطاب المؤمنين<sup>(٢)</sup>.

﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ﴾ وقرئ: (أَحَلَلْتُمْ)<sup>(٣)</sup>، يقال: حَلَّ المحرِّمُ وأَحَلَّ.

﴿فَأَصْطَادُوا﴾ إِذْنٌ فِي الاصْطِيَادِ بَعْدَ زَوَالِ الْمَحْرَمِ.

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾؛ أَي: لَا يَحْمِلَنَّكُمْ وَلَا يَكْسِبَنَّكُمْ

﴿شَتَانُ قَوْمٍ﴾: شِدَّةُ بَغْضِهِمْ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ أَضْيَفٌ إِلَى الْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ،

وقرئ بسكون النون<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ أَيْضاً مُصَدَّرٌ كَلِيَّانٌ<sup>(٥)</sup>، أَوْ نَعْتُ بِمَعْنَى: بُغْضُ قَوْمٍ، وَفَعْلَانٌ فِي النَّعْتِ أَكْثَرُ.

﴿أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٦)</sup>: لِأَنْ يَصُدُّوكُمْ عَنْهُ، يَعْنِي: عَامَ الْحَدِيثِ،

وقرئ بكسر الهمزة<sup>(٧)</sup> على أنه شرطٌ مُعْتَرِضٌ أَغْنَى عَنْ جَوَابِهِ: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣١ / ٨) مطولاً عن السدي وعكرمة.

(٢) نسبت لحميد بن قيس والأعرج. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١)، و«الكشاف» (٦٠٢ / ١).

(٣) انظر: «الكشاف» (٦٠٢ / ١).

(٤) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: «التيسير» (ص: ٩٨).

(٥) الليان: المطل، من لويته لياناً.

(٦) في (ي): «أَنْ يَصُدُّوكُمْ..» وجاء في هامشها: «هكذا عن نسخة المؤلف، وصوابه: أَنْ صَدُّوكُمْ».

(٧) هي قراءة ابن عامر وشعبة. انظر: «التيسير» (ص: ٩٨).

﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾ بالانتقام، وهو ثاني مفعولي ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ فإنه يتعدى إلى مفعولٍ وإلى اثنين ككسب، ومن قرأ: (ولا يُجْرِمَنَّكُمْ) بضم الياء<sup>(١)</sup> جعله منقولاً من المتعدي إلى مفعولٍ بالهمزة إلى مفعولين.

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾: على فعل الإحسان وترك العصيان بالعفو والإغضاء.

﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾؛ أي: ولا تتعاونوا، حذف إحدى التائين تخفيفاً.

﴿عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ للتشفي والانتقام، والإثم: الوزر، والعدوان: مجاوزة الحد.

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لمن عصاه وما اتقاه، والعقاب: ما يعقب الجرم مما يسوء صاحبه.

\*\*\*

(٣) - ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمَرْدِيَّةُ وَالنَّطِيعَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْنَقِسُوا بِالْأَزْلَمِ<sup>٢</sup> ذَلِكَكُمْ فَسُقِ<sup>٣</sup> الْيَوْمَ بِئْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنِ<sup>٤</sup> الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ<sup>٥</sup> فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ بيان ﴿مَا تَلَى عَلَيْكُمْ﴾ والميتة: ما يموت بغير تذكية.

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١)، و«المحتسب»

(٢٠٦/١)، و«الكشاف» (/).

﴿وَالدَّمَ﴾؛ أي: المسفوح؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وكان أهل الجاهلية يصبونه في الأمعاء ويشوونها.

﴿وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ﴾ أريد بلحمه: ما يؤكل منه مطلقاً على طريقة ذكر الجزء وإرادة الكل.

﴿وَمَا أَهْلٌ﴾؛ أي: رُفِع الصوت ﴿لِغَيْرِ اللَّهِ﴾، وهو قولهم: باسم اللات والعزى، ونحوه، عند ذبحه.

﴿وَالْمُنْخَقَّةُ﴾: التي ماتت بالخنق.

﴿وَالْمَوْقُوذَةُ﴾: التي ماتت بضرب خشب<sup>(١)</sup> أو حجر، والوقذ: شدة الضرب.

﴿وَالْمُتَرَدِّتُ﴾: التي تردت من علو أو في بئر فماتت.

﴿وَالنَّطِيحَةُ﴾: التي ماتت من نطح أخرى، والتاء للنقل<sup>(٢)</sup>.

﴿وَمَا أَكَلَ السَّعِيعُ﴾؛ أي: أكله ذو ناب وأظفار من الحيوان، يعني: افترسه فأهلكه<sup>(٣)</sup>، سواء أكل منه أو لم يأكل، والاستثناء الآتي ذكره قرينة لعدم إرادة الحقيقة من الأكل، وفي تقدير: منه، إخراج ثاني القسمين المذكورين عن حيز الإرادة، ولا وجه له لعدم الفرق بينهما في الحرمة<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ع): «خشبة».

(٢) أي: للنقل من الوصفية إلى الاسمية.

(٣) في (ع): «فأكله».

(٤) في هامش (ي): «ومن غفل عن هذا قال: وهي تدل على أن جوارح الصيد إذا أكلت مما اصطادته لم يحل، ثم إنه غفل عن أن السبع لا ينتظم ما لا ناب له من الجوارح وعن أنه يؤكل وإن أكل منه البازي منه».

﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ أطلق الذكاة لينتظم غير الاختياري، وهي بالتسمية عند إرسال الجارح، والشرع إنما اعتبر قطع الحلقوم والمري بمحدد في الذكاة الاختياري، ومن لم يتنبه لهذا قال: إلا ما أدركتم ذكاته وفيه حياة مستغرق<sup>(١)</sup>، ثم إن قيد الاستقرار لا يصحُّ اعتباره عندنا ولا عند الشافعي رحمه الله على الأشهر من قوله، والاستثناء مما يقبل الذكاة من الخمسة المذكورة.

﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى الْأَنْصَابِ﴾ هو واحد الأنصاب، كانت لهم حجارة منصوبة حول البيت يذبحون عليها ويشرحون اللحم عليها يعظمونها بذلك، يعدُّونه قربة يسمونها الأنصاب.

﴿وَأَنْ تَسْتَفْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ﴾ عطف على ﴿الْمَيْتَةِ﴾ كالبواقي؛ أي: حرم عليكم الاستقسام بالأزلام، وهي الأقداح، وذلك أنهم إذا قصدوا فعلاً ضربوا ثلاثة أقداح مكتوب على أحدها: أمرني ربي، وعلى الآخر، نهاني ربي، والثالث غُفْلٌ، فإن خرج الأمر مَضُوا على ذلك، وإن خرج النهي اجتنبوا عنه، وإن خرج الغُفْلُ أجالوها ثانياً، فمعنى الاستقسام: طلب معرفة ما قسم لهم دون ما لم يُقسم بالأزلام.

وقيل: هو استقسامُ الجزور بالأقداح على الأنصاب المعلومه.

وواحد الأزلام: زَلَمٌ كَجَمَلٍ، أو زَلَمٌ<sup>(٢)</sup> كَصُرْدٍ.

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (١١٤/٢)، وفيه: (حياة مستقرة)، وكذا نقله عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٢٦٩/٥). قال الشهاب في «الحاشية على البيضاوي» (٢١٧/٣): والحياة المستقرة هي التي لا تكون على شرف الزوال قيل، وعلامتها أن تضطرب بعد الذبح لا وقت الذبح فإنه لا يحسب.

(٢) في (ع): «وزلم».

﴿ذَلِكُمْ﴾ إشارة إلى الاستقسام.

﴿فَسَقُ﴾ لأنه ضلال باعقادهم أنه طريق إلى علم الغيب الذي استأثر الله تعالى به، وافتراءً على الله تعالى بقولهم: أمرني ربي، وإن كان المراد بالرب الصنم فشكل، هذا على المعنى الأول، وعلى الثاني فظاهراً؛ لحرمة الميسر.

لَمَّا حَلَّلَ مَا حَلَّلَ، وَحَرَّمَ مَا حَرَّمَ، وَخَتَمَ الْكَلَامَ بِوَجْهِ أَحْكَمٍ، حَرَضَهُمْ عَلَى التَّمَسُّكِ بِمَا شَرَعَ لَهُمْ فَقَالَ تَعَالَى:

﴿أَلْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾: أَنْ يُطْلَوْهُ، وَأَنْ تَرْجِعُوا مُحَلِّلِينَ لَهُذِهِ الْخَبَائِثَ بَعْدَ مَا حَرَّمْتَ عَلَيْكُمْ، أَوْ: أَنْ يَغْلِبَكُمْ عَلَيْهِ، إِنْ اللَّهُ تَعَالَى وَفَى بَعْدَهُ مِنْ إِظْهَارِهِ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ.

و(اليوم) في مثل هذا مجازٌ عن الزمان الحاضر وما يُدانيه من الماضي والمستقبل، كقولك: كنت بالأمس شاباً وأنت اليوم أشيْبٌ.

﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ أَنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴿وَإَخْشَوْنَ﴾: وَأَخْلَصُوا الْخَشْيَةَ لِي.

﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ بِالتَّنْصِيفِ عَلَى قَوَاعِدِ الْعُقَائِدِ، وَالتَّوْفِيقِ عَلَى أَصُولِ الشَّرَائِعِ وَقَوَانِينِ الْاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ بِعَرَفَاتٍ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ وَلَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا شَرَعٌ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup>.

﴿وَأَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بِالنَّصْرِ وَالْإِظْهَارِ عَلَى الْأَدْيَانِ كُلِّهَا، أَوْ بَفَتْحِ مَكَّةَ وَهَدْمِ مَنَارِ<sup>(٢)</sup> الْجَاهِلِيَّةِ.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٨٠).

(٢) «منار» من (ي).

ذكر في حقِّ الدين الإكمال وفي حقِّ النعمة الإتمام؛ لأن الكامل ما لا يحتلّ  
المزيد عليه والتمام يحتمله.

﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ﴾: اخترته لكم ﴿دِينًا﴾ من بين الأديان، وهو الدين  
عند الله تعالى.

﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ متصل بذكر المحرّمات، والتفريع باعتبار مفهوم الشرط الآتي  
ذكره<sup>(١)</sup>، وما بينهما اعتراض أكد به معنى التحريم ببيان علته، والإشارة إلى أن  
تحريم تلك الخبائث من جملة تكميل الدين وتتميم النعمة برفع عادات أهل الشرك  
ويأسهم من رجوعكم عن دينكم.

﴿فِي مَخْمَصَةٍ﴾ متعلق بـ ﴿أَضْطَرَّ﴾ ومعنى اضطر: أُصيب بالضر الذي لا يمكنه  
الامتناع من تناول ما يجد من جنس المأكول. ومعنى المخمصة: المجاعة؛ لأنها  
تُخَمِّصُ لها البطون؛ أي: تَضْمُرُ.

﴿غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾: غير مائلٍ له ومنحرفٍ إليه بأن يأكلها تلذّذاً أو مجاوزاً  
حدَّ الرخصة؛ لقوله تعالى ﴿غَيْرِ بَآغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣].

﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ﴾ لا يؤاخذ به بأكمله بالجملة ﴿رَحِيمٌ﴾ لا يُحِبُّ حسناتهم بذلك،  
ولا ينقص أجورها، وذلك أن الأكل لتحصيل القوة الوافية لإقامة العبادة المفروضة  
حسنةٌ يثاب عليها العبد، فافهم هذه الدقيقة الأنيقة.

\*\*\*

(١) في هامش (ي): «فيه دلالة على حجة مفهوم الشرط. منه».



(٤) - ﴿سَأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَأَنْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾.

﴿سَأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾ لَمَّا تَضَمَّنَ السُّؤَالُ مَعْنَى الْقَوْلِ أَوْقَعَ عَلَى الْجُمْلَةِ وَأُجْرِيَ الْكَلَامُ عَلَى الْغِيَةِ مُطَابَقاً لـ ﴿سَأَلُونَكَ﴾ حِكَايَةً عَمَّا قَالُوهُ، وَالْمَسْئُولُ مَا أُحِلَّ لَهُمْ مِنَ الْمَأْكَلِ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا تَلَّى عَلَيْهِمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِمْ سَأَلُوا عَمَّا أُحِلَّ لَهُمْ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي (مَاذَا) (١).

﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾: مَا لَمْ تَسْتَخِثْهُ الطَّبَاعُ السَّلِيمَةُ وَلَمْ تَنْفِرْ عَنْهُ، وَفِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنْ تَحْرِمَ مَا حُرِّمَ (٢) لَخَبَائِثِهِ. وَقِيلَ: مَا لَمْ يَدَلَّ نَصٌّ وَلَا قِيَاسٌ عَلَى حَرَمَتِهِ.

وفيه: أَنَّ الْجَوَابَ حَيْثُ لَا يَكُونُ شَافِئاً فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ.

﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿الطَّيِّبَاتِ﴾ إِنْ جُعِلَ (مَا) مُوَصُولَةً عَلَى تَقْدِيرٍ: وَصِيدُ مَا عَلَّمْتُمْ، أَوْ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ: ﴿فَكُلُوا﴾ عَلَى أَنَّ (مَا) مُوَصُولَةٌ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى الشَّرْطِ، أَوْ شَرْطِيَّةٌ جَوَابُهَا ﴿فَكُلُوا﴾، وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ لِلْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ.

وَالْجَوَارِحُ: كَوَاسِبُ الصَّيْدِ عَلَى أَهْلِهَا مِنْ سَبَاعِ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ وَالطَّيْرِ.

(١) عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].

(٢) فِي هَامِش (ي): «مَنْ» قَالَ: مِنَ الْمَطَاعِمِ، فَقَدْ غَفَلَ عَنْ عُمُومِهَا لِلْمَشْرُوبَاتِ، أَوْ عَنْ اخْتِصَاصِ الْكَلَامِ فِي الْمَأْكُولَاتِ، فَإِنْ قَوْلُهُ بَعْدَهُ: ﴿فَكُلُوا﴾ ظَاهِرٌ فِيهِ. مِنْهُ. وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا الْكَلَامُ.

﴿مُكَلِّينَ﴾ من الكَلْب الذي هو معنى الضراوة، يقال: هو كَلِبٌ بكذا، إذا كان ضارياً به.

وقيل: معناه: معلِّمين إياه الصيد، مشتقُّ من الكَلْب؛ لأن التأديب يكون فيه أكثر، أو لأن كلَّ سَبْعٍ يسمَّى كلباً؛ لقوله ﷺ اللهم: «سَلِّطْ عليه كلباً من كلابِكَ»<sup>(١)</sup>، ويأباه كونه حالاً من ﴿عَلَّمْتُمْ﴾، وفائدتها أن يكون المعلمُ ماهراً في التعليم موصوفاً بالتكليب.

﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ﴾ حالٌ أخرى للتأكيد، أو استئناف.

﴿مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ من علم التأديب والتكليب؛ لأنه<sup>(٢)</sup> إلهام من الله تعالى يقتنص بالفطنة الصافية، أو: مما عرَّفكم أن تعملُّوه؛ من اتِّباع الصيد بإرسال صاحبه، وانصرافه بدعائه، وانزجاره بزجره<sup>(٣)</sup>، وإمساكه عليه وامتناعه عن أكله.

﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ إمساكُ الكلب الصيدَ على صاحبه: أن لا يأكل منه؛ لقوله ﷺ لعدي بن حاتم: «وإن أكل منه فلا تأكل، إنما أَمْسَكَ على نفسه»<sup>(٤)</sup>. هذا في صيد الكلب ونحوه، فأما صيدُ البازيِّ ونحوه فأكله لا يحرِّمه عندنا، ويُعرف هذا في الفقهيات.

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣٩٨٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢١١).

(٢) في (ع): «لأنها».

(٣) «بزجره» من (ي).

(٤) رواه البخاري (١٧٥)، ومسلم (٢٠٢٢)، من حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه.

و(من) للتبعض؛ لأن المجروح منها يؤكل دون المخنوق، وأيضاً ما يؤكل منها هو اللحوم والشحوم دون الدم والعظم.

﴿وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ الضمير لـ (ما أمسكن)؛ أي: إذا أدركتم ذكاته، أو لـ (ما علمتم)؛ أي: عند إرساله، أو للأكل؛ لقوله ﷺ: «سَمَّ الله، وكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ»<sup>(١)</sup> ويرجع هذا تأخيرُه عن الأمر بالأكل، فإنه على الأولين حقه التقديم عليه.

﴿وَأَقْوُوا اللَّهَ﴾: واحذروا مخالفة أمره ونهيه.

﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ للجزاء، لا يشغله شأن عن شأن، فلا يستدعي مهلة وزماناً.

\*\*\*

(٥) - ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفَحِينَ وَلَا مَتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾.

﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ كرّره للمنة، وكان الأول لبيان حكم النعمة.

﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ من اليهود والنصارى ﴿حِلٌّ لَكُمْ﴾ يعني: ذبائهم، بدلالة سياق<sup>(٢)</sup> الكلام، ولا بد من هذا التخصيص؛ لأن سائر الأطعمة لا يختص

(١) رواه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (١٩٢٩).

(٢) في (ي): (سباق).

حلّها بأهل الكتاب، قال ﷺ في المجوس: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرَ نَاكِحِي نِسَائِهِمْ وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ»<sup>(١)</sup>.

﴿وَطَعَامُهُمْ﴾: ذَبَائِحُهُمْ ﴿حِلُّهُمْ﴾ وفيه ردٌّ لامتناعهم عن ذبيحتنا، وتعميمُ الطعام في المقامين يُحوج الكلام إلى مزيدٍ تقديرٍ<sup>(٢)</sup>.

﴿وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾: الْعَفَائِفُ مِنْهُنَّ<sup>(٣)</sup>، وتخصيصُه بعثٌ على ما هو الأولى.

﴿وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يستوي فيه الحربياتُ وغيرهنَّ خلافاً لابن عباس رضي الله عنهما، والحرائرُ والإماءُ خلافاً للشافعي رحمه الله، ومَن رامَ حفظَ مذهبه وفسَّرَ المحصنات في الموضوعين بالحرائر العفائف فقد أخلَّ به من حيث لم يدر، وكان يكفيه تخصيصُ المحصنات المذكورة ثانياً بمعنى العفائف بالحرائر بقريضة قوله:

(١) هذا حديثٌ مجموعٌ من حديثين مرسلين، فقد قال الحافظ في «الدراية» (٢/٢٠٥): (لم أجده هكذا، ولكن رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنْفِيَةِ رَفَعَهُ: كَتَبَ إِلَى مَجُوسٍ هَجَرَ يَعْرِضُ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ فَمَنْ أَسْلَمَ قُبِلَ مِنْهُ وَمَنْ لَمْ يَسْلَمْ ضُرِبَتْ عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ غَيْرَ نَاكِحِي نِسَائِهِمْ وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ. وَلَمَّا لَكَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَفَعَهُ سَنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ). قلت: رواه مالك في «الموطأ» (١/٢٧٨) عن جعفر بن محمد بن عليٍّ عن أبيه: أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ ذَكَرَ الْمَجُوسَ فَقَالَ: مَا أَدْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ». قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّهْمِيدِ» (٢/١١٤-١١٦): هذا حديثٌ منقطع لأنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ لَمْ يَلِقَ عُمَرَ وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ... ولكن معناه متصلٌ من وجوهٍ حسان.

(٢) في هامش (ي): «مَنْ قَصَرَ ذِكْرَ التَّقْدِيرِ بِأَحَدِهِمَا فَقَصَّرَ مِنْهُ».

(٣) كَذَا فِي النُّسخَيْنِ، وَالصَّوَابُ: «مِنْهُنَّ».

﴿إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ لأن مهر الأمة لا يُدفع إليها بل إلى سيدها، والتعبير عن المهر بالأجر للتنبيه على أن أثر النكاح ملك المتعة لا ملك اليمين، والمراد من الإعطاء الالتزام كما في آية الجزية، وفائدة المجاز: المبالغة في وجوب إيتاء المهر، وإلا فهو ليس شرطاً للنكاح، والكلام كناية عن النكاح بالمهر؛ أي: إذا نكحتموهن بالمهور؛ لكونه في مقابلة الزنا سرّاً وعلانيةً.

﴿مُحْصِنِينَ﴾: أَعْقَاءٌ بِالنِّكَاحِ ﴿غَيْرَ مُسَفِّحِينَ﴾ بِالزَّنا.

﴿وَلَا تَتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ قال الزَّجَّاج: المسافحُ والمسافحةُ: الزانيان غير ممتنعين من أحدٍ، فإذا كانت تزني بواحدٍ فهي ذات خِذْنٍ، فحرّم الله تعالى الزنا على كلِّ حالٍ: على السَّفاح، واتخاذِ الصديق<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الخِذْنُ هو الصديق الذي يكون للمرأة يزني بها سرّاً، كذا كان في الجاهلية، والسَّفاح: ما ظهر<sup>(٢)</sup> منه، وكان فيهم من يحرم ما ظهر من الزنا ولا يحرم ما خفي منه<sup>(٣)</sup>.

﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ﴾: بمقتضاه من أحكامه وشرائعه مما أحلَّ الله تعالى وحرّم، ولا يخفى ما في هذا<sup>(٤)</sup> المجاز من المبالغة، والإشعار بأن الشرائع من لوازم الإيمان، وإنكارها كفرٌ؛ لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم.

﴿فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ مقتضى الظاهر العطفُ بالفاء

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣٧/٢).

(٢) في (ع): «أظهرت».

(٣) انظر: «البحر» (/)، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٦٠٣/٦).

(٤) «هذا» من (ع).

التفريعية، وإنما عدل عنه تنزيلاً لخسران العمل منزلة العدم؛ للمبالغة في تعظيم ذلك الخسران المبهم، فافهم.

\*\*\*

(٦) - ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ تخصيصُ الخطاب بالمؤمنين لاختصاص الغاية التي ذكرها بهم، فلا دلالة فيه على أن الكفار غير مكلفين بالعبادات.

﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ تعدية القيام بـ ﴿إِلَى﴾ صريحٌ في معنى التوجه والقصد؛ لأن القيام بمعنى الانتصاب لا يتعدى بـ (إلى) <sup>(١)</sup>.

وظاهر الآية يُوجب الوضوء على كل قاصد إلى الصلاة محدثاً كان أو غير محدث، والإجماع على خلافه؛ لما روي أنه ﷺ صلى الحَمَسَ بوضوء واحد يوم الفتح <sup>(٢)</sup>، فلا بد من تخصيص الخطاب بالمحدثين <sup>(٣)</sup>، أو صرف الأمر إلى الندب، أو القول بالنسخ، ولا وجه للاحتجاج بقوله ﷺ: «المائدة من آخر القرآن نزولاً،

(١) في هامش (ي): (فكانه غفل عن هذا من جوز أن يكون المعنى إذا أردتم القيام إلى الصلاة منه).

(٢) رواه مسلم (٢٧٧) من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٣) في هامش (ي): «إنما قلنا: من تخصيص الخطاب بالمحدثين، ولم نقل: من تقييده بالحدث؛ لأن التقييد من قبيل النسخ، والتخصيص من قبيل البيان، فهو أهون منه».

فَأَجِلُّوا حَلَالَهَا وَحَرِّمُوا حَرَامَهَا»<sup>(١)</sup>؛ لأن مبناه على عدم جواز انتساخ الكتاب بالسنة، ولا صحة له عندنا.

﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ غَسَلَ الشَّيْءُ: إِسَالَهُ الْمَاءُ عَلَيْهِ، وَالْوَجْهُ حُدُّهُ مِنْ مَنْتَهَى<sup>(٢)</sup> مَنَبَتِ الشَّعْرِ إِلَى الْأَذْنَيْنِ وَأَسْفَلَ الذَّقَنِ.

﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾: جَمْعُ مَرْفِقٍ بَفَتْحِ الْمِيمِ مَعَ كَسْرِ الْفَاءِ، وَقَلْبِ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ مَجْتَمِعُ طَرَفِي السَّاعِدِ وَالْعُضْدِ، وَ﴿إِلَى﴾ لِلْغَايَةِ، فَيَنْتَهِي<sup>(٤)</sup> عِنْدَهَا حَكْمُ الْغَسْلِ عِنْدَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَا يَجِبُ غَسْلُهَا لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَحْدُودِ، وَعِنْدَ أَثْمَتِنَا الثَّلَاثَةُ يَجِبُ غَسْلُهَا؛ لِأَنَّ ضَرْبَ الْغَايَةِ لَا يَدُلُّهُ مِنْ فَائِدَةٍ، وَهِيَ: إِمَّا مَدُّ الْحَكْمِ عَلَيْهَا، أَوْ إِسْقَاطُ مَا وَرَاءَهَا، وَالْأَوَّلُ يَحْصُلُ هَاهُنَا بِدُونِهِ لِأَنَّ الْيَدَ اسْمٌ لِذَلِكَ الْعَضْوِ إِلَى الْإِبْطِ، فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، وَمُؤَجَّبُهُ دُخُولُ الْغَايَةِ فِي حَكْمِ الْمَغْيَا، وَبِهَذَا التَّقْدِيرِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيرِ<sup>(٥)</sup> وَلَا إِلَى التَّغْيِيرِ<sup>(٦)</sup>.

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ الْمَعْتَبَرُ فِي الْمَسْحِ إِصَابَةُ الْبَلَلِ، وَهُوَ الْمَرَادُ هَاهُنَا، أَوْ

(١) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٣٩) عن عطية بن قيس مرفوعاً مرسلًا.

(٢) «منتهى» من (ي).

(٣) يعني: كَمَنْبَرٍ وَمَجْلِسٍ. انظر: «القاموس» (مادة: رفق).

(٤) تحرفت في (ع) إلى: «فسمي».

(٥) في هامش (ي): «فيه رد لمن قال: تقديره: وأيديكم مضافة إلى المرافق. ومن قال في رده: ولو كان كذلك لم يبق معنى للتحديد ولا لذكره مزيد فائدة؛ لأن مطلق اليد يشتمل عليها، لم يصب لأنها كما يشتمل عليها يشتمل ما وراءها أيضاً، فلو لا التحديد لوجب غسل اليد إلى الإبط. منه».

(٦) في (ع): «التعيير». وجاء في هامش (ي): «فيه رد لمن زعم أن إلى بمعنى في».

إِزَالَتُهَا وَهُوَ الْمُرَادُ فِي قَوْلِنَا: مَسَحْتُ الْيَدَ بِالْمَنْدِيلِ، وَحَقُّ الْبَاءِ أَنْ تَدْخُلَ فِيهَا لَيْسَ فِيهِ الْبَلَلُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي مَقْدَارِ الْمَفْرُوضِ: فَعَن أَصْحَابِنَا فِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ، فِي ظَاهِرِهَا: مَقْدَارُ ثَلَاثٍ<sup>(١)</sup> أَصَابِعٍ مِنَ الْيَدِ مُطْلَقاً، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: مَقْدَرُ بَرِيعِ الرَّأْسِ، وَفِي الرِّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ: الْمَفْرُوضَةُ مَقْدَارِ النَّاصِيَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ: مَا لَمْ يَمْسَحْ جَمِيعَ الرَّأْسِ أَوْ أَكْثَرَهُ لَا يَجُوزُ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ: إِذَا مَسَحَ مَقْدَارَ مَا يَسْمَى مَاسِحاً جَازَ.

﴿وَأَرْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قَرِئَ بِالنَّصْبِ عَطْفاً عَلَى ﴿وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وَيُؤَيِّدُهُ السَّنَةُ الشَّائِعَةُ وَعَمَلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ الْأُئِمَّةِ، قِيلَ: وَالتَّحْدِيدُ إِذَا الْمَسْحُ لَمْ يَحْدَدْ<sup>(٥)</sup>، وَفِيهِ مَصَادَرَةٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ، لَا يَقَالُ: لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ مَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لَا يَطْلُبُ لَهُ النِّظِيرَ.

وَبِالْجَرِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْعَطْفِ عَلَى (رُؤُوسِكُمْ) وَبِهِ تَمَسَّكَ مَنْ قَالَ: وَظِيفَةُ الرَّجْلَيْنِ، قَالَ قَتَادَةُ: افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى غَسْلَيْنِ وَمَسْحَيْنِ.

(١) قَوْلُهُ: «مَقْدَارُ ثَلَاثٍ»، كَذَا فِي النُّسخِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: (مَقْدَرُ ثَلَاثٍ)، أَوْ: (بِمَقْدَارِ ثَلَاثٍ)، أَوْ: (مَقْدَارُ ثَلَاثٍ).

(٢) فِي هَامِشِ (ي): «وَبِهَذَا التَّفْصِيلُ تَبَيَّنَ فُسَادُ مَا قِيلَ: وَأَبُو حَنِيفَةَ أَوْجَبَ مَسْحَ رِيعِ الرَّأْسِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الرَّبِيعِ. مِنْهُ».

(٣) «لَا يَجُوزُ» مِنْ (ي). وَجَاءَ فِي هَامِشِهَا: «فِيهِ رَدٌّ لِمَنْ قَالَ: وَمَالِكٌ مَسَحَ كُلَّهُ أَخْذاً بِالْإِحْتِيَاظِ. مِنْهُ».

(٤) هِيَ قِرَاءَةُ نَافِعِ بْنِ عَامِرٍ وَحَفْصِ وَالْكَسَائِيِّ، وَقَرَأَ بَاقِي السَّيِّعَةِ بِالْجَرِّ. انْظُرْ: «التَّيْسِيرُ» (ص: ٩٨).

(٥) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ» (١١٧/٢)، وَفِيهِ: (...) وَقَوْلُ أَكْثَرِ الْأُئِمَّةِ، وَالتَّحْدِيدُ إِذَا الْمَسْحُ لَمْ يَحْدَدْ.



وقال عامرُ الشعبيُّ: نزل جبرائيل عليه السلام بالمسح، ألا ترى أن التيمُّ  
يُمسح فيه ما كان غَسلاً وَيُلغى ما كان مسحاً.

وكان عكرمة رضي الله عنه يمسح رجله ويقول: ليس في الرجلين غَسْلٌ، إنما  
نزل فيهما المسح<sup>(١)</sup>.

وذهب ابن جرير الطبريُّ إلى أن فرضهما التخيير بين الغسل والمسح، وجعل  
القراءتين كالروايتين<sup>(٢)</sup>.

وقال النحاس: ومن أحسن ما<sup>(٣)</sup> قيل فيه: إنهما واجبان جميعاً، فالمسح  
واجب على قراءة الجبر، والغسل واجب على قراءة النصب، والقراءتان بمنزلة  
الآيتين<sup>(٤)</sup>.

ومن أوجب المسح بالكتاب، وذهب إلى أن الغسل إنما ثبت بالسنة، عطف  
النصب على محل المجرور إن جعلت الباء زائدة، وعلى محل الجار والمجرور أن  
جعلت لتضمين معنى الإلصاق، وتعدية المسح بنفسه شائع.

ويرد عليه: أنه يُخلُّ بالبلاغة عند الإلباس.

للداهيين إلى وجوب الغسل بالكتاب وجوه في تأويل قراءة الجبر:

أحدها: أنه على الجوار.

ورُدَّ: بأنه إنما يجوز إذا لم يكن ثمة واسطة كما في قوله تعالى: ﴿عَذَابٌ يَوْمٍ

(١) روى هذه الأخبار الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٩٦ - ١٩٧).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ١٩٨ - ٢٠٠).

(٣) في هامش (ي): «وهو قول حسن على ما ذكر في الكشف منه».

(٤) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٩/ ٢).

أَلَيْسَ ﴿هود: ٢٦﴾، وقولهم: هذا<sup>(١)</sup> جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وأما توسُّطُ ما هو ثابتُ العامل كحرف العطف فلم يثبت.

وأيضاً: الجرُّ بالجوارِ لم يَجِئْ مع الإلباس، وهاهنا مُلْبِسٌ، وذكرُ الغاية لا يدفعه؛ لِمَا عَرَفَتْ من ضعفِ مبناه.

وثانيها: أنه عطف على الممسوح لا لِيُتَمَسَّحَ ولكنَّ يَنْبُءُ على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها؛ لأنَّ الأَرَجُلَ من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغسل بالصبِّ، فكانت مَظَنَّةُ الإسراف المذموم المميّز عنه.

وَيَرِدُ عليه: أنه حينئذ يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز حيث أريد بالمسح في قلة استعمال الماء، والقول بتقدير إعادة العامل في المعطوف مراداً به المعنى المجازيُّ يُفْضِي إلى إضمار الجارِّ، وهو ضعيف.

ثم إن وجوب الاقتصاد في صب الماء على الأرجل غيرُ مُسَلِّمٍ، كيف والإسباغُ مستحبٌّ؟

وثالثها: أن العطف على الممسوح من قبيل:

عَلَّقْتُهَا تَبْنَاءً وَمَاءً بَارِداً<sup>(٢)</sup>

ومحذور الجمع المذكور يلزم حينئذ أيضاً<sup>(٣)</sup>.

(١) «هذا» من (ع).

(٢) صدر بيت أنشده الفراء لبعض بني دُبَيْر - قبيلة من أسد - يصف فرسه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١ / ١٤)، و«تفسير الطبري» (١ / ٢٦٤)، و«الكشاف» (٢ / ١٠٨)، و«الخرزانه» (١ / ٤٩٩). وعجزه:

حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

(٣) في هامش (ي): «وتقدير: اغسلوا، يأبى به الجر، وأيضاً حينئذ لا يكون عطفاً على الممسوح. منه».

وبالرفع<sup>(١)</sup> على: وأرجلكم مغسولة.

وإدخال الممسوح بين المغسولين للجمع بين قراءتي النصب والجر، فلا دلالة فيه على اعتبار الترتيب، وعلى تقدير التسليم كفى اعتباره ندباً.

﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾: فاغتسلوا.

﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ الخطاب هنا أيضاً للجماعة في المعنى، وإن اعتبر الأفراد في اللفظ مراعاةً للأدب في الذهاب إلى الغائط، ولهذا صح اندراجه تحت الأمر للجماعة.

﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ كناية عن الجماع.

﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ صدره بأداة التعقيب - وإن لم يُعتبر مفهوم في صحة التيمم - إيماءً إلى أن الجنب إذا وجد الماء حقّه أن لا يؤخّر الاغتسال وإن لم يجب عليه بعد ما لا يجوز أداؤه بدون الطهارة<sup>(٢)</sup>، ونفي إرادة الحرج الآتي ذكره ترتبه على هذا. ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ سبق تفسيره، وتكريره لا ليتصل الكلام في بيان أنواع الطهارة، بل لئلا يسبق إلى الوهم انتساخ حكم التيمم من الاقتصار على ذكر الوضوء والأمر به حتماً عند إرادة الصلاة محدثاً<sup>(٣)</sup>.

﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ في باب الطهارة، حتى لا يرخص لكم في التيمم إذا فرطتم في حفظ الماء للطهارة.

(١) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١)، و«المحتسب» (١/ ٢٠٨).

(٢) في هامش (ي): «فإن الجنب إذا وجد الماء ولم يغتسل ثم فقدّه يجوز له التيمم. منه».

(٣) في هامش (ي): «كما في الصورة المار ذكرها في الحاشية السابقة. منه».

﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾: لينظفكم، أو: ليطهركم من<sup>(١)</sup> الذنوب، فإن الوضوء تكفيرٌ لها، ومفعول ﴿يُرِيدُ﴾ في الموضعين محذوف، واللام للعلّة.

﴿وَلِيْتِمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ﴾ بالرخصة ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمته فيثيبكم بالشكر.

\*\*\*

(٧) - ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ الَّذِي وَاتَّقْتُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ بالإسلام؛ ليدرككم المنعم ويرغبكم في شكره.

﴿وَمِيثَقَهُ الَّذِي وَاتَّقْتُمْ بِهِ﴾: عاقدتم به عقداً وثيقاً.

﴿إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ أراد عهده على المسلمين حين بايعهم رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في حال السر والعسر، فقبلوا وقالوا: سمعنا قولك وأطعنا أمرك.

﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾ في الكفران والعصيان، ويدخل فيه الاتّقاء في العزم على نقض ميثاقه دخولاً أولياً، وعلى هذا يكون الأمر بالاتّقاء عن نقضه على وجه أبلغ، والتعليل بقوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ من السرائر والضمائر على وجه أظهر.

\*\*\*

(١) في (ي): «عن».

(٨) - ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ لَمَّا حَثَّهم على الانقياد للتكاليف وهي مع كثرتها محصورة في نوعين: التعظيم لأمر الله تعالى، والشفقة على خلقه: فقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ﴾ إشارة إلى الأول، والمراد أن تقوم لله بالحق في كل ما يلزمه على وجه الاهتمام.

وقوله تعالى: ﴿شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ إشارة إلى الثاني، أمرهم بالصدق في أفعالهم وأقوالهم

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ﴾؛ أي: لا يَحْمِلَنَّكم شدة بغضكم للمشركين ﴿عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾: على ترك العدل فيهم، وهو<sup>(١)</sup> النهي عن الجور بارتكاب ما لا يحل؛ كمثلية، وقتل نساء وصبيّة، ونقض عهد على أبلغ وجه.

﴿أَعْدِلُوا﴾ فيهم وإن أساءوا إليكم، استئناف لقصد التأكيد، فإن الأمر بالعدل على الإطلاق تأكيد للنهي عن تركه بأي سبب كان.

﴿هُوَ﴾؛ أي: العدل ﴿أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ استئناف لبيان سبب الأمر بالعدل، ولا خفاء في أن الجور في حق الكفار أشد وخامة من الجور في حق المؤمنين؛ لإمكان إرضائهم يوم الجزاء دون الكفار، ومن غفل عن هذا الاعتبار قال: وإذا كان هذا للعدل مع الكفار فما ظنكم بالعدل مع المؤمنين؟

(١) في (ي): «وهي».

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في كلِّ أمرٍ ونهيٍّ، أعاده لمزيد الاهتمام بالعدل، والمبالغة في إطفاء نائرة الغيظ.

﴿إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ وعدٌ ووعدٌ، ولذلك ذكّر بعدها آيتين: إحداهما في وعد المؤمنين، والأخرى في وعيد الكافرين.

\*\*\*

(٩) - ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.  
 ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ كلامٌ تامٌّ معناه: قدّم لهم وعده.  
 وقوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ استئنافٌ في موقع البيان للموعود، أطلق الوعد وأبهمه أولاً لتعظيم ثواب العدل والتقوى، ثم بيّنه، كأنه لما قدّم الوعد المطلق قيل: أي شيء وعدهم؟ فأجيب به، وتقديم الخبر وتنكير ﴿مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ﴾ من مقوّمات هذا المعنى.

\*\*\*

(١٠) - ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾.  
 ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ أتبع حال أحد الفريقين حال الآخر إيفاءً لحقّ الوعد<sup>(١)</sup>، وفيه مزيدٌ وعدٌ للمؤمنين وتطبيبٌ لقلوبهم.

\*\*\*

(١١) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾.

(١) في (ي): «الوعدة».

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في الخطاب بهذا الوصف إشارة إلى أن إيمانهم هو الباعث لنعمة الكف الآتي ذكره.

﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ رُوي أن المشركين رأوا رسول الله ﷺ وأصحابه بعُسفان قاموا إلى الظهر معاً، فلما صلُّوا ندموا ألا كانوا أكْبُوا عليهم، وهمُّوا أن يُوقِعُوا بهم إذا قاموا إلى العصر، فردَّ الله تعالى كيدهم بأن أنزل صلاة الخوف<sup>(١)</sup>. والآية إشارة إلى ذلك، وقيل غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ بالقبض والإهلاك<sup>(٣)</sup>، يقال: بسط إليه يده، إذا بطش به، وبسط إليه لسانه: إذا شتمه، ومعنى بسط اليد: مدّها، وكذلك بسطُ اللسان، وإنما البطش والشم حاصلُ المعنى.

﴿فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾: مَنَعَهَا عن الإضرار بكم، قَدَّمَ ﴿إِلَيْكُمْ﴾ ثمةً وأخر ﴿عَنْكُمْ﴾ هاهنا لنكتة لفظية: وهي رعاية قوّة المناسبة وشدة الاتصال بين الكف واليد، ودقيقة معنوية: وهي أن الاختصاص المستفاد من تقديم ﴿عَنْكُمْ﴾ فضلة في المقام، والاشتمال على الفضلة هُجْنَةٌ في الكلام.

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ منتظمٌ مع قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ كنى بذكرها عن الشكر عليها إيماءً إلى أنها من النعم الجسام التي لا مانع من<sup>(٤)</sup> القيام

(١) رواه مسلم (٣٠٨/٨٤٠) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) انظر حديث ابن عباس في «دلائل النبوة» لأبي نعيم (٤٢٥)، وحديث جابر عند البخاري (٢٩١٠)،

ومسلم (٨٤٣) كتاب الفضائل. وانظر: «روح المعاني» (٨٧/٧).

(٣) في «البيضاوي» (١١٨/٢): (بالقتل والإهلاك).

(٤) في (ي): «عن».

بشكرها سوى الذهول والغفلة عنها، ولا يخفى ما في الكناية بهذا الوجه من تفخيم تلك النعمة. ثم أمر بالأتقاء عن الكفران، وفي التعبير عن اتقائه بأتقاء الله تعالى ما لا يخفى من المبالغة في التحذير.

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿مَرْبُطٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ فالفاء لإفادة السبب، فإن دفع هم العدو على الوجه المذكور غير مقدور للعبد، ولا تأثير فيه لتدبيره، فحقه أن يتوكل على القادر عليه. والتخصيص المستفاد من تقديم الجار والمجرور مبناه تخصيص<sup>(١)</sup> الأمر بالمؤمنين، وفيه رعاية المناسبة بين فاتحة الكتاب وخاتمته، والواو لعطف الجملة على الجملة.

﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ النقيب هو الذي ينقب عن أحوال القوم ويفتّش عنها، روي أن بني إسرائيل...<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) في (ع): «ههنا وتخصيص» بدل: «مبناه تخصيص».

(٢) هنا تنتهي القطعة المفسرة من سورة المائدة، ولم نقف على تنمة لها في النسخ كما تقدم في مقدمة التحقيق، وبعدها في النسخ أول سورة الأنعام.





# سُورَةُ الْأَنْعَامِ





## سُورَةُ الْأَنْعَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) - ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ

كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ أخبر بأنه تعالى حقيقٌ بالحمد باعتبار ذاته المستجمعة لجميع صفات الكمال<sup>(١)</sup>، وعامة نِعوت الجلال والجمال، ونَبَّه على استحقاقه له باعتبار أفعاله العظام وآثاره الجسام أيضاً حمداً أو لم يحمداً؛ ليكون حجة على الذين هم بربهم يعدلون.

وجمع السماوات دون الأرضين<sup>(٢)</sup> مع أنها مثلهنَّ<sup>(٣)</sup> في التعدد؛ لأن طبقاتها مختلفة بالحقيقة - على ما ورد في الأخبار - دون الأرض، وأما دلالة آثارها وحركاتها على تعددها<sup>(٤)</sup> فمبناها على أصولٍ فلسفية باطلة.

وقدّمها لا لتقدّمها وجوداً؛ لأنه على خلاف ما ورد في الأخبار الصحيحة

---

(١) في (م) زيادة: «وغيره».

(٢) في (ك): «الأرض».

(٣) في (م): «مثلها».

(٤) في (م): «تعدادها».

على ما مرَّ بيانه في تفسير سورة البقرة<sup>(١)</sup>، بل لشرفها وعلو مكانها.

وعبرَ بهما باعتبار أنَّهما قُطْرَا العالم من جميع الأجسام لطيفها وكثيفها، كما عبرَ بالظُّلُمات والنُّور عن جميع الأعراض محسوسها بالبصر، وغائبها عنه.

﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾: أنشأهما.

والفرقُ بين (خلق) و(جعل) المتعدي إلى مفعول واحد: أنَّ الخلق فيه معنى التَّقدير والتَّسوية، والجعل المذكور فيه معنى التعلُّق والارتباط بالغير بأن يكون فيه أو منه أو إليه، لا بأن يصير إِيَّاه؛ لأنه معنى آخرٌ للجعل؛ فإنه حينئذٍ يتعدى إلى مفعولين<sup>(٢)</sup>.

ولهذا - أي: ولكون الارتباط بالغير معتبراً في معناه - أثره هاهنا؛ تحقيقاً لما في الظُّلْمة والنُّور من معنى القيام بالغير، وتضميناً للردِّ على الثَّبوتِ بتقدير عدم صلاحيتهما للقيومية.

وجمع الظُّلُمات دون النُّور لاختلاف أجناس ما غاب عن البصر اختلافاً فاحشاً بحسب اختلاف مظاهره من القوى الظَّاهرة والباطنة بخلاف النُّور.

وقدَّمها لتقدم جنس الغائب عن البصر ظهوراً، فإنه يظهر للإنسان وهو جنين، ولا يظهر له ما يدرك بالبصر ما لم يُولَد، ولرعاية المناسبة لما تقدَّم.

﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يعني: بالآخرة، على ما أفصح عنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، عطف على ﴿خَلَقَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩].

(٢) في هامش (ف): «رد لمولانا سعد الدين».

(٣) في (ح) و(ف): «عطف على قوله» وبعدها في (ح) بياض بمقدار كلمة. وذكر الألويسي =

وفي (ثم) معنى استبعاد ترك الإيمان بعد أن قام عليه البرهان، كأنه قيل: حصل ما أوجب توحيدَه من خلق السماء والأرض وما بينهما، بناءً على أنه لو كان فيهما آلهةٌ آخر<sup>(١)</sup> لفَسَدَتَا.

﴿بَرِّهِنَّ يَدْعُونَ﴾ حُذِفَ المفعول حفظاً<sup>(٢)</sup> على الفواصل، تقديره: يعدلون غيره؛ أي: يشركون به، وأصل العدل: المساواة؛ أي: ساووا بين الله تعالى خالق العالم، وبين أصنامهم العاجزين عن الخلق.

ثم إنَّ هذا العطف ليس على قصد أنه صلةٌ أخرى أو بعضُ الصِّلة، بل على قصد أنه من الروادف لتلك الصِّلة<sup>(٣)</sup>، ولهذا حُسِّنَ كلمة الاستبعاد دون كلمة التَّشْرِيك<sup>(٤)</sup>، ولتمحُّضها له<sup>(٥)</sup> تمحُّضُ الفاء للسببية في قولنا: ما تأتيني فأكرمك، انقطع عنه<sup>(٦)</sup> عُلْقَةُ التَّشْرِيك، فلم يكن في معنى (الحمدُ لله) الذي عدلوا به، ولتضمُّنُه البشارة بالإشارة إلى غاية لطفه، ونهاية حِلْمه<sup>(٧)</sup>، زاد وجه ذلك الإرداف حسناً ولطافة.

= احتمالات العطف فقال: «إما معطوفة على جملة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إنشاءً أو إخباراً، أو على قوله سبحانه: ﴿خَلَقَ﴾ صلة ﴿الَّذِي﴾، أو على ﴿الظُّلُمَاتِ﴾ مفعول ﴿وَجَعَلَ﴾. انظر: «روح المعاني» (٢٣ / ٨).

(١) في (ك) و(م): «آلهة إلا الله».

(٢) في (ف): «عطفًا».

(٣) «بل على قصد أنه من الروادف لتلك الصِّلة» من (ك) و(م).

(٤) يريد: أن العطف بـ (ثم) يفيد الاستبعاد، فاستخدامه هنا أحسن من استخدام حرف العطف الواو أو الفاء الذي يفيد التشريك.

(٥) في (ك) و(ح): «وبتمحضها له». وفي هامش (ف): «كيف تتمحض له وقد عرف أنها عاطفة. منه».

(٦) «عنه» سقط من (ح) و(ف).

(٧) في (ف): «حمله»، وفي (ح): «علمه».

ويجوز عطفه على ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، والمعنى: أنه تعالى حقيقٌ بالحمد على ما خلقه تعالى نعمةً على العباد، ثم الذين كفروا به يعدلون عنه فيكفرون نعمته، وحذف صلة ﴿يَعْدِلُونَ﴾ إيقاعاً للإنكار على نفس الفعل، ووضع المظهر<sup>(٢)</sup> موضع الراجع إلى الموصول؛ تنبيهاً على أنه خلق هذه الأشياء أسباباً لتكونهم وتعيشهم، فمن حقه أن يُحمدَ عليها ولا يُكفر، ومعنى ﴿ثُمَّ﴾ على هذا الوجه: استبعاد عدولهم عنه بعد ذلك.

\*\*\*

(٢) - ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾.

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾؛ أي: خلق أصل مادّيتكم وهو الأغذية التي تتكون منها النطفة، أو مادّة أصلكم وهو آدم عليه السّلام = كائنة من طين، وللتباعد بين الخلق الصّوري والتقدير المعنوي قال:

﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾: نوعاً من الأجل يحتمل التّجاوز عنه ﴿وَأَجَلٌ﴾ آخر لا يحتمل، دلّ على ذلك<sup>(٣)</sup> قوله:

﴿مُسَمًّى﴾؛ أي: مثبتٌ معيّن<sup>(٤)</sup>، وقد أفصح عن هذا التّفصيل قوله تعالى: ﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنْ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُونَ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نوح: ٤] على ما تقف عليه وعلى ما بين الفاصلتين من المواصلة المعنوية في تفسير سورة نوح عليه السّلام، والذي عبّر عنه ثمة بإضافة الأجل إلى الله تعالى هو المعبر عنه هاهنا بقوله:

(١) في هامش (ف): «فلم يصب النفي بمدخولها على ما حققه ابن هشام في شذور الذهب».

(٢) في (ك): «وضع المظهر»، وفي (م): «وضع المظهر به».

(٣) في (م): «عليه».

(٤) في (م): «معنى».

﴿عِنْدَهُ﴾ أثبت<sup>(١)</sup> تعينه، ثم أخبر بأن ذلك التَّعِينُ عنده؛ حسماً لطمع التَّغْيِيرِ<sup>(٢)</sup>.  
ولكون ذلك الأجل مبهماً نظراً إلينا ذُكِرَ منكرًا، وإنما قُدِّمَ وهو نكرةٌ على خبره  
وهو ظرفٌ لفاصلٍ بينهما بما هو مخصَّصٌ له.

﴿ثُمَّ أَنتَرْتُمُتَوْنِ﴾ الامتراء: الترددُ في المتقابلين، مأخوذ من مَرَى الضرع؛  
أي: مسح، والفرق بينه وبين الرَّيْبِ والشَّكِّ قد مرَّ بيانه في تفسير قوله تعالى:  
﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>، والامتراء لهم فيما ذكر حقيقةً، إلا أنهم<sup>(٤)</sup> لانهماكهم في حبِّ  
الحياة، كأنهم شاؤون في الموت.

وإنما ذكر ﴿ثُمَّ﴾ مع زيادة الالتفات في ﴿أَنْتَرْتُمْ﴾ تنبيهاً على زيادة الاستبعاد،  
فإن دلالة كلٍّ من دليلي المبدأ والمعاد على المراد وإن كانت ظاهرة، إلا أن ما تؤخذ  
مبادئه من الأنفس أقرب إلى الناظرين مما تؤخذ مبادئه من الآفاق، كأنه قيل: خلقتهم  
من جماد لا حظَّ له من الحياة، وعشتم مرة، فكيف تشكُّون مع ذلك وترددون في أمر  
البعث بإعادة تلك الحياة الزائلة، وهي أهون من الإحداث ابتداءً<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

(١) في (م): «أي ثبت».

(٢) في (م): «التغيير».

(٣) في هامش (ح): «قال الراغب في الفرق بين الشك والريب والمرية: إنَّ الشكَّ وقوف النفس بين  
شيئين متقابلين، بحيث لا يترجح أحدهما على الآخر بأمانة، والمرية: التردد في المتقابلين، وطلب  
الأمانة مأخوذ من مَرَى الضرع: إذا مسحه باليد، فكأنه يحصل مع الشك تردد في طلب ما يقتضي  
غلبة الظن، والريب: أن يتوهم في الشيء أمراً ما، ثم ينكشف عما يتوهم فيه. هذه عبارته في البقرة».

(٤) «إلا أنهم» من (ك) و(م).

(٥) من قوله: «فإن دلالة كل من دليلي المبدأ والمعاد...» إلى هنا من (م).

(٣) - ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾.

﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ الضمير لله تعالى، و﴿اللَّهُ﴾ خبره.

﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ متعلق بمعنى اسم الله تعالى؛ أي: هو المستحق للعبادة فيهما لا غير، أو: هو المتوحد بالألوهية فيهما لا غير.

ويجوز أن يتعلّق الظرف بقوله: ﴿يَعْلَمُ﴾ ويكفي لصحة الظرفية كون المعلوم فيهما، كقولك: رميت الصيد في الحرم، إذا كنت خارجة والصيد فيه، أو بالمصدر وهو بمعنى المفعول فليس بمقدّر بحرف مصدر وصلته حتى يلزم تقدّم صلته عليه<sup>(١)</sup>، والجملة خبر ثانٍ، أو هي الخبر و﴿اللَّهُ﴾ بدل.

ويجوز أن يكون الظرف مستقراً وقع خبراً بمعنى: أنّه لكمال علمه بما فيهما كأنّه فيهما، وفي الجملة<sup>(٢)</sup> الفعلية الواقعة حالاً عن ضمير الاستقرار في الظرف بيان وتقرير له.

﴿سِرَّكُمْ﴾: باطنكم؛ أي: نفوسكم<sup>(٣)</sup>.

﴿وَجَهْرَكُمْ﴾: ظاهركم؛ أي: أبدانكم.

(١) رد على البيضاوي في قوله: (وليس متعلق المصدر لأن صلته لا تتقدم عليه). والمراد أنه متعلق بمفعول ﴿يَعْلَمُ﴾ وهو ﴿سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، والتقدير: يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ في السماوات وفي الأرض. قال أبو حيان مؤيداً اعتراض البيضاوي: وهذا يضعف لأنّ فيه تقديم معمول المصدر الموصول عليه، والعجب من النحّاس حيث قال: هذا من أحسن ما قيل فيه. انظر: «تفسير البيضاوي» مع حاشية الشهاب (٤/١٨)، و«البحر» (٩/٢٥).

(٢) في (م): «والجملة».

(٣) في (ح) و(ف): «باطنكم ونفوسكم».



وعلى تقدير تعلق الظرف بالفعل المذكور يكون المعنى: يعلم نفوسكم المفارقة في السماوات ونفوسكم المقارنة لأبدانكم في الأرض.

﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ بالقوى النفسانية والجوارح البدنية؛ لأنه تعالى خالق والخلق<sup>(١)</sup> كاسب، ولما كان مقتضى العلم بذلك كونه خالقاً له، وهو مظنة الاشتباه - حتى ضلّ فيه كثير من الناس - أعاد الفعل؛ اهتماماً لتحقيق ذلك المقتضى.

ولما أثبت المبتدأ<sup>(٢)</sup> مع ما يتوقف عليه المبتدأ<sup>(٣)</sup> من التوحيد، ثم أثبت المعاد مع ما يتوقف عليه الإعادة من العلم = بين ثبوت النبوة بشهادته، وأوعد<sup>(٤)</sup> المنكرين بقوله:

\*\*\*

(٤) - ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾.

﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ ﴿مِنْ﴾ الأولى مزيدة<sup>(٥)</sup> للاستغراق، دلّ عليه وقوع آية في سياق النفي، والثانية للتبعيض، كأنه قيل: وما تأتيتهم بعض من الآيات أي بعض كان، فلا منافاة بين هذا التبعيض والاستغراق.

والآيات: هي المعجزات الظاهرة لهم، وإسنادها إلى الربّ للتعظيم والتشبيه على أنها صادرة عنه تعالى تصديقاً للنبي عليه السلام.

(١) في هامش (ح): «والمخلوق».

(٢) في (ك): «المبتدأ».

(٣) في (م) و(ك): «البداءة»، وفي (ف): «المبتدأية»، والمثبت من (ح).

(٤) في (ح) و(ف): «وواعد».

(٥) في (ح) و(ف): «زيادة».

﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾: تاركين لها غير ملتفتين إليها؛ لكونهم غير مباليين بالعواقب، وفي العدول عن صيغة الفعل وزيادة (كان) دلالة على شدة إعراضهم، وقوة ثباتهم فيه، وزيادة تمرُّنهم عليه.

\*\*\*

(٥) - ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ﴾ كلامٌ كاللزام لما قبله؛ أي: إذا أعرضوا عن الآيات كلها فقد كذبوا بالحق.

﴿لَمَّا جَاءَهُمْ﴾؛ أي: بها، أو كالدليل عليه؛ أي: إنهم أعرضوا عن الآيات كلها<sup>(١)</sup> فلا عجب؛ فقد كذبوا بما هو أعظم الآيات كلها وأجلُّها، وهو الحقُّ لما جاءهم؛ أي: القرآن الذي تُحدِّثوا به فعجزوا عن الإتيان بمثله، وكأنَّه لو ضوَّحه معلومٌ عند الكلِّ أنَّ الحقَّ هو<sup>(٢)</sup> لا يحتاج إلى تسميته<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا معنى الإبهام في ﴿أَنْبَاءُ مَا كَانُوا﴾ تعظيم القرآن وتفخيم شأنه؛ أي: سيعلمون بأي شيء استهزؤوا، وينكشف لهم أنَّه لم يكن بموضع<sup>(٤)</sup> استهزاء.

﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ﴾ يعني: أنَّ الإتيان كائنٌ لا محالة وإن تأخر، ففائدته تأكيد الوعد وتثبيته، لا بيان كونه متأخراً<sup>(٥)</sup>.

﴿أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾: أخبار ما استمرُّوا على تجديد الاستهزاء به حيناً

(١) «كلها» من (ك) و(م).

(٢) في (ح) و(ف): «عند الكل أنه الحق وهو».

(٣) في (ح): «تسمية».

(٤) في (م) و(ك): «في موضع».

(٥) «يعني أنَّ الإتيان..» إلى هنا من (م) و(ك).

فحينئذ تارة بنسبته إلى السّحر والكهانة، وأخرى إلى الشّعْر وأساطير الأولين، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٩]، ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨].

والمراد من أخباره: ما فيه من الوعد للمصدقين والوعيد للمنكرين آجلاً وعاجلاً، وهذا منهم غاية العصيان ونهاية التّمادي في الطُّغيان، حيث أعرضوا عمّا هو آية بيّنة أولاً، وكذبوه ثانياً، وسخروا به ثالثاً، فمنّ عليهم الرّحمن بزيادة فضله وإحسانه<sup>(١)</sup> إذ أخرهم إلى حين، ولم يعجل لهم بالعذاب المهين، شدّد عليهم النّكير وهدّدهم<sup>(٢)</sup>، ثم جاءهم بالموعظة والتذكير بقوله<sup>(٣)</sup>:

(٦) - ﴿الَّذِينَ آمَنُوا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾.

﴿الَّذِينَ آمَنُوا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ ﴿كَمْ﴾ مفعول ﴿أَهْلَكْنَا﴾، و﴿مِنْ﴾ تبيين لإيهامها؛ أي: كثيراً من القرون أهلكنا، وكلّ أهل عصرٍ قرنٌ لمن بعدهم؛ لأنهم يتقدمونهم، مأخوذ من قرن الشمس، وهو أعلاها، وأوّل ما يبدو منها.

وقال الزّجاج: عندي القرن هو أهل كلّ مدّة<sup>(٤)</sup> كان فيها نبيٌّ أو طبقة من العلماء، قلّت السنين أو كثرت، والتّقدير يرّده<sup>(٥)</sup> قوله عليه السّلام: «خيركم قرني»؛ يعني

(١) في (م) و(ك): «ومن الرّحمن زيادة فضل وإحسان».

(٢) في (ف) و(ك) و(م): «هدد لهم»، والمثبت من (ف).

(٣) «بقوله» من (ك) و(م).

(٤) في (ك): «ملة».

(٥) قوله: «والتقدير يرده»، جاء بدلا منه في «معاني القرآن» للزجاج: «والدليل على هذا»، والمؤدى واحد، وهو نفي التقدير في مقدار القرن.

أصحابه رضي الله عنهم، «ثم الذين يلونهم»؛ يعني التابعين «ثم الذين يلونهم»<sup>(١)</sup>؛  
يعني تابعي التابعين<sup>(٢)</sup>.

﴿مَكَتَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: أثبتناهم فيها ممكنين إياهم، وإثباتهم فيها كناية عن  
طول عمرهم، كما أن تاليه<sup>(٣)</sup> كناية عن بسط معيشتهم.

﴿مَا لَمْ تُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ مَكَّنْهُ أَبْلَغُ مِنْ مَكَّنَ لَهُ<sup>(٤)</sup>؛ أي: جعل له مكاناً، فكأنه قيل<sup>(٥)</sup>:  
أتيناها ما لم نؤت لكم ما يقرب منه، والالتفات للتنبية والتّمييز بينهم وبين المحكيّ  
عنهم، والخطاب لأهل مكة.

﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا﴾: السَّمَاءُ هِيَ الْمُظَلَّةُ، والمرسل المدرار هو المطر  
والسحاب، فلا بدّ من التّجوّز في المسند إليه، أو في الإسناد.

والمدرار: مفعال، يستوي فيه المذكر والمؤنث، معناه: كثير الدُّرور.

﴿وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ﴾ لم يقل: وأجرينا<sup>(٦)</sup> الأنهار، جرياً على مجرى قرينه  
السّابق؛ لأن النهر إنما يطلق على الماء حال كونه جارياً، فليس له أن يجري  
وأن لا يجري وهو نهر، بخلاف الماء<sup>(٧)</sup> النازل من السماء والسحاب؛ فإنه قد  
يُحْبَسُ وقد يطلق وهو هو.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٢٩).

(٣) في (ف) و(ح): «كما أنه تأكيد».

(٤) في هامش (ف): «لم يفرق القاضي بينهما حيث فسر الأول بتفسير الثاني. منه».

(٥) في (ك): «قال».

(٦) في (ح) و(ف): «وجرينا».

(٧) «الماء» من (م) و(ك).

وَأِنَّمَا صَدَّرَهُ بِالْوَاوِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ دُونَ الْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَعْدَادٍ<sup>(١)</sup>  
النَّعْمِ الْعِظَامِ، وَفِي ضَمْنِهِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْأَنْهَارَ إِمْدَادُهَا<sup>(٢)</sup> لَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِنَ  
الْأَمْطَارِ، فَافْهَمُوا هَذَا الْإِعْتِبَارَ.

﴿يَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ﴾ خَصَّ هَذَا الْوَصْفَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ مِمَّا يَتَعَاضَمُهُ النَّاسُ، أَلَا تَرَى  
إِلَى قَوْلِ فِرْعَوْنَ: ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي﴾ [الزخرف: ٥١].

﴿فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ الْفَاءُ فَصِيحَةٌ تَفْصِيحٌ عَنْ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: بِطَرَتْ مَعِيشَتُهُمْ،  
كَمَا وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ لَمْ يَبْطُرْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨].  
﴿وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ تَحْقِيقٌ لِأَمْرِ الْوَعِيدِ بِتَسْهِيلِ شَأْنِ الْإِهْلَاكِ؛ فَإِنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى  
إِنْشَاءِ الْقُرُونِ لَا يَتَعَاضَمُ عِنْدَهُ إِهْلَاكُ<sup>(٣)</sup> بَعْضِهِمْ بِذُنُوبِهِمْ.

وَفِي عِبَارَةِ الْإِنْشَاءِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ قُلِعُوا مِنْ أَصْلِهِمْ وَاسْتَوْصَلُوا فَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ مِنْ  
نَسْلِهِمْ، وَيَعْضُدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ  
تَعَالَى لَمْ يَهْلِكْ قَوْمًا أَوْ يَعَذِّبْ قَوْمًا فَجَعَلَ لَهُمْ نَسْلًا»<sup>(٤)</sup>.

﴿قَرْنًا آخَرِينَ﴾ يَعْمُرُ بِهِمْ<sup>(٥)</sup> بِلَادَهُمْ.

وَحَاصِلُ الْوَعِيدِ: أَنَّهُ تَعَالَى كَمَا قَدَرَ<sup>(٦)</sup> أَنْ يَهْلِكَ مَنْ قَبْلَهُمْ كَعَادٍ وَثَمُودَ وَيَنْشِئُ  
مَكَانَهُمْ آخَرِينَ يَعْمُرُ بِهِمْ بِلَادَهُ قَدَرَ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ بِكُمْ، قِيلَ: جَمَاعَةٌ مِنْ قَرِيشَ

(١) فِي (ك): «تَقْدِيرٌ».

(٢) فِي (م) وَ(ك): «إِيرَادُهَا».

(٣) فِي (ج) وَ(ف): «هَلَاكٌ».

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٦٣).

(٥) فِي (م) وَ(ك): «بِهِ».

(٦) فِي (م) وَ(ك): «يَقْدِرُ».

قالوا: يا محمد، لن نؤمن لك حتى تأتينا بكتاب من عند الله ومعه أربعة من الملائكة يشهدون عليه أنه من عند الله وأنتك رسوله، فنزلت<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(٧) - ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالُوا الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾.

﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ﴾ (نزل) هاهنا بمعنى: أنزل، كخبر بمعنى: أخبر.

﴿كِتَابًا﴾: مكتوباً ﴿فِي قِرْطَاسٍ﴾: ورق.

لم يقتصر على رؤيتهم الكتاب عياناً في قرطاس، بل زاد عليه التقييد بقوله: ﴿فَلَمَسُوهُ﴾ تقوية للإدراك البصري بالإدراك اللمسي مبالغة في الظهور، وليس فيه دفع ما عسى أن يقولوا: سكرت أبصارنا وما نزل من السماء شيء؛ إذ باللمس إنما يندفع احتمال كون المرئي مخيلاً، وأما نزوله من السماء فلا يثبت به، ثم إن اللمس أبلغ من المس؛ لأنه لصوق بإحساس، والمس لصوق فقط، ولذلك أثر اللمس عليه. ﴿بِأَيْدِيهِمْ﴾ إنما قيد به؛ لأنَّ اللصوق بالإحساس يكون بجميع الأعضاء، ولليد خصوصية في الإحساس ليست في سائرهما، وأما التجوز باللمس عن الفحص كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾ [الجن: ٨] فلا يندفع به؛ إذ لا بُعد في أن يكون ذلك لبيان مباشرتهم<sup>(٢)</sup> للفحص بأنفسهم، بل يندفع بكون المعنى الحقيقي أنسب للمقام، ولما سيق له الكلام.

﴿لَقَالُوا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ عدل عن الظاهر حيث لم يقل: لقالوا؛ تنبيهاً على أن هذا ليس بأول كفر منهم، ويجوز أن يكون تعريف الموصول للعهد، والمراد به أشخاص

(١) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٠٨)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٨٥).

(٢) بعده في (ح) و(ف) زيادة: «بل».

بأعيانهم توغلوا في التَّعَنُّتِ والعناد، على وفق ما ذكر في سبب النزول، فيكون التَّوصيف بياناً لسبب تقوُّلهم هذا.

﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ توصيف السَّحَرِ بالمبين في مقابلة توصيف المنزل بكونه ملموساً بأيديهم، فكأنهم عارضوا تأكيدَه الفعليَّ في الإظهار بتأكيدهم القوليّ بالإنكار، وهذا دليل على <sup>(١)</sup> غاية عنادهم ونهاية خبثهم وفسادهم.

\*\*\*

(٨) - ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ﴾.

﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ﴾: هَلَّا أُنْزِلَ ﴿عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ يكلِّمنا أنه نبيٌّ <sup>(٢)</sup>.

﴿وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ جواب لقولهم، وبيان المانع من إنزال مقترحهم.

والقضاء: الإتمام والإلزام، والمعنى: لتَمَّ أمرهم؛ لوجوب العذاب بعد ذلك، وهذا لأنهم لا يؤمنون ولو نزل عليهم <sup>(٣)</sup> الملك؛ كما أخبر الله تعالى به في قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَهُمُ الْمَلَكُكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [الأنعام: ١١١]، وسنَّه الله تعالى في الكفار قد جرَّت على أنه متى اقترحوا آيةً قاهرةً فظهرت ثم لم يؤمنوا استؤصلوا بالعذاب، على ما <sup>(٤)</sup> أفصح عن ذلك آية المائدة <sup>(٥)</sup>،

(١) «على»: ليست في (م) و(ك).

(٢) في هامش (ح): «قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا﴾ استثناء أو عطف على جواب (لو)، و(عليه) فيه التفات

عن ضمير المخاطب في (عليك). قطف الأزهار».

(٣) في (م): «نزل عليه»، وفي (ح): «نزلنا عليهم».

(٤) في (م) و(ك): «كما».

(٥) وذلك عندما طلب قوم عيسى عليه السلام منه أن ينزل الله تعالى عليهم مائدة من السماء، فأنزلها الله

تعالى وقال: ﴿إِنِّي مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَيُّ الْفَعْلَيْنِ أَحَدٌ مِنْ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥].

ولكن الله تعالى أبى من استئصالهم به <sup>(١)</sup> تعظيماً لنبيه، كما أخبر به في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

﴿ثُمَّ لَا يَنْظُرُونَ﴾؛ أي: لا يُؤجِّلون ولا يُمهلون، قال قتادة: ولو أنزلنا ملكاً ثم لم يؤمنوا <sup>(٢)</sup> لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ، ولم يُؤخِّروا طرفة عين <sup>(٣)</sup>. يعني: بعد عدم إيمانهم، لا بعد نزول العذاب.

وفي لفظة (ثم) إشارة <sup>(٤)</sup> إلى أن لهم مهلة <sup>(٥)</sup> قَدَرُ أَنْ يَتَأَمَّلُوا فيما نزل، فيؤمنوا بالاختيار والاختبار، لا بالإلجاء والاضطرار، فافهم هذا الاعتبار.

\*\*\*

(٩) - ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيْسُونَ﴾.

﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ﴾؛ أي: الرسول ﴿مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ﴾؛ أي: لمثلناه ﴿رَجُلًا﴾ كما مثل جبريل عليه السلام في صورة دحية، وذلك لأن أبصار عامة البشر لا تقدر <sup>(٦)</sup> على النظر إلى صورة المَلَك؛ لطفه وضعف شعاع إِبصارهم.

جواب اقتراح ثانٍ، فإنهم تارة يقولون: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]، وتارة يقولون: ﴿لَوْ سَأَتْ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]، واحتمال أن يكون جواباً ثانياً على

(١) «به» سقطت من (ف).

(٢) في (ح): «يرضوا».

(٣) أخرج نحوه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٤٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٦٧).

(٤) في هامش (ف): «رد لمن قال: إن معنى ثم بعد ما بين الأمرين. منه».

(٥) في (م): «مهلاً».

(٦) في (م) و(ك): «يقدر».



أن الضمير للملك المُقترح إنزاله تأباه عبارة: ﴿جَعَلْنَاهُ مَلَكًا﴾؛ فإن المناسب حينئذ أن يقال: ولو أنزلناه ملكاً لجعلناه رجلاً.

وإنما لم يقل: بشراً، مع أنه المناسب لمقابل<sup>(١)</sup> المَلَك؛ تضميناً للكلام معني زائداً على أصل المرام، وهو الإشارة إلى أن شأن الرسالة البراءة عن النقصان، ولا بد من رعايته على التقدير المذكور حتى لا يصح أن يكون الرسول المفروض في صورة امرأة ولا في صورة صبي.

ولما كان تفصيل ما ذكر: أنه لا نفع لهم فيما سألوا؛ لأنه إذا كان في صورة رجل لا يعلمون أنه ملك، فلا<sup>(٢)</sup> يُجدي نفعاً في دفع شبهتهم = اتَّجه أن يقال: يجوز أن يكون له آثار الملك في صورة الرجل، فيندفع الاشتباه بذلك، تُدور كدفعه بما مرجعه إلى أنه لا بد من الالتباس والاشتباه كيلا<sup>(٣)</sup> تفوت حكمة التكليف، فقوله:

﴿وَلَلْبَسْنَا﴾ من تمة الجواب، قرئ باللامين على تقدير شرط آخر<sup>(٤)</sup>، وقرئ بلام واحدة على العطف، وبالتشديد فيهما للمبالغة<sup>(٥)</sup>.

(١) في (م) و(ك): «لمقابلة».

(٢) في (م): «ولا»، وفي (ك): «لا».

(٣) في (ح): «كيما».

(٤) أي: ولو جعلناه رجلاً لبسنا. انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٥٥). وكأن الداعي إليه إعادة لام الجواب، فإنه يقتضي استقلاله، وأنه لا ملازمة بين إرسال الملك واللبس عليهم، فإنه ليس سبباً له بل لعكسه. انظر: «روح المعاني» (٨/ ٥٥).

(٥) قرأ ابن محيصن: (ولبسنا) بلام واحدة، وقرأ الزهري: (وللبسنا) بالتشديد. انظر: «الكشاف» (٢/

٨)، و«المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٣٦).

﴿عَلَيْهِمْ مَكِيلٌ شُونَ﴾؛ أي: لخلطنا عليهم ما يخلطون على أنفسهم الآن فيقولون: ما هذا إلا بشر مثلكم.

ثم قال تسليّة له عليه السّلام عن<sup>(١)</sup> استهزائهم به بأنّ له في الأنبياء عليهم السّلام أسوة، وأنّ ما يفعلون به يحقّق بهم كما حاق بالمستهزئين بالأنبياء عليهم السّلام، وتنبهّا لنا على أن قولهم ذلك على سبيل الاستهزاء، وإلّا فهم عقلاء يعلمون أنّ رسول قوم لا يكون إلّا من جنسهم.

\*\*\*

(١٠) - ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْتُمْ بُرْسُلِي مِّنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْتُمْ بُرْسُلِي مِّنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ﴾؛ أي: أحاط بسبب ذلك الاستهزاء ﴿بِالَّذِينَ سَخِرُوا﴾<sup>(٢)</sup> والمراد: الإهلاك، من إحاطة العدو، فالحق لا يستعمل إلا في الشرّ.

﴿مِنْهُمْ﴾ تنبيه على أن ضرر سخريتهم لا يتعدى أنفسهم، وهو مدلول القول الآتي: ﴿وَإِنْ يَهُلِكُونَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٦].

﴿مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ من العذاب الذي كان الرّسل يخوفهم بنزوله، فلا تجوّز لا<sup>(٣)</sup> في الإسناد، ولا في المسند إليه.

(١) في (ك): «من».

(٢) بعدها في (م) و(ك): «منهم».

(٣) «لا» ليست في (ح)، والمعنى واحد ثبتت أو حذفت.

لَمَّا ذَكَرَ إِهْلَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ الْمَكْذِبِينَ أَمَرَ بِالسَّيْرِ فِي الْأَرْضِ لِلإِعتِبَارِ بِحَالِهِمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ، فَقَالَ:

(١١) - ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾.

﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ إلى أن تُشرفوا على <sup>(١)</sup> ديار قوم نزل بهم العذاب، فاخبروا واعتبروا.

ولمَّا كَانَ فِي هَذَا السَّيْرِ الْمَأْمُورُ بِهِ مِنَ الْإِمتِدَادِ جِيءَ بِكَلِمَةِ التَّرَاخِي فِي قَوْلِهِ:  
﴿ثُمَّ أَنْظِرُوا﴾ فَإِنَّ النَّظَرَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَتَرَاخِيًا عَنِ السَّيْرِ بِإِعتِبَارِ الْإِنْتِهَاءِ  
لَكِنَّهُ <sup>(٢)</sup> مَتَرَاخٍ عَنْهُ بِإِعتِبَارِ الْإِبْتِدَاءِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾  
[النمل: ٦٩] فَلَعَلَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مَا هُوَ الْمَعْهُودُ <sup>(٣)</sup> مِنْ أَرْضِ قَوْمٍ نَزَلَ  
الْعَذَابُ بِسَاحَتِهِمْ، فَجِيءَ بِحَرْفِ التَّعْقِيبِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ السَّيْرَ إِنَّمَا أُمِرَ بِهِ لِأَجْلِ  
النَّظَرِ فَحَقُّهُ أَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنْهُ.

وَمَا قِيلَ: مَعْنَاهُ: إِباحَةُ السَّيْرِ فِي الْأَرْضِ لِلتَّجَارَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَنَافِعِ، وَإِجَابِ  
النَّظَرِ فِي آثَارِ الْهَالِكِينَ، وَنَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بِـ ﴿ثُمَّ﴾ لِتَبَاعُدِ مَا بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمَبَاحِ  
= يَأْبَاهُ سَلَامَةُ الذُّوقِ؛ لِأَنَّ إِقْحَامَ أَمْرِ أَجْنَبِيٍّ - وَهُوَ بَيَانُ إِباحَةِ السَّيْرِ لِلتَّجَارَةِ - بَيْنَ  
الْإِخْبَارِ عَنْ حَالِ الْمُسْتَهْزِئِينَ وَمَا يَنَاسِبُهُ وَيَتَّصِلُ <sup>(٤)</sup> بِهِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْإِعتِبَارِ بِآثَارِهِمْ، مِمَّا  
يَخُلُّ بِالْبَلَاغَةِ إِخْلَالًا ظَاهِرًا.

(١) فِي (ح): «إِلَى»، وَلَيْسَتْ فِي (م) وَ(ك).

(٢) فِي (م) وَ(ك): «وَلَكِنَّهُ».

(٣) فِي (م) وَ(ك): «الْمَشْهُور».

(٤) فِي (ك): «وَمَا يَتَّصِلُ».

﴿كَيْفَ كَانَتْ عَقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾: كيف أهلكهم الله تعالى بعذاب الاستئصال، وإنما عبّر عنهم بالمكذّبين دون المستهزئين إشارةً إلى أن مآل مَنْ كَذَّبَ إن كان كذلك، فكيف الحال في مآل<sup>(١)</sup> مَنْ جمع بينه وبين الاستهزاء.

\*\*\*

(١٢) - ﴿قُلْ لِمَنْ مَافِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كُنَّ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿قُلْ لِمَنْ مَافِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلزام وتبكيث؛ لأنهم لا يقدرّون أن يضيفوا خلقهما وملكهما إلى غيره تعالى، ولذلك عبّره بقوله:

﴿قُلْ لِلَّهِ﴾ تقرير ألهم؛ أي: لا خلاف بيني وبينكم في ذلك، وفيه أنهم مع كونهم مقرّين بذلك على ما أفصح عنه قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] ثاقفوا في الجواب وانقمعوا لما ظهر من كونهم محجوجين، فقرّر عليهم ذلك<sup>(٢)</sup>.

﴿كُنَّ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ في الدارين؛ أي: التزمها تفضلاً وإحساناً، لا أن<sup>(٣)</sup> ذاته أوجبها على نفسه بمقتضى حكمته.

وهذا استعطاف منه تعالى للمتولّين عنه إلى الإقبال<sup>(٤)</sup> إليه، وإخبار بأنه رحيم بالعباد، لا يعجل في العقوبة، ويقبل الإنابة والتوبة.

(١) في (ح): «حال»، وسقط من (ك).

(٢) في (م) و(ك): «ذلك عليهم».

(٣) في (ك): «أنه».

(٤) في (م): «للإقبال».

﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ ضمّن الجمع معنى الحشر، ولذلك قال:

﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾؛ أي: إلى واقعته في موقفها<sup>(١)</sup>، كيوم بدر<sup>(٢)</sup>، استئناف، وقسم للوعيد على إشراكهم، كأنه قيل: وما تلك الرحمة؟ فقيل: هي أنه تعالى ليجمعنكم إلى يوم القيامة، وذلك لأنه لولا خوف الحساب والعذاب لحصل الهرج والمرج، وارتفع الضبط وكثر الخط، فتقرير<sup>(٣)</sup> العقاب في العقبى من أعظم أسباب الرحمة في الدنيا. ولك أن تقول: بين بقوله: ﴿كُنِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ كمال رحمته بالإمهال ورفع عذاب الاستئصال، بعد ما قدّم بيان كمال قدرته بقوله: ﴿قُلْ لِمَن مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؛ ليتعيّن من أوّل الأمر أن إمهاله ذلك عن رحمة لا عن عجز، ثم بين بقوله: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ فيجازيكم على<sup>(٤)</sup> شرككم أنّه يمهل ولكن لا يهمل، بل يحشرهم ويحاسبهم على تقير وقطمير.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: في اليوم، أو الجمع.

﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ نصبٌ على الذّم، أو رفعٌ عليه، أو مبتدأ خبره:

﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ والفاء للسببية، فإن الخسران بتضييع رأس مالهم - وهو نور الفطرة - يوجب الإصرار على الكفر.

(١) في (م) و(ك): «موقعها».

(٢) في هامش (ف): «فإن العرب يطلقون الأيام على الوقائع، ومنه قولهم: شهد يوم بدر؛ يعني الواقعة المشهورة، وتعديته بـ ﴿إِلَى﴾ لما في الجمع من معنى الحشر والسوق، وفيه تنبيه على أن أرض المحشر ومحل الواقعة غير ما هم قبروا فيها على ما نطق به بعض الأحاديث. منه». وتحت: «وهي المراد من الأيام في قوله تعالى: ﴿لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾. منه».

(٣) في (م) و(ك): «تقدير».

(٤) في (م): «عن».

(١٣) - ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾: لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ لَهُ مَلِكُ مَا حَوَى الْمَكَانَ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، ذَكَرَ أَنَّ لَهُ مَا حَوَى الزَّمَانَ، وَاشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْمَلَكُوتُ<sup>(١)</sup>، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَإِنْ كَانَ مُسْتَلْزَمًا لِلْآخَرِ، لَكِنَّ التَّصْيِصَ عَلَيْهِمَا أُبْلَغُ فِي مَقَامِ التَّقْرِيرِ وَالْبَسْطِ، وَقَدَّمَ الْمَكَانَ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْعُقُولِ وَالْأَذْهَانِ مِنَ الزَّمَانِ<sup>(٢)</sup>.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءُ إِخْبَارٍ وَلَيْسَ مُنْدَرِجًا تَحْتَ ﴿قُلْ﴾.

و﴿سَكَنَ﴾ مِنَ السُّكْنَى، وَهُوَ يَتَعَدَّى بِ(فِي) كَمَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ يُقَالُ: سَكَنُوا الدَّارَ، وَسَكَنُوا فِيهَا، لَا مِنَ السُّكُونِ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِأَحَدِ الضَّدَيْنِ عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنَاسِبُ الْبَسْطَ الظَّاهِرَ قَصْدُهُ مِنْ تَفْصِيلِ قُطْرِي الْمَكَانِ وَصِنْفِي الزَّمَانِ.

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ وَعِيدٌ لِلْمُشْرِكِينَ عَلَى أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ.

\*\*\*

(١٤) - ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ وَليًا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يَطْعَمُهُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ وَليًا﴾ أَدْخَلَ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ عَلَى الْاسْمِ دُونَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْإِنْكَارَ يَتَوَجَّهُ إِلَى اتِّخَاذِ الْغَيْرِ وَليًا، لَا إِلَى اتِّخَاذِ<sup>(٣)</sup> الْوَلِيِّ مُطْلَقًا، وَلَا دَخَلَ فِي ذَلِكَ لِتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا زَمَ لِدُخُولِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ، فَكَانَ ثَابِتًا تَبَعًا لَهُ. وَإِنَّمَا عَبَّرَ

(١) الملوك: الليل والنهار، والواحد: ملاء، مقصور.

(٢) فِي (ك): «الزَّمان».

(٣) فِي (م): «لَا لِاتِّخَاذِ».

عن المعبود بالولي لأن<sup>(١)</sup> أوّل درجة العبادة لشخصٍ اتّخذه وليّاً، فكان نفياً أبلغ<sup>(٢)</sup>.  
﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: مبدعهما، وجَرَّه على الصّفة لـ ﴿اللَّهُ﴾، فإنه بمعنى  
الماضي، ويؤيده قراءة: (فَطَرَ)<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يكون بدلاً، ويرجّحه أن الفصل بين المبدل منه والبديل أسهل  
من الفصل بين المنعوت والنعت؛ بناء على ما هو المشهور من أن البديل على  
تكرار العامل.

وقرئ بالرفع والنصب على المدح<sup>(٤)</sup>.

والجملة تقريرٌ لإنكار اتّخاذ غير الله تعالى وليّاً وتعليلٌ له، وكذا قوله: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ  
وَلَا يُطْعَمُ﴾؛ أي: المنافع كلّها من عنده، ولا يجوز عليه الانتفاع، فخصوص الطّعم  
غير ملحوظ، بل هو من باب تنزيل جزء الشّيء<sup>(٥)</sup> منزلة كلّ.

وقرئ: (وَلَا يُطْعَمُ) بفتح الياء<sup>(٦)</sup>.

وبعكس الأول<sup>(٧)</sup> على أن الضمير لـ (غير الله) تعالى، فإن الكلام وإن كان مع

(١) في (ح) و(ف): «لأنه».

(٢) في هامش (ف): «مأخوذ من تفسير أبي حيان. منه».

(٣) نسبت للزهري. انظر: «الكشاف» (٢ / ٩)، و«المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٣٦).

(٤) انظر: «الكشاف» (٢ / ٩)، و«البحر» (٤ / ٥٦).

(٥) في (ك): «من تنزيل الشّيء»، وفي (م): «من باب تنزيل الشّيء».

(٦) نسبت للأعمش وغيره. انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٣٦)، و«البحر المحيط»

(٤ / ٥٦).

(٧) أي: يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ) ببناء الفعل الأول للمفعول والثاني للفاعل. ونسبت هذه القراءة ليعقوب في

رواية ابن المأمون عنه، وهي خلاف المشهور عنه. انظر: «الكشاف» (٢ / ٩)، و«البحر» (٩ / ٥٦).

عبدة الأصنام إلا أنه نظر إلى عموم غير الله تعالى، وتغليب أولي النهى لأن فيه إنكار أن تصلح الأصنام للالوهية بطريق الأولى، والمعنى: كيف أشرك بمن هو فاطر السماوات والأرض ما هو نازل عن مرتبة الحيوانية.

وبينائهما للفاعل<sup>(١)</sup>، على أن الثاني من أَطْعَمَ بمعنى اسْتَطْعَمَ<sup>(٢)</sup>، أو على أنه يُطْعَم تارة ولا يُطْعَم أخرى؛ أي: وهو الباسط والقابض بحسب الحكمة والمصلحة<sup>(٣)</sup>، كقولك: هو يعطي ويمنع.

﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾؛ لأن النبي عليه السلام سابق أمته في الإسلام، وهذا على طريق التحريض على الإسلام، كما يأمر الملك رعيته بأمر ثم يتبعه بقوله: أنا أول من يفعل ذلك؛ ليحملهم على فعله.

﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ عطف على معنى قوله: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ﴾ فإنه بمعنى: قيل لي: كُنْ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ، فلا حاجة إلى تقدير: (وقيل لي: لا تكونن)<sup>(٤)</sup>؛ أي: أُمِرْتُ بالمسارعة إلى الإسلام، ونُهِيتُ عن الشرك.

ولتعلق الأمر بالمسارعة دون نفس الإسلام لم يؤكد تأكيد النهي المتعلق بنفس<sup>(٥)</sup> الشرك.

وقيل: يجوز عطفه على ﴿قُلْ﴾.

(١) نسبت للأشهب. انظر: «الكشاف» (٩ / ٢)، و«البحر» (٩ / ٥٧).

(٢) أي: (يُطْعَمُ وَلَا يَسْتَطْعِمُ). انظر: «الكشاف» (٩ / ٢).

(٣) «والمصلحة» من (ك) و(م).

(٤) في (ح) و(ف): «قيل لي لا تكونن».

(٥) في (ف) و(ك) و(م): «لنفس».



وَيَرِدُ عَلَيْهِ: أَنَّ سَلَامَةَ النِّظْمِ تَأْتِي عَنْ فَصْلِ الْخَطَابَاتِ التَّبْلِيغِيَّةِ<sup>(١)</sup> بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِخَطَابٍ لَيْسَ مِنْهَا<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١٥) - ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾.

﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ الشرط معترض بين الفعل والمفعول، وجوابه محذوف دل عليه الجملة.

والأنبياء عليهم السلام وإن كانوا معصومين عن الكفر إلا أنه قد يفرض<sup>(٣)</sup> إذا تعلّق به غرض صحيح؛ من المبالغة في قطع أطماعهم؛ والتعريض لهم بأنهم عصاة مستوجبون للعذاب<sup>(٤)</sup>، فلا دلالة في الآية على أنه عليه السلام كان يخاف على نفسه من الكفر.

\*\*\*

(١٦) - ﴿مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَ مِيزٍ فَقَدْ رَحِمَهُ، وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُيْنُ﴾.

﴿مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ﴾؛ أي: العذاب، وهذا أبلغ؛ لتضمّنه معنى أن يقال: إن انصراف العذاب رحمة من الله تعالى سواء كان الصارف هو أو غيره، فإن فيه تنبيهاً على أن الغير كالشفعاء وإن كان صارفاً للعذاب عن العصاة لكن صرفهم ذاك بإذن الله تعالى.

(١) في (ك): «البليغة».

(٢) في (ف)، و(ح): «منها».

(٣) في (ح): «يعترض»، وفي (ف): «يعرض».

(٤) في (م) و(ك): «مستوجبو العذاب».

﴿يَوْمَئِذٍ﴾ وقرئ: ﴿يَصْرِفُ﴾ مبنياً للفاعل<sup>(١)</sup>، على أن الضمير فيه لله تعالى، ويعضده القراءة بإظهاره<sup>(٢)</sup>، ويناسبه الجزاء، والمفعول به محذوف لظهوره مما قبله، أو ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ على أن يراد منه هو له، فلا حاجة إلى تقدير المضاف.

وفي عبارة الصَّرف إشارة إلى أن الآية فيمن استحقَّ العذاب.

﴿فَقَدَّرَ حِمْمَهُ﴾ رحمة هي ذلك الصَّرف نفسه، ونظير هذا قوله عليه السَّلام: «لن يجزي ولدٌ والدَه إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه»<sup>(٣)</sup>؛ يعني: بالاشتراء المذكور، ووجه ذلك: أن اختلاف العنوان يكفي في صحَّة التَّرتيب والتَّعقيب.

ولك أن تقول: إنَّ الرَّحمة سببٌ للصَّرف سابقٌ عليه، على ما لوَّح إليه، حيث أتى<sup>(٤)</sup> بصيغة الماضي وصيغته مستقبل، والتَّرتيبُ باعتبار الإخبار عنها<sup>(٥)</sup>.

﴿وَذَلِكَ﴾؛ أي: صَرَفُ العذاب عنه وهو مستحقُّ له.

(١) قرأ بها حمزة وأبو بكر والكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ١٠١).

(٢) نسبت هذه القراءة لأبي بن كعب رضي الله عنه. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٠)، و«البحر» (٩/ ٥٩).

(٣) رواه مسلم (١٥١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ومحل الشاهد أن قوله: «فَيَعْتَقُهُ» ليس معناه استئناف العتق فيه بعد الملك؛ لأن الإجماع منعقد على أن الأب يعتق على الابن إذا ملكه في الحال، وإنما معناه: أنه إذا اشتراه فدخل في ملكه، عتق عليه. فلما كان الشراء سبباً لعتقه، أضيف العتق إلى عقد الشراء. انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (١/ ٤٠٠).

(٤) في (م) و(ك): «أوتيت».

(٥) العبارة في «روح المعاني» (٨/ ٨١): (... ولك أن تقول: إن الرحمة سبب للصرف سابق عليه على ما تلوَّح إليه صيغة الماضي والمستقبل، والتَّرتيبُ باعتبار الإخبار)، والمعنى واحد، وقد عزاه الآلوسي لبعض الكاملين، ولعل المراد المؤلف حيث إن الآلوسي نقل كلام المؤلف في الآية بتمامه عدا ما أشرنا إليه من الاختلاف في بعض الألفاظ.

﴿الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ ظهورُ الفوزِ يزدادُ بازديادِ الاستحقاقِ المعتبرِ فيمنِ صُرِفَ عنه العذابُ.

\*\*\*

(١٧) - ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيْضٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ﴾ الضَّرُّ - وهو سوء الحال - أخصُّ من الشرِّ المقابل للخير، وإنما خصَّه بالذكرِ لشدة الحاجة فيه إلى الكشف.

﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ﴾: فلا مزيل له عنك.

﴿إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيْضٍ﴾ حذف جوابه؛ لدلالة جواب مقابله عليه.

ثم أكَّد الجوابين بشمول قدرته على كلِّ شيء فقال: ﴿فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فلا يقدر غيره على مخالفته.

\*\*\*

(١٨) - ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾.

﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۚ﴾ معنى الفوقية هاهنا: تصويرٌ للقهر والعلوِّ بالغلبة والقدرة، لا بالجهة، وفي القهر معنى زائدٌ ليس في القدرة<sup>(١)</sup>، وهو منع غيره عن بلوغ المراد.

﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ في أمره وتدبيره إياهم ﴿الْخَبِيرُ﴾ بأحوالهم وخفاياهم.

\*\*\*

(١) في (م) زيادة: «لا بالجهة» ولعله سهو أو سبق نظر من الناسخ.

(١٩) - ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَتَيْكُمْ لِلشَّهَادَةِ أَنْتَ مَعَ اللَّهِ إِلَهَهُ أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾.

﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾ روي أن قريشاً قالوا: يا محمد، لقد سألنا عنك اليهود والنصارى، فزعموا أن ليس لك عندهم ذكرٌ ولا صفة، فأرنا مَنْ يشهد لك أنك رسولُ الله، فنزلت<sup>(١)</sup>.

والشيء يُطْلَق على كلِّ موجود، وقد مرَّ تفصيله في تفسير سورة البقرة، ووضعهُ موضعَ شهيد للمبالغة في التعميم.

﴿قُلْ اللَّهُ﴾ هو الجواب، ثم ابتدئ: ﴿شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ كرَّرَ البَيِّنَ ولم يقل: بيننا؛ للإيماء إلى معنى التفصيل المترتب على الشهادة المقبولة.

ويجوز أن يكون الجواب<sup>(٢)</sup>: ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ﴾، فهو على الأول للتسلق من إثبات التوحيد إلى إثبات النبوة بأن هذا الشاهد الذي لا أَصْدَق منه شهد لي بإيحاء هذا القرآن، وعلى الثاني من الأسلوب الحكيم؛ لأن الوهم لا يذهب إلى أن هذا الشاهد يحتمل أن يكون غيره تعالى، بل الكلام في أنه: هل يشهد لنبوته أو لا<sup>(٣)</sup>؟

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ١٤٠) عن الكلبي. وانظر: «تفسير الطبري» (٦/ ٣١)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٤/ ١١٢٠)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ١٠٣)، و«الدر المثور» للسيوطي (٢/ ٧٥٠).

(٢) «الجواب» سقط من (ك) و(ح).

(٣) في (ك): «أم لا». وجاء في هامش (ح): «قوله: ويجوز... إلخ، قال أبو حيان: هذا الوجه أرجح من الأول؛ لأنه لا إضمار فيه مع صحة معناه، وفي الأول إضماران أولاً وآخرًا».

﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ لِتُنذِرَكُمْ بِهِ﴾؛ أي: بالقرآن، والخطاب لكفار مكة، وليس فيهم ما يصح أن يبشروا به، ولذلك خصّ الإنذار بالذكر.

﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾ (مَنْ)<sup>(١)</sup> في موضع نصبٍ عطفاً على مفعول ﴿لَا تُنذِرُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي: ومن بلغه<sup>(٣)</sup> هذا القرآن من العرب والعجم.

وقيل: من الثقلين ممن وجد ويوجد إلى يوم القيامة، وهو دليل على أن أحكام القرآن تعم كل من يبلغه إلى يوم القيامة، وأما أنه لا يؤاخذ بها مَنْ لم تبلغه<sup>(٤)</sup> فلا دلالة فيه عليه إلا عند مَنْ قال بحجّة المفهوم<sup>(٥)</sup>.

ويجوز أن يكون في موضع رفع عطفاً على الضمير المستكنّ في ﴿لَا تُنذِرُكُمْ﴾، وجاز ذلك للفصل بينه وبين الضمير؛ أي: ولينذر به مَنْ بلغه القرآن.

﴿أَيُّكُمْ لَشَهِدُونَ أَنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ﴾<sup>(٦)</sup> تقرير لهم مع إنكارٍ واستبعاد، ولَمَّا كانت تلك الآلهة حجارة وخشباً أجريت مجرى المفرد تحقيراً لها، فوصفت بما يُوصفُ به المفرد، وقيل: ﴿أُخْرَى﴾.

﴿قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ شهادتكم بأنّ معه آلهة.

﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾؛ أي: قل: أشهد أن لا إله إلا هو<sup>(٧)</sup>.

(١) «من»: من (ف).

(٢) في (م) و(ك) زيادة: «لأنذركم به».

(٣) في (ح) و(ف): «بلغ».

(٤) «من لم تبلغه» من (ك) و(م)، وزيد بعدها في (م): «إلى يوم القيامة».

(٥) في هامش (م): «رد على القاضي البيضاوي».

(٦) في (ك) و(م): «آلهة أخرى» والصواب عدم إثباتها هنا لما سيأتي.

(٧) في (ك): «إلا الله».

﴿وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ أَمْرٌ أَوَّلًا بِأَنْ يُخْبِرَهُمْ بِأَنَّهُ لَا يُوَافِقُهُمْ فِي الشَّهَادَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ إِفْرَادَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْأُلُوهِيَّةِ، فَأَمَرَ بِهِ ثَانِيًا، ثُمَّ أَمَرَ<sup>(١)</sup> ثَالِثًا بِأَنْ يُخْبِرَهُمْ بِالتَّبَرِّيِّ مِنْ إِشْرَاكِهِمْ، وَهُوَ التَّكْيِيدُ لِمَا قَبْلَهُ.

\*\*\*

(٢٠) - ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾ يعني: اليهودُ والنصارى يعرفون رسولَ الله<sup>(٢)</sup> ﷺ بِحِلِّيَّتِهِ وَنَعْتِهِ الثَّابِتِ فِي الْكِتَابَيْنِ مَعْرِفَةً حَقَّةً.  
﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ بِحُلَاهِم.

﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ من المشركين وأهل الكتاب بتضييعهم ما يُكْتَسَبُ<sup>(٣)</sup> بِهِ الْإِيمَانُ مِنَ النُّورِ الْفُطْرِيِّ.

﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ قَدْ مَرَّ وَجْهُ السَّبَبِيَّةِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْفَاءِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا السَّبَبِيَّةُ، بَلْ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا لَازِمًا لِمَا قَبْلُهَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمَوْا الَّذِي نَعْبُدُ مِنْهُ فَأَنَّهُ، مُلَفِّعٌ كُفُّكُمْ﴾ [الجمعة: ٨].

\*\*\*

(٢١) - ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾.

(١) فِي (م) وَ(ك) زِيَادَةٌ: «بِهِ» وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٢) فِي (م) وَ(ك): «النَّبِيِّ».

(٣) فِي (ف) وَ(ح): «يُكْتَسَبُ».

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ بقولهم: الملائكة بنات الله تعالى، و: هؤلاء شفعاؤنا عند الله تعالى، وغير ذلك.

﴿أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾ بالقرآن، أو بالمعجزات، وإنما جاء بـ ﴿أَوْ﴾ مع كونهم جامعين بين الكذب والتكذيب؛ تنبيهاً على أن كلا منهما وحده بالغ غاية الإفراط في الظلم على النفس، لا ظلم فوقه.

﴿إِنَّهُ لَا يَفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ جاء بضمير الشأن مع (إن)؛ للإجمال والتفصيل، والتنبيه على أن الظالم قط لا يفلح<sup>(١)</sup>، فكيف بمن لا أحد أظلم منه؟

\*\*\*

(٢٢) - ﴿وَيَوْمَ نحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا آيِنُ شُرَكَائِكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾.

﴿وَيَوْمَ نحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ منصوب بمضمر حذف تهويلاً للأمر ومبالغة في التخويف، تقديره: كان ما لا يدخل تحت الوصف. والحشر: السَّوقُ من جهات مختلفة إلى مكان واحد.

﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ وقرئ: ﴿يحشُرهم﴾ ثم يقول ﴿بالياء فيهما<sup>(٢)</sup>﴾.

﴿آيِنُ شُرَكَائِكُمْ﴾ سؤال توبيخ، وإنما أضيف الشركاء إليهم لأنه لا شركة في الحقيقة بين الأصنام والمعبود بحق، وإنما أوقع عليها اسم الشريك لمجرد<sup>(٣)</sup> تسميتهم لهم شركاء، فأضيف إليهم بهذه النسبة، ويعضده التعبير عن اعتقادهم بالزعم، فإنه كالعلم في الباطل<sup>(٤)</sup>، ولا يخفى ما فيه من التهكم.

(١) في هامش (ف): «ليست عبارة قط من محلها. منه».

(٢) وهي قراءة يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٧).

(٣) في (م): «بمجرد».

(٤) كذا قال المؤلف رحمه الله، وهو في القرآن كذلك، فإنه كما قال الراغب في «مفرداته» (مادة: =

﴿الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أنهم شركاء لله، حذف المفعولان لدلالة سياق الكلام عليه .

وهذا السؤال ظاهرٌ في غيبة الشركاء، وقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ﴾ إلى قوله: ﴿وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] نصٌ فيها، فلا وجه لما قيل: يجوز أن يحضروا ويشاهدوا، ولكن لما لم يتفجعوا بهم ولم يكن فيهم ما رَجَوْا من الشفاعة لهم جُعِلُوا كأنهم غُيِبَ عنهم، وهو أبلغ في التوبيخ؛ إذ وجودهم أضرُّ من العدم.

وأما ما قيل: يجوز أن يُحال بينهم وبينها حيثئذ ليتفقدوها في الساعة<sup>(١)</sup> التي علَّقوا بها الرجاء فيها، فيردُّ عليه: أنه حيثئذ ينكشف الحال عندهم، ويعلمون أنه لا منفعة لهم في آلهتهم، بل مضرة، فلا احتمال للتفقد.

\*\*\*

(٢٣) - ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾.

= زعم: جاء في القرآن في كل موضع ذم القائلون به. لكنه في غير القرآن ليس معناه مقتصرًا على الباطل كما ذكر بعض العلماء، قال الحافظ في «الفتح» (١/ ١٥٢): الزعم يطلق على القول المحقق أيضاً كما نقله أبو عمر الزاهد في «شرح فصيح» شيخه ثعلب، وأكثر سيبويه من قوله: زعم الخليل، في مقام الاحتجاج. وقال النووي في «شرح مسلم» (١/ ٤٥): وقد كثر الزعم بمعنى القول، وفي الحديث عن النبي ﷺ: «زعم جبريل» وفي حديث ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه: زعم رسولك، وقد أكثر سيبويه في «كتابه» المشهور من قوله: زعم الخليل كذا، في أشياء يرتضيها سيبويه، فمعنى زعم في كل هذا: قال.

(١) في (ك) و(م): «الشفاعة»، والمثبت من (ح) و(ف)، وهو الموافق لما في «الكشاف» (١٢/ ٢)، و«تفسير البيضاوي» (١٥٧/ ٢).



﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾ جوابهم، وإنما سُمِّيَ فِتْنَةً لأنه معذرتهم التي توهموا تخلُّصهم بها، من قولك: فتنتُ الذهب: إذا خلَّصته.

وقيل: كفرهم، والمراد عاقبته.

﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، وقرئ بالتاء الفوقانية ونصب ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾، على تقدير ﴿أَنْ قَالُوا﴾ مؤنثاً؛ أي: ثم لم تكن فِتْنَتَهُمْ إلا مَقَالَتُهُمْ، وهذا أحسن من اعتبار التأنيث في الخبر، وقرئ: بالتاء الفوقانية والرفع على أنها الاسم، وقرئ: ﴿يَكُنْ﴾ بالياء التحتانية و﴿فِتْنَتَهُمْ﴾ بالنصب، على أن الاسم: ﴿أَنْ قَالُوا﴾<sup>(١)</sup>.

﴿وَاللَّهِ رَبُّنَا مَا كَانَ مَشْرِكِينَ﴾ كذبوا وحلفوا - مع علمهم بأنه لا ينفع - حيرةً ودَهْشاً، وقرئ: ﴿رَبُّنَا﴾<sup>(٢)</sup> بالنصب على النداء أو المدح<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(٢٤) - ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَرُونَ﴾.

﴿أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ بنفي الشُّرك عنها.

﴿وَصَلَّ عَنْهُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَطْفاً عَلَى ﴿كَذَبُوا﴾ فيدخل في حِيزِ ﴿أَنْظُرْ﴾، ويحتمل أن يكون إخباراً مستأنفاً، فلا يدخل في حِيزِهِ.

(١) ملخص ما ذكره المؤلف ثلاث قراءات كلها سبعة، وهي التاء مع كل من الرفع والنصب، والياء مع النصب. انظر تفصيلها ومن قرأ بكل منها في «السبعة» (ص: ٢٥٤)، و«التيسير» (ص: ١٠١)، و«النشر» (٢/ ٢٥٧). وثمة رابعة وهي الياء مع الرفع ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦) عن عاصم من رواية المفضل وعن الأعشى. ووقع في (م) و(ك) في هذا النص تقديم وتأخير لكن المؤدى واحد.

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٢).

(٣) في هامش (ف): «فيلزم عطف الإخبار على الإنشاء. منه».

﴿مَا كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾؛ أي: غاب عنهم ما كانوا يفترونه من الشركاء؛ أي: يفترون إلهيته وشفاعته.

\*\*\*

(٢٥) - ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ<sup>١</sup> وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا<sup>٢</sup> وَإِنْ يَرَوْا كُلاًّ آيَاتٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُكَ بُعْدُكَ<sup>٣</sup> يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ<sup>٤</sup>﴾.

﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ حين تتلو القرآن، روي أن جماعة من كفار قريش استمعوا رسول الله عليه السلام، فقالوا للنضر: ما يقول محمد؟ فقال: ما يقول إلا أساطير الأولين، مثل ما أحدثكم عن القرون الماضية، وكان صاحب أخبار، فترلت<sup>(١)</sup>.

﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾: جمع كِنَان، وهو ما يستر الشيء كالغطاء.

﴿أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾: كراهة أن يفقهوه، ويجوز أن يكون مفعولاً لما دلَّ عليه الكلام المذكور؛ أي: منعناهم أن يفقهوه.

﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾: ثقلاً، الأكِنَّةُ في القلوب والوَقْرُ في الأذان مثل في نبو قلوبهم ومسامعهم عن قبوله واعتقاد صحته.

وما قيل: لما كان القرآن معجزاً من حيث اللفظ والمعنى أثبت لمنكره ما يمنع عن فهم المعنى وإدراك اللفظ<sup>(٢)</sup>، يردُّ عليه أنهم ما عجزوا عن إدراك اللفظ المسموع

(١) انظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢١٤). وجاء في هامش (ف): «ذكره القاضي في تفسير سورة بني إسرائيل. منه».

(٢) في هامش (ف): «من جملة تأويلات المعتزلة لأمثال هذه الآية. منه».

- على ما دل عليه ما مر في سبب النزول - إنما عجزوا عن إدراك اللفظ المطبوع الحامل للخواص والمزايا.

﴿وَأَن يَرَوْا كَلَّآيَةً لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ لفرط عنادهم، ولا بد من تخصيص الآية بغير<sup>(١)</sup> الملجئة دفعا للمخالفة بينه وبين قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤].

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ بُعْدُكَ﴾ ﴿حَتَّىٰ﴾ هي التي يقع بعدها الجمل<sup>(٢)</sup>، والجمله بعدها هي الشرطية، ﴿يُجَادِلُونَكَ﴾ في محل الحال، وجواب الشرط: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٣)</sup> وفيه وضع المظهر موضع المضمحل للتسجيل عليهم بالكفر والعناد مع وضوح الآيات.

ويجوز أن تكون ﴿حَتَّىٰ﴾ هي الجارّة و﴿إِذَا﴾ لمجرد الظرفية في محل الجر فلا يكون له جواب؛ أي: حتى وقت مجيئهم، و﴿يَقُولُ الَّذِينَ﴾ تفسير لـ ﴿يُجَادِلُونَكَ﴾. ﴿إِنَّ هَٰذَا إِلَّا آسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ الأساطير: الأباطيل، الواحدة: الأسطورة بالضم، وإسطارة بالكسر، وجعل أصدق الحديث خرافات الأولين غاية التّكذيب. ويجيء الأساطير جمع أسطار، جمع سطر بالتحريك<sup>(٤)</sup>، بمعنى الخط والكتابة، وعلى هذا ينطبق ما روي عن النضر فيما سبق، وأما السطر بالسكون فجمعه<sup>(٥)</sup> أسطر وسطور.

(١) في (ح): «غير»، وفي (ف): «الغير».

(٢) في هامش (ف): «وبعضه زيادة قوله في سورة يونس عليه السلام: ﴿حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]، فافهم».

(٣) في هامش (ف): «ومن وهم أن ﴿يُجَادِلُونَكَ﴾ جواب فقد وهم منه».

(٤) في هامش (ف): «ليت شعري أنى قال القاضي: إن السطر بالسكون جمعه على أسطار. منه».

(٥) في (م) زيادة: «على».

(٢٦) - ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾؛ أي: ينهون الناس عن القرآن أو الرسول وأتباعه والإيمان به.

﴿وَيَنْتَوْنَ﴾: يبعدون ﴿عَنْهُ﴾ بأنفسهم، فيضلُّون ويضلُّون.

﴿وَإِنْ يُهْلِكُونَ﴾: وما يهلكون بذلك ﴿إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ أن ضرر ذلك لا

يتعداهم إلى غيرهم، وإن كانوا يظنون أنهم يضرون رسول الله ﷺ.

\*\*\*

(٢٧) - ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا﴾ من وقفه؛ أي: حبسه؛ لأنه قال في موضع آخر: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ

أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [فصلت: ١٩]؛<sup>(١)</sup> أي: يُحبسون، والقرآن يفسر بعضه

بعضاً، وضمَّته معنى الاطلاع، دلَّ على ذلك قوله: ﴿عَلَى النَّارِ﴾، والمعنى: إذ وقفوا

مطلعين على النار<sup>(٢)</sup>.

وقرئ على البناء للفاعل<sup>(٣)</sup>، من وقف عليه وقوفاً.

وإنما حذف الجواب تهويلاً؛ أي: لو تراهم حين يوقفون عليها حتى يعاينوها،

أو يطلعون عليها وهي تحتهم، أو يدخلونها فيعرفون مقدار عذابها<sup>(٤)</sup>، لرأيت أمراً

شنيعاً لا يدخل تحت الوصف.

﴿فَقَالُوا يَلَيْتُنَا﴾ تمنوا الرجوع إلى الدنيا.

(١) في هامش (ف): «الوزع غير الوقف، فكيف يفسره؟ منه».

(٢) في هامش (ف): «ليس فيه دلالة على ما ذكره؛ لأن حبسهم فوق النار وهي تحتهم. منه».

(٣) نسبت هذه القراءة لابن السميعة وزيد بن علي. انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٩٦).

(٤) في هامش (ف): «فأين التضمين الذي ذكره، فأين جزمه بأن الوقف بمعنى الحبس. منه».

﴿وَلَا تُكْذِبْ بِآيَاتِ رَبِّكَ وَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قرئ بنصب ﴿تُكْذِبْ﴾ و﴿تَكُونَ﴾<sup>(١)</sup> بإضمار (أَنْ) بعد الواو، لا على جواب التَّمني؛ لأن الواو لا تقع في جواب الشرط، ولا ينعقدُ مما<sup>(٢)</sup> قبلها وما بعدها شرطٌ وجواب<sup>(٣)</sup>، وإنما هي واو الجمع يعطف ما بعدها على المصدر المتوهم قبلها، والأفعال الثلاثة متمناةٌ على سبيل الجمع بينها، لا أن كل واحد متمنى على حدة، إذ التقدير: يا ليتنا يكون لنا ردٌّ مع انتفاء التكذيب وكوننا من<sup>(٤)</sup> المؤمنين.

أو واو الحال<sup>(٥)</sup> على أن مدخولها حال من الضمير في ﴿نُرَدُّ﴾؛ أي: يا ليتنا نُردُّ غير مكذبين وكائنين من المؤمنين.

وقرئ برفعهما عطفاً على ﴿نُرَدُّ﴾، فيكونان داخلين في التمني، وقوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ راجع إلى ما تضمنه التَّمني من الوعد<sup>(٦)</sup>.

[وقرأ ابن عامر برفع الأول على العطف على ﴿نُرَدُّ﴾]<sup>(٧)</sup> أو على الاستئناف، ونصب الثاني عطفاً على مصدر متوهم مقدَّر من الجملة السابقة، وتكون (أَنْ) مضمرة بعد الواو، فالتقدير: يكون منا ردٌّ وكونٌ من المؤمنين.

(١) وهي قراءة حمزة وحفص، وقرأ ابن عامر برفع الأول ونصب الثاني، والباقون بالرفع فيهما. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) في (ح) و(م): «ما».

(٣) في هامش (ف): «لا نسلم ذلك، ألا ترى إلى تقدير صاحب الكشف: إن رددنا لم نكذب ونكن من المؤمنين. أي: ممن قال على الجواب، والله أعلم بالصواب. منه».

(٤) في (ح) و(ف): «مع».

(٥) في هامش (ح) و(ف): «احتمال الحال ظاهر في قراءة الرفع، فذكره هنا دون بيان وجه قراءة الرفع ليس كما ينبغي، فإن الحال المفردة لا تحلى بالواو. منه».

(٦) انظر شرح هذا الكلام في «حاشية شيخ زاده على البيضاوي» (٤ / ٣١).

(٧) ما بين معكوفتين مستفاد من «البحر» (٩ / ٩٨).

(٢٧) - ﴿بَلْ بَدَأْتُمْ مَآكَانًا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوا لِمَآ نُهُوْا عَنْهُمْ لَكَذِبُونَ﴾.

﴿بَلْ بَدَأْتُمْ مَآكَانًا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ﴾ إضرابٌ عن إرادة الإيمان المفهوم من التمني؛ أي: ظهر لهم في صحفهم وبشهادة جوارحهم عليهم ما كانوا يخفون من الناس من فضائحهم وقبائحهم، فلذلك تمنوا ما تمنوا ضجراً لا عزماً على أنهم لو رُدوا لآمنوا.

﴿وَلَوْ رُدُّوْا﴾ إلى الدنيا ﴿لَعَادُوا لِمَآ نُهُوْا عَنْهُ﴾ من الكفر والمعاصي.

﴿وَأَنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ فيما وعدوا من أنفسهم.

\*\*\*

(٢٩) - ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾.

﴿وَقَالُوا﴾ استئناف أو عطف على ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup>، لا على ﴿لَعَادُوا﴾، ولا على ﴿نُهُوْا﴾<sup>(٢)</sup>؛ إذ حينئذ حقُّ قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ أن يؤخر عن المعطوف، أو يُقدِّم على المعطوف عليه.

﴿إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ الضمير للحياة.

﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ إلى الحشر والجزاء.

\*\*\*

(٣٠) - ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَىٰ رِجْلِهِمْ<sup>٤</sup> قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَىٰ رِجْلِهِمْ<sup>٤</sup>﴾ للتوبيخ والسؤال<sup>(٣)</sup>، كما يوقف العبد الجاني بين يدي

(١) في هامش (ف): «وإنهم لكاذبون جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه فلا عناد. منه».

(٢) في (م) و(ك): «لما نهوا».

(٣) في (ف) و(ح): «والسؤال للتوبيخ».

سَيِّدِهِ لِيَعَاتِبَهُ، ضَمَّنَ الوقوف معنى العرض، ولذلك قال: ﴿عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾، والمعنى: إذ عرضوا على ربهم موقوفين، وقد أفصح عن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَعَرَّضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا﴾ [الكهف: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الْمُؤْمِنُونَ فَكُسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢].

وقيل: معناه<sup>(١)</sup>: وقفوا على قضاء ربهم أو جزائه، أو عرفوا حق التعريف..  
وجواب (لو) محذوف كما مر<sup>(٢)</sup>.

﴿قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾ استئناف، كأنه قال<sup>(٣)</sup> قائل: ماذا قال لهم ربهم حينئذ؟ فقيل: قال<sup>(٤)</sup>، والهمزة للتقريع والتعيير من الله تعالى على التكذيب وإنكار البعث والجزاء حين سمعوا حديثه وقالوا<sup>(٥)</sup> ما هذا بحق، والإشارة إلى البعث والجزاء.  
﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ إقرار مؤكَّد باليمين.  
﴿قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ بسبب كفركم.

\*\*\*

(٣١) - ﴿فَدَخَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَحْسِرُنَا عَلَىٰ مَا فَرَطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِدُّونَ﴾.  
﴿فَدَخَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾: بالبعث وما يتصل به من أحوال الآخرة.

(١) «معناه» من (م).

(٢) «كما مر» سقط من (ك).

(٣) في (م) و(ك) زاد: «لهم».

(٤) في (م) و(ك) زيادة: «إلخ».

(٥) في (ك): «قالوا».

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ﴾: القيامة، و﴿حَتَّىٰ﴾ غايةٌ للتَّكْذِيبِ لا للخسران<sup>(١)</sup>؛ فإنَّ خسرانهم لا غاية له، والكلام فيها وفيما<sup>(٢)</sup> بعدها من الجملة كما مرَّ في ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ﴾.

﴿بَغْتَةً﴾: فجأةً، وهي مجيء الشيء بسرعة من غير خطوٍ بالك، حال؛ أي: باغته، أو مصدر؛ لأنها نوع من المجيء.

﴿قَالُوا يَحْسَرُنَا﴾ تعالي فهذا أوانك، والحسرة: شدة الندم.

﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا﴾: قصّرنا مع القدرة على عدم التقصير<sup>(٣)</sup>.

﴿فِيهَا﴾؛ أي: في الحياة الدنيا، أُضْمِرَتْ لأنها معلومة وإن لم يَجْرِ لها ذكر، أو: في السَّاعَةِ؛ أي: في شأنها والإيمان بها، كما في قوله: ﴿فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ مَنْ قَالَ بالمِيزَانِ واعتَقَدَ<sup>(٤)</sup> وَزْنَ الأَعْمَالِ وأذعن حصول الثَّقل لها يوم الجزاء فليس له أن يقول: إِنَّهُ تمثِيلٌ لثقل أوزارهم<sup>(٥)</sup>، والمعنى: أَنَّهُمْ يَقيسون عذاب ذنوبهم مَقَاسَةً مَنْ يَحْمِل ثِقْلَهُ عَلَى ظَهْرِهِ؛ لَأَنَّهُ<sup>(٦)</sup> مِظَنَّةُ الإنكار بما ذكر.

(١) في (م) و(ك): «لَكذبوا لا لخسران».

(٢) في (ح) و(ف): «وما».

(٣) في هامش (ف): «فَرَطَ: قصّر مع القدرة على ترك التقصير».

(٤) في (م) و(ك): «أو اعتقد».

(٥) في هامش (ف): «لما يلزم من إنكاره شيء إذا قال: الموزون كتب الأعمال، على ما حُقِّقَ في الكلام؛ فإن حصول الأعراض في الميزان مع حصول الثقل لها لا يُعْقَل».

(٦) في (ك): «لأن».



والجملة حال من الضمير في ﴿قَالُوا﴾.

﴿أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾ اعتراض، والمخصوص بالذم محذوف؛ أي: بئس شيئاً يزرون وزرهم، أو الذي يزرونه، و﴿سَاءَ﴾ على وزن فَعَلَ، متعدّد تقديره: ساءهم.

\*\*\*

(٣٢) - ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾ أراد بالحياة الدنيا: أعمالها المخصوصة بها، بحيث لا يظهر أثرها في الحياة الأخرى، ولذلك قال:

﴿إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ فَإِنَّ مطلق أعمالها الشاملة<sup>(١)</sup> للعبادات ليس كذلك، ومن هنا ظهر وجه السلوك إلى طريق المجاز؛ شبّهت أعمال الدنيا باللعب واللهو لقلة جدواها وسرعة زوال منافعتها، أو لأنه<sup>(٢)</sup> يُلْهِي الناس ويشغلهم عما يُعْقِب منفعة دائمة ولذة حقيقية، وهو جواب لقولهم: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩].

﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ إيراد لام الابتداء، وإثبات ما فيها للذين يتقون، والتأكيد بقوله: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾، إشعار<sup>(٣)</sup> بأن ما سوى أعمال المتقين لهو ولعب يَشْتَغِل به مَنْ لا يَعْقِل، وأنّ العاقل هو الزاهد في الدنيا.

وقرئ: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ على الإضافة<sup>(٤)</sup>، أي: دار الحياة الآخرة.

(١) في (م): «المخصوصة الشاملة».

(٢) في (ف): «ولأنه».

(٣) في (م): «إشعاراً».

(٤) وهي قراءة ابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٢).

وقرى: ﴿تَقُولُونَ﴾ بالتاء على خطاب المخاطبين به<sup>(١)</sup>، أو تغليبا على<sup>(٢)</sup> الغائبين.

\*\*\*

(٣٣) - ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ

يَجْحَدُونَ﴾.

﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ﴾ ﴿قَدْ﴾ هاهنا من باب استعمال اللفظ في نقيضه للمبالغة؛ لأنه بمعنى تكثير الفعل وزيادته، كما تستعمل (ربما) لذلك، كأنه إيماء إلى أن كل ما يفهم من وقوع مرّات<sup>(٣)</sup> الفعل وزيادته بالنسبة إلى ما يُراد منه قليل، ويقوّيه في تفخيم الفعل وكثرته إيراد ضمير الشأن ولام الابتداء في المعلوم المفيد للاعتبار به<sup>(٤)</sup> وتحقّق وقوعه؛ ليلزم من كثرة وقوع المعلوم كثرة العلم به، ومن دوامه دوام العلم<sup>(٥)</sup>.

﴿لَيَحْزُنُكَ﴾ قرئ بفتح الياء وضمها<sup>(٦)</sup> من أَحْزَنَ.

﴿الَّذِي يَقُولُونَ﴾؛ أي: كثيراً ما نعلم حزنك من قولهم: ساحر كذاب، أو: كاهن، وأمثاله، فتسلّ وأله عن حزنك.

﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ المراد بنفي تكذيبه عليه السلام: استعظام تكذيبه بجعله تكذيب الله تعالى، لا نفيه حقيقة.

(١) هي قراءة نافع وابن عامر وحفص بالتاء، وقرأ الباقون بالياء. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) في (م) و(ك): «تغليب الحاضرين على».

(٣) في (ح): «وقوع مرّات وقوع».

(٤) في (ح) و(ف): «الابتداء والمعلوم المفيد للاعتبارية».

(٥) في (ك): «الفعل».

(٦) قرأ نافع بضم الياء وكسر الزاي، والباقيون بفتح الياء وضم الزاي. انظر: «التيسير» (ص: ٩٢).

﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ بل يكذبون الله تعالى بجحود آياته والاستهانة بكتابه، فتكذيبك تكذيبه، ووضع<sup>(١)</sup> الظاهر موضع الضمير تسجيل<sup>(٢)</sup> عليهم بالظلم، وأن جحودهم مسبب عن تمرنهم وإفراطهم في الظلم. والالتفات في اسم الله تعالى بيان لعظم ما ارتكبه، والباء لتضمن الجحود معنى التكذيب.

وقرئ: ﴿لَا يُكْذِبُوكَ﴾ بالتخفيف<sup>(٣)</sup>، من أكذبه: إذا وجده كاذباً، أو نسبته إلى الكذب، ومعنى كذبه: جعله كاذباً في زعمه<sup>(٤)</sup>.  
روي أن أبا جهل كان يقول: ما نكذبك، وإنك عندنا لمصدق، وإنما<sup>(٥)</sup> نكذب ما جئتنا به فنزلت<sup>(٦)</sup>.

\*\*\*

(٣٤) - ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَأَوْذُوا حَتَّى أَنَّهُمْ نَصَرْنَا وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾.

(١) في (ف): «وضع».

(٢) في (م) و(ك): «التسجيل».

(٣) وهي قراءة نافع والكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٢).

(٤) في «البحر المحيط» (٩/ ١٢١) تفريق جيد بينهما قال رحمه الله: «فقيل: هما بمعنى واحد نحو كثر وأكثر. وقيل: بينهما فرق، حكى الكسائي أن العرب تقول: كذبت الرجل إذا نسبت إليه الكذب، وأكذبت إذا نسبت الكذب إلى ما جاء به دون أن تنسبه إليه». قلت: ولعل ما سيأتي في سبب النزول فيه إشارة لما ذهب إليه الكسائي.

(٥) في (ك): «وإننا».

(٦) عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٢٤٦) لعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه. وانظر:

«الكشاف» (٢/ ١٨)، و«البحر المحيط» (٩/ ١٢٣).

﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ تسليّة لرسول الله ﷺ على التّكذيب، ومبناها على وقوع التّكذيب، فدلّ هذا على أنّ المعنى ما قدّمناه<sup>(١)</sup>.

﴿فَصَبِرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَأَوْذُوا﴾؛ أي: على تكذيبهم وإيذائهم، قياس<sup>(٢)</sup>: واصبر كما صبروا؛ فإنّ مع الصّبر النّصر.

﴿حَتَّىٰ أَنهَمْ نَصْرُنَا﴾ فيه إيماء إلى وعد النّصر للصّابرين.

﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾؛ أي: لمواعيده، من قوله: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَاتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُؤْسَلِينَ﴾ الآيات الثلاث [الصفّات: ١٧١ - ١٧٣].

﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُؤْسَلِينَ﴾؛ أي: بعض أنبائهم وما كابدوا من مصابرة أعدائهم، ويجوز أن يكون الفاعل ضميراً يعود على مادّل عليه المعنى من الجملة السابقة؛ أي: ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب أتباع الرّسل للرّسل والصبر على الإيذاء إلى أن تُصروا، و﴿مِن نَّبَإٍ﴾ في موضع الحال، وذو الحال ذلك الضمير.

\*\*\*

(٣٥) - ﴿وَإِن كَانَ كِبَرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْغِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

﴿وَإِن كَانَ كِبَرَ﴾: شقّ وثقل.

﴿عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾: عمّا جئت به.

(١) في (م) و(ك): «قدمنا».

(٢) في (م): «فقياس بهم».

﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَقْفًا فِي الْأَرْضِ﴾: مَنفَذًا تَنفِذَ فِيهِ إِلَى مَا تَحْتَ الْأَرْضِ فَتُطْلَعُ لَهُمْ آيَةٌ.

﴿أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾؛ أي<sup>(١)</sup>: مُصْعِدًا تَصْعَدُ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ فَتُنْزَلُ مِنْهَا آيَةٌ، جَوَابُ ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ﴾ مَحْذُوفٌ؛ أَي: فَافْعَلْ؛ أَي: إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، وَالْمُرَادُ بَيَانُ حِرْصِهِ وَتَهَالُكِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى إِسْلَامِ قَوْمِهِ.

وَالشَّرْطِيَّةُ جَوَابُ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ، وَ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿نَقْفًا﴾، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِـ ﴿تَبْنِي﴾، وَكَذَا ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿السَّمَاءِ﴾، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ وَلَكِنْ لَمْ يَشَأْ، فَلَا تَهَالِكْ عَلَى إِيْمَانِهِمْ.  
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾: مِنَ الَّذِينَ يَجْهَلُونَ ذَلِكَ وَيَرْمُونَ خُلَافَهُ؛ أَي: لَا تَحْرِصْ عَلَى مَا لَا يَكُونُ، وَلَا تَجْزَعْ فِي مَقَامِ الصَّبْرِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ دَأْبِ الْجَهْلَةِ.

\*\*\*

(٣٦) - ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾.

﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾؛ أَي: لَا يَسْتَجِيبُ دَعْوَتَكَ إِلَى الْإِيْمَانِ إِلَّا الَّذِينَ يَسْمَعُونَ فِيْفَهُمْ وَيَتَذَكَّرُونَ، دُونَ الْمَوْتَى، وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَحْرِصُ عَلَى إِيْمَانِهِمْ مَوْتَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠].

﴿وَالْمَوْتَى﴾ اسْتِعَارَ (الْمَوْتَى) لِلْجَهَّالِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ حَيَاةُ الْقَلْبِ، فَالَّذِينَ لَا يَسْمَعُونَ إِنَّمَا لَا يَسْمَعُونَ لِأَنَّ قُلُوبَهُمْ مَوْتَى بِالْحَقِيقَةِ.

(١) فِي (م) وَ(ك): «أَوْ».

﴿يُعَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ فيُعَلِّمُهُمُ حين لا ينفعهم الإيمان، وأنت لا تقدر على إعلامهم.  
﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ للجزاء.

\*\*\*

(٣٧) - ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً وَلَٰكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ مع كثرة ما أنزل إليه من الآيات؛ لعدم اعتدادهم بها عناداً كأنه لم ينزل عليه شيء، أو آية مما اقترحوها<sup>(٢)</sup>.  
﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ﴾ وقرئ بالتشديد<sup>(٣)</sup>، على أن نزل بمعنى أنزل.  
﴿آيَةً﴾ مما<sup>(٤)</sup> اقترحوا، أو: آية إن جحدوها أخذهم العذاب، وهو من لوازم الآيات الملجئة<sup>(٥)</sup>.

﴿وَلَٰكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أن الله تعالى قادرٌ على إنزالها، ولكن يفعل على مقتضى حكمته.

\*\*\*

(٣٨) - ﴿وَمَنْ دَابَّتْ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ مَافَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ نَعْمَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾.

(١) في جميع النسخ: «أنزل»، والمثبت موافق للتنزيل، ولم أجد قراءة توافق ما وقع في النسخ.

(٢) في (ك): «بما اقترحوا».

(٣) قرأ بالتخفيف ابن كثير، وقرأ الباقي بالتشديد. انظر: «التيسير» (ص: ٧٥).

(٤) في (ك): «بما».

(٥) في هامش (ف): «رد لمن أخذه مقابلاً لها. منه».

﴿وَمَلَيْنَ دَابَّةً فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: تستقرُّ فيها، وفائدته: تحقيق المقابلة بينها وبين قرينها المقابل، فإن بعض الطير<sup>(١)</sup> يتحرك على وجه الأرض إلا أنه لا يستقرُّ فيها<sup>(٢)</sup>.

﴿وَلَا طَائِرٌ﴾ وقرئ بالرفع على المحل<sup>(٣)</sup>.

﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ تصوير لتلك الهيئة الغريبة الدالة على القوة الباهرة، والمقام مقام بيان كمال قدرته تعالى.

وقيل: إنه لقطع مجاز السرعة، وقيل: للتعميم.

وَيَرُدُّ عَلَيْهِمَا أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: (ولا طائر في السماء) لكان أخصر<sup>(٤)</sup>، وفي إفادة ذَيْنِكَ الأمرين<sup>(٥)</sup> أظهر، مع ما فيه من رعاية المناسبة بين القرينين بذكر جهة العلوِّ في أحدهما وجهة السفلى في الآخر.

﴿إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ محفوظة أحوالها، مقدرة<sup>(٦)</sup> أرزاقها وآجالها، والمقصود من ذلك: بيان كمال قدرته، وشمول علمه، وسعة تدبيره؛ ليكون كالدليل على أنه قادرٌ على أن ينزل آية، وحُمِلَ ﴿أُمَّمٌ﴾ على المعنى فُجُوعَ تقوية للعموم المستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي مصحوبة بـ ﴿مِنْ﴾ التي تفيد الاستغراق.

(١) في (م) و(ك): «الطائر».

(٢) في هامش (ف): «لا يلزم أن يكون لازماً مساوياً لها حتى لا يصح المقابلة. منه».

(٣) نسبت لابن أبي عبة. انظر: «الكشاف» (٢ / ٢١)، و«البحر المحيط» (٩ / ١٤١).

(٤) في هامش (ف): «لو قيل: في السماء، لم يشمل أكثر الطيور لعدم استقرارها في السماء، ثم يجوز أن يقصد التصور مع قطع المجاز أو التعميم إذ لا تمنع. منه».

(٥) في (ح) و(ف): «للأمرين».

(٦) في (ف): «مقررة».

ولمّا دل بها على كمال قدرته وإحاطة علمه، أوعدهم على ما قرط منهم من الإنكار بقوله:

﴿مَافَرَطْنَا﴾ وقرئ بالتخفيف<sup>(١)</sup> ﴿فِي الْكِتَابِ﴾؛ أي: ما أغفلنا وما أهملنا في اللوح المحفوظ.

﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ ما لم<sup>(٢)</sup> نكتبه ولم نبينه، أي شيء كان، فلا بدّ من كتابة أعمالكم وعقائدكم وأحوالكم.

﴿ثُمَّ إِلَيْنَا رَيْبٌ﴾؛ أي: إلى ذلك القادر لا إلى غيره.

﴿يُخْشَرُونَ﴾ كلهم فيجازيهم، وإنما أجريت مجرى العقلاء لإطلاق الأمم عليهم، أو غلبَ العقلاء لكونهم المقصودين.

﴿مِنْ﴾ مزيدة، و﴿شَيْءٍ﴾ في موضع المصدر، أو مفعول به على تضمين قرط معنى أهمل أو أغفل.

والمقصود: أن مَنْ يضبط أحوال الدوابّ والطير كلّها وأعمالها، ويحشرها<sup>(٣)</sup> فيُنصف بعضها من بعضٍ - كما روي أنه يأخذ للجَمَاء من القرآن<sup>(٤)</sup> - ويجازي كلّها، كيف يهلككم سُدَى<sup>(٥)</sup>.

وقيل: حشرها موتها.

(١) نسبت إلى علقمة. انظر: «الكشاف» (٢/ ٢١)، و«البحر المحيط» (٩/ ١٤٥).

(٢) في (م): «مما لم». وسقطت «لم» من (ف).

(٣) «ويحشرها»: ليست في (م) و(ك).

(٤) رواه مسلم (٢٥٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَقَادَ لِلشَّاةِ الْجُلَحَاءُ مِنَ الشَّاةِ الْقُرْنَاءُ».

(٥) «سُدَى» من (ك) و(م).



ويردُّه أَنَّ الحَشَرَ بَعَثُ مِنْ<sup>(١)</sup> مَكَانٍ إِلَى آخَرٍ، وَتَعْدِيَّتُهُ بِـ ﴿إِلَى﴾ تَنْصِيصٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

\*\*\*

(٣٩) - ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صُدُّوا بِكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ مِنْ يَسَاءِ اللَّهِ يُضْلِلُهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صُدُّوا بِكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ خبرٌ ثالثٌ كناية عن عَمَى البصيرة، ناظر<sup>(٢)</sup> إِلَى ﴿عُمَى﴾<sup>(٣)</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صُمُّوا بِكُمْ عُمَى﴾ [البقرة: ١٨]، وَهَذَا أُبْلَغُ إِنَّ<sup>(٤)</sup> جَعَلَتْ ﴿الظُّلُمَاتِ﴾ ظَرْفًا لَهُمْ، وَجُمِعَتْ لِاخْتِلَافِ جِهَاتِ الضَّلَالَةِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْجَهْلِ وَالْعِنَادِ وَالتَّقْلِيدِ.

وَلَمَّا لَخِصَ مِنَ الدَّلَائِلِ الْقَاطِعَةِ عَلَى رَبُوبِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَوُجُوبِ التَّيَقُّظِ لِمَا أَوْعَدَ عَلَيْهِ، وَالْإِقْرَارِ بِهِ وَبِالْحَشْرِ = قَالَ: وَالْمَكْذُوبُونَ بِآيَاتِنَا صُمُّ وَإِلَّا<sup>(٥)</sup> سَمِعُوا كَلَامَ الْمُنْبِّهِ فَاسْتَيْقِظُوا وَارْجِعُوا، وَبُكُمْ وَإِلَّا نَطَقُوا بِالْإِقْرَارِ بِالْحَقِّ، خَاطِبُونَ فِي ظُلُمَاتِ أَنْوَاعِ الضَّلَالَةِ فَلَا يَنْتَبَهُونَ<sup>(٦)</sup> لِذَلِكَ وَلَا يَتَأَمَّلُونَ وَيَتَفَكَّرُونَ<sup>(٧)</sup>

(١) فِي (م) زِيَادَةٌ: «كُل».

(٢) فِي (م): «نَاطِرًا».

(٣) أَي: وَاقِعٌ مَوْقِعُهُ.

(٤) فِي (ك) وَ(م): «إِذَا».

(٥) فِي (ح): «فَمَا».

(٦) فِي (م): «يَنْتَبَهُونَ».

(٧) فِي (م): «وَلَا يَتَفَكَّرُونَ».

فيه، ثم أكد ما بين<sup>(١)</sup> مِنْ شِدَّةِ جَهْلِهِمْ وَعَمِيهِمْ<sup>(٢)</sup> واحتجاجهم بقوله:

﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ إِيذَانًا بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الطَّبَعِ وَالْخَتَمِ، وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ<sup>(٣)</sup>.

﴿وَمَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ كَانَ الظَّاهِرُ أَنْ يَقَالَ: <sup>(٤)</sup> وَمَنْ يَشَأِ يَهْدِهِ، وَإِنَّمَا عَدَلَ عَنْهُ لِأَن هِدَايَتَهُ تَعَالَى - وَهِيَ إِرْشَادٌ إِلَى الْهَدْيِ - غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِبَعْضِ دُونَ بَعْضٍ، بَلْ عَامَّةٌ لِلْكَلِّ.

\*\*\*

(٤٠) - ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ﴾: أَخْبِرُونِي، لَمَّا كَانَ الْعِلْمُ سَبَبَ الْإِخْبَارِ وَضَعَ طَلِبَ الْعِلْمِ مَوْضِعَ طَلِبِ الْخَبَرِ، فَصَوَّرْتُهُ اسْتِفْهَامًا، وَمَعْنَاهُ الْأَمْرُ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الطَّلَبِ. وَالْكَافُ حَرْفُ الْخِطَابِ، أَكَّدَ بِهِ الضَّمِيرَ لِلتَّأْكِيدِ، لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالْفِعْلُ مَعْلَقٌ، أَوِ الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَرَأَيْتُمْ أَهْلَكُمْ تَنْفَعُكُمْ إِذْ تَدْعُونَهَا. ﴿إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ تَعَالَى كَمَا أَتَى مَنْ قَبْلَكُمْ.

﴿أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ﴾: هَوْلُهَا.

﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ تَبَكَّيْتُ لَهُمْ.

(١) فِي (ح): «بَيْنَهُ».

(٢) فِي (ف): «عَمِهِمْ»، وَفِي (ح): «عَمَّهُمْ».

(٣) «فَلَا هَادِيَ لَهُ» مِنْ (ك) وَ(م).

(٤) فِي (م) وَ(ك): «يَقُولُ».

﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أَنَّ الْأَصْنَامَ آلِهَةٌ، وجوابه محذوف؛ أي: فادعوه.

\*\*\*

(٤١) - ﴿بَلْ إِلَٰهَةُ دَعْوَانِمْ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾.

﴿بَلْ إِلَٰهَةُ دَعْوَانِمْ﴾: بل تخصُّصه بالدُّعاء، كما حكى عنهم في مواضع، وتقديم المفعول للتخصيص.

﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾ وأراد أن يتفضل عليكم.

﴿وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾؛ أي: آلهتكم التي تشركونها به تعالى، لِمَا رَكَزَ فِي الْعُقُولِ أَنَّهُ الْقَادِرُ عَلَى كَشْفِ الضَّرِّ دُونَ غَيْرِهِ.

\*\*\*

(٤٢) - ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرِّ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ﴾؛ أي: قبلك، و﴿مِّن﴾ زائدة.

﴿فَآخَذْنَاهُمْ﴾ الفاء فصيحة؛ أي: كَذَّبُوا فَكَفَرُوا<sup>(١)</sup> الرُّسُلَ فَأَخَذْنَاهُمْ، وَالْأَخْذُ: الْإِمْسَاكُ بِقُوَّةٍ وَقَهْرٍ، وَالْمَرَادُ هَاهُنَا مِبَالِغَةُ الْعُقُوبَةِ وَالْمَلَاظِمَةِ<sup>(٢)</sup>.

﴿بِالْبَأْسَاءِ﴾: الْبُؤْسُ وَالشَّدَّةُ<sup>(٣)</sup> كَالْقَحْطِ وَالْفَقْرِ.

﴿وَالضَّرِّ﴾: الضَّرُّ وَالْآفَاتُ؛ وَهُمَا صِيغَتَا<sup>(٤)</sup> تَأْنِيثٍ لَا مَذْكَرَ لِهَمَا.

(١) «فكفروا» من (ك) و(م). وفي «تفسير البيضاوي» (١٦٢/٢): (أي: فكفروا وكذبوا المرسلين فأخذناهم).

(٢) في (م): «والملازمة».

(٣) في (م): «الشدة».

(٤) في (ح) و(ف) و(ك): «صفتا»، وسقطت «وهما» من هذه النسخ، والمثبت من (م).

﴿لَعَلَّهُمْ يَضُرُّوْنَ﴾: يتذللون لنا، ويتوبون عن الذنوب؛ فإنَّ البلاء يليِّن القلوب.

\*\*\*

(٤٣) - ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا

يَعْمَلُونَ﴾.

﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ معناه: نفي التضرُّع في ذلك الوقت مع قيام<sup>(١)</sup> الدَّاعي وعدم المانع، وذلك أنه لما جاء بـ ﴿فَلَوْلَا﴾ التَّحْضِيضِيَّةُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الماضي للتَّيْدِيمِ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> لا مانع لهم من التضرُّع الذي اقتضاه الحال، ولما كان التضرُّع من لِين القلب كان المعنى: لم يتضرَّعوا ولم يَلِينُوا<sup>(٣)</sup>، فاستدرك بقوله: ﴿وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ فالاستدراك عن كلامٍ غير ملفوظٍ، بل مدلول عليه معنى. ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ يعني: لا مانع لهم من التضرُّع إِلَّا قسوة قلوبهم، وشدة سَكِيمَتِهِمْ فِي عِنَادِهِمْ، وإِعْجَابُهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ الَّتِي زَيَّنَهَا لَهُمُ الشَّيْطَانُ.

\*\*\*

(٤٤) - ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا

أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾.

﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ من البأساء والضَّراء؛ أي: تركوا الاتِّعَاضَ بِهِ وَلَمْ

يَنْزَجِرُوا.

(١) «قيام» سقط من (ك).

(٢) في (م) و(ك): «أن».

(٣) في (ف) و(ك): «لم يَلِينُوا»، وفي (ح): «وَلِينُوا»، والمثبت من (م).

﴿فَتَحْنَاهُ عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ المراد بـ ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾: التكثير، دون التعميم، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْثَقْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣].

والفتح المذكور تعبير عن تيسير مطالبهم الدنيوية؛ أي: امتحنناهم بالضراء والسرء، وابتليناهم بالشدة والرخاء؛ مخاشنة<sup>(١)</sup> وملاطفة؛ إلزاماً للحجة وإزاحة للعلّة.

ويجوز أن تكون التوسعة عليهم مكرراً واستدرجاً؛ لِمَا روي في «مسند أحمد بن حنبل» عن عقبه بن عامر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيت الله يعطي العبد من الدنيا على معاصيه ما يحب فإنما هو استدراج»، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿فَلَمَّا سُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ الآية<sup>(٢)</sup>.

فالتوسعة قهرٌ خفيٌّ في صورة اللطف، كما أن الأخذ بالبلاء لطفٌ خفيٌّ في صورة القهر.

وقرئ ﴿فَتَحْنَاهُ﴾ بالتشديد<sup>(٣)</sup>، للتكثير.

﴿حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا﴾: بطروا وأعجبوا<sup>(٤)</sup> ﴿بِمَا أُوتُوا﴾ من النعم.

﴿أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾؛ أي: أهلكناهم فجأة، وهو أشدُّ الإهلاك، إذ لم يتقدّم شعورٌ به فتوطنَ النفس على لقاءه.

(١) في (ح) و(ف): «محاسنة».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣١١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧ / ٣٣٠)، وحسن إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص: ١٤٧٧).

(٣) وهي قراءة ابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٢).

(٤) في (ح) و(ف): «وعجبوا».

﴿فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ الْمُبْلِسُ: الشَّدِيدُ الْحَسْرَةِ، وَالْبَائِسُ الْحَزِينُ.

\*\*\*

(٤٥) - ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: اسْتَوْصَلُوا وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ.

وَالدَّائِرُ: التَّابِعُ لِلشَّيْءِ مِنْ خَلْفِهِ، يُقَالُ: دَبَّرَ الْوَلَدُ الْوَالِدَ يَدْبُرُهُ دَبْرًا وَدُبُورًا<sup>(١)</sup>: إِذَا تَبِعَهُ، وَوُضِعَ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ لِلتَّسْبِيبِ<sup>(٢)</sup>؛ أَي: حَقَّ عَلَيْهِمُ الدَّمَارُ وَالْعَذَابُ بِسَبَبِ تَمَادِي ظَلَمِهِمْ وَتَنَاهِيهِ حَتَّى<sup>(٣)</sup> لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مَطْمَعٌ فِي صِلَا حَتَمِهِمْ. ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ عَلَى إِهْلَاكِهِمْ، وَفِيهِ إِذْنَانِ بِأَنْ إِهْلَاكَ الظُّلْمَةِ مِنْ أَجْلِ النِّعَمِ وَأَحَقُّهَا بِأَنْ يُحْمَدَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ وَجُودَهُمْ فِي الْخَلْقِ بِلَاءٌ وَعَنَاءٌ، وَشَرُّهُمْ مُتَعَدِّ وَمُفْسِدَةٌ دِينًا وَدُنْيَا، فَتَخْلِيصُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ شَوْمِ أَعْمَالِهِمْ وَعَقَائِدِهِمْ خَيْرٌ عَظِيمٌ وَنِعْمَةٌ سَنِيَّةٌ.

\*\*\*

(٤٦) - ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَنَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ

بِهِ أَنْظَرُ كَيْفَ نَصَرَفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾.

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ﴾ لَمَّا كَانَ هَذَا التَّهْدِيدُ أَخْفَ مِنَ التَّهْدِيدِ السَّابِقِ اكْتَفَى

هَذَا بِخَطَابِ الضَّمِيرِ، وَلَمْ يُؤَكِّدْ بِحَرْفِ الْخَطَابِ كَمَا أَكَّدَ<sup>(٤)</sup> ثَمَّةً.

(١) «ودبوراً» زيادة من (ك).

(٢) في (ك): «للتسبب».

(٣) في (ك): «حين».

(٤) في (م) و(ك): «أكده».

﴿سَمِعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ﴾؛ أي: أصمكم وأعماكم.

﴿وَحَنَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾: غطى عليها ما يُذهِبُ فهمكم وعقلكم.

﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾؛ أي: بذلك، إجراءً للضمير مجرى اسم الإشارة، أو:

بما أخذ وختم عليه، أو بأحد هذه المذكورات.

﴿انْظُرْ كَيْفَ نَصَرَفُ الْآيَاتِ﴾ نكرّرها متنوعة؛ تارة بالمقدمات والحجج

العقلية، وتارة بالوعد والوعيد والترغيب والترهيب، وتارة بالتنبيه والتذكير بأحوال الأمم الماضية.

﴿ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾: يعرضون<sup>(١)</sup>، و﴿ثُمَّ﴾ لاستبعاد الإعراض عن الآيات بعد

تصريفها وظهورها، ولذلك قدّم الضمير على الفعل المضارع وصير الجملة اسمية؛ أي: هم المكرّر عليهم الآيات متنوعة لا غيرهم، يجددون الإعراض دائماً مع تجدد التصريف، فما أبعد حالهم عما فعلنا بهم!

\*\*\*

(٤٧) - ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ فِتْنَةً أَوْ جَهَنَّمُ هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ﴾ لَمَّا كَانَ التَّهْدِيدُ شَدِيداً جَمَعَ بَيْنَ أَدَاتِي الْخُطَابِ.

﴿إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ فِتْنَةً أَوْ جَهَنَّمُ﴾ لَمَّا كَانَتِ الْبَغْتَةُ هَجُومَ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ

ظُهُورِ أَمَارَةٍ وَشُعُورٍ بِهِ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْخَفِيَّةِ، فَصَحَّ مُقَابَلَتُهَا لِلْجَهْرَةِ، وَبُدِئَ بِهَا لِأَنَّهَا أَرْدَعُ مِنَ الْجَهْرَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: (خَفِيَّة)؛ لِأَنَّ الْإِخْفَاءَ لَا يَنَاسِبُ شَأْنَهُ تَعَالَى، وَقُرِئَ بِوَاوِ الْجَمْعِ<sup>(٢)</sup>.

(١) «يعرضون» من (م) و(ك).

(٢) أي: بالواو العاطفة. انظر: «حاشية الشهاب على البياضوي» (٤/٦٤).

﴿هَلْ يُهْلَكُ﴾ معنى الاستخبارِ النَّفْيُ؛ أي: ما يُهْلِكُ به هلاك سخط وقهر ﴿لَا أَلْقَوْهُ الظَّالِمُونَ﴾ بالإعراض عن الآيات عناداً؛ لاستحقاقهم ذلك بإلزام<sup>(١)</sup> الحجة وإزالة العذر.

وقرى: (يُهْلِكُ)<sup>(٢)</sup> من هلك.

\*\*\*

(٤٨) - ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ﴾ للمطيعين بالجنة ﴿وَمُنْذِرِينَ﴾ للعاصين بالنار، وانتصابُهما على الحال، وفيهما معنى العليّة؛ أي: أرسلناهم للتبشير والإنذار، لا لأن يُقترحَ عليهم<sup>(٣)</sup> ويُستهزأ بهم.

﴿فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ﴾ ما<sup>(٤)</sup> يجب إصلاحه مما شرع لهم.  
﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ من العذاب ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بفوات الثواب.

\*\*\*

(٤٩) - ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾.  
﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ﴾ جعل العذاب ماساً كأنه حيٌّ يطلبُ إيلاهم بالوصول إليهم، واستغنى بالتعريف عن التوصيف.

(١) في (ف): «بالإلزام».

(٢) نسبت لابن محيصن. انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٩٣)، و«الكشاف» (٢/ ٢٤).

(٣) أي: أن يقترح الكفار عليهم الآيات. انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٦٨).

(٤) في (م): «أي ما»، وفي (ك): «أي».



﴿يَمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ بسبب خروجهم عن التصديق والطاعة.

\*\*\*

(٥٠) - ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾.

﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾: جمع خزينة وخزانة، وهي ما يُخزن؛ أي: يُحْرز ويحفظ بحيث لا تناله الأيدي، وخزائن الله تعالى: مقدوراته؛ أي: لا أملك أن أفعل ما أريد مما تقتضيه حونه<sup>(١)</sup>، وليس المراد التبرّي عن دعوى الألوهية ولا لقليل: لا أقول لكم إنني إله، كما قيل: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وأيضاً في الكناية عن الألوهية<sup>(٢)</sup> بـ ﴿عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ ما لا يخفى من البشاعة، بل هو جوابٌ عن اقتراحهم عنه عليه السلام أن يوسّع عليهم خيرات الدنيا.

﴿وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ عطف على ﴿وَلَا أَقُولُ﴾، فليس معمولاً له بل للأمر، ولذلك احتيج إلى إعادة ﴿وَلَا أَقُولُ﴾ في قوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ فإنه على تقدير العطف على ﴿عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ لا حاجة إلى إعادته، وإنما لم يأت فيه بنفي القول للفرق الدقيق بينه وبين قرينه، وهو أن مفهومي ﴿عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ و﴿إِنِّي مَلَكٌ﴾ معلومان عند الناس فلا حاجة إلى نفيهما، إنما الحاجة<sup>(٣)</sup> إلى نفي ادعائهما<sup>(٤)</sup> تبرؤاً عن الدّعى الباطل بخلاف مفهوم ﴿وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾، فإنه كان مجهولاً عندهم، بل

(١) في (ح) و(ف): «اقترحوه».

(٢) في (ح) و(ف): «عن دعوى الألوهية»، والمثبت من (ك) و(م)، وهو الموافق لما في «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٤/ ٦٥)، و«روح المعاني» (٨/ ١٧٣).

(٣) «إلى نفيهما إنما الحاجة» زيادة من (م) و(ك).

(٤) في (ك) و(م): «إدعائتهما»، وفي هامش (م) نسخة: «ادعائتهما».

كان الظاهر من حاله عليه السلام الاطلاع على الغيب، فلذلك نسبوه إلى الكهانة، فالحاجة هنا إلى نفيه.

ثم إن هذا النفي تضمن الجواب عن قولهم: إن كنت رسولا فأخبرنا بما يقع في المستقبل من المصالح والمضار، فنستعد<sup>(١)</sup> لتحصيل تلك ودفع هذه.

ونفي دعوى الملكية تضمن الجواب عن قولهم: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْسُ فِي الْأَشْيَاءِ﴾ [الفرقان: ٧].

﴿إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْكُمْ﴾ في الدعاوى والأحكام<sup>(٢)</sup> والإخبارات، ففيه تميم لما قدمه<sup>(٣)</sup> من نفي الأمور الثلاثة، وبيان أن منزلته<sup>(٤)</sup> الرسالة التي هي أقصى المنازل البشرية.

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ مثل للضال والمهتدي، أو العالم والجاهل، أو لمدعي المحال كالملكية ومدعي الممكن الصحيح كالنبوة.

﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ فتفكروا كالبصير، ولا<sup>(٥)</sup> تكونوا ضالين كالأعمى، أو: فتعلموا أنني ما ادعيت إلا ما يصح للبشر، وأن أتباع الوحي واجب، فتكونوا بصراء لا عمياناً.

\*\*\*

(٥١) - ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

(١) في (ك): «فتستعد».

(٢) في (م): «في الدعوى والأحكام»، وفي (ف): «في الدعاوى من الأحكام».

(٣) في (م) و(ك): «تقدم».

(٤) في (ف) و(ح): «منزلة».

(٥) «لا» سقط من (ك).

﴿وَأَنْذَرِيهِ﴾؛ أي: بما يُوحى.

﴿الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾: هم المقرُّون بالبعث من المؤمنين المقصِّرين في العمل، أو من أهل الكتاب، أو المتردِّدون<sup>(١)</sup> فيه كالمشركين المستعدِّين الذين علم الله تعالى أن ينجع فيهم، دون المنكرين الجازمين بانتفائه.

﴿لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ في موضع النصب على الحال من ﴿يُحْشَرُوا﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي: يخافون أن يحشروا غير منصوريين من أحد من دون الله تعالى، ولا مشفوعاً لهم. ﴿أَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ يحذرون سوء العاقبة، فيعملون عمل أهل التقوى، أو يؤمنون فيتقون.

ولمَّا أمر بالإنذار غير المتقين ليتقوا، أمر بإكرام المتقين<sup>(٣)</sup> وتقريبهم؛ تكميلاً لأمر التحريض على التقوى بالترهيب والترغيب، فقال:

(٥٢) - ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ﴾ وقرأ ابن عامر وحده بضم الغين وإسكان الدال وإثبات واو<sup>(٤)</sup> بعدها<sup>(٥)</sup>، وفيه أنَّها معرفة، ولو كانت نكرةً لجاز فيها الإضافة كما جاز: غداة يوم الجمعة.

(١) في (ك) و(م): «المترددين».

(٢) أي: من الضمير فيه، وهو الواو. ولفظ المؤلف منقول من «الكشاف» (٢/ ٢٦).

(٣) «ليتقوا أمر بإكرام المتقين» سقط من (ف)، و(ح).

(٤) في (م): «الواو».

(٥) انظر: «التيسير» (ص: ١٠٢).

وقال أبو علي الفارسي: الوجه: الغداة؛ لأنها تستعمل نكرة وتعرّف باللام، وأما غُدُوَّةٌ فمعرفةً أبداً، وهو عَلِمَ صيغ له<sup>(١)</sup>.

وقال ابن خالويه في توجيهه: إن العرب تُدخل الألف واللام على المعرفة إذا جاؤا بما فيه الألف واللام؛ ليزدوج الكلام<sup>(٢)</sup>، قال الشاعر:

رَأَيْتُ<sup>(٣)</sup> الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكاً<sup>(٤)</sup>

فأدخل الألف واللام على (اليزيد) لَمَّا جاور (الوليد).

ومنهم مَنْ قال: إنها<sup>(٥)</sup> إنما تكون معرفة إذا أُرِدَتْ غُدُوَّةُ نَهَارِكَ، وهاهنا لم يُرَدْ ذلك، وكان التعريف جنسياً<sup>(٦)</sup>.

وقال الجوهري: سِيرَ عَلَى فَرَسِكَ غُدُوَّةً وَغُدُوَّةً [وَعُدُوَّةً] فَمَا نَوَّنَ مِنْ هَذَا فَهُوَ نَكْرَةٌ، وما لم يَنْوَّنْ فَهُوَ مَعْرُفَةٌ<sup>(٧)</sup>.

﴿وَالْعَشْيَ﴾؛ أي: يعبدون الله تعالى دائماً، فَإِنَّ الْمَرَادَ مِنْ (الغداة والعشي): الدَّوَامَ عَلَى أَكْثَرِ اسْتِعْمَالِهِمَا.

وقيل: يَصَلُّونَ الصُّبْحَ وَالْعَصْرَ.

(١) انظر: «الحجة للقراء السبع» لأبي علي الفارسي (٣/ ٣١٩).

(٢) انظر: «الحجة في القراءات السبع» لابن خالويه (ص: ١٤٠).

(٣) في (ف) و(ح): «وجدنا».

(٤) صدر بيت لابن ميادة، انظر: «ديوانه» (ص: ١٩٢)، وعجزه:

شديداً بأعباء الخلافة كاهله

(٥) «إنها» ليست في (ك).

(٦) في (م): «حيناً».

(٧) انظر: «الصحاح» (مادة: غدا) وما بين معكوفتين منه.

وَقَت دَعَوْتَهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ وَهِيَ مُؤَقَّتَةٌ، وَأَدَامَ إِرَادَتَهُمْ، فَاسْتَغْرَقَتْ جَمِيعَ أَوْقَاتِهِمْ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَحْوَالِ<sup>(١)</sup> الْبَاطِنَةِ، وَهِيَ مُؤَبَّدَةٌ.

﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ لَا دُنْيَاهُمْ بِكَرَائِمِهَا، وَلَا عُقْبَاهُمْ بِعُظَائِمِهَا، وَالْوَجْهَ يَعْبُرُ بِهِ عَنْ ذَاتِ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتِهِ، وَالْمُرَادُ بِإِرَادَةِ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى: الْإِخْلَاصَ، رَتَّبَ النَّهْيَ عَلَى مُوَازِبَتِهِمْ عَلَى دَعَاءِ رَبِّهِمْ وَعِبَادَتِهِ مَعَ الْإِخْلَاصِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا الْمَوْجِبَةُ لِإِكْرَامِهِمْ، وَأَنَّ مَلَكَ الْأَمْرِ فِي الْعِبَادَةِ الْإِخْلَاصَ، فَلَا يَعْتَبَرُ بِدُونِهِ.

لَمَّا قَصَّرَ لَهُمْ لِسَانَ الْمَعَارِضَةِ سَكَنُوا مَتَضَرِّعِينَ بِقُلُوبِهِمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى، دَاعِينَ لَهُ بِحَسَنِ الْإِبْتِهَالِ، فَتَوَلَّى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خُصُومَتَهُمْ فَقَالَ: ﴿وَلَا تَنْظُرُوا الَّذِينَ﴾ إلخ<sup>(٢)</sup>: لَا تَنْتَظِرْ يَا مُحَمَّدٌ إِلَى خِرْقَتِهِمْ<sup>(٣)</sup> عَلَى ظَوَاهِرِهِمْ، وَانْظُرْ إِلَى خِرْقَتِهِمْ فِي سَرَائِرِهِمْ، كَانُوا مُسْتَوْرِينَ فَشَهَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ: ذَهَبَ عَامَّةُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُمَّ بِطَرْدِ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ طَمَعًا فِي إِسْلَامِ رُؤَسَاءِ الْمُشْرِكِينَ، فَعَاتَبَهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ وَأَنْزَلَ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ. وَلَكِنَّهُ بَعِيدٌ سَمِجٌ، يَنْسُبُونَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَقْبَحِ فَعْلٍ وَأَوْحَشِهِ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرُبُ الْأَعْدَاءَ وَيُبْعِدُ الْأَوْلِيَاءَ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَوَجَدَ الْكُفْرَةَ عَلَيْهِ مُطْعَنًا، يَقُولُونَ: يَدْعُو النَّاسَ إِلَى الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ

(١) فِي (ف) وَ(ك) وَ(ح): «أَحْوَالٌ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (م).

(٢) فِي (ح): «الْآيَةُ».

(٣) فِي (ف) وَ(م): «حِرْقَتِهِمْ»، وَفِي (ح): «حِرْقَتِهِمْ». وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ك) وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي «لَطَائِفِ

الْإِشَارَاتِ» (١/٤٧٥).

(٤) فِي (ح) وَ(ف): «رُؤَسَاءِ الْمُشْرِكِينَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ».

والاتباع له<sup>(١)</sup>، فإذا فعلوا ذلك وأجابوه طردهم وأبعدهم، هذا لعمري مدفوع في عقل كل عاقل، ولكن يجوز أن يكون طلب ذلك منه أولئك، فأما أن يهمل هو به فلا، ويجوز أن يكون هذا من الله تعالى ابتداءً تأديب وتعليم له في صحبة<sup>(٢)</sup> أصحابه رضي الله عنهم ومعاملتهم، وإخباراً عن قدرهم عنده<sup>(٣)</sup>.

﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ كقوله: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> [الشعراء: ١١٣].

وذلك أن المشركين طعنوا في دينهم وإخلاصهم، فشهد<sup>(٥)</sup> الله تعالى لهم بالإخلاص، وقال لنبية عليه السلام: ما عليك من حسابهم من شيء كما لا عليهم من حسابك من شيء؛ أي: لا يلزمك اعتبار بواطنهم وإخلاصهم<sup>(٦)</sup> بعد أن أسامهم بسيرة المتقين وصلاح ظواهرهم، إنما ذلك على الله تعالى أو عليهم، أخلصوا أو لم يخلصوا لا عليك، فحاله في ذلك بالنسبة إليك كحالك بالنسبة إليهم سواء لا يتعدى ذنب أحد إلى صاحبه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] فالجملتان في تأدية المعنى المراد بمنزلة جملة واحدة.

وقيل: حساب رزقهم؛ أي: فقرهم.

(١) «له» سقط من (ح) و(ك).

(٢) في (ف): «صحبه».

(٣) انظر: «تفسير الماتريدي» (٤/ ٩١).

(٤) «لو تشعرون»: ليست في (م) و(ك).

(٥) في (م): «وشهد».

(٦) «وإخلاصهم» من (م).

وقيل الضمير للمشركين؛ أي: لا يؤاخذون بحسابك ولا أنت بحسابهم حتى يَهْمَكَ إيمانهم فتطرد المؤمنين لأجلهم.

﴿فَتَطْرُدْهُمْ﴾ جواب النَّفْيِ؛ أي: ما عليك شيء من حسابهم فتطردهم.

﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ جواب النهي؛ أي: ولا تطردهم فتكون من الظالمين، وجوز<sup>(١)</sup> عطفه على ﴿فَتَطْرُدْهُمْ﴾ على وجه التَّسْبُبِ، ولا يساعده المعنى فإن الطرد إنما يستقيم جواباً للنفي على تقدير أن يكون حسابهم عليه، وحينئذ لا يكون سبباً للظلم إلا أن يُقَدَّرَ: فتطردهم بقول المشركين.

\*\*\*

(٥٣) - ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ﴾؛ أي: مثل ذلك الفتن العظيم، وهو اختلاف أحوال الناس في الدنيا ﴿فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾؛ أي: ابتلينا بعض الناس ببعض، فقدّمنا فقراء المسلمين على أشرف قريش بالسبق إلى الإيمان.

﴿لِيَقُولُوا﴾؛ أي: ليقول المشركون، اللام للعاقبة، وإن ضمّن (فتناهم) معنى: خذلناهم، فللتعليل<sup>(٢)</sup> على أصل القائلين بصحة تعليل أفعاله تعالى بالأغراض؛ أي: خذلناهم مفتونين ليقولوا، فكان افتنائهم سبباً لهذا القول، فإنه لا يقوله إلا مفتون مخذول.

(١) «جواب النهي أي ولا تطردهم فتكون من الظالمين وجوز» سقط من (ف) و(ح)، وفيهما بدلا منه:

«ويجوز»، والمثبت من (م) و(ك).

(٢) في (م): «فالتعليل».

﴿أَهْتُولَاءَ﴾ إشارة إلى أولئك المؤمنين واستحقاقاً لهم، كقولهم: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

﴿مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾؛ أي: أنعم الله عليهم من بيننا<sup>(١)</sup> بالتوفيق لما يُسعدهم عنده من الإيمان وإصابة الحق من دوننا، ونحن الرؤساء والمقدمون، وهم الضعفاء والعييد؟ وهو إنكار منهم لأن يكون أمثالهم على الحق وممنوناً عليهم بالخير دونهم، كقولهم: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ الاستفهام للتقرير؛ أي: الله أعلم بمن يقع منه الإيمان والشكر فيوقفه لذلك، وبمن لا يقع منه فيخذله.

\*\*\*

(٥٤) - ﴿وَإِذْ أَجَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبْتُ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿وَإِذْ أَجَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا﴾ هم الذين يدعون ربهم، وصفهم بالمواظبة على الطاعة، ثم بالإيمان بالله وآياته من الحجج والبيّنات بعد النهي عن طردهم، ثم أمره عليه السلام بقوله:

﴿فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبْتُ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ بأن<sup>(٢)</sup> يبدأ بالتسليم عليهم، أو يبلغ سلام الله تعالى إليهم، ويبشّرهم بسعة رحمته وفضله عليهم، وأن الله تعالى التزم لهم ذلك إيداناً بأنهم الجامعون لفضيلتي العلم والعمل، ومن كان كذلك وجب إعزازه وإكرامه، وأن يبشّر من الله تعالى بالسّلامة في الدنيا والرّحمة في الآخرة.

(١) «أي: أنعم الله عليهم من بيننا» سقط من (ك).

(٢) في (ح) و(ف): «بأنه».



وقيل: إِنَّ قوماً جاؤوا إلى النبي ﷺ فقالوا: إِنَّا أَصَبْنَا ذنوباً عظماً، فلم يردَّ عليهم شيئاً، فانصرفوا، فنزلت<sup>(١)</sup>.

﴿أَنَّهُ مِّنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سُوءٌ﴾ استئناف وتفسير للرحمة<sup>(٢)</sup>، وقرئ بالفتح<sup>(٣)</sup> على البدل منها.

﴿بِجَهْلَةٍ﴾ في موضع الحال؛ أي: عمله وهو جاهل، أو ملتبساً بجهالة.

﴿ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ﴾: من بعد العمل السوء.

﴿وَأَصْلَحَ﴾ بالتدارك والعزم على أن لا يعود إلى مثله.

﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ فتحه من فتح الأول<sup>(٤)</sup> - غير نافع<sup>(٥)</sup> - على إضمار مبتدأ أو خبر؛ أي: فأمره أو: فله غفرانه<sup>(٦)</sup>.

\*\*\*

(٥٥) - ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ لَّا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ﴾: مثل ذلك التفصيل البين ﴿نُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾: آيات القرآن في وصف المطيعين والمجرمين، الأوَّابين منهم والمصرِّين.

(١) روى نحوه الطبري في «تفسيره» (١١ / ٣٩٠).

(٢) في (م) و(ك) و(ج): «تفسير الرحمة».

(٣) وهي قراءة عاصم وابن عامر ونافع ويعقوب. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٢)، و«النشر» (٢ / ٢٥٨).

(٤) في (م) و(ك): «الأولى».

(٥) يعني أن نافعاً قرأ بالكسر. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٢).

(٦) انظر: «الحجة» لأبي علي الفارسي (٣ / ٣١٢)، وفيه شرح هذا الكلام حيث قال: (وأمَّا فتحها بعد

الفاء من قوله: ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ فعلى أنه أضمر له خبراً تقديره: فله أنه غفور رحيم، أي: فله غفرانه،

أو أضمر مبتدأ يكون أن خبره، كأنه فأمره أنه غفور رحيم».

﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ استبان يجيء لازماً ومتعدياً كَتَبَيْنَ، وقرئ بالتاء والياء مع رفع السَّيْلِ؛ لأنها تذكر وتؤنث، وقرئ بالتاء ونصب السَّيْلِ على خطاب الرسول عليه السَّلام<sup>(١)</sup>.

وهو إمّا عطفٌ على علّةٍ محذوفة؛ أي: ليظهر الحقُّ ولتستبين، أو علّةٌ لمحذوف؛ أي: ولتستبين سبيل المجرمين فصلنا ذلك التفصيل.

واكتفى بذكر ﴿سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ ليتبين سبيل غيرهم منه، ولم يعكس؛ لأن ذكره أهمُّ، والنفس إلى الترهيب أطوع منها إلى التّغيب.

\*\*\*

(٥٦) - ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا آتِيعَ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾.

﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ﴾ صُرِفَتْ وَرُجِرَتْ بنور فطرتي وصفاء عقلي، وبما أُوحي إليَّ ونُصِبَ لي من الدلائل ﴿أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾: عن<sup>(٢)</sup> عبادة ما تعبدون من دون الله أو تدعونها آلهة.

﴿قُلْ لَا آتِيعَ أَهْوَاءَكُمْ﴾ تأكيدٌ لقطع أطماعهم، واستجهاال لهم، واستركاكٌ لعقولهم، وإشارةٌ إلى علّة النهي وموجب الامتناع عن مشايعتهم<sup>(٣)</sup>، وبيانٌ لسبب

(١) قرأ أبو بكر وحزمة والكسائي بالياء والباقون بالتاء، وقرأ نافع: (سبيل المجرمين) بنصب اللام والباقون برفعها. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٣).

(٢) في (م) و(ك): «من».

(٣) في (م): «متابعتهم».

ضلالتهم، وذمٌ لطريقتهم، وأنَّ ما هم عليه مجرد هوى فارغٌ عن<sup>(١)</sup> الدليل، مخالفٌ لمقتضى<sup>(٢)</sup> العقل، ومعنى:

﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا﴾ إن اتبعتكم فقد ضللت؛ لأنه مركزٌ في العقل أنَّ كلَّ من اتَّبَعَ الهوى فهو ضالٌّ، وفيه تنبيهٌ على أنَّ كلَّ مَنْ طلبَ الحقَّ فليجتنبِ الهوى، وليتمسَّك بالحجَّة، ويلزم طريقَ العقل فإنه الهدى، ثمَّ أكَّده بقوله:

﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ على الجملة الاسميَّة الدالة على المنافاة الكليَّة بين متابعة الهوى والهدى، مع المبالغة بناءً على أنَّ ﴿مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ أبلغ من: مُهْتَدٍ، وهو أبلغ من اهتدى، وأنَّ القيدَ دخلَ النَّفي؛ أي: وما أنا من الهدى في شيء ما دمْتُ أنا أنا؛ يعني: أنتم كذلك، وفيه غايةُ التَّنْفِيرِ عن طريقتهم.

ولما بالغ في نفي كون الهوى متَّبِعاً بَّه على ما يجبُ اتِّباعه بقوله:

(٥٧) - ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ مَا عِنْدِي مَّا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَفْصِلُ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ﴾.

﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ البيِّنة: الحجَّة الواضحة التي تفصلُ الحقَّ عن الباطل، فقيدُ الوضوح معتبرٌ في مفهومها، لا مستفادٌ من التَّنْكِير، وهي أعمُّ من أن تكون وحياً، أو دليلاً عقلياً، أو كشفاً.

﴿مِّن رَّبِّي﴾ متعلِّقٌ بالطَّرْف، أو صفةٌ لـ ﴿بَيِّنَةٍ﴾؛ أي: إنِّي من معرفة ربي ووحْدانيَّته على يقين وحجَّة واضحة.

(١) في (م): «من».

(٢) في (ح) و(ف): «مقتضى».

﴿وَكَذَّبْتُمْ بِهِ﴾؛ أي: بربي حيث أشركتم به غيره، أو بالبيئة حملاً على المعنى، وهو القرآن.

﴿مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ﴾؛ يعني: العذاب الذي استعجلوه بقولهم: ﴿فَأَمْطَرْنَا عَلَيْكَ حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ وَآتَيْنَا عَذَابَ الْيَمِّ﴾ [الأنفال: ٣٢].

﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾ في تأخير العذاب، لا لي، وإلاَّ عجلته.

﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ في كلِّ ما يرجعُ إليه<sup>(١)</sup> من التَّعْجِيلِ والتَّأْخِيرِ، ﴿الْحَقُّ﴾ صفة للمصدر؛ أي: القضاء الحق، أو مفعولٌ به؛ أي: يصنعُ الحقُّ، من قولهم: قضى الدَّرع: إذا صنعها، فيرجع إلى القراءة الثانية معنى.

قال الزَّجَّاج: هذه كتبت هاهنا بغير ياء على اللَّفْظ؛ لأن الياء سقطت لالتقاء الساكنين، كما كتبوا: ﴿سَدَّعُ الزَّيَابَةِ﴾ [العلق: ١٨]<sup>(٢)</sup>.

وقرئ: ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: يتَّبَع ما هو الحقُّ، من قَصَّ أثره: إذا اتَّبَعه<sup>(٤)</sup>، لا من قَصَّ الخبر؛ لعدم ملاءمته ما في السَّبَّاق واللاحق من الحكم والفصل.

﴿وَهُوَ حَيْرُ الْفَصِيلَيْنِ﴾؛ أي: القاضين، وأصل القضاء: الفَصْلُ بين الحقِّ والباطل.

\*\*\*

(١) في (ف) و(ح): «به».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٥٦)..

(٣) هي قراءة عاصم ونافع وابن كثير، وقرأ باقي السبعة بالأولى؛ أي: (يقض). انظر: «التيسير» (ص: ١٠٣).

(٤) في (م): «تبعه».

(٥٨) - ﴿قُلْ لَوْ أَنِّي عَلَّمْتُ مَا تَسْتَعِجُلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾.

﴿قُلْ لَوْ أَنِّي عَلَّمْتُ مَا تَسْتَعِجُلُونَ بِهِ﴾ (١) «مَا تَسْتَعِجُلُونَ بِهِ» من العذاب. ﴿لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾: لأهلككم عاجلاً غضباً (٢) لربي، وانقطع ما بيني وبينكم، استعظام (٣) لتكذيبهم؛ أي (٤): أنتم إذ كذبتُم بما هو أبينُ شيءٍ أَحَقُّ بأن تغافضتم (٥) بالعذاب المستأصل، لكنَّه لا قدرةَ لي، ولو كان عندي أشدُّ العذاب لأوقعته بكم (٦) معجلاً.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ تسجيلٌ عليهم بأن الشُّركَ الذي هم عليه أعظمُ (٧) الظُّلم، والظُّلم مُوجِبٌ لاستحقاق العذاب، لكنَّ الله أعلم بما يجب من عذابهم وبوقته (٨).

\*\*\*

(٥٩) - ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ يُعَلِّمُ مَا فِي الْغَيْبِ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾.

(١) في (ح) و(ف): «ووسعتي».

(٢) في (ك): «لأهلككم غضباً عاجلاً»، والمثبت من باقي النسخ و«الكشاف» (٢/ ٣٠).

(٣) في (ح): «استعظاماً».

(٤) في (ف) و(ح): «إذ».

(٥) في (م): «بأن يعاجلكم». وانظر: «الكشاف» (٢/ ٣٠). والمغافضة: الأخذ على غرّة.

(٦) «بكم»: ليست في (م) و(ك).

(٧) في (م) و(ك): «أظلم».

(٨) في (ف) و(ح): «بوقته».

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾ المفاتيح: جمع مَفْتَح بفتح الميم، وهو المخزن الذي يُفْتَح ويُغْلَق، أو جمع مِفْتَح بكسرها، وهو المفتاح، ويؤيده قراءة مَنْ قرأ: (مفاتيح)<sup>(١)</sup>، استعار المفاتيح<sup>(٢)</sup> لِمَا أُوْدِعَ فيه الغيب من خزائنه، أو لِمَا يُتَوَصَّلُ به إليه، وَخُصِّصَتْ به بتقديم الظرف؛ لأنه لا اِطَّلَاع [لأحد]<sup>(٣)</sup> عليه ولا يُمَكِّنُهُ التَّوَصُّلُ إليه.

﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾؛ أي: هو المَطَّلَع على مكان من غيبه وحده، أو هو ما به يتوصل إليه، كأنه في مخزن<sup>(٤)</sup> مغلق أبوابه، لا يعلم أحد مفاتيحه إلا هو؛ أعني: أسبابه التي توجب إحداثه وإظهاره في عالم الشهادة؛ أي: يعلم أوقاتها وما في تأخيرها وتعجيلها من الحكمة، فيُظهرها على ما اقتضته مشيئته بحسب حكمته، وهذا الوجه أنسب لِمَا قبله.

وقيل<sup>(٥)</sup>: فيه دليل على علمه تعالى بالأشياء قبل وقوعها.

وَيَرِدُ عليه أَنَّ علمه تعالى ليس بزمني، فلا قَبْلِيَّةَ بينه وبين الأشياء الواقعة في الزَّمان.

﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ كما يعلم ما في الغيب كله يعلم ما في الشهادة كلها.

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٣١)، ونسبت لابن السميع كما في: «تفسير الثعلبي» (٢/ ٥٤٠)، و«البحر المحيط» (٩/ ١٩٩).

(٢) في (م) و(ك): «المفتاح».

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في (ح) و(ف) و(ك): «مخدع».

(٥) في (م): «قيل».

﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾؛ أي: هو المطلع<sup>(١)</sup> تأكيد لعلمه بالجزئيات ممّا في البر والبحر.

﴿وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ﴾ أراد: ظلمة بطنها، وظلمة داخل الشجر، وظلمة جوف الثمر، عبّر بالحبة الموصوفة بهذه الصفة عمّا هو في مبدأ أمره من جنس النامي، وبالورقة الساقطة عما بلغ منتهى شأنه منه.

﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ﴾ معطوفان<sup>(٢)</sup> على ﴿وَرَقَةٍ﴾، وقوله:

﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ كالتركيب لقوله: ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾؛ لأن معناه ومعنى ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ متحد، أما<sup>(٣)</sup> إذا أريد بـ (الكتاب المبين) علم الله تعالى فظاهر، وأما إذا أريد به اللوح المحفوظ فلأن كونه فيه<sup>(٤)</sup> كناية عن كونه من جملة معلوماته تعالى، فهو آيل إليه في المعنى.

وقرئت بالرفع<sup>(٥)</sup> على العطف على محل ﴿مِنْ وَرَقَةٍ﴾، أو على الابتداء، والخبر: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾.

\*\*\*

(٦٠) - ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِالْأَيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(١) «أي هو المطلع» من (م).

(٢) في (م) و(ك): «معطوف»، وفي (ف): «معطوفات»، والمثبت من (ح).

(٣) في (م): «واحد أما»، وفي (ك): «واحد وأما».

(٤) «فيه» من (ك) و(م).

(٥) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢ / ٧١)، و«الكشاف» (٢ / ٣١)، و«البحر المحيط» (٩ / ٢٠٣).

﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّكُم بِاللَّيْلِ﴾ في وقت النَّوْم، وإنما عَبَّرَ عنه بـ (الليل)، وعن وقت الكسب بـ (النَّهَار)؛ لأنهما معظم<sup>(١)</sup> أوقاتهما، أو خَصَّهما بالذكر جرياً على ما هو المعتاد، واستعير<sup>(٢)</sup> التَّوْفِي من الموت للنَّوْم لمشابهته إيَّاه في زوال الإحساس والتمييز<sup>(٣)</sup> به، وأصله: قبض الشيء بتمامه.

﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾: ما كسبتم فيه، ومنه إطلاق الجوارح للأعضاء الكاسبة، والواو حالية لا ناسقة<sup>(٤)</sup>، وإِلَّا لَأُخِّرَتْ عن قوله:

﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُم فِيهِ﴾: في النَّهَار، والبعث: الإثارة، لا الإيقاظ، غايته بعث النائم يكون بإيقاظه، فلا ترشيح فيه للتَّوْفِي.

﴿لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ في علم الله تعالى، وقضاء الأجل: فصلُ مدَّة العمر من غيرها، ويلزمه البلوغ إلى نهاية تلك المدة، وهو المراد<sup>(٥)</sup> هاهنا.

﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ بالبعث بعد الموت، والمراد: الرجوع إلى موقف<sup>(٦)</sup> حسابه تعالى.

﴿ثُمَّ يُنْفِثُكُم﴾: يخبركم ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ من الخير والشر، فهذا وعدٌ ووعدٌ. وقيل: الخطابُ للكفرة، والمعنى: إنكم تُلْقَوْنَ كالجيف في اللَّيْلِ وكاسبون للآثام في النَّهَار، وإنه تعالى مطلع على أعمالكم، يبعثكم من القبور في شأن ما قطعتم

(١) في (م) و(ك): «معظماً».

(٢) في (م): «وقد استعير».

(٣) في (ف) و(ح) و(م): «التمييز»، والمثبت من (ك).

(٤) في (م): «حالية ناسقة»، وقال في الهامش: «لا عاطفة».

(٥) في (م) و(ك) زيادة: «بقوله».

(٦) «موقف» من (ك) و(م).



به أعماركم من الغفلة والمعاصي في الليل والنهار؛ ليقضي المدة التي ضربها لبعث الموتى وجزائهم على أعمالهم، ثم إليه مرجعكم بالحساب، ثم يخبركم بأعمالكم بالجزاء.

وعلى هذا يكون الضمير في ﴿فِيهِ﴾ عائداً إلى مضمون كونهم متوفين<sup>(١)</sup> وكاسيين، وتكون (في) بمعنى لام التعليل، والأجل المسمى مدة الكون، ولا يخفى ما فيه من التعسف المستغنى عنه بما قُدم من الوجه الظاهر.

\*\*\*

(٦١) - ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾.

﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ قد مر تفسيره في هذه السورة<sup>(٢)</sup>، قُدمه على ذكر إرسال الحَفَظَةِ؛ ليعلم أن إرسالهم لم يكن لحاجته<sup>(٣)</sup> إلى ذلك؛ لأن المحتاج لا يكون قاهراً، بل لحكمة، وهي أن يكون العباد على حذر، وهذا أبلغ في الزجر؛ لأن مَنْ علم أن عليه رُقباءً كان أجدر بالحدز؛ فإنَّ العبد إذا وثق بلطف مولاه، واعتمد على عفوه، لم<sup>(٤)</sup> يحتشم منه احتشامه من خدَمه المتطلِّعين<sup>(٥)</sup> عليه.

(١) في (ح): «مستوفين»، وفي (ف): «مستوفون»، والمثبت من (ك) و(م)، وهو الموافق لما في «حاشية الشهاب على البضاوي» (٧٤/٤)، و«روح المعاني» (٢١٠/٨).

(٢) في هامش (ح): «في تفسير البغوي: القاهر: الغالب، وفي القهر زيادة معنى على القدرة، وهو منع غيره عن بلوغ المراد».

(٣) في (م) و(ك): «لحاجة».

(٤) في (ح) و(ف): «لم يكن».

(٥) في (ف): «المطلعين».

﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ الجمهور على أنهم حفظَةُ الأعمال، وقيل: إنهم الذين يحفظون أنفاس الخلق ويعدُّونها إلى وقت انقضائها، ثم يقبضون الرُّوح، ويناسبه ما بعده.

و﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿يُرْسِلُ﴾، كما في قوله تعالى: ﴿يُرْسِلُ عَلَيْكَ شَوَاطِدَ﴾<sup>(١)</sup> [الرحمن: ٣٥]، وهم لتمكُّنهم منَّا جُعِلُوا مستولين علينا. ويجوز تعلُّقه بـ ﴿حَفَظَةً﴾؛ أي: حافظين عليكم. ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ﴾؛ أي: أسبابه ﴿تَوَفَّتْهُ﴾: قبضت روحه، وقرئ بـالفٍ مماله<sup>(٢)</sup>.

﴿رُسُلَنَا﴾ جاء جمعاً، عني<sup>(٣)</sup> به ملك الموت وأعوانه، وفي عبارة ﴿رُسُلَنَا﴾ إشارة إلى أن ذلك بأمره تعالى، ولذلك أسنده إلى نفسه في موضعٍ آخر، وقال: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢].

﴿وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ﴾ جملة حالية أو استئنافية، قرئ بالتشديد والتخفيف<sup>(٤)</sup>، فالتفريط: التواني والتأخير عن الحد، والإفراط: مجاوزة الحد؛ أي: لا ينقصون مما أمروا به ولا يزيدون فيه.

\*\*\*

(١) بعدها في (م): «من نار».

(٢) وهي قراءة حمزة. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٣).

(٣) في (ح) و(ف): «جاؤوا جميعاً يعني».

(٤) التشديد قراءة الجمهور، والتخفيف تنسب للأعرج. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢١٠).

(٦٢) - ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ لَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾.

﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ فيه التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة، ومن التكلم إليها، وذلك لأن الردَّ يناسبه اعتبار<sup>(١)</sup> الغيبة وإن لم تكن حقيقة؛ فإنهم ما غابوا عن قبضته<sup>(٢)</sup> لحظة، ولا خرجوا عن<sup>(٣)</sup> حُكْمِهِ نظراً ولا لفظاً، فالردُّ من البرزخ إلى موقف العرض للسؤال والجواب.

﴿مَوْلَاهُمْ﴾: الذي يتولَّى أمرهم، والمراد منه في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] معنى المعين والنَّاصر، فلا منافاة.

﴿الْحَقُّ﴾: العدل الذي لا يحكُمُ إلَّا بالحق، وقرئ بالنَّصب على المدح<sup>(٤)</sup>.

﴿لَا لَهُ الْحُكْمُ﴾ يومئذ لا حكمَ لغيره فيه.

﴿وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ إذ لا يشغله حسابٌ عن حسابٍ، ولا لبث في السؤال

والجواب.

\*\*\*

(٦٣) - ﴿قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيْنٍ أَجْعَلْنَا مِنْ هَٰذِهِ

لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾.

﴿قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ﴾ استفهامٌ بمعنى النَّفي، وقرئ بالتَّخفيف<sup>(٥)</sup>.

(١) «اعتبار» سقط من (ك).

(٢) في (ح) و(ف) و(م): «قبضه».

(٣) في (ف) و(ح): «من».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٧)، و«الكشاف» (٢/ ٣٢)، و«البحر المحيط»

(٩/ ٢١٢).

(٥) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٨ - ٢٥٩).

﴿مَنْ ظَلَمْتَ أَلَّيْ وَأَلْبَحَى﴾: من شدائدهما، استُعِيرَت الظُّلْمَةُ لِلشَّدَّةِ للمشاركة بينها وبين معنى الظُّلْمَةِ في الهول وإبطال الأبصار، فقليل لليوم الشديد: يومٌ مظلم، ومن جملة تلك الشدائد الخسفُ في البر، والغرقُ في البحر.

﴿تَدْعُونَهُ نَضْرَعًا وَخَفِيَةً﴾ مظهرين بلسان<sup>(١)</sup> الضراعة وهي شدة الفقر والحاجة إلى الشيء، ومسريين الطلب على وجه الإخلاص بالقلب. أو: إظهاراً وإسراراً. وقرئ: (خفية) بالكسر<sup>(٢)</sup>.

﴿لَنْ أَنْجِيَنَّكُمْ﴾ وقرئ: ﴿أَنْجِنَا﴾<sup>(٣)</sup>؛ ليوافق قوله تعالى: ﴿تَدْعُونَهُ﴾.

﴿مِنْ هَؤُلَاءِ﴾ إشارة إلى الظلمات.

﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ جواب القسم المحذوف، ولا حاجة إلى تقدير القول؛ لدلالة ﴿تَدْعُونَهُ﴾ عليه.

\*\*\*

(٦٤) - ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْكِرُونَ﴾.

﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا﴾ قرئ بالتشديد والتخفيف<sup>(٤)</sup>.

﴿وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ عبارة ﴿كُلِّ﴾ للمبالغة في التكرير المناسبة للمقام<sup>(٥)</sup>، فإنَّ كُلَّ نَفْسٍ عند كُلِّ نَفْسٍ في معرض الآفات التي لا تعدُّ ولا تحصى، والله تعالى ينجيها

(١) في (ح) و(ف) و(ك): «باللسان».

(٢) وهي قراءة أبي بكر. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٣).

(٣) هي قراءة الكوفيين: حمزة والكسائي وعاصم. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٣).

(٤) الكوفيون وهشام عن ابن عامر قرؤوا مشدداً والباقي مخففاً. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٣).

(٥) في (م): «للمناسبة المقام».

منها، وهي نعمة الدَّفْع، قَلَمَّا يَتَنَبَّهَ لها الإنسان، والأولى نعمة النَّفْع، وهي ونعمة الدَّفْع<sup>(١)</sup> ظاهران، وتَعَذَّرَ الخروج عن عهدة الشُّكْر لعدم إمكان التَّذَكُّر<sup>(٢)</sup> لأفراد النَّوع الأول بتفاصيلها؛ لأنَّ الشُّكْرَ على النُّعْمَةِ نعمةٌ أخرى.

ثم إنَّ الكلام المذكور على طريقة ذِكر أحد الفعلين، وعطف متعلِّق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه<sup>(٣)</sup>، حتى كأنَّه شريكه في أصل الفعل؛ إجراءً لأحد المتقاربين مجرى الآخر، كقولك: تَقَلَّدْتُ<sup>(٤)</sup> السَّيْفَ والرُّمَحَ.

الكَرْبُ: الغَمُّ الشَّدِيد، أصلُه من كَرَبَ الأرض، وهو قَلْبُهَا بِالْحَفْرِ، فالغَمُّ إذا اشْتَدَّ يَثِيرُ النَّفْسَ إثارةً ذلك.

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾؛ أي: لا تُخْلِصُونَ حينَ تَتَخَلَّصُونَ، ولا تشكرون بل تشركون. و﴿ثُمَّ﴾ استبعادٌ لشركهم<sup>(٥)</sup> مع إقرارهم بأنَّه لا يكشفُ الضَّرَّ إلا الله تعالى، ووضع ﴿تُشْرِكُونَ﴾ موضعَ (لا تشكرون) مبالغة؛ لأنَّ مَنْ يَشْرِكُ بالله تعالى فهو في غاية البعدِ مِنْ شُكْرِهِ.

\*\*\*

(١) في (ح): «والأولى نعمة الدفع، وهي ونعمة الدفع»، وفي (ك) و(م): «والأولى نعمة الدفع، وهي ونعمة النَّفْع»، وفي (ف): «والأولى نعمة الرفع، وهي ونعمة الدفع»، ولعلَّ المَثْبُت هو الصواب. وفي (م) و(ك): «ونعمة النَّفْع».

(٢) في (ف): «التذكير».

(٣) في (ف) و(م) و(ح): «اللفظة»، والمَثْبُت من (ك).

(٤) في (ح): «كقولهم: تقلدت»، وفي (ف): «كقولهم: لم تقلدت».

(٥) في (ف): «إشراكهم».

(٦٥) - ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ أَنْتُمْ نَصِرُفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾.

﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾؛ أي: هو الذي عرفتموه أنه الكامل في القدرة الذي لا قدرة لأحدٍ سواه، ومعنى الآية الوعيدُ بأحد أصناف<sup>(١)</sup> العذاب المذكورة.

﴿مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ كما أمطر<sup>(٢)</sup> على قوم لوط وعلى أصحاب الفيل الحجارة ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ كما خسف بقارون وأغرق فرعون. أو من الجهتين معاً كطوفان نوح عليه السلام.

وقيد ﴿أَرْجُلِكُمْ﴾ لقطع المجاز، كما في ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾. ولك أن تقول: أُرِيدَ بِالْأَوَّلِ ظَلْمُ السَّلَاطِينِ، وَبِالثَّانِي تَسَلُّطُ<sup>(٣)</sup> السَّفَلَةِ، وَبِالثَّالِثِ الْهَرَجُ وَالْمَرْجُ<sup>(٤)</sup>، ولما كان بين هذه الثلاثة منع الجمع بحسب العادة أتى بأداة التعريف.

﴿أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعًا﴾: فِرْقًا، بأن يخلط أمرهم خلطَ شِقَاقٍ لَا وِفَاقٍ، فيجعلهم مختلفي الأهواء ﴿وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾: يقاتل بعضكم بعضاً، نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

﴿أَنْتُمْ نَصِرُفُ الْآيَاتِ﴾: نحوّلها من نوعٍ إلى آخر من أنواع الكلام تقريراً للمعنى، وتقريباً إلى الفهم.

(١) في (ك): «بأصناف».

(٢) في (م) و(ك): «أمطرتنا».

(٣) في (ف): «تسليط».

(٤) «والمرج» سقط من (ك).

وقيل: بالوعد والوعيد، ولا يناسبه قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾.

\*\*\*

(٦٦) - ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾.

﴿وَكَذَّبَ بِهِ﴾؛ أي: بالقرآن ﴿قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ حال من الضمير في ﴿بِهِ﴾، أو استئناف، أخبر بأن القرآن الصدق.

﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾: بحفيظ، وكَلَّ إِلَيَّ أَمْرُكُمْ أَمْنَعُكُمْ من<sup>(١)</sup> التَّكْذِيبِ إجباراً، إنما أنا منذرٌ، والله الحفيظُ.

\*\*\*

(٦٧) - ﴿لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿لِكُلِّ نَبَأٍ﴾ النُّبَأُ: خبرٌ ذو خطرٍ.

﴿مُسْتَقَرٌّ﴾؛ أي: لكلِّ شيءٍ يُنبَأُ به<sup>(٢)</sup> في القرآن وقتٌ استقرارٍ وحصولٌ لا بدَّ منه.

﴿وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ عند وقوعه في الدنيا والآخرة، وهذا كقوله: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨].

\*\*\*

(٦٨) - ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا

يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا﴾ بالاستهزاء بها، والطَّعن فيها، والخوض أصله

(١) في (ك): «عن».

(٢) «به»: ليست في (م) و(ك).

في الماء، ثم استعمل بطريق الاستعارة في غمرات الأشياء التي هي مجاهل؛ تشبيهاً لها بغمرات الماء.

﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ أمره عليه السلام بعدم التوجه إليهم، وترك الإقبال عليهم، ويلزمه النهي عن مجالستهم بطريق المبالغة.

﴿حَتَّى يَخُوضُوا﴾: إلى أن يخوضوا ﴿فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾: غير القرآن، وليس هذا من قبيل عود الضمير على الآيات باعتبار المعنى، بل من قبيل عوده إلى ما علم من سياق الكلام.

﴿وَأَمَّا﴾ (ما): زائدة بعد (إن) الشرطية، وما أحسن مجيء الشرط الأول بـ (إذا) التي هي للمحقق أو غالب الوقوع، ومجيء هذا الشرط بـ (إن) التي هي (١) للمشكوك.

﴿يُسَيِّئُكَ الشَّيْطَانُ﴾: وإن شغلك بوسوسته (٢) حتى تنسى النهي عن مجالستهم. وقرئ: ﴿يُسَيِّئُكَ﴾ بالتشديد (٣).

﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى﴾: فقم كما ذكرت (٤).

﴿مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾؛ أي: معهم، فوضع الظاهر موضعه دلالة على أنهم ظلّموا بوضعهم التكذيب والاستهزاء موضع التصديق والاستعظام.

\*\*\*

(١) «هي» سقط من (ف) و(ح).

(٢) في (ح) و(ف) و(م): «بوسوسة».

(٣) وهي قراءة ابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٣).

(٤) في «الكشاف» (٢/ ٣٥): «بعد أن تذكر النهي».



(٦٩) - ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَئِنْ ذُكِّرُوا لَعَلَّهُمْ

يَتَّقُونَ﴾.

﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾: وما على المتقين الذين يجالسونهم.

﴿مِنْ حِسَابِهِمْ﴾: مما يحاسبون عليه من ذنوبهم واستهزائهم.

﴿مِنْ شَيْءٍ﴾؛ أي: مَنْ كَانَ نَفْيَ الثَّوْبِ عَنْ ارْتِكَابِ الْآثَامِ كَانَ بِمَعْزِلِ يَوْمِ النُّشُورِ

عن ملاقاته الآلام.

﴿وَلَئِنْ﴾ عليهم أَنْ يذْكُرُوهُمْ ﴿ذُكِّرُوا﴾ - إِذَا سَمِعُوهُمْ يَخُوضُونَ فِيهَا -

بالموعظة والنهي، ثم القيام وإظهار الكراهة، فـ ﴿ذُكِّرُوا﴾ نصبٌ على المصدر،

ويجوز أن يكون مرفوعاً المحل؛ أي: عليهم ذكرى.

﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾: يجتنبون الخوض حياءً أو كراهةً لمساءتهم، ويجوز أن

يكون الضمير لـ ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾؛ أي: لعلمهم يثبتون على التقوى ويزدادون منها<sup>(١)</sup>.

ولا يجوز عطفه على محل ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾؛ لأنَّ ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ﴾ يَأْبَاهُ؛ لأنه حال

من ﴿شَيْءٍ﴾ قُدِّمَ عليه، فصار قيداً للعامل، فإذا عطف ﴿ذُكِّرُوا﴾ عليه<sup>(٢)</sup> كانت

جهة القيد معتبرة فيه بحكم الاستعمال في عطف المفرد على المفرد، لا سيما

بحرف الاستدراك، فيؤول المعنى إلى أَنَّ عَلَيْكَ<sup>(٣)</sup> مِنْ حِسَابِهِمْ ذِكْرِي، وذكرى

ليس من حسابهم<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ف) و(ح): «ويزدادونها».

(٢) أي: على ﴿شَيْءٍ﴾. انظر: «نواهد الأبقار» للسيوطي (٣/ ٣٦١).

(٣) في (ح) و(ف): «عليك»، والمثبت هو الموافق لما في المصدر السابق.

(٤) من قوله: «فإذا عطف ذكرى..» إلى هنا جاءت في (ح) و(ف) بعد قوله: «المسجد الحرام فنزلت»،

والمثبت من (ك) و(م)، وهو الموافق لما في المصدر السابق. وجاء في هامش (م): «الظاهر أن =

روي: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَالُوا<sup>(١)</sup>: لئن كنّا نقوم كلّما استهزؤوا بالقرآن لم نستطع أن نجلس في المسجد الحرام، فنزلت<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(٧٠) - ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَعَرَّتَهُمُ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا وَذَكَرَ بِهِمْ أَن تَبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذَ مِنْهَا أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾.

﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ﴾: الذين كُفُّوا.

﴿لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ حيث سَخَرُوا به، أو بنوا<sup>(٣)</sup> أمر دينهم على التَّشْهِي، وتديّنوا بما لا نفع فيه أصلاً؛ كعبادة الصَّنَم، وتحريم البحائر والسَّوَابِ، أو جعلوا<sup>(٤)</sup> عيدهم الذي جُعِلَ مِيقَاتَ عبادتهم زماناً لهوٍ ولعبٍ.

والمعنى: أَعْرَضَ عنهم، ولا تبالِ بأفعالهم وأقوالهم.

ويجوز أن يكون تهديداً لهم كقوله: ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٣]؛ أي: كُلُّهُمْ إِلَى ما اختاروا فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لَهُمْ من خَفِيِّ الْمَكْرِ

= محل هذا قبيل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ والغلط من الناسخ. قلت: والظاهر من السياق

المتفق مع المصدر أن مكانها هنا، وأن هذا ما جاء في هذا التنبيه على هامش (م) وكذا ما وقع في

(ح) و(ف) هو الغلط. والكلام منقول من السعد التفتازاني على ما صرح به السيوطي.

(١) في (ح) و(ف): «قالوا للنبي عليه السلام»، والمثبت من (ك) و(م) والمصادر وستأتي.

(٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٠٤)، و«تفسير البيضاوي» (٢/ ١٦٧).

(٣) في (ح) و(ف): «وبنوا»، والمثبت من (ك) و(م) وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٦٧).

(٤) في (ح) و(ف): «وجعلوا»، والمثبت من (ك) و(م) وهو الموافق لما في المصدر السابق.

ما إذا حللنا بهم كسرنا عليهم<sup>(١)</sup> خمار الغفلة<sup>(٢)</sup> وكشفنا عنهم خمار الوهم والجهلة، فلا ضرورة في جعله منسوخاً بآية السيف بحمله على الأمر بالكف عنهم<sup>(٣)</sup> وترك التعرض لهم.

﴿وَعَرَّيْهُمْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ اعتراض لبيان أنهم إنما بنوا أمر دينهم على اللُّب واللَّهْو؛ لأن الحياة الدنيا غرَّتهم حتى أنكروا البعث.

﴿وَذَكِّرْهُمْ﴾؛ أي: بالقرآن ﴿أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ مخافة أن تُمنع نفس من النجاة، وتُسَلَّم إلى الهلكة والعقاب<sup>(٤)</sup> بسبب كسبها، وتُرْهَنَ بسوء عملها، كقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، أو تُبْسَرَ بسوء<sup>(٥)</sup> كسبها وعذابه، كقوله: ﴿وَوُجُوهُ يَوْمَئِذٍ بِآسِرَةٍ﴾ [القيامة: ٢٤].

الإبسال والبَّسَل: المنع، ومنه أسد باسلاً: مانع أن يُقْلِتَ فريسته<sup>(٦)</sup>، ويقال: بَسَرَ<sup>(٧)</sup> الرَّجُلُ: إذا اشتدَّ عبوسه، فإذا زاد قالوا: بَسَلَ.

﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ يدفعُ عنها العذاب.

(١) في (م) و(ك): «كسر ما عليه».

(٢) في (م) زيادة: «وكشفنا خمار الغفلة».

(٣) «عنهم» من (ك) و(م).

(٤) في (م) و(ك): «والعذاب».

(٥) في (م): «أو يقبس بسوء»، وفي (ف) و(ح): «تعب سوء»، والمثبت من (ك).

(٦) في (م): «يفلت فريسة»، وفي (ح): «يغلب فريسة».

(٧) في (ف): «بسَل»، وفي (ك) و(م): «أبسر»، والمثبت من (ح)، وهو الموافق لما في «الكشاف»

﴿وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلَّ عَدْلٍ﴾: وَإِنْ تَفَدَّ كُلَّ فِدَاءٍ، وَالْعَدْلُ: الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهَا تَعَادِلُ الْمَفْدَى، وَ﴿كُلَّ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ.

و﴿يُؤْخَذُ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ مَسْنَدٌ إِلَى ﴿مِنْهَا﴾، لَا إِلَى ضَمِيرِ الْعَدْلِ إِلَّا بِطَرِيقِ الْإِسْتِخْدَامِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ هَاهُنَا مَصْدَرٌ لَوْ قَوْعُهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقًا، وَهُوَ لَيْسَ بِمَأْخُودٍ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨] لِأَنَّهُ الْمَفْدَى بِهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾؛ أَي: أُسْلِمُوا إِلَى الْعَذَابِ بِسَبَبِ قَبَائِحِ أَعْمَالِهِمْ، اسْتَعْمَلَ الْإِبْسَالَ لِلْإِسْلَامِ إِلَى الْعَذَابِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ يَمْنَعُ الْمُسْلِمَ.

﴿لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ بِمَا شَرَبُوا مِنَ الْقَهَوَاتِ<sup>(٣)</sup> ﴿وَعَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بِمَا تَنَاوَلُوا مِنَ الشَّهَوَاتِ ﴿بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾؛ أَي: هُمْ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ بَيْنَ مَاءٍ مَغْلِيٍّ يَتَجَرَّجَرُ فِي بَطُونِهِمْ، وَنَارٍ تَشْتَعِلُ بِأَبْدَانِهِمْ.

\*\*\*

(٧١) - ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى أَقْبَنَّا قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَأَمْرًا لِلنَّاسِ لِمَنْ لَرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(١) الْإِسْتِخْدَامُ عَلَى طَرِيقَةِ السَّكَائِي وَاتِّبَاعُهُ: أَنْ يُؤْتَى بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنَانِ فَاكْثَرُ مُرَادًا بِهِ أَحَدُ مَعَانِيهِ ثُمَّ يُؤْتَى بِضَمِيرِهِ مُرَادًا بِهِ الْمَعْنَى الْآخَرُ. وَلَابِنِ جَمَاعَةٍ فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ. انْظُرْ: «الْإِتْقَانُ» لِلْسِّيُوطِيِّ (٣/ ٢٨٨).

(٢) «بِهِ» زِيَادَةٌ مِنْ (م) وَ(ك).

(٣) فِي (م): «الْفَهَوَاتُ». وَالْمُرَادُ بِالْقَهَوَاتِ: جَمْعُ الْقَهْوَةِ: وَهِيَ الْخَمْرُ، سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَقْهِي شَارِبَهَا عَنِ الطَّعَامِ؛ أَي: تَذْهَبُ بِشَهْوَتِهِ؛ أَوْ تُشْبِعُهُ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي اللُّغَةِ ثُمَّ أُطْلِقَتْ عَلَى مَا يَشْرَبُ الْآنَ مِنَ الْبُنِّ لثَمْرِ شَجَرٍ بِالْيَمَنِ. انْظُرْ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» (مَادَةُ: قَهْو).

﴿قُلْ أَدْعُوا﴾: نعبد ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا﴾ إِنْ أَطْعَمَاهُ ﴿وَلَا يَضُرُّنَا﴾ إِنْ عَصَيْنَاهُ<sup>(١)</sup>.

﴿وَنُرِذُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا﴾؛ أي: نرتدُّ عن ديننا ونرجع إلى ورائنا ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا اللَّهَ﴾ فَأَنْقَذَنَا مِنْهُ وَرَزَقَنَا الْإِسْلَامَ، والمعنى: إنكارُ الرجوع إلى الشرك بعد الاهتداء<sup>(٢)</sup> إلى التوحيد.

﴿كَأَنِّي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾: مرده الجن ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ استهوى: استفعل، من هوى في الأرض: إذا ذهب فيها، كأن معناه: طلبت هواه وحرصت عليه.

وزعم أبو علي أنه من الهويّ؛ أي: ألقته في هوة، ويكون استفعل بمعنى أفعّل، نحو استزلّ في أزلّ<sup>(٣)</sup>، ويأباه ما بعده.

﴿حَيْرَانَ﴾ نصب على الحال، ولم ينصرف لأن أنشأه حيرى، كسكران وسكرى، والحيران: هو الذي لا يهتدي لجهة خيرة.

﴿لَهُ أَصْحَابٌ﴾: رفقة ﴿يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى﴾: إلى الطريق المستقيم، سمى الطريق بالهدى تسمية بالمصدر<sup>(٤)</sup> للمبالغة.

﴿أَتَيْنَا﴾ يقولون له: أتينا، وأضمر القول لدلالة ﴿يَدْعُونَهُ﴾<sup>(٥)</sup> على ذلك.

(١) في هامش (ح): «ولما تقرر أن غير الله لا يمنع من الله بنوع، لا آلهتهم التي زعموها أنها شفعاؤهم ولا غيرها، ثبت أنهم على غاية البينة من أن كل ما سواه لا ينفع شيئا ولا يضر، فكان في غاية التبكيت، قوله: ﴿قُلْ أَدْعُوا﴾ بقاعي».

(٢) في (م): «الاهتداء به».

(٣) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٣/ ٣٢٥). وجاء في (ك): «استزل وأزل».

(٤) في (ح) و(ف): «للمصدر».

(٥) في (ف): «يدعون».

﴿قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ﴾؛ أي: الإسلام ﴿هُوَ أَهْدَى﴾ وحده، وما عداه ضلالٌ.  
 ﴿وَأْمَرْنَا﴾ في محل نصب عطفاً<sup>(١)</sup> على محل: ﴿إِنْ هَدَى اللَّهُ﴾ على أنه  
 مقول، واللام في: ﴿لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ للتعليل؛ أي: وأمرنا بذلك لنُسَلِّمَ.  
 وزعم الكسائي والفراء أن لام (كي) تقع في موضع (أن) في (أردتُ  
 وأمرتُ)<sup>(٢)</sup>، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦].

\*\*\*

(٧٢) - ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتَقُواهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.  
 وقيل: بمعنى الباء<sup>(٣)</sup>. وقيل: زائدة. ويقويهما عطف: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ  
 وَآتَقُوا﴾ عليه؛ كأنه قيل: وأمرنا بأن نسلّم وأن أقيموا، وعلى الأول معناه: وأمرنا  
 بذلك الإسلام وإقامة الصلاة وتقوى<sup>(٤)</sup> الله تعالى، فـ(أن)<sup>(٥)</sup> المصدرية إذا دخلت  
 على الأمر ينسبك منه مصدر ولا يلاحظ فيه معنى الأمر، وقيل<sup>(٦)</sup>: موقع العلة موقع  
 المأمور به، فعطف على موقعها.  
 ﴿وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ يوم القيامة.

(١) «عطفاً» زيادة من (ك) و(م).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٦١ و ٣٣٩)، وانظر: «روح المعاني» للكلوسي (٥/ ٤٦٢،  
 و ٨/ ٢٤٢).

(٣) أي: (وأمرنا بالإسلام). وتعقبه أبو حيان بأنه غريب لا تعرفه النحاة. انظر: «البحر» (٩/ ٢٣٤)،  
 و«روح المعاني» للكلوسي (٨/ ٢٤١).

(٤) في (ح) و(ف): «وبتقوى».

(٥) في (م) و(ك): «فإن أن».

(٦) في (ك): «قيل».

(٧٣) - ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ۚ﴾  
 ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ۚ﴾ في موضع النصب على الحال؛ أي: قائماً بالحق والحكمة.

﴿وَيَوْمَ يَقُولُ ۚ﴾؛ أي: وحين<sup>(١)</sup> يقول لشيء من الأشياء: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ذلك الشيء.

و﴿يَوْمَ﴾ منصوب بما دل عليه ﴿بِالْحَقِّ ۚ﴾، أو بـ ﴿خَلَقَ ۚ﴾؛ أي: ويقوم بالحق يوم يقول، أو: خلق السماوات يوم يقول، و﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ مبتدأ وخبر، قدّم<sup>(٢)</sup> فيها الخبر لا للحصر؛ لأنه لا يناسب المقام، بل لكونه الشائع في الاستعمال مثل: ﴿عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤].

وقيل: ﴿قَوْلُهُ﴾<sup>(٣)</sup> على هذا الوجه يجوز أن يكون فاعل ﴿فَيَكُونُ﴾ و﴿الْحَقُّ﴾ صفة؛ أي: ويوم يقول بالحق يوم يأمر كل شيء بقوله: كن، فيكون قوله الحق. ولا يخلو عن تعسف.

أو منصوب بفعل الاستقرار على أن ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ مبتدأ، و﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ خبر<sup>(٤)</sup> مقدّم، كقولك: يوم الجمعة القتال، أو ﴿قَوْلُهُ﴾ مبتدأ و﴿الْحَقُّ﴾ خبره، و﴿يَوْمَ﴾ ظرفٌ للقول أو للحق.

(١) في (ف) و(م) و(ح): «وهو»، والمثبت من (ك).

(٢) في (م): «فقدّم»، وفي (ك): «مقدم».

(٣) في (ك) زيادة: «قوله».

(٤) سقطت الواو من النسخ عدا (ك).

(٥) في (ك): «خبره».

﴿وَلَهُ الْمَلَكُ يَوْمَ يُفْتَحُ فِي الصُّورِ﴾ ﴿يَوْمَ يُفْتَحُ﴾ ظرف لقوله: ﴿وَلَهُ الْمَلَكُ﴾، كقوله: ﴿لَمَنِ الْمَلَكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، أو بدل من ﴿يَوْمَ يَقُولُ﴾ على أن ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ بمعنى الإحياء والبعث، و﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾: قوله <sup>(١)</sup> يوم القيامة.

﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ رفع على المدح؛ أي: هو عالم الغيب، أو خبرٌ بعد خبر.

﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْحَبِيرُ﴾ كالفدلكة للآية.

\*\*\*

(٧٤) - ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ عَازَرَ اتَّخِذْ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ عَازَرَ﴾ هو عطف بيان لـ (أبيه).

قال الفراء والزجاج: ليس بين النسابين اختلاف في أن اسم أب إبراهيم عليه السلام تارخ، والذي في القرآن يدل على أن اسمه آزر، فكأن آزر لقب له <sup>(٢)</sup>.

قال ابن الأنباري: قد يغلب على اسم الرجل لقبه حتى يكون به أشهر منه باسمه، فيجوز أن يكون آزر لقباً أبطل الاسم لشهرته، فخير الله تعالى به لذلك <sup>(٣)</sup>.

وقيل: نعتٌ مشتقٌ من الأزر، ومُنْع صرفه للعُجمة والعلمية، أو للوصفية ووزن الفعل.

(١) في (م) و(ك): «وقوله».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١ / ٣٤٠)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢ / ٢٦٥).

(٣) انظر: «التفسير الوسيط» للواحدي (٢ / ٢٨٩)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (٢ / ٤٦).



وقيل: المراد به الصنم، ونصبه بفعل مضمر يفسره ما بعده؛ أي: أتعبد ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً﴾ تفسير وتقرير<sup>(١)</sup>، ويعضده قراءة: (أأزراً) بفتح الهمزة وكسرها بعد همزة الاستفهام وسكون الزاي ونصب الراء منونة<sup>(٢)</sup>، على أنه اسم<sup>(٣)</sup> صنم، وتوجيهها على الأول أنه كان<sup>(٤)</sup> اسم صنم يعبد، فلُقِّبَ به للزومه عبادته، أو أطلق عليه بحذف المضاف.

وقرئ بالضم على النداء<sup>(٥)</sup>، وهذا ظاهر في حذف المضاف؛ لِمَا في نداء الابن أباه باسم العلم [من]<sup>(٦)</sup> غلظة واستخفاف لا يليق بشأن إبراهيم عليه السلام الموصوف بـ غاية الحلم، المعروف بمحبة أبيه ورعايته، يرشدك إلى هذا قوله: ﴿إِنِّي أَرْكَكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾: ظاهر الضلالة، حيث لم يقل: أنت وقومك في ضلال مبين؛ رعاية لحسن الأدب في مخاطبته.

(١) أي: تفسير وتقرير للوجه المذكور من كونه منصوباً بفعل مضمر، وكلام المؤلف في بعض الغموض، يظهر ذلك من عبارة الزمخشري والبيضاوي، قال البيضاوي في «تفسيره» (١٦٩/٢): (وقيل: المراد به الصنم، ونصبه بفعل مضمر يفسره ما بعده؛ أي: أتعبد أزراً؟ ثم قال: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً﴾ تفسيراً وتقييماً). وانظر عبارة الزمخشري في التعليق الآتي.

(٢) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٧٦/٢)، و«القراءات الشاذة» (ص: ٣٨)، و«المحتسب» (١/٢٢٣)، و«الكشاف» (٣٩/٢)، و«البحر» (٢٤٨/٩)، و«روح المعاني» (٢٥١/٨). ومن قرأ بهذه القراءة قرأ (تتخذ) بلا همزة الاستفهام كما صرح بذلك النحاس وأبو حيان والآلوسي، وهو الظاهر من كلام الزمخشري حيث قال: قرئ: (أأزراً تتخذ أصناماً آلهة)... وهو اسم صنم ومعناه: أتعبد إزرأ؟ على الإنكار، ثم قال: (تتخذ أصناماً آلهة) تثبيتاً لذلك وتقييماً، وهو داخل في حكم الإنكار، لأنه كالبيان له.

(٣) «اسم» من (م).

(٤) في (م): «أن كلها كان».

(٥) وهي قراءة يعقوب. انظر: «النشر» (٢/٢٥٩).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧٥) - ﴿وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَيَكُوْنَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ مثل ذلك التبصير نُبَصِّرُ إبراهيم، قد سبق أن اسم الإشارة في مثل هذا المقام إشارة إلى هذه الإراءة، لا إلى شيء آخر يشبه به، هذه جملة<sup>(١)</sup> اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه.

ومعنى الاعتراض: بيان الإرشاد والهداية بطريق الاستدلال الموصِل إلى مرتبة الإيقان الذي انكشف به<sup>(٢)</sup> ضلال قومه، ولذلك استحضر الماضي حالاً فقال: ﴿نُرَىٰ﴾ على الحكاية؛ تصويراً وتعظيماً.

وقرئ بالتاء ورفع الملكوت<sup>(٣)</sup>، ومعناه: نُبَصِّرُهُ دلائل الربوبية.

﴿مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فَعَلَوْتُ من الملك، وزيادة التاء للمبالغة، ومعناه: ما يُملك به الشيء؛ أي: تُرى ربوبية الله تعالى للسموات والأرض وما يدبرهما<sup>(٤)</sup> ويملكهما به من عجائب الملكوت.

﴿وَلَيَكُوْنَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾؛ أي: فعلنا<sup>(٥)</sup> ذلك ليكون من المحققين، أو فصلنا ذلك<sup>(٦)</sup>، قيل: أي: ليستدل وليكون، ويأباه اللام والواو؛ فإنهما لا يذكران بين الاستدلال وما يترتب<sup>(٧)</sup> عليه.

(١) في (م): «هذه الجملة».

(٢) في (ح) و(ف): «الذي يكشف».

(٣) انظر: «الكشاف» (٢ / ٤١)، و«البحر المحيط» (٩ / ٢٥٣).

(٤) في (ف): «نورهما».

(٥) في (ف): «فصلنا».

(٦) «أو فصلنا ذلك»: ليست في (م) و(ك).

(٧) في (ح): «والترتيب»، وفي (ف): «والمرتّب».

(٧٦) - ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى الْكَوْكَبَ قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ لَا أَبْجِبُ إِلَّا فَلَيْتَ﴾<sup>(١)</sup>.  
 ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾؛ أي: ستره بظلامه.

﴿رَأَى الْكَوْكَبَ﴾ قيل: كان<sup>(٢)</sup> الكوكب الزُّهرة أو المشتري<sup>(٣)</sup>.

﴿قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ على سبيل الوضع، فإن المستدلَّ على فساد قول يحكيه على ما يقول<sup>(٤)</sup> الخصم، ثم يكرِّ<sup>(٥)</sup> عليه بالإفساد، وفي تقديم الاعتراض المذكور تنبيهٌ على هذا، فإنه لولا ذلك البيان لسبق إلى الوهم أنه استدلال لنفسه<sup>(٦)</sup>، وأما بعد تقديمه فلم يبقَ ذلك الاحتمال.

من هنا<sup>(٧)</sup> تبين أنه لا مجال لأن يكون قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ إلخ تفصيلاً وبياناً لذلك؛ لأن ما ذُكر طريقُ النظر والاستدلال الشائع الذائع بين أصحاب الظواهر المقصور نظرهم على عالم الملك، فلا يصلح بياناً لحال من يترقى منه إلى درجة الوقوف على سرائر عالم الملكوت أو المشاهدة<sup>(٨)</sup> لأسرار الربوبية، فتعين عطفه على ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(٩)</sup> فإن أباه وقومه كانوا يعبدون الأصنام والكواكب، فأراد أن ينبههم على<sup>(١٠)</sup> ضلالتهم ويرشدهم إلى الحق من طريق النظر والاستدلال.

(١) «كان» سقط من (ك).

(٢) في النسخ عدا (م): «والمشتري».

(٣) في (م): «يقوله».

(٤) في (ف) و(ح): «لم ينكر عليه بالاوصي»، والمثبت من (م) و(ك) وهامش (ح).

(٥) في (ح) و(ف): «بنفسه».

(٦) في (م) و(ك): «ومن هاهنا».

(٧) في (م) و(ك): «والمشاهدة».

(٨) في (ف) و(ح): «نري» وهو خطأ. انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/١٦٩).

(٩) في (م): «ينبههم عن»، وفي (ك): «ينهاهم عن». والمثبت موافق لما المصدر السابق.

﴿فَلَمَّا أَفَلَ﴾ الأفول: الغروب.

﴿قَالَ لَا أَحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾: الأرباب المنتقلين من حالٍ إلى حالٍ، المحتجّين بالغروب والانتقال، فضلاً عن أن أعبدتهم؛ فالتعبير<sup>(١)</sup> بالانتقال من مكان إلى مكان من خواصّ الأجرام المحتاجة إلى الرّب فلا تصلح للرّبوبيّة.

\*\*\*

(٧٧) - ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْنَ تَمَّ يَهْدِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾.

﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا﴾ البزوغ: الطلوع.

﴿قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ﴾ كأنه غاب عن نظره، أو لم يكن حين رآه في ابتداء الطلوع بل كان في وراء الجبل ثم طلع منه، أو في<sup>(٢)</sup> جانب آخر لا يراه، وإلا فلا احتمال لأن يطلع القمر من مطلعته بعد أفول الكواكب<sup>(٣)</sup> ثم يغرب قبل طلوع الشمس.

﴿قَالَ لَيْنَ تَمَّ يَهْدِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ تنبيهاً لقومه على أن من اتخذ الأفل المتغيّر إلهاً فهو ضالٌّ، وأن الهداية إلى الحق إنما تكون من فضل الرب<sup>(٤)</sup> وعطائه، وهذا طريقٌ من يتلطّف في البحث والإرشاد بإظهار المناصحة لنفسه وإمحاض النصّح حين أراد لصاحبه ما أراد لنفسه، وينسب الذمّ والتّقريع إلى نفسه لا يواجه به الخصم ليكون أبعد من امتعاضه وعناده، وأشدّ تلييناً لعريكته، وكسراً

(١) في (ح) و(ف): «فإن التّغيير».

(٢) في (ف) و(ح): «وفي».

(٣) في (ح) و(ف): «الكوكب».

(٤) في (ح) و(ف): «من فضله».

لعود شكيمته، كما قال صاحب يس: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]، وفيه تقريبٌ قويٌّ.

\*\*\*

(٧٨) - ﴿فَلَمَّارَ الشَّمْسِ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رِيِّ هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَنْقُومُ رِيِّ بَرِيٍّ مِمَّا تَشْرِكُونَ﴾.

﴿فَلَمَّارَ الشَّمْسِ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رِيِّ﴾ ذكر اسم الإشارة لتذكير الخبر، أو لأنه لا يفرق في غير لغة العرب بين المذكر والمؤنث في الإشارة<sup>(١)</sup>، فأجرى الكلام على قاعدة تلك اللغة في مقام الحكاية، وعلى قاعدة العربية في مقام الإخبار.

وأما ما قيل: وكان<sup>(٢)</sup> اختيار هذه الطريقة واجباً لصيانة<sup>(٣)</sup> الربِّ عن شبهة التأنيث، فيردُّ عليه: أن هذا الوجوب في الربِّ الحقيقي مسلّم، وأما الذي فرض بالإبطال بإظهار ما فيه من الأوصاف النافية للرُّبُوبية فالوجوب المذكور فيه ممنوع، بل المناسب حينئذ إظهار علامة التأنيث؛ لما فيه من الإشارة إلى ما سبق له العبارة.

﴿هَذَا أَكْبَرُ﴾ من باب مراعاة النصفَةِ أيضاً مع الخصم، ويحتمل أن يكون تجريد اسم الإشارة عن علامة التأنيث أيضاً من هذا الباب، كأنه يفرض ما يفرضه ربّاً متجنباً عما يمكن التجنُّب عنه ممّا<sup>(٤)</sup> يوهم ما لا يليق بشأن الربِّ.

﴿فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَنْقُومُ رِيِّ بَرِيٍّ مِمَّا تَشْرِكُونَ﴾ من الأجرام المحدثّة المتغيرة

(١) «في الإشارة» من (ك).

(٢) في (م) و(ك): «فكان».

(٣) في (ف) و(ح): «بصيانة».

(٤) في (ك): «ما».

المحتاجة<sup>(١)</sup> إلى محدثٍ ومدبّرٍ مغيرٍ، وهذا صريحٌ في أن الكلام مع القوم، وقد دلّ قوله: ﴿لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾ على أنه عارف<sup>(٢)</sup> بأن له ربًّا يستحقُّ العبادة، ومنه الهداية، وأنَّ قومه على الضلالة، وأشعر بأنَّ محاجَّته كانت مع منكرٍ مبالغٍ في الإنكار؛ حيث احتيج إلى القسم، فإنَّ اللام في ﴿لَئِنْ﴾ موطنه للقسم، وفي ﴿لَاكُونَنَّ﴾ جواب قسم.

لَمَّا تَمَّ استدلاله وظهر بالحجَّة، ولم يبقَ شبهةٌ يتمسَّك بها الخصم، صرَّح بالمقصود، وأظهر التبرِّي ممَّا كانوا يشركون به عن<sup>(٣)</sup> آخرها، والتوجُّه إلى مَنْ دَلَّت عليه الممكنات المتغيرة من موجدِها ومبدعِها فقال:

(٧٩) - ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَائِفًا وَمَا أَنَا مِنَ

الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَائِفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ إنما استدلَّ بالأفول دون البزوغ - مع دلالة أيضاً على التغيُّر والانتقال من حالٍ إلى حالٍ - لتعدد دلالاته من جهة الانتقال والاختفاء وانتفاء التَّوريَّة، ولأنه لا مجال للاستدلال بالبزوغ في الكوكب؛ لأنه رآه في وسط السماء حين قرَّر<sup>(٤)</sup> الاستدلال.

\*\*\*

(١) «المتغيرة المحتاجة» ليست في (ف)، و«المتغيرة» ليست في (ح).

(٢) في (م): «عارفاً»، وفي (ك): «كان عارفاً».

(٣) في (ح) و(ف): «على».

(٤) في (ف) و(ح): «قرار».

(٨٠) - ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحِبُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ﴾: خاصموه في توحيدهِ<sup>(١)</sup> تعالى ونفي الشركاء عنه.

﴿قَالَ أَتُحِبُّونِي﴾ وقرئ بتخفيف النون<sup>(٢)</sup>.

﴿فِي اللَّهِ﴾: في وحدانيته تعالى، أنكر مخاصمتهم فيها بعد أن حجَّ عليهم بالبرهان، كما أشار إليه بقوله تعالى:

﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ إلى توحيدهِ، وكانوا خَوْفُهُ أَنَّ معبوداتهم تصيبه بسوء، فقال:

﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ﴾؛ أي: ولا أخاف معبوداتكم وقتاً مآ؛ لأنها لا تضر ولا تنفع ﴿إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي﴾ نصب على الظرف؛ أي: إِلَّا وقتَ مشيئةِ رَبِّي ﴿شَيْئًا﴾ يُخَافُ من جَهِتِهَا، مثل أن يصيبني مكروه من جهة الكواكب والشمس والقمر، فإن كان فذلك منه تعالى لا منها.

﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ اعتراض كالتعليل للاستثناء؛ أي: لا أعلم، والله أحاط علماً بكل شيء، فلا يبعد أن يكون في علمه أن يصيبني مكروه من جَهِتِهَا.

﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ أَبْعَدَ مَا لَخَصَّتْهُ مِنَ الدَّلِيلِ لَا تَتَذَكَّرُونَ مُؤَدَّاهُ؟ وهو أن لا مؤثر إِلَّا الله تعالى، والفاء للعطف على مقدَّر؛ أي: أتخوفونني فلا تتذكرون<sup>(٣)</sup>، فتميزوا بين الصَّحيح والفاقد والقادر والعاجز.

\*\*\*

(١) في (م) و(ك): «توحيد الله».

(٢) وهي قراءة نافع وابن عامر بخلاف عن هشام. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٤).

(٣) من قوله: «مؤداه...» إلى هنا من (م) و(ك).

(٨١) - ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

ثم تعجب من جهلهم بقوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ﴾ ولا تأثير له في شيء ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾ وأنتم لا تخافون ما يوجب كمال<sup>(١)</sup> الخوف، وهو إشراككم بالله القادر على كل شيء ﴿مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ﴾ بإشراكه ﴿عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا﴾ تهكم بهم؛ فإن إقامة الحجة على الترك<sup>(٢)</sup> ممتنع وتعرض بوجود<sup>(٣)</sup> الحجة على نفيه.

ولما دلّ الكلام على أنهم يخافون المأمون من كل وجه وهم لا يخافون المخوف من جميع الوجوه قال: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ الموحّدون أم المشركون، ولم يقل: فأينا أنا أم أنتم؛ حفظاً للأدب واحترافاً عن تزكية النفس.

﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما يحق أن يخاف منه، ثم استأنف جواب الاستفهام<sup>(٤)</sup> بقوله:

(٨٢) - ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾.

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾؛ أي: ولم يخلطوه بشرك، كنسبة التأثير إلى الغير بعد التصديق بالله تعالى، لما روي أن الآية لما نزلت شق ذلك على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وقالوا: أينما لم يظلم نفسه؟ فقال ﷺ:

(١) في (ك): «كل».

(٢) في (م): «الشرك».

(٣) في (ف): «بوجود».

(٤) في (ف) و(ح): «القسم»، والصواب المثبت.



«ليس ما تظنون، إنما هو ما قال لقمانُ لابنه<sup>(١)</sup>: ﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: بمعصيته.

ويؤيد الأول كونه جواباً للاستفهام من المشرك والموحّد.

﴿أُولَئِكَ﴾ الموحّدون ﴿لَمْ يُؤْمِنُوا﴾ دون غيرهم ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ خاصّة.

\*\*\*

(٨٣) - ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَتِلْكَ﴾: إشارة إلى ما احتجّ به<sup>(٣)</sup> إبراهيم عليه السلام على قومه من قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾. ﴿حُجَّتُنَا﴾ خبر (تلك).

﴿آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ﴾: ألهمناها إياه، ووفّقناه لها ﴿عَلَى قَوْمِهِ﴾ متعلّق بـ ﴿حُجَّتُنَا﴾، و﴿آتَيْنَاهَا﴾ خبر بعد خبر، أو جملة مبيّنة<sup>(٤)</sup>، أو ﴿حُجَّتُنَا﴾ بدل، و﴿آتَيْنَاهَا﴾ خبر، و﴿عَلَى قَوْمِهِ﴾ متعلّق بمحذوف دلّ عليه مفعول ﴿آتَيْنَاهَا﴾؛ أي: آتيناه<sup>(٥)</sup> حجة على قومه.

(١) «لابنه» زيادة من (م) و(ك).

(٢) رواه البخاري (٣٣٦٠)، ومسلم (١٢٤)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) «به» من (م) و(ك).

(٤) في (ف) و(ح) و(ك): «مبيّنة»، والمثبت من (م) وهو الصواب.

(٥) في (ك): «آتيناه». وفي «تفسير البيضاوي» (١٧٠ / ٢): «آتيناه إبراهيم حجة على قومه».

﴿نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ في العلم<sup>(١)</sup> والحكمة، وقرئ: ﴿دَرَجَاتٍ﴾ بالتثنية<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾ في رفعه وخفضه ﴿عَلِيمٌ﴾ بحال المرفوع والمخفض،  
 واستحقاق كل منهما بما فعل به.

\*\*\*

(٨٤) - ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾.  
 ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا﴾؛ أي: كلا منهما هدينا ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾: من قبل إبراهيم عليه السلام.

وقوم نوح عليه السلام أول قوم عبدوا الأصنام، ووحدَهُ هو الله تعالى، ففي عبارة  
 ﴿مِن قَبْلُ﴾ إشارة إلى أن فيه أسوة حسنة لإبراهيم عليه السلام، وأمّا عَدُّ هذاهُ نعمةً  
 لإبراهيم عليه السلام من حيث إنه أبوه<sup>(٣)</sup>، وشرفُ الوالد يتعدى، فحقه أن يذكر نوحاً  
 عليه السلام بعلاقته لإبراهيم عليه السلام كما دُكِرَ مَنْ دُكِرَ<sup>(٤)</sup> بعده كذلك.

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِ﴾ الضمير لإبراهيم عليه السلام؛ لأنَّ الكلام فيه، ويونس عليه  
 السلام من ذريته؛ لِمَا دُكِرَ في «جامع الأصول» أنه كان من الأسباط في زمن شعيب  
 عليه السلام، أرسله الله تعالى إلى نينوى من بلد الموصل<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ف) و(ح): «الحكم».

(٢) قرأ الكوفيون عاصم وحزمة والكسائي بالتثنية، والباقون بغير تثنية. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٤).

(٣) في (م) و(ك): «ابن».

(٤) «من ذكر»: ليست في (م) و(ك).

(٥) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢ / ١١٥).

ولا بُعْدَ في عَدِّ لوط عليه السلام من ذرية إبراهيم عليه السلام باعتبار أنه كان ابن أخيه، هاجر معه إلى الشام، فلا ضرورة داعية إلى تخصيص البيان بالمعدودين في الآية الأولى والثانية، وعطف المذكورين في الثالثة على نوح عليه السلام.

وقيل: لنوح عليه السلام؛ لأنه أقرب، وفيه أنه يلزم حيثُذُ أفرادُ إسماعيل عليه السلام عن باقي ذرية إبراهيم عليه السلام.

﴿دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ﴾ أيوب بن أموص<sup>(١)</sup> من أسباط إسحاق عليه السلام  
﴿يُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ﴾

﴿وَكَذَلِكَ﴾: ومثل ذلك الجزاء العظيم الذي جزينا إبراهيم عليه السلام؛ من رفع درجاته، وكثرة أولاده، والنبوة فيهم ﴿يَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾: الذين أحسنوا في عبادتنا.

\*\*\*

(٨٥) - ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾.

﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى﴾: هو المسيح ابن مريم عليهما السلام، دلَّ<sup>(٢)</sup> ذكره على تناول الذرية لأولاد البنت.

﴿وَالْيَاسَ﴾: هو من سبط هارون عليه السلام، وقيل: هو إدريس جدُّ نوح عليهما السلام، فيكون البيان مخصوصاً بمن في الآية الأولى.

﴿كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾: الكاملين<sup>(٣)</sup> في الصَّلاح، وهو الإتيان بما ينبغي، والتَّحرُّزُ

(١) في (ف): «أيرص»، وهو تحريف، وجاء في كثير من المصادر: (موص). انظر: «روح المعاني» (٢٨٧/٨).

(٢) «دل» من (م) و(ك).

(٣) في (م) و(ك): «من الكاملين».

عمّا لا ينبغي، وفي توصيف الأنبياء عليهم السلام بالصّلاح تنويه بشأن تلك الصّفة، وتنبيه على عظيم قدرها كما في وصف الأنبياء عليهم السلام والملائكة بالإيمان؛ فإن<sup>(١)</sup> أوصاف الأشراف أشرف الأوصاف.

\*\*\*

(٨٦) - ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُوشُ وَلُوطًا وَكَثَلًا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾.

﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ﴾ هو اليسع بن أخطوب، وقرئ: (الْيَسَعَ) كَضَيْغَم<sup>(٢)</sup>، وعلى القراءتين هو علم أعجمي، قيل: أدخل عليه اللام كما أدخل على اليزيد في قوله<sup>(٣)</sup>:  
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

ويردّه لزوم اللّام له، فالوجه ما قال ابن مالك: ما قارنت (أل) نقله كالنّضر والنعمان، أو ارتجاله كاليسع والسّمّوال، فإنّ الأغلب ثبوت (أل) فيه<sup>(٤)</sup>.

﴿وَيُوشُ﴾: هو يونس بن متى عليه السلام.

﴿وَلُوطًا﴾: هو ابن هاران ابن أخ إبراهيم عليه السلام.

﴿وَكَثَلًا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ بالنّبوّة على من ليس من الأنبياء، ولا بدّ من هذا القيد كيلا يلزم تفضيل كلّ منهم على الآخر، أو تفضيل كلّ من المعاصرين على الآخر<sup>(٥)</sup>.

(١) في (م): «بأن».

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٤).

(٣) لابن ميادة، انظر: «ديوانه» (ص: ١٩٢)، وقد تقدّم عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ﴾ [الأنعام: ٥٢].

(٤) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١ / ١٧٦).

(٥) في (ح) و(ف): «الآخرين».

(٨٧) - ﴿وَمِنَ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَنِبْتُمْ وَهْدِيَنَّهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾  
 ﴿وَمِنَ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ﴾ في محل النصب عطفاً على (كلًا) أو  
 ﴿نوحًا﴾، و(من) للتبعية؛ إذ<sup>(١)</sup> منهم من لم يكن نبياً ولا مهدياً.  
 ﴿وَاجْتَنِبْتُمْ﴾ عطف على ﴿فَضَّلْنَا﴾ ﴿وَهْدِيَنَّهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ تقرير لبيان  
 ما هُتدوا إليه.

\*\*\*

(٨٨) - ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا  
 يَعْمَلُونَ﴾.  
 ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ﴾ إشارة إلى ما دانوا به ﴿يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ فيه دليل  
 على أن الهداية بمشيئته تعالى، وأما أنه متفضل بها فمبناه على عدم لزوم المشيئة لذاته  
 تعالى، وذلك غير ظاهر من الكلام.  
 ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا﴾ مع فضلهم وتقديرهم وعلو درجاتهم ﴿لَحِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا  
 يَعْمَلُونَ﴾: لكانوا كغيرهم في بطلان أعمالهم بسقوط ثوابها عنهم.

\*\*\*

(٨٩) - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا  
 لِّيَسْؤُوا بِهَا الْكَافِرِينَ﴾.  
 ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾؛ أي: جنسه ﴿وَالْحُكْمَ﴾: الحكمة، أو فصل الأمر  
 على ما يقتضيه الحق ﴿وَالنُّبُوَّةَ﴾ قد يأتي الفرق بينها وبين الرسالة في سورة الأعراف.

(١) في (م) و(ك): «لأن».

﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا﴾؛ أي: بهذه الثلاثة، أو بالأخير منها ﴿هَؤُلَاءِ﴾ يعني: أهل مكة ﴿فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا﴾: هم مؤمنو أهل المدينة، قاله ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(١)</sup>. ومعنى توكيلهم: توفيقهم للإيمان بها والقيام بحقوقها كما يوكل الرجل بالشيء ليقوم به ويعتمده، فمعنى المراعاة داخل في مفهوم التوكيل.

﴿لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ الباء الأولى صلة الكافرين، والثانية توكيد للنفي<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(٩٠) - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَةٌ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ الإشارة<sup>(٣)</sup> إلى الأنبياء المتقدم ذكرهم.

﴿فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَةٌ﴾ تقديم ﴿فَبِهِدَّتْهُمْ﴾ للتخصيص؛ أي: فاختص<sup>(٤)</sup> هداهم بالافتداء، ولا تقتد إلا بهم.

والمراد بهداهم: الإيمان والتوحيد وأصل الدين مما<sup>(٥)</sup> اشترك الكل فيه، دون الفروع من الشرائع المختلفة والأديان؛ فإنها تختلف بحسب الأزمان، بقي قسم آخر وهو الفروع من<sup>(٦)</sup> المتفق عليه كالصوم والصلاة وحرمة الكذب والزنا، فيدخل هذا القسم من الفروع مع الأصول تحت مطلق الهدى من

(١) رواه عنه الطبري في «تفسيره» (١١ / ٥١٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ١٣٣٩).

(٢) «لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ» الباء الأولى صلة الكافرين، والثانية توكيد سقط من (ف) و(ح).

(٣) في (ك): «إشارة».

(٤) فعل أمر لا ماض.

(٥) في (ف) و(ح): «ما».

(٦) «من» سقط من (ف) و(ح).

المشترك المضاف إلى الكل، فيصلح متمسكاً في الجملة على قولٍ مَنْ قال<sup>(١)</sup>:  
إِنَّهُ ﷻ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِشَرَائِعِ مَنْ قَبْلَهُ.

والهاء في ﴿أَفْتَدَتْهُ﴾ للوقوف، وَمَنْ أَثْبَتَهَا فِي الدَّرَجِ سَاكِنَةً أَجْرَى الْوَصْلِ  
مَجْرَى الْوَقْفِ<sup>(٢)</sup>، وَوَجْهُُ إِشْبَاعِهَا أَنْ تُجْعَلَ كَنَاءَةً عَنِ الْمَصْدَرِ.

﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾؛ أَي: عَلَى التَّبْلِيغِ ﴿أَجْرًا﴾: جُعِلَ مَنْ جَهْتَكُمْ، كَمَا لَمْ  
يَسْأَلِ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ<sup>(٣)</sup> السَّابِقُونَ.

قِيلَ: هَذَا<sup>(٤)</sup> مِنْ جُمْلَةٍ مَا أُمِرَ بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِيهِ، وَفِيهِ اعْتِرَافٌ بِعَدَمِ اخْتِصَاصِ  
الْهُدَى الْمَذْكُورِ بِالْأَصُولِ، فَلَا وَجْهَ لِنَفْيِ التَّمَسُّكِ الْمَارِّ ذِكْرُهُ.

﴿إِنْ هُوَ﴾؛ أَي: التَّبْلِيغِ أَوْ الْقُرْآنِ ﴿إِلَّا ذِكْرًا لِلْعَالَمِينَ﴾: تَذَكُّرٌ وَعِظَةٌ لَهُمْ.

\*\*\*

(٩١) - ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي  
جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا  
آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾.

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾: وَمَا عَرَفُوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ فِي الرَّحْمَةِ عَلَى عِبَادِهِ،  
وَالْإِنْعَامِ عَلَيْهِمْ بِبِعْتَةِ الرُّسُلِ وَإِنْزَالِ الْكِتَابِ، أَوْ فِي السَّخَطِ عَلَى الْكَافِرِينَ  
وَالْبَطْشِ بِهِمْ حِينَ أَنْكَرُوا الْوَحْيَ وَالنَّبُوَّةَ وَأَقْدَمُوا عَلَى تِلْكَ الْمَقَالَةِ الْعَظِيمَةِ.

(١) فِي (م) وَ(ك): «لَمَنْ قَالَ».

(٢) قَرَأَ ابْنُ ذَكْوَانَ بِكَسْرِ الْهَاءِ وَصَلَتِهَا، وَهَشَامٌ بِكَسْرِهَا مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ، وَحُمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ يَحْذِفَانِ الْهَاءَ  
فِي الْوَصْلِ خَاصَّةً، وَالْبَاقُونَ يَثْبُتُونَهَا سَاكِنَةً فِي الْحَالِيِّينَ. انْظُرْ: «التَّيْسِيرُ» (ص: ١٠٥).

(٣) «الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ» سَقَطَ مِنْ (ف).

(٤) فِي (م) وَ(ك): «وَهَذَا».

﴿إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ والقائلون هم اليهود، بدليل إلزامهم بإنزال التَّوراة على موسى عليه السلام.

وقيل: القائلون قريش، وإنما ألزموا بإنزال التَّوراة لأنه كان من المشهورات الدَّائعة عندهم، ولذلك كانوا يقولون: ﴿لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

﴿قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾: ﴿نُورًا وَهُدًى﴾ حالان؛ أي: جامعاً بين كونه نوراً تبيّن به الأحكام والشَّرائع، وبين كونه هدىً للنَّاس إلى التَّوحيد والمعاد.

﴿تَجْعَلُونَهُ قُرْآنًا﴾ اعتراض لبيان سوء حملهم للكتابِ وفعلهم به<sup>(١)</sup> ما ينافي كونه نوراً وهدىً للنَّاس؛ توبيخاً لهم وتعبيراً.

﴿قُرْآنًا﴾: ورقات متفرقةً ليتمكنوا بتفريقها على ما قصدوا من الإبداء والإخفاء.

﴿تُبَدِّلُونَهَا وَيُخَفِّفُونَهَا كَثِيرًا﴾ قراءة الجمهور: ﴿تَجْعَلُونَهُ قُرْآنًا وَيُبَدِّلُونَهَا وَيُخَفِّفُونَهَا﴾؛ نقضاً لكلامهم وإلزاماً لهم، وقرأ بعضهم بالياء التَّحْتَانِيَّةُ<sup>(٢)</sup>؛ حملاً على ما<sup>(٣)</sup> ﴿قَالُوا﴾ ﴿وَمَا قَدَرُوا﴾، ولتضمن الإلزام توبيخهم على تبعض التَّوراة وتحريفها، وإبداء بعض وإخفاء بعض، وعلى هذا التفت إلى الغيبة تبعيداً لهم بسبب فعلهم القبيح، ثم التفت ثانياً إلى الخطاب تنبيهاً على أن الغائبين هم المخاطبون، وما أحسن الالتفاتين: حيث

(١) في (ف) زيادة «في».

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالياء في الثلاثة، والباقيون بالتاء. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٣) كلمة: «ما» كذا وقعت في النسخ، ولعل الصواب على حذفها.



أُرِيدَ نسبة القبيح إليهم أعرض عنهم حتى لا يواجهوا به، وحيث نسب إليهم الحسن وهو علم ما لم يعلموا به خاطبهم به.

﴿وَعَلَّمْتُمْ﴾ خطاب لليهود؛ أي: على لسان محمد ﷺ.

﴿مَالِزَعَمُوا أَنتُمْ﴾ مع كونكم حملة الكتاب ﴿وَلَاءَ آبَاؤُكُمْ﴾ الأقدمون الذين كانوا أعلم منكم من<sup>(١)</sup> الحكم والمواعظ والقصص زيادة<sup>(٢)</sup> على ما في التوراة، وبياناً لِمَا التبس عليكم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُضُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦]، وعلى القول الثاني الخطاب لمن آمن من قريش، كقوله: ﴿لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أَنتَ بِدَاوِئِهِمْ﴾ [يس: ٦].

﴿قُلِ اللَّهُ﴾ أمرٌ بالجواب عنهم؛ إشعاراً بأنَّ الجواب متعين لا يلتبس عليهم، ولا يناكرون<sup>(٣)</sup> فيه، وهو: الله أنزله، حذف الخبر للدلالة ﴿أَنزَلَ﴾ في السؤال عليه، لكنهم بُهتوا محجوبين<sup>(٤)</sup> مُلْزَمِينَ لا يقدرُونَ على الجواب خوف<sup>(٥)</sup> الفضيحة.

﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ ﴿ثُمَّ﴾ لاستبعاد الكلام بعد الإلزام؛ أي: لا كلام إلا هذا، ولهذا سَمِيَ كلامهم غير هذا خوضاً في الباطل؛ أي: هراء<sup>(٦)</sup> وهذياناً، وسمَّاهم لاعبين لأنَّ الكلام الذي ليس بنافع ولا معقول لعبٌ.

ومعنى ﴿ذَرَهُمْ﴾: لا عليك بعد إلزام الحجة إن لم يسكتوا فاتركهم، ﴿يَلْعَبُونَ﴾:

(١) في هامش (ح): «الظاهر بالأحكام والحكم».

(٢) في (ك): «وزيادة».

(٣) في (ح) و(ف): «ينكرون».

(٤) في (م): «محجوبين».

(٥) في (ك): «فوق».

(٦) في (ف) و(م): «هواء».

حَالٌ مِنْ ﴿ذَرَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿فِي خَوْضِهِمْ﴾ صِلَةٌ لَهُ<sup>(٢)</sup>، أَوْ لـ ﴿يَلْعَبُونَ﴾، أَوْ حَالٌ مِنْهُ<sup>(٣)</sup>، أَوْ مِنْ ﴿خَوْضِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> وَهُوَ صِلَةٌ لـ ﴿ذَرَّهُمْ﴾.

\*\*\*

(٩٢) - ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ، وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾.

﴿وَهَذَا﴾؛ أي: القرآن. والتعظيمُ الذي قصد به ﴿ذَلِكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢] حصل من تنكير ﴿كِتَابٌ﴾ فحصل التعادل بين القولين<sup>(٥)</sup>.

﴿أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ كثيرُ المنافع الثابتة والفوائد الباقية، فإنَّ البركة: ثبوت الخير على الازدياد.

﴿مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ من الإنجيل وسائر الكتب الإلهية المخيرة عن رسالة

(١) أي: من مفعول ﴿ذَرَّهُمْ﴾ كما هي عبارة «البحر»، وعبارة المؤلف من «الكشاف».

(٢) أي: ﴿يَلْعَبُونَ﴾ حال من ضمير ﴿خَوْضِهِمْ﴾، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل ﴿يَلْعَبُونَ﴾. انظر:

«الكشاف» (٢/ ٤٤)، و«تفسير البيضاوي» (٢/ ١٧٢).

(٣) أي: لـ ﴿ذَرَّهُمْ﴾.

(٤) أي: من مفعول ﴿ذَرَّهُمْ﴾ كما هي عبارة «البحر»، وعبارة المؤلف من «الكشاف».

(٥) في هامش (ح): «قال في كطف الأزهار: لما قرر بطلان قولهم: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾، وأثبت

إنزاله بإنزال الكتاب - أعني كتاب موسى المتفق عليه عند الخصم - عطف عليه إنزال هذا الكتاب

القرآن؛ لأنه يلزم من سلّم إنزال التوراة إنزال القرآن، بجامع أن الله قادر على الإنزال، واستظهر

عليه بقوله: ﴿مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾؛ لأن الموافقة في الكتب وتصديق بعضها بعضاً شاهد على أن

المتكلم واحد».

نَبِيَّنَا ﷺ، والمبشرة عن بعثته، وموجبة<sup>(١)</sup> إلى تصديقه عليه السلام في دعوى النبوة، وهو من المقاصد الأصلية من إنزال القرآن.

﴿وَلِنُنْذِرَ﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليه صفة الكتاب؛ أي: للبركات وللتصديق وللإنذار، اكتفى بذكره عن مقابليه وخصَّه بالذكر لعمومه.

وقيل: يجوز عطفه على صريح الوصف؛ أي: كتاب مبارك وكائن للإنذار، وعطف الظرف على المفرد في<sup>(٢)</sup> باب الصفة والخبر كثير.

أو علةٌ لمحذوف<sup>(٣)</sup>؛ أي: ولتنذر أنزلناه<sup>(٤)</sup>، وقرئ بالياء<sup>(٥)</sup>، والضمير لـ ﴿كَتَبَ﴾.

﴿أُمُّ الْقُرَى﴾: أهل مكة، وإنما سُمِّيَتْ به<sup>(٦)</sup> لأنها قبلة أهل القرى ومحجُّهم، ومكان أول بيتٍ وُضِعَ للناس، ولأنها أعظم القرى شأنًا.

﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾: من أهل الشرق والغرب<sup>(٧)</sup>، وإنما خصَّهم بالذكر مع أن أصل الإنزال للإنذار العام؛ لأن نزوله عربيًّا لأجلهم، على ما أفصح عنه في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِنُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧].

(١) في (م) و(ك): «ومرجعه»، وفي (ح) و(ف): «وموجهة»، والمثبت من هامش (ح).

(٢) في (ح) و(ف): «من».

(٣) «أو علةٌ لمحذوف...» عطف على ما دل عليه صفة...».

(٤) في (ك): «أنزلنا».

(٥) وهي قراءة أبي عمرو. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٦) في (ف) و(ح): «وإنما سُمِّيَتْ أُمُّ الْقُرَى».

(٧) في (ح): «من أهل الشرف والعرب»، وفي (ك) و(م): «من العرب»، والمثبت من (ف)، والموافق

لما في «تفسير البيضاوي» (١٧٢/٢).

﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ لَأَنَّ التَّصَدِيقَ بِالْآخِرَةِ يَحْمِلُ صَاحِبَهُ عَلَى النَّظَرِ وَالتَّدَبُّرِ خَوْفَ الْعَاقِبَةِ، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْكِتَابِ وَبِالنَّبِيِّ ﷺ وَيَحَافِظَ عَلَى الطَّاعَاتِ. ﴿وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ الْمُرَادُ بِالمَحَافِظَةِ عَلَى الصَّلَاةِ: المَحَافِظَةُ عَلَى الطَّاعَاتِ كُلِّهَا، وَإِنَّمَا خَصَّ الصَّلَاةَ بِالدَّكْرِ لِأَنَّهَا عِمَادُ الدِّينِ، فَارُوقُ<sup>(١)</sup> بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ، نَاهِيَةً عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، فَمَنْ وَاضَبَ عَلَيْهَا وَاضَبَ عَلَى كُلِّهَا.

\*\*\*

(٩٣) - ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ بَأَنَّهُ بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيًّا؛ كَمَسِيلَمَةَ كَذَّابٍ<sup>(٢)</sup> الْيَمَامَةِ، وَالْأَسْوَدَ كَذَّابَ صَنْعَاءَ، أَوْ اخْتَلَقَ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ<sup>(٤)</sup> كَعَمْرُو بْنِ لَحِيٍّ وَتَابِعِيهِ<sup>(٥)</sup>.

﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ الْقَرْشِيُّ، كَانَ يَكْتُبُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِي عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ قَوْلُهُ: ﴿فَرَأَيْنَاهُ

(١) «فاروق» سقطت من (ف) و(ح).

(٢) في (ف): «الكذاب».

(٣) في (ف) و(م): «اختلف».

(٤) في (ح): «أحكاماً».

(٥) في (م): «كعمرو بن طر وتابعيه».

خَلْقَاءَ آخَرَ ﴿[المؤمنون: ١٤] تَعَجَّبَ<sup>(١)</sup> عبد الله من أطوار خلقه الإنسان<sup>(٢)</sup>، فقال: ﴿قَبَّارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، فقال عليه السلام: «اكتبها، فكَذَلِكَ نَزَلَتْ»، فَشَكَكَ عَبْدُ اللَّهِ وَقَالَ: لَئِنْ كَانَ مُحَمَّدٌ صَادِقًا لَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ كَمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ، وَلَئِنْ كَانَ كَاذِبًا لَقَدْ قُلْتُ كَمَا قَالَ، فَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَحِقَ بِمَكَّةَ، ثُمَّ رَجَعَ مُسْلِمًا قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ<sup>(٣)</sup>.

﴿وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ كَالنَّضَرِ بْنِ الْحَارِثِ وَأَشْبَاهِهِ حَيْثُ قَالَ: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾ [الأنفال: ٣١].

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ اللام إمَّا للعهد والإشارة إلى المذكورين من اليهود والمنتبئة وسائر المُدَّعِين، وإمَّا للجنس ودخل هؤلاء تحته دخولاً أولياً. وحذف جواب (لو) وهو: لرأيت أمراً عظيماً؛ إيماء إلى أنه لا يمكن وصفه لشِدَّتِهِ.

وحذف مفعول ﴿تَرَىٰ﴾ لدلالة ﴿إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ عليه؛ أي: ولو ترى الظَّالِمِينَ. ﴿فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾ أصلُ الغَمَرَةِ: ما يَغْمَرُ مِنَ الْمَاءِ، فَاسْتُعِيرَتْ<sup>(٤)</sup> لِلشِّدَّةِ الْغَالِيَةِ. ﴿وَالْمَلَكُ بِأَسْطُوأَيْدِيهِمْ﴾ إِلَيْهِمْ: حَالٌ ﴿أَخْرَجُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ عَلَى تَقْدِيرِ الْقَوْلِ؛ أَي: يَقُولُونَ: أَخْرَجُوا أَرْوَاحَهُمْ إِلَيْنَا مِنْ أَجْسَادِهِمْ.

(١) في (ك): «فَعَجِبَ».

(٢) في (ح) و(ف): «من أطوار خلقه».

(٣) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٤٠١): (غريب، وذكره الثعلبي عن ابن عباس رضي الله عنهما [في «تفسيره» (٧/ ٤٣)]... وكذلك الواحدي في «أسباب النزول» [ص: ٢٢٠]) عن الكلبي عن ابن عباس رضي الله عنهما. قلت: والكلبي متروك.

(٤) في (م) و(ك) و(ح): «فَاسْتُعِيرَ».

وقيل: باسطوها بالعذاب ﴿أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ﴾: خلّصوها من أيدينا؛ أي: لا يقدرّون على الخلاص، تشبيه لهم بالمطالب المعنّف والغريم المشدّد، الذي لا يمهل ولا يخفّف، بل يلحّ ويبرّح، تصويراً لعنفهم في إزهاق الرّوح، والغلظ في المطالبة والقبض من غير تنفيس، أو بالمؤاخذ الباطش القائل لأسيره تهكّماً: خلّص نفسك مني<sup>(١)</sup>؛ يريد تعجيزه وأنه لا يقدر على الخلاص البتّة.

﴿الْيَوْمَ﴾ يريد به: وقت الإماتة، أو الوقت الممتد من الإماتة إلى ما لا نهاية له<sup>(٢)</sup>.  
﴿تَجَزَّوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ إضافة العذاب إلى الهون لإفادة الأصالة فيه والتمكّن والعراقة، كما يقال<sup>(٣)</sup>: رجلٌ سوءٌ.

﴿يَمَّا كُنْتُمْ تَقُولُونَ﴾: بسبب قولكم ﴿عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ كنسبة الولد<sup>(٤)</sup> والشريك إليه، ودعوى النبوّة والوحي كاذباً.

﴿وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾: وباستكباركم من الآيات فلا تؤمنوا بها.

\*\*\*

(٩٤) - ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾ للحساب والجزاء.

(١) في (م) و(ك): «عني».

(٢) «له» من (م) و(ك).

(٣) في (م) و(ك): «تقول».

(٤) في (ف): «الولاد»، وفي (ح): «الولاء».

﴿فَرَدَّيْ﴾: منفردين عن أموالكم وأولادكم وسائر ما أثّرتموه من دنياكم وأعوانكم وأوثانكم التي زعمتم أنها شفعاؤكم<sup>(١)</sup>، وهو جمع فَرَدٍ، أو جمع فَرِيدٍ؛ كَقَرِينٍ وَقُرَانِي، وَرَدِيفٍ وَرُدَافِي، وَالْأَلْفُ لِلتَّائِيثِ كَكُؤَالِي.

وَقَرِيٌّ: (فُرَادًا) بالتنوين، قيل<sup>(٢)</sup>: كُرُخَال<sup>(٣)</sup>، وفيه: أنه بالضم اسم جمع، وبالكسر جمع رِخْلٍ بكسر الخاء، وقد يقال: الرُّخَال بالضم أنه جمع إِمَّا تَجَوَّزًا وَإِمَّا لِقَلْبِ الْكِسْرَةِ ضَمَّةً، وَقَرِيٌّ: (فُرَادَ) كَثَلَاثَ، وَ: (فَرَدَى)<sup>(٤)</sup> كَسَكْرَى<sup>(٥)</sup>.

﴿كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ صفة لمصدر؛ أي: مجيئًا مثل خَلَقْنَا لَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ<sup>(٦)</sup>، أو صفة لـ ﴿فَرَدَّيْ﴾، أو بدل منه؛ أي: على الهيئة التي ولدتم عليها في الانفراد، أو حال ثانية، أو حال عن ضمير في ﴿فَرَدَّيْ﴾؛ أي: مشبهين ابتداءً خلقكم عراة حفاة غرلاً بهما.

وانتصب ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ على الظرف.

﴿وَرَزَقْنَاكُمْ مَا حَوَّلْنَاكُمْ﴾؛ أي<sup>(٧)</sup>: أعطيناكم وتفضلنا به عليكم في الدنيا فشغلتم به عن الآخرة.

(١) «وسائر ما أثّرتموه من دنياكم وأعوانكم وأوثانكم التي زعمتم أنها شفعاؤكم» سقط من (ك).

(٢) «قيل» من (ف) و(ح)، والسياق يقتضيه، وهو ما سيورد عليه بقوله: «وفيه..».

(٣) جمع رِخْلٍ، وهو الأثنى من أولاد الضأن، ويجمع على: أَرْخُلٌ وَرِخَالٌ، وَيُضَمُّ، وَرِخْلَانٌ وَرِخْلَةٌ وَرِخْلَةٌ. انظر: «القاموس المحيط» (مادة: رِخْل).

(٤) في (ف) و(ح): «وقري».

(٥) انظر هذه القراءات في: «الكشاف» (٢/ ٤٧)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢٩٤).

(٦) «أول مرة» من (م).

(٧) «أي»: ليست في (م) و(ك).

﴿وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ﴾ مبالغَةٌ في التَّرك وعدم الانتفاع به بحيث لا يمكنه النَّظر إليه.  
 ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُم﴾ صريح في أنه يحال بينهم وبينهم ابتداءً، والاستفسار<sup>(١)</sup>  
 عنهم عند ذلك، ثم إنهم يُجمعون معهم على ما أفصح عنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَىٰ  
 الَّذِينَ أَشْرَكُوا شَرَكَاءَهُمْ﴾ [النحل: ٨٦]، وقد مرَّ ما يتعلَّق بهذا في هذه السُّورة.

﴿الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾: في ربوبيتكم واستحقاق عبوديتكم.

﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ والمعنى: وقع التفرُّق بينكم.

أكثر القراء رفع ﴿بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> على إسناد الفعل إلى الظَّرف على الاتساع، كما  
 يقال: قُوتِلَ خَلْفُكُمْ وأمامُكُمْ، ومن نصب فعلى تأويل إسناد الفعل إلى المصدر، كما  
 تقول: وقع التقطُّع بينكم، كما يقال: جُمع بين الشيئين، إذا<sup>(٣)</sup> أُوِّقَعَ الجمع بينهما،  
 وأصله: (لقد تقطَّع ما بينكم)، وقد قرئ به<sup>(٤)</sup>.

وقيل: إنَّ البَيْنَ مصدرٌ، وهو من الأضداد، يجيء بمعنى الفصل والوَضْل، فمعناه:  
 تقطُّع وصلِّكم وتشتَّت جمعكم، ولا تأباه قراءة النَّصب؛ إذ حينئذ تكون حركته حركة  
 بناءٍ لإضافته إلى المبني، وهو ضمير الخطاب، فيكون فاعلاً لـ ﴿تَقَطَّعَ﴾، فتستوي  
 القراءتان.

﴿وَضَلَّ﴾: غاب.

(١) في (ف) و(ح): «وللاستغناء».

(٢) قرأ نافع وحفص والكسائي بنصب النون والباقون برفعها. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٣) في (م) و(ك): «أي».

(٤) نسبت لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)،

و«الكشاف» (٢/ ٤٧)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢٩٨).



﴿عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أَنَّهَا شَفَعَاءُكُمْ، يرشدك إلى هذا قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٤].

\*\*\*

(٩٥) - ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾.

﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ﴾ بالنبات والشجر، أخبر عنه بشقَّ النواة مع شدتها وصلابتها، ويخرج منه نباتاً أخضر ليناً ما لو اجتمع كل الخلائق على إخراج مثله ما قدروا عليه.

وقيل: المراد به الشقاق الذي في النواة والحنطة مثلاً.

﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ جملة مبيّنة لما قبله؛ لأنَّ فلق الحبِّ بالنبات والنواة بالشجر إخراج الحي من الميت؛ لأنَّ النامي في حكم الأحياء؛ لقوله تعالى: ﴿يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠]، إلّا أنّه أعمُّ ليكون<sup>(١)</sup> كالدليل.

﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ﴾: ما لا ينمو من النطف والحب<sup>(٢)</sup>.

﴿مِنَ الْحَيِّ﴾: من الحيوان والنبات، ذكره بلفظ الاسم حملاً على ﴿فَالِقُ الْحَبِّ﴾.

﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ﴾؛ أي: ذلكم القادر على تلك الأمور العجيبة هو الذي يحق له

العبادة.

﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾: تُصَرَّفُونَ عنه إلى غيره، وفيه دلالة على أنَّ هناك صارفاً لهم عن

مقتضى فطرتهم، وأنه غير الله تعالى.

(١) في (ف) و(ح): «فيكون».

(٢) «والحب» سقط من (ف) و(ح).

(٩٦) - ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾.

﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾: شاقَّ ظلمة الإصباح، وهو الغبش<sup>(١)</sup> في آخر الليل الذي علا الأفق من الصبح، أو شاقَّ عمود الصبح عن بياض النهار، يقال: انشقَّ عمودُ الصُّبح وانصدع الفجر<sup>(٢)</sup>، وسمَّوا الفجر فلَقاً بمعنى مفلوق.

و﴿الْإِصْبَاحِ﴾ في الأصل مصدر أصبح: إذا دخل في الصبح، سمي به الصبح<sup>(٣)</sup>. وقرئ بفتح الهمزة على الجمع<sup>(٤)</sup>، وقرئ: ﴿فَالِقَ﴾ بالنصب على المدح<sup>(٥)</sup>.

﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ السَّكَنُ: ما يُسْكَنُ إليه وَيُسْتَأْنَسُ به، ومنه قيل للنَّارِ: سَكَنٌ؛ لأنه يُسْتَأْنَسُ بها، واللَّيْلُ يَسْتَأْنَسُ به التَّعَبُ، وَيَسْكَنُ إليه للاستراحة فيه، ونصبه بفعلٍ دلَّ عليه ﴿جَاعِلُ﴾ لا به؛ لأنه قُصِدَ به معنى الماضي، وَيَعْضُدُهُ قراءة: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ﴾<sup>(٦)</sup> حملاً على معنى المعطوف عليه، فإن ﴿فَالِقُ﴾ بمعنى: فلَقَ، ولذلك قرئ به<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ف) و(ك) و(م): «الغلس»، والمثبت من (ح)، وهو الموافق لما في المصادر. انظر: «الكشاف» (٤٩ / ٢)، و«تفسير البيضاوي» (١٧٤ / ٢)، و«البحر» (٣٠٤ / ٩).

(٢) «الفجر» زيادة من (م) و(ك).

(٣) «سمي به الصبح» من (م) وهو الموافق لما في المصادر السابقة.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«الكشاف» (٤٩ / ٢)، و«البحر المحيط» (٣٠٥ / ٩).

(٥) نسبت لإبراهيم النخعي. انظر: «الكشاف» (٤٩ / ٢)، و«البحر المحيط» (٣٠٦ / ٩).

(٦) في (ف) و(ح): «لنهار».

(٧) هي قراءة عاصم وحزمة والكسائي، والباقون: (وجاعل) على وزن فاعل. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٨) يعني: (فلَقَ الإصباح)، ونسبت لإبراهيم النخعي. انظر: «الكشاف» (٤٩ / ٢).

أوبه<sup>(١)</sup> على أن المراد منه جعل مستمر في الأزمنة.

وما يقال: إنه لما بعد بمعنى الماضي عن شبه الفعل فبمعنى<sup>(٢)</sup> الاستمرار أولى، ليس بشيء؛ لأن شبهه الخاص إنما هو بالمضارع، وباعتباره يعمل، ولهذا يشترط معنى الحال أو الاستقبال الذي هو حقيقة المضارع عند الجمهور، والمضارع قد يجيء للاستمرار<sup>(٣)</sup> كثيراً، فاسم الفاعل بالاستمرار لا يبعد عن شبه الفعل بخلاف معنى الماضي.

وعلى هذا التقدير يجوز أن يكون ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ عطفاً على محل ﴿الْيَلَّ﴾، والأحسن نصبهما على إضمار فعل دل عليه ﴿جَاعِلٌ﴾.

وقرئ بالجر<sup>(٤)</sup> عطفاً على ﴿الْيَلَّ﴾، ولا دلالة فيه على أن نصبهما عطفاً على محل ﴿الْيَلَّ﴾ حتى ينافي حسن نصبهما على إضمار فعل<sup>(٥)</sup>.

وقرئ بالرفع<sup>(٦)</sup> على الابتداء، والخبر محذوف؛ أي: والشَّمْسُ والقمرُ محسوبان.

﴿حُسْبَانًا﴾؛ أي: جُعِلَا حُسْبَانًا، جعلهما علمي<sup>(٧)</sup> حَسْبَان؛ لأن حُسْبَان الأوقات

(١) أي: بـ (جاعل). وانظر: «تفسير البيضاوي» (٢ / ١٧٤).

(٢) في (م) و(ك): «فمعنى».

(٣) في (م) و(ك): «بمعنى الاستمرار».

(٤) يعني: (والشمس والقمر). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«الكشاف» (٢ / ٤٩).

(٥) من قوله: «دل عليه جاعل...» إلى هنا سقط من (ف) و(ح).

(٦) انظر: «الكشاف» (٢ / ٤٩)، و«البحر المحيط» (٩ / ٣٠٩).

(٧) قوله: «جعلهما علمي حَسْبَان» كذا جاءت في جميع النسخ، ولعل المعنى: جعلهما علمين

على نوع من الحساب؛ لأن حساب الأوقات يعلم بحركتهما، وفي مطبوع «الكشاف» (٢ / ٥٠): =

يُعْلَمُ بِسِيرِهِمَا وَدَوْرِهِمَا؛ يعني: على أدوارٍ مختلفة تُحَسَّبُ بها الأوقات، ويكونان علمي<sup>(١)</sup> الحسبان، وعلى قراءة الجرِّ نُصِبَ ﴿حُسْبَانًا﴾ بفعلٍ مقدرٍ؛ أي: جُعِلَا كما مرَّ في ﴿سَكَنًا﴾.

وَالْحُسْبَانُ كَالْكُفْرَانِ مَصْدَرُ حَسَبَ بفتح العين، وأما مصدر حَسِبَ بالكسر فالحِسْبَانُ كَالْفِقْدَانِ.

﴿ذَلِكَ﴾؛ أي: جَعَلُهُمَا حُسْبَانًا؛ يعني: ذلك التَّسْيِيرُ بالحساب المعلوم ﴿تَقْدِيرُ الْقَرْنِزِ﴾ الذي قَهَرَهُمَا وَسَخَّرَهُمَا ﴿الْعَلِيمِ﴾ بتدبيرهما وتدويرهما<sup>(٢)</sup> على الأدوار المختلفة.

\*\*\*

(٩٧) - ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

= (جعلهما على حِسبان، لأنَّ حساب الأوقات يعلم بدورهما وسيرهما) والمعنى عليه واضح، وكذا جاء في «فتوح الغيب» (١٧٥/٦)، لكن لفظ المؤلف جرى التنبيه عليه في هامش نسخة خطية جيدة من «الكشاف» أنه في نسخة منه: (علمي)، وأما البيضاوي فقد وقع الاختلاف في مطبوعاته، ففي طبعة إحياء التراث (١٧٤/٢)، وطبعة «حاشية الشهاب» (١٠٢/٤): ﴿حُسْبَانًا﴾؛ أي: على أدوار مختلفة يحسب بهما الأوقات ويكونان علمي الحسبان، وفي طبعة «حاشية شيخ زاده» (١٠٢/٤)، وطبعة «حاشية القنوي» (٢٠٥/٨): (على الحسبان)، ولم ينبه أحد من أصحاب الحواشي المذكورة على هذا الاختلاف بين اللفظين، ولكل منهما وجه كما علمت.

(١) في (ف) و(ح): «ويكون على»، وفي (ك): «ويكونان على»، والمثبت من (م). وانظر التعليق السابق.

(٢) «وتدويرهما» سقط من (ف) و(ح).

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ﴾ إجمالاً؛ أي: خلقها لأجلِكُم<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّ لَكُمْ فِيهَا منافع، وهو دليل إضماره في الكلِّ من ﴿فَالِقُ الْخَيْبِ﴾، و﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ﴾ و﴿الشَّمْسِ﴾ و﴿الْقَمَرِ﴾؛ لأنه في معرض الامتنان، وتعيد<sup>(٢)</sup> النعم على الإنسان.

﴿لَنَهْتَدُوا بِهَا﴾ يتبين بإفراد بعض منافعها بالذكر إشارة إلى أنه أكثر منافعها وأجلُّها.

﴿فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾: في ظلمات الليل في البرِّ والبحر، وإضافتها إليهما للملابسة، أو: في مشبهات الطرق، وسماها ظلمات على الاستعارة.

﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ﴾: بيناها فصلاً فصلاً، وإنما قال<sup>(٣)</sup>:

﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ ذلك التفصيل في معرض الامتنان، وهو لا يكون إلا للعالم بما امتنَّ به<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(٩٨) - ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾: هو آدم عليه السلام.

﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾: فلکم استقراراً في الرَّحْمِ أو فوق الأرض، واستيداع في الصُّلب أو تحت الأرض.

(١) في (ف) و(ح): «لأجلكم».

(٢) في (ف) و(ح): «وتقدير».

(٣) في (م) و(ك): «وإنما قال».

(٤) في (ك) و(م): «للعالم به لما امتن به».

وقال ابن الحنفية: المستقرُّ الصُّلب، والمستودعُ الرَّحْمُ<sup>(١)</sup>؛ لتقدُّم<sup>(٢)</sup> ذكره على المستودع.

أو: فلکم محلّ استقرار واستيداع.

وعلى قراءة كسر القاف<sup>(٣)</sup>: فمنكم مستقرُّ؛ اسم فاعل، ومنكم مستودع اسم مفعول؛ لأن الاستقرار منادون الاستيداع، وهو جعل<sup>(٤)</sup> الشيء في الشيء للاحتفاظ به.

قال الحسن: المستقرُّ من مات، والمستودع أنتم<sup>(٥)</sup>.  
وأنشد:

فَجِعَ الْأَجْبَةَ بِالْأَحْبَةِ قَبْلَنَا      فَالنَّاسَ مَفْجُوعٌ بِهِ وَمَفْجَعُ  
مُسْتَوْدَعٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ قَدْ خَلَا<sup>(٦)</sup>      فَالْمُسْتَقَرُّ يَزُورُهُ الْمُسْتَوْدَعُ  
وكان يقول: يا ابن آدم أنت ودیعة فی أهلك. ويُشَدُّ<sup>(٧)</sup>:

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ١٣٥٦)، و(٦ / ٢٠٠٣).

(٢) في (م) و(ك): «لتقديم».

(٣) قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٤) في (ف) و(ح): «حصر».

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤ / ١٧٣).

(٦) قوله: «قد خلا» كذا في النسخ، وفي «تفسير الثعلبي» (٤ / ١٧٤): «مدخلا»، ومثله في «روح

المعاني» (٨ / ٣٣٥). وعزاها الثعلبي والآلوسي لسليمان بن زيد العدوي.

(٧) في (ح) و(ف): «وأنشد». ومثله في «تفسير الثعلبي» (٤ / ١٧٤)، والمثبت من (ك) و(م)،

ومثله في «روح المعاني» (٨ / ٣٣٤).

وما المال والأهلون إِلَّا وديعةٌ ولا بُدَّ يوماً أن تُردَّ الودائع<sup>(١)</sup>  
﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُفْقَهُونَ﴾ ﴿فَرَّقَ بَيْنَ الْفَاصِلَتَيْنِ فَذَكَرَ مَعَ ذِكْرِ النُّجُومِ  
والاهتداء بها: ﴿يَعْلَمُونَ﴾؛ لظهور أمرها<sup>(٢)</sup>، ومع إنشاء الخلق<sup>(٣)</sup> من نفسٍ واحدة:  
﴿يَفْقَهُونَ﴾؛ لأن تصريفهم بين أطوارٍ وأحوالٍ مختلفةٍ يحتاج إلى دقةٍ نظرٍ ورويةٍ.

\*\*\*

(٩٩) - ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ  
خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ  
وَالزَّيْتُونِ وَالرَّيْحَانِ مُمْتَلِئَةً أُنظِرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ  
لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾: من جانبها أو من السحاب.

﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ على تلوين الخطاب ﴿بِهِ﴾: بالماء ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾: نبت كلِّ  
صنفي<sup>(٤)</sup> من أصناف النامي، وفيه إيماءٌ إلى عجبِ صنعه، وبديعِ خلقه، من كون  
السَّببِ واحداً، والمسبَّبات أشياءً مختلفةً، كقوله: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِصِلُ بَعْضَهَا عَلَى  
بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ﴾ [الرعد: ٤].

﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ﴾ من النبات ﴿خَضِرًا﴾: شيئاً غَضًّا أخضر، وهو ما تشعب من  
أصل النبات الخارج من الحبة.

(١) البيت للبيد. انظر: «ديوانه» (ص: ١٧٠).

(٢) في (ف) و(ح): «لظهوره».

(٣) في (ف) و(ح): «إنشائهن».

(٤) «صنف» من (م) و(ك).

﴿يُخْرِجُ مِنْهُ﴾: من الخَضِرِ ﴿حَبًّا مُتَرَاكِبًا﴾: هو <sup>(١)</sup> السَّنْبِل.

﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا﴾ الطَّلْعُ: أوَّل ما يخرجُ من النَّخْلة في أكمَامِها <sup>(٢)</sup>.

﴿قَنَوَانٌ﴾ وهو الأعْدَاق: جمع عَذْقٍ. مبتدأ و﴿وَمِنَ النَّخْلِ﴾ خبره، و﴿مِنَ طَلْعِهَا﴾ بدل منه <sup>(٣)</sup>، كأنه قيل: وحاصلةٌ من طلع النخل قنوانٌ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً لدلالة (أخرجنا) عليه؛ أي: ومخرجةٌ من طلع النَّخْلِ قنوانٌ <sup>(٤)</sup>.

ومن قرأ: (حبُّ متراكبٍ) <sup>(٥)</sup> عَطَفَ ﴿قَنَوَانٌ﴾ على (حبٍّ).

وقرئ بضم القاف ويفتحها <sup>(٦)</sup> على أنه اسمُ جمع؛ إذ ليس فعلاً من أبنية الجمع.

﴿دَانِيَةٌ﴾: قريبةُ التَّنَاول؛ لأنَّ النَّخْلَ تُثمر <sup>(٧)</sup> على قِصَرِها، أو قريبةٌ بعضُها من بعض، وصف القنوان بالدانية؛ لأنَّ النِّعْمَةَ فيها أكثرُ وأهنأ، واستغنى بها عن ذِكْرِ مقابلها، كقوله: ﴿سَرِيلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَ﴾.

﴿وَجَنَّتْ مِنْ أَعْنَابٍ﴾ بالكسر في محل النصب، عطفتُ على ﴿نَبَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ﴾.

(١) في (م): «وهو».

(٢) في (م) و(ك): «أكمامه».

(٣) بدل بعض من كل بإعادة العامل. انظر: «روح المعاني» (٨ / ٣٣٩).

(٤) «يجوز أن يكون الخبر محذوفاً لدلالة أخرجنا عليه أي: ومخرجه من طلع النخل قنوان» سقط من (ف) و(ح).

(٥) أي: (يُخْرِجُ مِنْهُ حَبٌّ مُتَرَاكِبٌ). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«الكشاف» (٢ / ٥١)، و«الدر المصون» (٦٩ / ٥). وهي على بناء (يخرج) للمفعول كما صرح بذلك السمين.

(٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«المحتسب» (١ / ٢٢٣)، و«الكشاف» (٢ / ٥١).

(٧) في (م): «تغمر»، وفي (ك): «تعمر».



وقرئ بالرفع<sup>(١)</sup> على الابتداء؛ أي: ولكم -أو: وثمة- جنّاتٌ من الأعناب؛ أي: مع النخل، ويجوز عطفه على ﴿قَنَاطِرُ﴾، ولا يلزم أن يكون المعنى: ومن النخل جنّاتٌ من أعناب؛ إذ حيثُذ يكون ﴿مِنْ أَعْنَابٍ﴾ عطفاً على (من النخل)، فيصير من عطف مفرد على الابتداء، وأخرَ على<sup>(٢)</sup> خبره، وقَدَّم الظَّرْف في المعطوف عليه للتَّخصيص وأخر في المعطوف لعدم اختصاص الجنّات<sup>(٣)</sup>، غايته أن المعطوف على المبتدأ يكون نكرةً غير مخصصة، ولم يُعرَف منع ذلك، كيف وقد قال الشاعر:

عندي اصطبائرٌ وشكوى عند قاتلتي      فهل بأعجبٍ من هذا امرؤٌ سمعا<sup>(٤)</sup>  
﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ﴾ أيضاً عطف على ﴿نَبَاتٌ﴾، أو نصب على المدح، لعزة هذين الصنّفين عندهم.

﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ﴾ حال، وتقديره: والزيتون مشتبهاً وغير متشابه، والرمان كذلك، كقوله:

.....كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي      بريئاً.....<sup>(٥)</sup>

(١) وهي قراءة الأعمش. انظر: «القراءات الشاذة» (ص: ٣٩)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣١٥).

(٢) «على» من (م) و(ك).

(٣) في (م): «الاختصاص بالجنات».

(٤) البيت بلا نسبة في «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٢٩٢)، و«مغني اللبيب» (ص: ٦١٠).

(٥) جزء من بيت، وتامه:

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي      بَرِيئاً وَمِنْ جُودِ الطَّوِيِّ رَمَانِي  
ويروى: ومن أجل الطوي.

وقد اختلف في نسبته؛ فعزاه سيبويه في «الكتاب» (١/ ٧٥) لابن الأحمر، وهو في «ديوانه» (ص: ١٨٧)، ونُسب للأزرق بن طرفة بن العمرّد الفراسي، كما في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (٢/ ١٦١)، وانظر: «لسان العرب» (١١/ ١٣٢).

أي: بعضه متشابهٌ وبعضه غير متشابه، في <sup>(١)</sup> القَدْرِ واللَّون والطَّعم والشَّكل، وذلك دليل القدرة.

وقرئ: (متشابهاً) <sup>(٢)</sup>، والاشتباه والتَّشابه بمعنى واحد، وكثيراً ما يشترك الافتعال والتَّفاعل بمعنى.

﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾ إلى ثمر كل واحد من ذلك، وقرئ بضم الثاء <sup>(٣)</sup>؛ جمعُ ثَمَرَةٍ، كخَشَبَةٍ وخُشْبٍ، أو ثَمَارٍ ككتابٍ وكُتُبٍ.

﴿إِذَا أَثْمَرَ﴾: إذا أخرج ثمره، نظر استبصار واعتبار واستدلال على قدرة مقدِّره ومدبِّره وناقله من حال إلى حال، كيف يخرج ضئيلاً حقيراً لا ينتفع به <sup>(٤)</sup>.

﴿وَيَنْعِهِ﴾ وإلى حال نضجه، أو إلى نضيجه كيف يعود شيئاً جامعاً لمنافع وملاذ. والينعُ: مصدرٌ يَنعُ، بفتح الياء في لغة <sup>(٥)</sup> الحجاز، وضمها في بعض لغة نجد، يقال: ينعت الثمرة: إذا أدركت ونضجت.

وقيل: جمعُ يانع، كَتَجَرٍ وتاجر.

وقرئ بالضم <sup>(٦)</sup>، وهو لغة فيه، و: (يَانِعِهِ) <sup>(٧)</sup>.

(١) في (ف) و(ح): «وفي».

(٢) انظر: «الكشاف» (٥٢ / ٢)، و«البحر المحيط» (٣١٨ / ٩).

(٣) وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٤) في (ف): «كيف سيلاً حقيراً ولا ينتفع به»، وفي (ح): «كيف سنبلاً حقيراً ولا ينتفع به». وانظر: «الكشاف» (٥٢ / ٢).

(٥) في (م): «لغة أهل».

(٦) انظر: «الكشاف» (٥٢ / ٢)، و«المحرر الوجيز» (٣٢٨ / ٢)، و«البحر المحيط» (٣٢٠ / ٩).

(٧) تُسَبِّت لابن محيصن. انظر: «القراءات الشاذة» (ص: ٣٩)، و«الكشاف» (٥٢ / ٢).

﴿إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: لآياتٍ دالّةٍ على وجودٍ قادرٍ حكيمٍ وتوحيده لمن<sup>(١)</sup> نظرَ واعتبرَ، وظهورُ الآياتِ لا تنفعُ إلّا لمن قدّرَ اللهُ تعالى له الإيمانَ، فنَبّهَ على ذلك بتوصيف<sup>(٢)</sup> القوم بالإيمان، فهو من قبيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

ولمّا ذكرَ ما دلّ على صانعٍ قادرٍ حكيمٍ لا يدّ له ولا ضدَّ ويخ من أشرك به واستعظم<sup>(٣)</sup> ذلك فقال:

(١٠٠) - ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾.

﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ ﴿لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ مفعولا (جعلوا)<sup>(٤)</sup>، و﴿الْجِنَّ﴾ منصوبٌ بمحذوف جواباً عن سؤال، كأنه قيل: مَنْ جعلوه شركاءَ لله؟ فقيل: الجنّ، أو بدل من ﴿شُرَكَاءَ﴾، أو ﴿شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ مفعولاه، و﴿لِلَّهِ﴾ متعلّق بـ (جعلوا)، أو حال من ﴿شُرَكَاءَ﴾، و﴿شُرَكَاءَ﴾ ثاني مفعوليه<sup>(٥)</sup>.

وقرئ: (الجنّ) بالرفع<sup>(٦)</sup>، كأنه قيل: مَنْ هم؟ فقيل: الجنّ؛ أي: هم الجنّ، وبالجر على الإضافة للتبيين<sup>(٧)</sup>.

(١) في (م) و(ك): «بمعنى».

(٢) في (ف) و(ح): «توصيفه».

(٣) في (ك) و(م): «أو استعظم»، وسقطت به من (ح) و(ف).

(٤) في (ك) و(م): «مفعولان لجعلوا».

(٥) في (ف) و(ح): «أو شركاء الجن مفعوليه».

(٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩)، و«الكشاف» (٢/ ٥٢)، و«المحرر الوجيز»

(٢/ ٣٢٩)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٢٥).

(٧) انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٢)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٢٥).

وفائدة تقديم ﴿لِلَّهِ﴾ استعظامُ أن يكون لله شركاء، أي شيء كان، جنياً أو إنسياً أو غير ذلك، وكذا فائدة تقديم ﴿شُرَكَاءَ﴾ على ﴿الْجَنِّ﴾، والظاهر أن المراد به الملائكة، وسَمَّاهُمْ جَنًّا لاجتنانهم تحقيراً لشأنهم، ويجوز أن يُراد بالجنّ الشياطين؛ لأنهم أطاعوهم كما يجب أن يطاع الله تعالى، وعبدوا الأوثان بتحريضهم وتسويلهم، فهم عبدوهم في الحقيقة.

وقيل: المراد به الثنويّ القائلون بيزدان وأهرمن<sup>(١)</sup>، من الذين زعموا أن الله تعالى خالقُ كلِّ خيرٍ ونافعٍ، وإبليس خالقُ كلِّ شرٍّ وضارٍّ. ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾؛ أي: الجاعلين<sup>(٢)</sup>، معناه: وقد علموا أن الله خالقهم دون الجنّ، فكيف يجعلون مَنْ لا يخلقُ شريكَ الخالق.

أو: الجنّ؛ يعني: وخلق الله الجنّ، فكيف يجعلون مخلوقه شريكاً له.

وقرئ: (وَخَلَقَهُمْ) بسكون اللام<sup>(٣)</sup>، عطفاً على ﴿شُرَكَاءَ﴾ على الوجه الأول؛ أي: اختلاقهم للإفك، معناه: وجعلوا الله افتراءهم، وهو ما<sup>(٤)</sup> نسبوا قبائحهم إلى الله تعالى في قولهم: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا، وقولهم: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]، وأمثال ذلك.

(١) حيث قالوا: إن الله - تعالى - وإبليس أخوان، فالله - تعالى - خلق الناس والدواب والأنعام وكل خير، ويعبرون عن الله بيزدان، وإبليس خالق السباع والحيات والعقارب وكل شر، ويعبرون عن إبليس بأهرمن. انظر: «تفسير البيضاوي» (١٧٥ / ٢)، و«جامع البيان» للإيجي (٥٦٣ / ١)، والشرح الذي ذكرناه لفظه.

(٢) في (ف): «الجاهلين».

(٣) نسبت ليحيى بن معمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«المحتسب» (١ / ٢٢٤).

(٤) في (ح) و(ف): «وهم». وسقطت منهما: «ما».

﴿وَحَرِّقُوا الْإِفْكَ﴾: افْتَعَلُوا الْإِفْكَ، يقال: خَلَقَ الْإِفْكَ وَحَرَقَهُ وَاخْتَلَقَهُ وَاخْتَرَقَهُ بمعنى، ويجوز أن يكون من خَرَقَ الثَّوبَ: إِذَا شَقَّه؛ أي: اسْتَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ.

وقرئ: ﴿وَحَرِّقُوا﴾ بالتَّشْدِيدِ<sup>(١)</sup> لِلتَّكْثِيرِ لِقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>: ﴿بَنِينَ وَبَنَاتٍ﴾ عَلَى الْجَمْعِ.  
وقرئ: (وَحَرِّقُوا لَهُ)<sup>(٣)</sup>؛ أي: وَزَوَّروا<sup>(٤)</sup> لَهُ أَوْلَادًا؛ لِأَنَّ الْمَزْوَرَ مُحَرَّفٌ مُغَيَّرٌ لِلْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ، هُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ فِي الْمَسِيحِ وَعُزَيْرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَقَوْلُ قَرِيشٍ فِي الْمَلَائِكَةِ.

﴿يَغْيِرْ عِلْمٌ﴾: مَنْ غَيَّرَ أَنْ يَعْلَمُوا حَقِيقَةَ مَا قَالُوهُ؛ أي: قَوْلًا عَنْ جَهَالَةٍ وَعَمَى مَنْ غَيَّرَ فِكْرٍ وَرَوِيَّةٍ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛ أي: خَرَقُوا مُلْتَبِسِينَ<sup>(٦)</sup> بِالْجَهَالَةِ، أَوِ الْمَصْدَرِ؛ أي: خَرَقًا بَغِيرَ عِلْمٍ.

ولما ذكر إثباتهم الشُّرَكَاءَ لِلَّهِ<sup>(٧)</sup> تَعَالَى، وَاخْتِلَافَهُمْ بِنِسْبَةٍ مَا لَا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ تَعَالَى، نَزَّهَهُ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ وَهُوَ أَنَّ لَهُ شَرِيكَاً أَوْ وَلِداً.

\*\*\*

(١) قرأ بها نافع. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٢) في (ف) و(ح): «ليكثر بقوله»، وفي (م): «تكثر لبقوله».

(٣) نسبت هذه القراءة لابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢٤)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٢٧).

(٤) في (ف) و(ح): «زوروا».

(٥) «وروية» سقط من (ك).

(٦) في (م): «متلبسين».

(٧) في (م) و(ك): «له».

(١٠١) - ﴿بَدِيعُ السَّمَنَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

﴿بَدِيعُ السَّمَنَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ من إضافة الصِّفة إلى فاعلها؛ أي: بُدِعَتْ سماواته وأرضه، أو إلى الظرف؛ أي: بديعٌ فيهما، بمعنى: عديم النظير فيهما، كقولك: فلانُ ثَبَتُ الغَدْرِ؛ أي: ثابتٌ فيه.

وقيل: بمعنى: المبدع، وقد مرَّ أن فَعِيلًا يجيء بمعنى المفعِل كألیم وحکیم. وهو خبرٌ مبتدأ محذوف؛ أي: هو بديع، أو مبتدأٌ خبره: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾؛ أي: من أين - أو: كيف - يكون له ولدٌ؟ أو فاعلٌ (تعالى).

وقرئ بالجرِّ صفةً لله تعالى، أو بدلاً من ضمير ﴿سُبْحَنَهُ﴾، وبالنصب على المدح<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ يكون منها الولد، وقرئ بالياء<sup>(٢)</sup>؛ للفصل، أو لأنَّ الاسمَ ضميرُ الله<sup>(٣)</sup>، أو ضميرُ الشَّأن.

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ لا تخفى عليه خافية، وإنما قال: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ﴾، ولم يقل: (به)؛ لأنَّ الأوَّل اختَصَّ بالمخلوقيّة.

وفي الآية استدلال على نفي الولد من وجوه:

أحدها: أنَّه تعالى مُبْدِعُ الأجسامِ كلّها، ومبدعُ الأجسامِ كلّها لا يكون

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«الكشاف» (٢/ ٥٣).

(٢) نسبت لإبراهيم النخعي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٤).

(٣) أي: «ضميرٌ يعود على الله». انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٢٨).

جسماً، والولادة إنما تكون من صفات الأجسام، فلم يكن له ولدٌ.  
وثانيها: أن الأجسام مُبدَعَةٌ، والمُبدِعُ هو الذي لا يوجد من مادّة، والولد لا يكون إلا من مادّة شخص، فالمُبدِعُ ليس بوالدٍ.  
وثالثها: أن الولد لا يكون إلا عن زوجة تُجانس الوالد، وهو غير مجانس، فلا زوجة له، فلا ولد.

ورابعها: أنه تعالى خالق الكلّ، والمخلوق ممكن محتاج إلى الخالق، والخالق واجب مستغن، فلا يشابهه شيء من خلقه.  
 وخامسها: أنه تعالى عالم بكل شيء لذاته، ومن عداه ليس كذلك بالإجماع، فلا يجانسُه غيره، والولد إنما هو مجانس للوالد<sup>(١)</sup>، فلم يكن له ولد.

\*\*\*

(١٠٢) - ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾.

﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إشارة إلى الموصوف بما سبق من الصفات، وهو مبتدأ وما بعده أخبار مترادفة، وهي: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ويجوز أن يكون البعض خبراً، والبعض بدلاً أو صفة.

﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ مسبب عن مضمون الجملة؛ أي: من استجمع هذه الصفات وجب عبادته، ولا تحقّ العبادة إلا له.

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾؛ أي: هو مع تلك الصفات متولي أموركم، فكلوا إليه أموركم وتوصلوا<sup>(٢)</sup> إليه بعبادته ليجازيكم بها.

(١) في (ح) و(ف): «والوالد إنما هو يجانس الولد».

(٢) في (م) و(ك): «وتوصلوا»، والمؤدى واحد.

(١٠٣) - ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

﴿لَا تُدْرِكُهُ﴾: لا تحيط به ﴿الْأَبْصَارُ﴾ فإذا لم يُحِطْ به الكلُّ فعدمُ إحاطة كلِّ واحدٍ منها به<sup>(١)</sup> بطريق الأولى، وهذا<sup>(٢)</sup> الوجه للعدول عن المفرد إلى الجمع، وإذا كان المنفيُّ الإدراكَ الخاصَّ فلا متمسكٌ فيه لمن أنكر الرؤية، وأمَّا الجواب عنه بتخصيص الحكم ببعض الأوقات أو ببعض الأشخاص فلا يتحمّله الكلام على الوجه المذكور المناسب للمقام.

و﴿الْأَبْصَارُ﴾: جمع بصر، وهو حاسة العين؛ أي: قوتها التي بها تدرك، وقد تطلق على العين مجازاً.

﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾: يحيطُ بها<sup>(٣)</sup> علماً.

﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ فيدرك ما لا يُدركُ بالبصر، ويجوز<sup>(٤)</sup> أن يكون الأول ناظراً إلى قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، والثاني إلى قوله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾، كأنه قيل: لا تدركه الأبصار لأنه اللطيف، وهو يدرك الأبصار لأنه الخبير بكلِّ خفيةٍ وجليةٍ، والمراد من ﴿اللَّطِيفُ﴾: ما لا يتعلّق به حاسة النظر؛ لعدم حظّه من الكثافة بطريق الاستعارة.

\*\*\*

(١) «به» من (م) و(ك).

(٢) في (م): «وهذا هو».

(٣) في (ف) و(ج): «به».

(٤) «الواو» ليست في (م).



(١٠٤) - ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ ۗ﴾.

﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ البصائر: جمع بصيرة، وهي نورٌ للقلب<sup>(١)</sup> يدرك به الحقائق<sup>(٢)</sup> ويستبصر، وهي للقلب بمنزلة البصر للعين، سُمِّيَتْ بها الدلالة لأنها يُجلى بها الحقُّ ويبصر بها.

﴿فَمَنْ أَبْصَرَ﴾؛ أي: أبصر الحقَّ بهذه الدلائل فآمن<sup>(٣)</sup> به ﴿فَلِنَفْسِهِ﴾ أبصر، وإياها نفع.

﴿وَمَنْ عَمِيَ﴾؛ أي: عمي عن الحقِّ وأنكر ﴿فَعَلَيْهَا﴾ عمي، وإياها ضرر؛ إذ ليس وباله إلا عليه<sup>(٤)</sup>.

وهذا الكلام واردٌ على لسان النبي ﷺ لقوله: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾: وما أنا عليكم ب قريب يحفظ أعمالكم ويجازيكم بها، بل الله هو الحفيظ، وما أنا إلا منذرٌ.

\*\*\*

(١٠٥) - ﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۗ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾ ومثل ذلك التصريف نصرّف، وهو نقل الشيء من حالٍ إلى حالٍ.

﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾ علّة فعلٍ محذوف؛ أي: وليقولوا درست نصرّفها، واللام للعاقبة.

(١) في (ف) و(ح): «بصر وهو نور القلب».

(٢) في (م) و(ك): «الحق».

(٣) في (م) و(ك): «وآمن».

(٤) في (م) و(ك): «عليها».

كذا قالوا، والظاهر أنها لام الأمر، والفعل مجزوم بها، لا منصوب بإضمار أن<sup>(١)</sup>، ويؤيده قراءة من قرأ بتسكين اللام<sup>(٢)</sup>، والمعنى عليه متمكن<sup>(٣)</sup>، كأنه قيل: ومثل ذلك نصرّف الآيات وليقولوا هم ما يقولون، وهو أمرٌ معناه الوعيد والتشديد، وعدم الاكتراث بهم وبما يقولون.

والدرس: استمرار التلاوة، وقرئ: ﴿دَارَسْتَ﴾<sup>(٤)</sup> العلماء، و: ﴿دَرَسْتَ﴾<sup>(٥)</sup> من الدروس؛ أي: قُدِّمَتْ هذه الآيات وعَفْتُ، كقولهم: ﴿أَسْطِيزُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥]. وقرئ: (دَرُسْتُ) بضم الرَّاء<sup>(٦)</sup>؛ مبالغة في دَرَسْتُ.

و: (دَرَسْتُ) على البناء للمفعول<sup>(٧)</sup>؛ أي: قُرِئَتْ هذه الآيات، أو: عَفِيَتْ.

و: (دَارَسْتُ)<sup>(٨)</sup> بمعنى: دَرَسْتُ، أو: دارَسَتِ اليهودُ محمدًا ﷺ، وجاز الإضمار؛ لأنَّ اليهود كانت مشهورة عندهم بالدراسة، ويجوز أن يكون الضمير للآيات، والمراد أهلها، وهم أهل الكتاب.

(١) هذا القول الذي نفاه هو قول الجمهور في الآية. انظر: «البحر المحيط» (٩ / ٣٣٧).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٢ / ٤٦٩)، و«الكشاف» (٢ / ٥٥)، و«المحرر الوجيز» (٢ / ٣٣١)، و«البحر المحيط» (٩ / ٣٣٩).

(٣) في (ح) و(ف): «ممكّن».

(٤) قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٥) وهي قراءة ابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٦) انظر: «الكشاف» (٢ / ٥٥)، و«البحر المحيط» (٩ / ٣٣٥).

(٧) نسبت للحسن كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠)، ولابن عباس رضي الله عنهما كما في «المحتسب» (١ / ٢٢٥).

(٨) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠).

و: (دَرَسَ) <sup>(١)</sup>؛ أي: درسَ مُحَمَّدٌ ﷺ.

و: (دَرَسَنَ) <sup>(٢)</sup>؛ أي: عَفَوْنَ.

و: (دارسات)؛ أي: قديمات، أو: ذات درس؛ كـ ﴿عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ﴾ [القارة: ٧] <sup>(٣)</sup>.

﴿وَلْيُنْزِلْهُ﴾ اللام للتعليل على الحقيقة أو بطريق الاستعارة، على اختلاف الأصلين في جواز أن يكون فعلُ الله تعالى معللاً بالغرض، وأعيد الضمير مفرداً على معنى الآيات وهو القرآن، ولما كان التصريف <sup>(٤)</sup> اعتبر فيه وحدة المعنى كان لتوحيد الضمير هاهنا باعتبار المعنى موقعٌ حسن.

﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ وجه التخصيص ما ذكر في قوله: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

\*\*\*

(١٠٦) - ﴿أَتَبَعَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿أَتَبَعَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ بالتدئين به.

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتراض أكد به إيجاب اتباع الوحي، أو حال مؤكدة من

﴿رَبِّكَ﴾ بمعنى: منفرداً في الألوهية.

(١) نسبت لابن مسعود. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠).

(٢) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢٥). وانظر هذه القراءات وغيرها في

«البحر المحيط» (٩/ ٣٣٥)، وقد أورد في «البحر المحيط» ثلاث عشرة قراءة لهذه الكلمة.

(٣) انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٥)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٣٦). وقد أورد في «البحر المحيط» ثلاث

عشرة قراءة لهذه الكلمة منها ما ذكر هنا ومنها ما لم يذكر.

(٤) في (ح) و(ف): «التزييف»، وفي (م) و(ك): «التعريف». والصواب المثبت. انظر: «الكشاف»

(٢/ ٥٥).

﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾: ولا<sup>(١)</sup> تحفل<sup>(٢)</sup> بأقوالهم ولا تلتفت إليهم، ومن جعله منسوخاً بآية السيف حمل الإعراض على ما يعم الكف عنهم، ولا ضرورة فيه.

\*\*\*

(١٠٧) - ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾.  
 ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ توحيدهم وعدم إشراكهم ﴿مَا أَشْرَكُوا﴾ دليل على أن الله تعالى لا يريد إيمان الكفار، وأن مراده تعالى واجب الوقوع.  
 ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾: رقيباً.  
 ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ يقوم بأمرهم.

\*\*\*

(١٠٨) - ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَلَيْهِمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.  
 ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: لا تذكروا آلهتهم التي يعبدونها بما فيها من القبائح ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ﴾ ليتسبب سبكم لأن يسبوا الله.  
 فيه تلوين الخطاب بالعدول عن<sup>(٣)</sup> خطابه ﷺ وحده إلى الخطاب في ضمن الكل؛ لما في مواجهته عليه السلام بما ذكر من خلاف ما كان عليه من الأخلاق الكريمة، إذ لم يكن فعاشاً<sup>(٤)</sup> ولا سبباً.

(١) في (م) و(ك): «أي لا».

(٢) في (ف) و(ح): «تحفل».

(٣) في (ف) و(ح): «فمن»، وفي (ك): «من»، والمثبت من (م).

(٤) في (ك): «فاحشاً».

قال الإمام أبو منصور: كيف نهانا الله تعالى عن سبِّ مَنْ<sup>(١)</sup> يستحقُّ السَّبَّ لثلاث يُسَبُّ مَنْ لا يستحقُّه، وقد أمرنا بقتالهم، وإذا قاتلناهم قاتلونا<sup>(٢)</sup>، وقَتَلَ المؤمن بغير حقٍّ منكرٌ، وكذا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بتبليغ الوحي والتلاوة عليهم، وإن كانوا يكذبونه؟ ثم قال في جوابه: إنَّ السَّبَّ لأولئك مباحٌ غيرُ مفروضٍ، وقتالهم فرضٌ، وكذا التبليغ، وما كان مباحاً فإنه يُنْهَى عما يتولَّد منه ويحدث، وما كان فرضاً لا يُنْهَى عن المتولَّد منه، وعلى هذا يقع الفرق لأبي حنيفة فيمن قطع يد قاطع يده قصاصاً فمات منه<sup>(٣)</sup>، فإنه يضمن الدِّية؛ لأنَّ استيفاء حقِّه مباحٌ، فأخذ بالمتولَّد منه<sup>(٤)</sup>، والإمام إذا قطع يد السَّارق فمات لم يضمن؛ لأنَّه فرضٌ عليه، فلم يُؤْخَذْ بالمتولَّد منه. إلى هنا كلامه<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا لا دلالة في الآية على أنَّ الطَّاعة الواجبة يجب أن تُتْرَكَ إذا أدَّت إلى معصية راجحة كالنَّهي عن المنكر.

بقي هاهنا شيء: وهو أنهم كانوا مقرِّين بالله تعالى وعظمته، وأن الأصنام إنما تُعْبَد ليعاونوا شفعاء عند الله تعالى، فكيف يسبُّونه؟ وأجيب عنه: بأنهم لا يفعلون ذلك صريحاً، لكن ربَّما يُفْضِي فعلهم إلى ذلك، كما قالوا: اترك شتمَ آلهتنا وإلا شتمناك ومَنْ يأمرُك بذلك.

(١) في (م): «ما».

(٢) في (ك) و(م): «قاتلونا»، في (ج) و(ف): «فقتلوا»، والمثبت من «تأويلات أهل السنة».

(٣) «منه» زيادة من (م).

(٤) «وعلى هذا يقع الفرق لأبي حنيفة فيمن قطع يد قاطع يده قصاصاً فمات منه، فإنه يضمن الدية لأن استيفاء حقِّه مباح، فأخذ بالمتولَّد منه» سقط من (ك).

(٥) انظر: «تأويلات أهل السنة» (٤ / ٢٠٧).

ويعضد ذلك قوله: ﴿عَدُوًّا بَغِيْرَ عَلِيٍّ﴾؛ أي: تجاوزاً عن الحقِّ إلى الباطل على جهالة.

حال<sup>(١)</sup>؛ أي: عاديْن، أو مفعولٌ له؛ أي: لعدوانٍ فيهم، أو مصدرٌ للنوع؛ أي: سبًّا عدوًّا.

وقرئ: ﴿عَدُوًّا﴾ بضم الدال وتشديد الواو<sup>(٢)</sup>.

وبما قرَّرنَاه تبيَّن الخلل فيما قيل: إنه عليه السلام كان يطعن في آلهتهم، فقالوا: لتنتهين عن سبِّ آلهتنا أو نهجونَّ إلهك، فنزلت<sup>(٣)</sup>.

فإنَّ عبارة: (نهجونَّ) تأبى عن التَّأويل المذكور، وقد ذكر في «التيسير»<sup>(٤)</sup> سبب النزول على وفق ذلك<sup>(٥)</sup> التَّأويل.

﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾؛ أي: مثل ذلك التزيين العظيم - وهو تزيينُ سبِّ الله تعالى - زينا لكلِّ أمةٍ من أمم الكفار سوء عملهم بالخذلان والتَّخلية بينهم وبين أعمالهم حتى تزيّن لهم.

(١) في (ف) و(ج): «قال».

(٢) وهي قراءة يعقوب. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ٢٠٠)، و«النشر» (٢ / ٢٦١).

(٣) أخرج نحوه الطبري في «تفسيره» (٧ / ٣٠٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ١٣٧٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما وعن غيره. وانظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٢١)، و«الدر المنثور» للسيوطي (٣ / ٣٣٨).

(٤) هو كتاب: «التيسير في التفسير» لنجم الدين، أبي حفص: عمر بن محمد النسفي الحنفي، المتوفى بسمرقند سنة (٥٣٧). انظر: «كشف الظنون» (١ / ٥١٩).

(٥) «ذلك» من (م) و(ك).

وقيل: هو عام؛ أي: زَيْنًا<sup>(١)</sup> لكل أمة عملهم من الخير والشر بإحداث ما يمكنهم منه ويحملهم عليه توفيقاً وتخليلاً.

ويقوي الأول كون الكلام في الكفار، والمشبّه به تزيين سبّ الله تعالى لهم، والتّهديد بقوله: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ بالمجازاة والمعاقبة.

\*\*\*

(١٠٩) - ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللّٰهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ بَآيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللّٰهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ مصدر في موقع الحال؛ أي: جاهدين أيمانهم جهداً، وإنما أقسموا بالله تعالى مؤكّدين تحكماً على رسول الله ﷺ في طلب الآيات واقتراحها وعدم الاعتداد بما رأوا منها.

﴿لَئِنْ جَاءَهُمْ بَآيَةٌ﴾ من مقترحاتهم ﴿لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ لا عندي؛ أي: هو القادر عليها لا أنا حتى آتيكم بها.

﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ استفهام إنكارٍ للسبب<sup>(٢)</sup> مبالغة في المسبب؛ أي: لا تدرون أيها المؤمنون أنّ الآيات المقترحة إذا جاءتهم لا يؤمنون بها<sup>(٣)</sup>، بل أنا أعلم بذلك؛ يعني: أنّ سبب عدم إنزال الآية التي يقترحونها<sup>(٤)</sup> علم الله تعالى بأنّها إذا جاءت لا يؤمنون بها، وذلك أنّ المؤمنين كانوا يطمعون في إيمانهم

(١) «أي زينا» زيادة من (م) و(ح).

(٢) في (ك): «للمسبب».

(٣) «بها» من (م).

(٤) في (ف) و(ح): «يفترونها».

وَيَتَمَنُّونَ مَجِيئَهَا لِيُؤْمِنُوا، فَأَجِيبُوا بِذَلِكَ، ودليله قوله تعالى: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠].

ومنهم من جعل ﴿لَا﴾ مزيدة في القراءة بالفتح<sup>(١)</sup>.

وقرى: ﴿لَا تَوْمِنُونَ﴾ بالتاء<sup>(٢)</sup>، على أن الخطاب للمشركين.

وقرى: ﴿وَمَا يَشْعُرُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: ولا<sup>(٤)</sup> يعلمون أن قلوبهم إذا جاءت كانت كما كانت<sup>(٥)</sup> مطبوعاً عليها فلا يؤمنون بها.

وقيل: ﴿أَنَّهُآ﴾ بمعنى: لعلها، من قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لحماً، ويؤيده قراءة أبي رضي الله عنه: (لعلها)<sup>(٦)</sup>.

وقرى: ﴿إِنَّهَا﴾ بالكسر<sup>(٧)</sup>، على أن ﴿وَمَا يَشْعُرُكُمْ﴾ كلامٌ قد تم؛ أي: وما يشعركم ما يكون منهم، ثم ابتداءً فأعلمهم بقوله: إنها إذا جاءت لا يؤمنون البتة.

\*\*\*

(١١٠) - ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ

يَعْمَهُونَ﴾.

(١) أي: فتح ألف ﴿أَنَّهُآ﴾، والقراءة بالفتح سبعة وسيأتي تخريجها.

(٢) وهي قراءة ابن عامر وحزمة. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٣) انظر: «الكشاف» (٢ / ٥٨).

(٤) في (م) و(ك): «وما».

(٥) «كما كانت» زيادة من (م) و(ك).

(٦) انظر: «معاني القرآن» للفرأ (١ / ٣٥٠)، و«الكشاف» (٢ / ٥٧)، و«المحرر الوجيز» (٢ / ٣٣٣).

(٧) قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم، وباقي السبعة بالفتح. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).



﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ﴾ عطف على ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾، داخلٌ في حكم الاستفهام، وكذا ﴿نَذَرُهُمْ﴾؛ أي: وما يشعركم أننا نقَلِّبُ أفئدتهم؛ أي: <sup>(١)</sup> نطبع على قلوبهم ونُعمي أبصارهم كما كانت، ولم يذكر أسماعهم إذ لا يناسبه التَّغليب، ولهذا أيضاً لم يقل: قلوبهم، بدل ﴿أَفْئِدَتَهُمْ﴾.

ويجوز أن يكون ﴿كَمَا﴾ في قوله: ﴿كَمَا لَرِئُؤُسُوهُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ للتعليل، و(ما) مصدرية؛ أي: يفعل بهم ذلك لكونهم لم يؤمنوا به؛ أي: بما أنزل من الآيات أول وقتٍ جاءهم <sup>(٢)</sup> هدى الله تعالى، ويناسب هذا المعنى آخر الآية.

﴿وَنَذَرُهُمْ﴾: نخليهم ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ متحيرين، لا نهديهم هداية المؤمنين.

وقرئ: (وَيُقَلَّبُ... وَيَذَرُهُمْ) على الغيبة <sup>(٣)</sup>.

وقرئ: (وَتُقَلَّبُ) على البناء للمفعول ورفع (أَفْئِدَتُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ) <sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(١١١) - ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِيَّةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُونَ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَٰكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾.

﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِيَّةَ﴾ كما قالوا: ﴿لَوْ لَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَكِيَّةَ﴾ [الفرقان: ٢١].

(١) بعدها في (ح) و(ف): «وما يشعركم».

(٢) في (م): «وجاهم».

(٣) انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٨)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣٤)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٥٥).

(٤) نسبت للأعمش وغيره. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠)، و«الكشاف» (٢/ ٥٨)،

و«البحر المحيط» (٩/ ٣٥٥).

﴿وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى﴾ كما قالوا: ﴿فَأَتُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الدخان: ٣٦].

﴿وَحَسَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ كما قالوا: ﴿أَوْ تَأْتِي بَالَهُ وَالْمَلَائِكَةُ قَيْلًا﴾ [الإسراء: ٩٢].

(١)، والقُبُل: جمع قَبِيلٍ، بمعنى كفيل؛ أي: كفلاء بما بشرُوا به وأنذروا، أو جمع قَبِيلٍ جمع قَبِيلَةٍ؛ أي: جماعاتٍ، أو مصدرٌ بمعنى: مقابلةً<sup>(٢)</sup>.

وقرئ: (قَبَلًا) بكسر القاف وفتح الباء<sup>(٣)</sup>؛ أي: عياناً.

حالٌ على الوجوه<sup>(٤)</sup> كُلُّهَا مِنْ ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ لعمومه<sup>(٥)</sup>.

﴿مَّا كَانُوا لِلْيَوْمِ مَوْتًا﴾ لا لما<sup>(٦)</sup> سَبَقَ عليهم القضاء بالكفر<sup>(٧)</sup>؛ لأن فيه تعليلَ الحوادث بالتقدير الأزلي، ولا يخفى فسادُه؛ [بل]<sup>(٨)</sup> لبطلان استعدادهم وتبدُّل فطرتهم القابلة بسوء<sup>(٩)</sup> اختيارهم.

(١) في (ك): «قَبَلًا».

(٢) في (ح) و(ف): «مقابل».

(٣) قرأ بها نافع وابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٤) في (ح) و(ف): «القراءات»، والمثبت من (ك) و(م)، وهو الأنسب لأنه لم يذكر سوى قراءتين بينما ذكر ثلاثة وجوه.

(٥) في (ح) و(ف): «بعمومه».

(٦) في (ف) و(ح): «بما»، والمثبت من (ك) و(م)، وهو الموافق «تفسير البيضاوي». ويصح في (لما) تشديد الميم وتخفيفها. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١١٣/٤).

(٧) هكذا علله البيضاوي. انظر: «تفسير البيضاوي» (١٧٨/٢). وما سيأتي رد عليه.

(٨) ما بين معكوفتين من «حاشية الشهاب» (١١٣/٤)، وقد نقل كلام المؤلف لكنه لم يعين قائله، وكذا نقله الألوسي في «روح المعاني» (٣٨٦/٨) وسماه بعض الأفاضل، وفيه مناقشة حسنة للمسألة فانظرها ثمة.

(٩) في (ف): «سوء»، والمثبت من باقي النسخن وهو الموافق لما في المصدرين السابقين.

﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ظرف؛ أي: إلا وقت أن يشاء الله.

﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ أنهم لو أتوا<sup>(١)</sup> بكل آية لم يؤمنوا، فيقسمون بالله<sup>(٢)</sup> جهد إيمانهم على ما لا يشعرون<sup>(٣)</sup>، ولذلك أسند الجهل إلى أكثرهم مع أنه يعمهم؛ لأن المقسمين بعضهم.

أو: ولكن أكثرهم يجهلون أنهم لا يؤمنون عند مجيء الآيات، فيطمعون في إيمانهم ويتمنون نزولها، بين أن الآيات وإن توالَتْ، وشموس البرهان وإن تعالت، فمن قصمته العزة<sup>(٤)</sup>، ووكسته القسمة<sup>(٥)</sup>، لم يزد ذلك إلا ضللاً، فلم يستجد إلا للقسوة حالاً<sup>(٦)</sup>.

\*\*\*

(١١٢) - ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾؛ أي: كما جعلنا لك عدواً جعلنا لكل نبي سبقك عدواً، والحكمة في ذلك الابتلاء والامتحان؛ ليظهر الثبات والصبر، وكثرة الثواب والأجر.

(١) في (ح) و(ف): «أتوا»، والمثبت من (ك) و(م)، وهو الصواب لأن المراد الإتيان لا الإيتاء.

(٢) «بالله»: ليست في (ك).

(٣) «على ما لا يشعرون» من (م) و(ك).

(٤) في (ف): «العدة»، وفي (م): «الغيرة»، وفي (ك): «العرة»، والمثبت من (ح).

(٥) في (م): «القسمة».

(٦) جاءت العبارة في «لطائف الإشارات» (١/ ٤٩٥): «لأن الآيات وإن توالَتْ، وشموس البرهان وإن تعالت، فمن قصمته العزة وكبسته القسمة لم يزد ذلك إلا حيرة وضللاً، ولم يستنجز إلا للشقوة حالاً».

﴿شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ متمردي الصَّنْفَيْنِ، بدل من ﴿عَدُوًّا﴾، أو هما مفعولان و﴿عَدُوًّا﴾ مفعوله الثاني<sup>(١)</sup>، و﴿لِكُلِّ﴾ متعلق به، أو حال منه.

﴿يُوحِي﴾: يلقي في خُفْيَةٍ ﴿بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾: شياطينُ الجنِّ إلى شياطينِ الإنسِ، أو بعضُ أحد الصنفين إلى بعضٍ آخر منه.

﴿زُخْرَفَ الْقَوْلِ﴾: مُزَيَّنَةً ومموَّهَةً<sup>(٢)</sup> بالأباطيل.

﴿غُرُورًا﴾ حال؛ أي: غارَّين، أو: مغرورين، أو مفعول له للغرة<sup>(٣)</sup>.

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ﴾ حذف المفعول لدلالة: ﴿مَافَعَلُوهُ﴾ عليه؛ أي: لو شاء ربك أن لا يفعلوا معاداة الأنبياء وإيحاء الزخارف - على أن الضمير لما ذكر<sup>(٤)</sup> - ما فعلوه، ولكن ما شاء مما<sup>(٥)</sup> اقتضته حكمته، ويجوز أن يكون الضمير للإيحاء.

وفي الآية دلالة على أن الشرور صدورها عنه تعالى بمشيئته.

﴿فَذَرَهُمْ وَمَا بَقَرُوا﴾؛ أي: إذا عرفت أن ذلك بمشيئته تعالى، ومشيئته<sup>(٦)</sup> تابعة لحكمته، فاتركهم وكفرهم، وفيه تهديدٌ ووعدٌ.

\*\*\*

(١) «وعدوا مفعوله الثاني» من (م).

(٢) في (ح) و(ف): «تزيَّنه وتموَّه».

(٣) قوله: «للغرة» كذا في النسخ، وفي «روح المعاني» (٣٩٢ / ٨) ﴿غُرُورًا﴾ مفعول له؛ أي: ليغرُّوهم.

(٤) أي: ما فعلوا ذلك، يعني: معاداة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وإيحاء الزخارف. انظر: «تفسير

البضاوي» (١٧٨ / ٢).

(٥) في (م) و(ك): «لما».

(٦) «ومشيئته» من (م).

(١١٣) - ﴿وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْعَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾.

﴿وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْعَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ عطفٌ على ﴿عُزُورًا﴾ إن جُعِلَ علةً، أو علةٌ لمحذوف؛ أي: ولتصغى إليه جعلنا لكل نبيٍّ عدوًّا، واللام للتعليل أو للعاقبة على الاختلاف في جواز أن يكون فعله تعالى معللاً بالعرض، وليست لامُ الأمر، وإلا لقل: (ولتصغ) بحذف الألف، ولا لامُ القسم؛ لأن عطف قوله: ﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ يأباه، وهذا يدفع كونها للأمر أيضاً.

والضمير في ﴿إِلَيْهِ﴾ و(ليرضوه) لِمَا له ضمير ﴿فَعَلُوهُ﴾.

والصَّغُو: الميل لغرضٍ من الأغراض، يقال: أصغيتُ الإناء: إذا أَمَلْتَه لتجمع ما فيه.

﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾: لأنفسهم ﴿وَلِيَقْتَرِفُوا﴾: وليكتسبوا ﴿مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾ من الآثام، فيتميز الشقي من السعيد.

وترتيب هذه المفاعيل في غاية الفصاحة؛ لأنه أولاً يكون الخداع، فيكون الميل، فيكون الرضى<sup>(١)</sup>، فيكون فعلُ الاقتراف، فكان كلُّ واحدٍ مسبباً<sup>(٢)</sup> عما قبله.

\*\*\*

(١١٤) - ﴿أَفَعَبَرَ اللَّهُ بِتَنَفُّيْ حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾.

(١) في (ف): «الرضاء».

(٢) في (ف) و(ح) و(ك): «سبباً».

﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا ﴾ على إرادة القول؛ أي: قل لهم يا محمد، والهمزة للإنكار، والفاء للعطف على ما دلَّ عليه ما قبله؛ أي: أَأَشْكُ<sup>(١)</sup> لكثرة الجاحدين المفترين<sup>(٢)</sup>، فغير الله تعالى أبتغي - أي: أطلب - حكماً يحكم بيني وبينكم، ويفصل المحقَّ منا من المُبطل.

روي أن مشركي قريش قالوا لرسول الله ﷺ: اجعل بيننا وبينك حكماً<sup>(٣)</sup> من أحبار اليهود، وإن شئت من أساقفة النصارى؛ ليخبرنا<sup>(٤)</sup> عنك بما في كتابهم عن أمرك، فنزلت<sup>(٥)</sup>.

و(غير) مفعول ﴿أَبْتَغِي﴾، وفي تقديمه إيماءً إلى وجوب تخصيصه تعالى بالابتغاء والرضى بكونه<sup>(٦)</sup> حكماً، و﴿حَكْمًا﴾ حال منه، ويحتمل عكسه.

وجوز أن يكون ﴿حَكْمًا﴾ تمييزاً عن (غير)، كقولهم: إن لنا غيرها إبلاً، وهو أبلغ من الحاكم، قيل: ولذلك لا يُوصَفُ به إلا العادل، وفيه: أن المبالغة من جهة التكرُّر، ولا دلالة فيه على الوصف.

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْوَاوِلِّحَالَ﴾ الْكِتَابَ؛ أي: القرآن ﴿مُفَصَّلًا﴾ مبيِّناً فيه الحق والباطل، ممیزاً به الصادق من المفترى، وفيه تنبيه على أن القرآن بإعجازه وتقريره مغني عن سائر الآيات.

(١) في (ح): «الشك»، وفي (ف) و(ك): «أتشك».

(٢) في (ف) و(ح): «الجاهلين المقترفين».

(٣) في (ح) و(ف): «أطلب حكماً يحكم بيننا وبينك».

(٤) في (م): «فيخبرنا».

(٥) انظر: «النكت والعيون» (٢/ ١٦٠)، و«زاد المسير» (٣/ ١١٠).

(٦) في (ح) و(ف): «والرضاء يكون».

ثم أكد الدلالة على أن القرآن حق - يعلم أهل الكتاب أنه حق؛ لتصديقه ما عندهم وموافقته لهم من غير قراءته ﷺ لكتابهم<sup>(١)</sup> - بجملة استئنافية وهو قوله:

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِحَقِّ النَّبِيِِّّ الْأَوَّلِينَ عَلَّمُوا أَنَّهُ مُمَرَّلٌ﴾ قرئ بالتخفيف والتشديد<sup>(٢)</sup>.

﴿مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ إنما وصف الكل بالعلم تنزيلاً للجاهلين منهم لتمكُّنهم منه منزلة العالم،

وقيل: المراد: مؤمنو أهل الكتاب.

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَرِّينَ﴾ أنهم يعلمون ذلك، أو أنه منزل من ربك بالحق لكثرة جحودهم وكفرهم، وهو<sup>(٣)</sup> من باب التهييج والإلهاب.

أو خطاب لكل أحد؛ أي: لما تعاضدت الأدلة وبهرت فلا ينبغي لأحد أن يرتاب فيه.

وقيل: الخطاب للرسول عليه السلام والمراد أمته.

\*\*\*

(١١٥) - ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾؛ أي: تمت كل كلمة من ربك<sup>(٤)</sup>، ومعنى (تمت): استمرت، لا أنه كان بها نقص فكمّلت وبلغت الغاية.

(١) في (ف) و(ح): «قراءة كتابهم».

(٢) قرأ بالتشديد ابن عامر وحفص، والباقيون بالتخفيف. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٣) في (م) و(ك): «فهو».

(٤) «من ربك» من (ك) و(م).

﴿صِدْقًا﴾ في الأخبار والمواعيد ﴿وَعَدْلًا﴾ في الأحكام والأقضية، نُصبا على الحال، أو التَّمييز، أو المفعول له.

﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَتِهِ﴾ لا أحد يقدر أن يحرف شيئاً منها شيوعاً وذياعاً كما فعل بالتَّوراة، على أن المراد بها القرآن، فيكون ضماناً من الله تعالى بحفظه، إذ لا نبي ولا كتاب بعده ينسخه ويبدل أحكامه.

وقرئ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: ما تكلم به، أو القرآن.

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ لِمَا يَقُولُونَ ﴿الْعَلِيمُ﴾ بما<sup>(٢)</sup> يُضْمَرُونَ، فلا يُهمَلهم وإن أمهلهم.

\*\*\*

(١١٦) - ﴿وَأَنْ تَطْعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾.

﴿وَأَنْ تَطْعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: أكثر النَّاسِ ﴿يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لأن أكثرهم يتبعون أهواءهم.

وقيل: المراد بـ ﴿الْأَرْضِ﴾: أرض مكة.

﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾؛ أي: الآراء الفاسدة والأهواء الباطلة، وظنوا أن آباءهم كانوا على الحق، وهم يقلدونهاهم<sup>(٣)</sup>، فإنَّ الظَّنَّ يُطْلَقُ على ما يُقَابَلُ العلم.

﴿وَأِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾؛ أي: يُقَدِّرُونَ أَنَّهُمْ على شيء، أو يكذبون في قولهم: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ كَذَا وَأَحَلَّ كَذَا، فَإِنَّ الْخَرْصَ التقديرُ والكذبُ.

(١) وهي قراءة الكوفيين عاصم وحزمة والكسائي، وقرأ باقي السبعة بالجمع. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٢) في (ف) و(ج): «لما».

(٣) في (ف) و(ج): «يقتدونهم».



(١١٧) - ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾.

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾؛ أي: أعلم بالفریقین، و﴿مَنْ﴾ إمّا موصولة أو موصوفة، وهي في محل النصب بفعلٍ دلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، لا به؛ لأن (أفعل) لا يعمل في الظاهر في مثل هذه الصورة.

أو في محلّ الجرّ لا بإسقاط حرف الجر وإبقاء عمله لدلالة ﴿بِالْمُهْتَدِينَ﴾ عليه؛ لأن مثله لا يجوز إلّا في ضرورة الشعر، بل بإضافة ﴿أَعْلَمُ﴾ إليه.

أو استفهامية في محلّ الرّفْع بالابتداء، والخبر ﴿يَضِلُّ﴾ والجملة معلق<sup>(١)</sup> عنها الفعل المقدّر، وعلى هذا صرّفه عن وفاق قسيمه تعجبياً من<sup>(٢)</sup> شأن المضلّين المتّبعين للظنّ الكاذبين<sup>(٣)</sup>، وإبعاداً لهم.

وقرئ: (مَنْ يَضِلُّ) بضم الياء<sup>(٤)</sup>؛ أي: يضلّه الله؛ أي: أعلم المضلّين، من قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿مَنْ يَضِلِلِ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٨٦]، أو أضلّته<sup>(٦)</sup>: إذا وجدته ضالّاً.

والتفضيل في العلم بكثرته، وإحاطته بالوجوه التي من شأن العلم أن يتعلّق بها، ولزومه<sup>(٧)</sup>، وكونه بالذات لا بالغير.

\*\*\*

(١) في (ف): «متعلق».

(٢) في (ح) و(ف): «تعجباً في».

(٣) في (م): «الكاذب».

(٤) نسبت للحسن وغيره. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٨).

(٥) في النسخ: «من قولهم»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٧٩).

(٦) في (ف) و(ح): «أو أضله».

(٧) في (م): «ولدوامه»، والمثبت من باقي النسخ و«تفسير البيضاوي» (٢/ ١٨٠).

(١١٨) - ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾: مسبَّبٌ عن إنكار<sup>(١)</sup> اتباع المضللين الذين يحلُّون الحرام ويحرِّمون الحلال، وذلك أنهم كانوا يقولون للمسلمين: إنكم تعبدون الله، فما قَتَلَ اللهُ أَحَدٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِمَّا قَتَلْتُمْ أَنْتُمْ، فقليل للمسلمين: إن كنتم متحقِّقين بالإيمان فكلوا مما ذُكِّرَ اسْمُ اللهِ عليه خاصَّة، دونَ ما ذُكِّرَ عليه اسمُ غيره من آلهتهم، أو مات حتفَ أنفه.

وما ذُكِّرَ اسْمُ اللهِ عليه هو المذكَى باسم الله تعالى.

﴿إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِهَا يَقْتَضِي مَا ذُكِّرَ، وقد دلَّ<sup>(٢)</sup> هذا على شرطٍ محذوفٍ جوابه: ﴿فَكُلُوا﴾.

\*\*\*

(١١٩) - ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنْ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾.

﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾: وأيُّ غرضٍ لكم في أن لا تأكلوا.

﴿وَمِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ وتحرَّجوا من<sup>(٣)</sup> أكله.

قيل: هو كلام على القلب؛ إذ المراد: أن تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه، فقلبَ مبالغةً في صونهم عن أكل ما حُرِّمَ عليهم، وأنهم ليسوا مما يهْمُونَ بذلك فيحتاجون<sup>(٤)</sup>

(١) في (م) و(ك): «سبب عن إنكارهم»، والمثبت من باقي النسخ و«تفسير البيضاوي» (٢/ ١٨٠) ..

(٢) في (ك): «حل».

(٣) في (م): «ويتحرَّجوا من»، وفي (ف) و(ح): «ويتحرَّجوا عن»، والمثبت من (ك).

(٤) في (ف) و(ح): «محتاجون».

إِلَى التَّيْبَةِ، وَأَنَّهُمْ مِنْ شِدَّةٍ<sup>(١)</sup> الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْحَرَامِ كَادُوا يَتْرَكُونَ مَا أُحِلَّ لَهُمْ تَوْرِعًا، وَلِهَذَا رَتَّبَ الْوَعِيدَ عَلَى تَجَاوُزِ الْحَدِّ.

﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَآحَرَمَ عَلَيْكُمْ﴾: وَقَدْ بَيَّنَّ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ مِمَّا لَمْ يَحْرَمْ؛ يَعْنِي فِي هَذِهِ السُّورَةِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى مَا نُقِلَ مَكِّيَّةٌ، وَنَزَلَتْ<sup>(٢)</sup> فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَالتَّفْصِيلُ الْوَاقِعُ فِي (الْبَقَرَةِ) وَ(الْمَائِدَةِ) مُتَأَخِّرٌ<sup>(٣)</sup> فِي النُّزُولِ؛ لِأَنَّهُمَا مَدْنِيَتَانِ.

وَقَرَأَ: ﴿فَصَّلَ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ، وَكَذَا ﴿حَرَّمَ﴾<sup>(٤)</sup>.

﴿إِلَّا مَا أَضْطَرُّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ؛ أَي: مِمَّا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ<sup>(٥)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿مَا﴾ مُصَدَّرِيَّةً، وَ﴿مَا أَضْطَرُّرْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup> فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مَفْرَغٌ؛ أَي: مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا وَقْتَ اضْطِرَارِكُمْ إِلَيْهِ؛ يَعْنِي فِي حَالِ الضَّرُورَةِ، فَإِنَّهُ حَيْثُ ذِ حَلَالٌ.

﴿وَإِنْ كَثِيرًا يَظْلُونَ﴾ فَيَحْلُلُونَ وَيَحَرِّمُونَ ﴿بِأَهْوَاءِهِمْ بَغَيْرِ عِلْمٍ﴾: بِتَشْهِيهِمْ مِنْ غَيْرِ تَمَسُّكِ بِدَلِيلٍ يَفِيدُ الْعِلْمَ.

(١) فِي (م) وَ(ك): «لَشِدَّة».

(٢) فِي (ف) وَ(ح): «وَيَذْكُر».

(٣) فِي (ك): «مَأْخَرَةً».

(٤) قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَنَافِعٌ ﴿وَقَدْ فَصَّلَ﴾ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالصَّادِ، وَالْبَاقُونَ بَضْمِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحَفْصٌ: ﴿مَآحَرَمَ﴾ بَفَتْحِ الْحَاءِ وَالرَّاءِ، وَالْبَاقُونَ بَضْمِ الْحَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ. انْظُرْ: «التَّيْسِير» (ص: ١٠٦).

(٥) «عَلَيْكُمْ» سَقَطَ مِنْ (ك).

(٦) فِي (م) وَ(ك): «أَنْ تَكُونَ ﴿مَا﴾ مُصَدَّرِيَّةً وَمَا فِي ﴿مَا أَضْطَرُّرْتُمْ﴾»، وَهَذَا يُوْهِمُ أَنَّ الْمَصَدَّرِيَّةَ هِيَ غَيْرُ الَّتِي فِي ﴿مَا أَضْطَرُّرْتُمْ﴾، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا هِيَ.

وقرئ: ﴿ليضلون﴾ بضم الياء وفتحها<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾: المتجاوزين الحقَّ إلى الباطل، والحلال إلى الحرام.

\*\*\*

(١٢٠) - ﴿وَدَرُوا ظَهْرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ.

﴿وَدَرُوا ظَهْرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾: ما يُعلن به وما يُسرُّ، أو: ما يعمل بالجوارح وما بالقلب،

وقيل: الزنا في منازلهنَّ واتخاذ الأخدان؛ قال الضَّحَّاك: كان أهل الجاهلية يرون ما كان من الزنا سرًّا حلالاً، فحرَّم بهذه الآية<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ﴾: يكتسبون<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١٢١) - ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجِدُوا لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ظاهر في تحريم المتروك عليه اسم الله تعالى عمداً أو نسياناً، وعليه أحمد ومالك وداود، خلافاً للشافعي؛ لقوله عليه

(١) قرأ الكوفيون: ﴿ليضلون﴾ بضم الياء، والباقون بفتحها. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨ / ١٤).

(٣) في (م) و(ك): «يكتسبون».

السلام: «ذبيحة المسلم حلالٌ وإن لم يذكر اسم الله عليه»<sup>(١)</sup>، وفرّق أبو حنيفة بين العمد والنسيان، وأوّله<sup>(٢)</sup> بالميتة، وما ذكر اسم غير الله عليه، لقوله<sup>(٣)</sup>: ﴿أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾ الواو للاستئناف، أو للعطف على جملة استئنافية للتعليل، حُذِفَتْ لدلالة باقي الكلام عليها؛ أي: إنه حرام وإنه لفسق، الضمير لمصدر الفعل الذي دخل عليه التّهي؛ أي: وإن الأكل منه لفسق، أو للموصول إما بحذف المضاف؛ أي: وإن أكله، وإما بجعل ما لم يذكر اسم الله عليه نفسَ الفسق، ويجوز أن يكون الضمير الثاني على تقدير التقدير لعدم ذكر اسم الله تعالى.

﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ﴾؛ أي<sup>(٤)</sup>: لَيُوسُوسُونَ ﴿لِأُولِيَآيِهِمْ﴾ من المشركين ﴿لِيُجْنِدُوا لَهُمْ﴾ بقولهم المنقول فيما سبق، وهو يؤيد التّأويل بالميتة. ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ في استحلال ما حرّم ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ لَأَنَّ مَنْ اتَّبَعَ غيرَ الله تعالى في دينه فقد أشرك، جواب قسم مقدّر<sup>(٥)</sup> قبل الشرط سادّ مسدّد جوابه؛ أي: والله. وقيل: حُذِفَ الفاء لدخول الشرط على الماضي، ورُدَّ بأنّه يقع ضرورة فلا تكون في القرآن.

(١) رواه أبو داود في «المراسيل» (٣٧٨) عن الصلت السدوي، وعلمته مع الإرسال جهالة الصلت كما ذكر ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»، ورواه الحارث ابن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٤٧٨/١ - ٤٧٩) عن راشد بن سعد. قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٢٨١/٥): هذا إسناد مرسل ضعيف. وانظر: «نصب الراية» للزيلعي (١٨٣/٤).

(٢) في النسخ جميعها: «أولاه»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (١٨٠/٢).

(٣) «لقوله» سقط من (ف) و(ح).

(٤) «أي»: ليست في (م) و(ك).

(٥) في (م) و(ك): «القسم المقدّر».

(١٢٢) - ﴿أَوْمَنَ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿أَوْمَنَ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ الهمزة للإنكار، والواو للعطف على مقدرٍ دلَّ عليه ما قبله؛ أي: هل يكون المهتدي كالضَّالِّ وَمَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ؟

وقرئ: ﴿مَيِّتًا﴾ على الأصل<sup>(١)</sup>.

﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ﴾ إنما زاد: ﴿فِي النَّاسِ﴾ تقويةً للنور؛ فإنَّ المشي بينهم يعجز عنه مَنْ<sup>(٢)</sup> في نور بصره ضعف.

﴿كَمَنْ مَثَلُهُ﴾: صفته، وهو مبتدأ خبره: ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ على سبيل الحكاية، يعني: أنه إذا وُصفَ يقال له ذلك، والجملة صلة<sup>(٣)</sup> (مَنْ)؛ أي: كَمَنْ صفته هذه، وقوله:

﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ حالٌ من المستكنِّ في الظُّرف، والعاملُ معنى<sup>(٤)</sup> الاستقرار، لا مِنْ البارز في ﴿مَثَلُهُ﴾ للفصل.

وهو مَثَلٌ لِمَنْ بقي في الضَّلالة<sup>(٥)</sup> لا يفارقها بحال، وما سبق مَثَلٌ لِمَنْ هداه الله تعالى وأنقذه من الضلال<sup>(٦)</sup>، وجعل له نورَ البصيرة يميِّز به بين الحق والباطل بالتأمُّل

(١) وهي قراءة نافع. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٢) في النسخ جميعها: «ما»، ولعل الصواب المثبت.

(٣) في (م) و(ك): «صفة».

(٤) في (ف): «يعنى».

(٥) في هامش (ف): «من قال: على الضلالة، كأنه غافل عن قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ هَٰذَا أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾

[سبأ: ٢٤]. منه».

(٦) «لا يفارقها بحال وما سبق مثل لمن هداه الله تعالى وأنقذه من الضلال» سقط من (ك).

في الآيات والبيّنات، وكلاهما من قبيل الاستعارة التّمثيلية؛ إذ لا ذكر للمشبه صريحاً، ولا دلالة بحيث<sup>(١)</sup> ينافي الاستعارة، وهذا كما تقول في الاستعارة الإفرادية: أَيْكون الأسد كالثعلب؟ أي: الشّجاع كالجبان<sup>(٢)</sup>؟.

﴿كَذَلِكَ﴾؛ أي: مثّل ذلك التّزيين، والإشارة إلى ما في قوله: ﴿زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، أو قوله: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]. ﴿زَيْنَ لِّلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ والآية نزلت في حمزة وأبي جهل، وقيل: في عمر أو عمّار رضي الله عنهما وأبي جهل<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١٢٣) - ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُّجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ﴾؛ أي: كما جعلنا في مكّة أكبر مجريها ليمكروا فيها ﴿جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُّجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾ ﴿جَعَلْنَا﴾ بمعنى: صيّرنا، ومفعوله<sup>(٤)</sup> الأول ﴿أكبر مجرميها﴾، و﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ﴾ مفعولها الثاني. ويجوز أن يكون ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ﴾ ظرفاً لغواً، والمفعول الثاني ﴿لِيَمْكُرُوا﴾ على أن الجعل بمعنى التّمكن<sup>(٥)</sup>. و﴿أكبر﴾ على هذين الوجهين مضاف إلى ﴿مُجْرِمِيهَا﴾.

(١) في (ف) و(ح): «حيث».

(٢) في (ف) و(ح): «كالمحتال».

(٣) انظر ما ورد من روايات في الأسباب المذكورة في «تفسير الطبري» (٩/ ٥٣٣ - ٥٣٤)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٤/ ١٣٨١)، و«أسباب النزول» للواحيدي (ص: ٢٢٤)، و«الدر المنثور» (٣/ ٣٥٢).

(٤) في (ح) و(ف): «ومفعولها».

(٥) في هامش (ف): «ومن وهم أن الجعل على كلا الوجهين بمعنى التمكن فقد وهم. منه».

وأجاز أبو البقاء أن يكون ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ بدلاً من ﴿أَكْثَرِ﴾<sup>(١)</sup>.

وأجاز ابن عطية أن يكون ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ المفعول الأول، و﴿أَكْثَرِ﴾ المفعول الثاني، والجعل بمعنى التّصيير، أو بمعنى التّمكن، على أن يكون الكلام من قبيل: ﴿أَغْصِرْ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]<sup>(٢)</sup>.

ويردّهما أن أفعل التفضيل إذا كان بـ (من) <sup>(٣)</sup> ملفوظاً بها أو مقدّراً أو مضافاً إلى نكرة، كان مفرداً مذكراً دائماً، سواءً كان لمذكرٍ أو مؤنّث، مفرداً أو مثني أو مجموع، فإذا أنث أو ثني أو جُمع طابق ما هو له في ذلك، ولزمه أحد الأمرين: إما الألف واللام، أو الإضافة إلى معرفة، وعلى الوجهين المذكورين يلزم أن يبقى ﴿أَكْثَرِ﴾ مجموعاً، وليس فيه الألف واللام، ولا هو مضافٌ إلى معرفة، واللازم باطل<sup>(٤)</sup>.

وتخصيص الأكابر<sup>(٥)</sup> لأنهم أقوى على استتباع الناس في المكر بهم.

وقرئ: (أكبر مجرميها)<sup>(٦)</sup>، وعلى هذه القراءة يمكن تمشية الوجهين المردودين على القراءة السابقة.

﴿وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ لأن وباله يحقّق بهم ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ بذلك.

\*\*\*

(١) انظر: «الإملاء» (ص: ٥٣٦).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٤١).

(٣) في (ف) و(ح): «من من».

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٨٤)، وتعقبه الشهاب في «حاشيته على البيضاوي» (٤/ ١٢٢).

(٥) «ليس فيه الألف واللام ولا هو مضاف إلى معرفة واللازم باطل وتخصيص الأكابر» سقط من (ك).

(٦) انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٨٥).



(١٢٤) - ﴿وَإِذَا جَاءَ تَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى تُؤْتِيَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ أَلَمْ يَعْلَمُوا حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾.

﴿وَإِذَا جَاءَ تَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ﴾؛ أي: بتلك الآية ﴿حَتَّى تُؤْتِيَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ لم يقولوا: مثل ما أوتي محمد؛ لأنهم كانوا في مقام الإنكار لذلك، وفيما روي أن أبا جهل قال: زاحمنا بني عبد مناف، حتى إذا صرنا كفرسي رهان قالوا: منا نبيُّ يوحى إليه، والله لا نرضى به ولا نتبعه إلا أن يأتينا وحي كما يأتيه، فنزلت<sup>(١)</sup>.

قوله: (كما يأتيه) لا يناسب النكتة المذكورة<sup>(٢)</sup>، وعلى صحة ما روي الجمع في (قالوا) لأن مَنْ تَبِعَهُ مِنْ<sup>(٣)</sup> قریش رضوا بقوله، فنزلوا منزلة القائِلين.

﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ استئناف للردِّ عليهم بأنَّ النبوة ليست بـكبير النفس ولا بالمال والجاه، إنما هي لخصائص<sup>(٤)</sup> يخصُّ الله تعالى بها مَنْ يشاء من عباده، ويصطفي بها مَنْ يعلم أنه يصلح لها، وهو يعلم بالمحل الذي يضعها فيه.

فناصب ﴿حَيْثُ يَعْلَمُ﴾ محذوفٌ مدلول<sup>(٥)</sup> عليه بـ﴿أَعْلَمُ﴾، لا به؛ لأن أفعَلَ التفضيل لا يعمل في المفعول به، و﴿حَيْثُ﴾ هاهنا مفعولٌ به<sup>(٦)</sup>؛ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤ / ١٧٨)، و«زاد المسير» (٣ / ١١٨). والخبر أيضاً في «سيرة ابن هشام»

(٢ / ١٥٧)، ونحوه في «معجم الطبراني» (٢٤ / ٣٤٧).

(٢) «المذكورة» من (م) و(ك).

(٣) في (ح) و(ف): «في».

(٤) في (م) و(ك): «بخصائص».

(٥) في (م) و(ك): «محذوفاً مدلولاً».

(٦) في هامش (ف): «صرح بذلك في «مغني اللبيب»، وفيه رد لاعتراض سعد الدين بأن فيه إخراج =

المعنى: أنه تعالى يعلم نفس المحل المستحق لوضع الرسالة فيه لأشياء في<sup>(١)</sup> المحل.

وقرئ: ﴿رسالاته﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا﴾ من أكابرها ﴿صَغَارٌ﴾: هوان وحقارة<sup>(٣)</sup> بعد كبرهم وعظمتهم مكان ما يفترون من عز<sup>(٤)</sup> النبوة وحشمة الرسالة، وفيه دلالة على أن المجرم يستحق الذل والهوان، وأن الرسل إنما فازوا بتلك العزة لعصمتهم<sup>(٥)</sup> عن الجرائم.

﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ يوم القيامة، وقيل: تقديره: من عند الله، ويأباه الفصل به<sup>(٦)</sup> بين الصغار والعذاب؛ لأن كلاهما من عند<sup>(٧)</sup> الله تعالى.

ويمكن أن يُقال: إنه من قبيل الفصل بين المعطوفين بما له تعلق بهما، ويأتي نظيره في هذه السورة.

﴿وَعَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ في الدارين من القتل والأسر وعذاب النار.

﴿بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾: بسبب مكرهم، أو جزاء عليه.

= (حيث) عن الظرفية. منه.

(١) في (م): «فيه لا يتنافى»، وفي (ك): «فيه لا تنافي».

(٢) قرأ ابن كثير وحفص: ﴿رِسَالَتُهُ﴾، والباقون بالجمع وكسر التاء. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٣) في (ح) و(ف): «وحقار»، وفي (ك): «وحقرة».

(٤) في (ف) و(ح): «مكان ما يقتربون من غير».

(٥) في (ح) و(ف): «بتلك بعصمتهم».

(٦) «به» من (م).

(٧) في (ف) و(ح): «من عذاب».

(١٢٥) - ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾: يوفقه للإيمان، ويعرفه طريق الحق<sup>(١)</sup>.

﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ شرح الصدر وتوسيعه كناية عن تنوير الباطن وتصفية الاستعداد<sup>(٢)</sup> عما ينافي قبول الحق من ظلمات الشكوك والشبه، فيصدق الرغبة في الإيمان.

﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ﴾؛ أي: يخذله ولا يوفقه.

﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا﴾ قرئ بالتخفيف والتشديد<sup>(٣)</sup>.

ضيق الصدر كناية عن<sup>(٤)</sup> يكدر الباطن، ويزيل الاستعداد، ويميل النفس إلى الشهوات، فينبو<sup>(٥)</sup> عن الحق، وينقبض عنه فلا يقبله.

﴿حَرَجًا﴾: شديد الضيق، وقرئ بفتح الراء<sup>(٦)</sup> وصفاً بالمصدر.

﴿كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ﴾ مثل لمن يزاوُلُ أمراً ممتنعاً لا تسعه<sup>(٧)</sup> قدرته؛ لأن

(١) في هامش (ف): «يعني: ﴿مَنْ قَبِلَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَوْ تَكُونُ آمَنَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُكْسَبَتْ﴾. منه».

(٢) في (ف): «وتصفيته للاستعداد».

(٣) قرأ جمهور السبعة: ﴿ضَيِّقًا﴾ بتشديد الياء، وابن كثير بتخفيفها. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٤) كذا في النسخ، ولعل الصواب: (عما).

(٥) في (م) و(ك): «فتبهرأ».

(٦) قرأ نافع وأبو بكر بكسر الراء، والباقون بفتحها. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٧) في (ك): «بسعة».

صعود الإنسان إلى السماء أمرٌ خارج عن طوقه العاديّ، وقيل لمن ينبو عن الشيء ويتباعد مبالغاً في الهرب منه والتجافي<sup>(١)</sup>.

وأصل ﴿يَصْعَدُ﴾: يَتَصَعَّد، وقد قرئ به<sup>(٢)</sup>، وقرئ: ﴿يَصْعَدُ﴾ من صَعِد<sup>(٣)</sup>، و﴿يُصْعِدُ﴾ من أَصْعَد<sup>(٤)</sup>، و﴿يَصَّاعِدُ﴾ بمعنى يتصاعد<sup>(٥)</sup>.

ومعنى ﴿فِي السَّمَاءِ﴾: في مدارج السَّماء، وهذا أبلغ من: إلى السماء.

﴿كَذَلِكَ﴾؛ أي<sup>(٦)</sup>: مثَل ذلك التَّضييق ﴿يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ﴾: العذاب، أو الخذلان، أو الفعل المؤدِّي إلى العذاب.

﴿عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وضع المُظْهَر<sup>(٧)</sup> موضع المُضْمَر للتعليل.

\*\*\*

(١٢٦) - ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ﴾.

(١) وفي هذا النصّ معجزة من أبلغ المعجزات القرآنية، وذلك أنّه تبيّن في عصرنا أنّ الضغط الجوي يخف كلما ارتفع الإنسان في الجو حتى يتلاشى، وأن الإنسان كلما صعد في السماء ضاق صدره حتى يصل لدرجة الاختناق. وحينما تركب الطائرة لا تشعر بشيء من هذا القليل، لأن أجهزة الطائرة قد صَغَطَت الهواء ثمانية أمثال، ليكونَ الضغطُ الجويّ ونسبةُ الأكسجين موافقةً لما هي عليه في سطح الأرض، فلو تعطلت أجهزة الضغط فجأة في الجوّ فسوف يموت الركاب إن لم تهبط الطائرة.

(٢) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢).

(٣) وهي قراءة ابن كثير. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٤) انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٤).

(٥) وهي قراءة أبي بكر عن عاصم. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٧).

(٦) «أي»: ليست في (م) و(ك).

(٧) في (م) و(ك): «الظاهر».

﴿وَهَذَا﴾؛ أي: الإسلام، أو ما ذكر من التوفيق والخذلان ﴿صِرَاطُ رَبِّكَ﴾: طريقه الذي ارتضاه، أو طريقه الذي اقتضته حكمته.

﴿مُسْتَقِيمًا﴾ لا عوج فيه، ولا ميل إلى شيء من الجوانب، أو عادلاً مطَّرداً، وهو <sup>(١)</sup> حالٌ مؤكدة؛ لأنَّ صراطه تعالى لا يكون إلا مستقيماً، والعامل فيه <sup>(٢)</sup> معنى الإشارة.

﴿قَدْ فَصَّلْنَا لَآيَاتٍ لِّعَوْمٍ يُدْكَرُونَ﴾؛ ليعلموا <sup>(٣)</sup> أنَّه القادرُ على ما يشاء، وأنَّ الخيرَ والشرَّ بقضائه وقدره، وأنَّه عالمٌ بأحوال العباد، عادلٌ فيما يفعل <sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(١٢٧) - ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ﴾ إضافة الدَّارِ إن كانت إلى السَّلام الذي هو اسم من أسماء الله تعالى فتعظيم ورفع من شأنها، وإشارة إلى أنها دار لا نقص فيها ولا آفة ولا عيب، وإلا فبمعنى السَّلامة من المكاره، أو: دارٌ تحيِّتهم فيها سلام.

﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾: في نُزُلِهِ وضيافته، كما نقول: نحن اليوم عند فلان؛ أي: في كرامته وضيافته، ويحتمل أن يكون قوله: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ فيما سبق من قوله تعالى: ﴿صَغَارُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ بهذا المعنى على التهكم، وقيل: في ضمانه، كقولك: له عندي حق.

﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾: محبُّهم، أو: ناصرهم <sup>(٥)</sup> على أعدائهم

(١) «وهو» من (م) و(ك).

(٢) في (م) و(ك): «فيها»، والحال تذكر وتؤنث.

(٣) في (م) و(ك): «فيعلمون».

(٤) في (م) و(ك) زيادة: «بهم».

(٥) في (م) و(ك): «وناصرهم»، والصواب المثبت. انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٤)، و«روح المعاني» (٨/ ٤٣٠).

﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: بسبب أعمالهم، أو متولّيهم بجزائها.

\*\*\*

(١٢٨) - ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا يَمَعَشَرَ الْجِنِّ قَدْ اسْتَكَثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَمَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوٍ لَكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَيَوْمَ نُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا﴾ منصوبٌ بإضمار: نقول، أو قائلين ﴿يَمَعَشَرَ الْجِنِّ﴾ وهذا أولى من إضمار اذكر مفعولاً به<sup>(١)</sup>؛ لخروجه عن الظرفية، والحاجة إلى تقدير القول في ربط ما بعده، والضمير لمن يُحْشَرُ من الثقلين<sup>(٢)</sup>.

وقرئ: ﴿يُحْشَرُهُمْ﴾ بالياء<sup>(٣)</sup>.

والمراد من الجن: الشياطين.

﴿قَدْ اسْتَكَثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾: من إغوائهم، أو: منهم بأن جعلتموهم أتباعكم فحشروا معكم، يقال: استكثر الأمير من الجند<sup>(٤)</sup>.

﴿وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾ الذين أطاعوهم: ﴿رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ استمتع الإنس بالجن لدلائهم على شهواتهم، وما يتوصل به إليها من الحيل،

(١) أي: من نصب اليوم مفعولاً به بفعل مضمر هو: اذكر. انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٩٧).

(٢) في هامش (ف): «قال الليث: المعشر كل جماعة أمرهم واحد نحو معشر المسلمين من التهذيب. منه».

(٣) وهي قراءة حفص، وقرأ الباقر: (نحشروهم). انظر: «التيسير» (ص: ١٠٧). ووقع في النسخ جميعها: «يحشروهم».

(٤) في (ف) و(ح): «الجنود».

واستمع<sup>(١)</sup> الجن بالإنس لطاعتهم ومساعدتهم على مرادهم وما يشتهون من إغوائهم.

وقيل: استمتع الإنس بهم ما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يُعَذِّبُونَ رِجَالًا مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ٦]، واستمتع الجن بهم اعترافهم للجن<sup>(٢)</sup> بأنهم يقدرون على الدفع عنهم وإجارتهم لهم.

﴿وَبَلَّغْنَا آجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا﴾؛ أي: البعث، وهو اعتراف منهم بطاعة الشيطان<sup>(٣)</sup> في الدنيا، والتكذيب بالبعث، وتحسُّر على حالهم.

﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ﴾: منزلكم، أو: ذاتُ مَثْوَاكم<sup>(٤)</sup>.

﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حال، عاملها ﴿مَثْوَاكُمْ﴾ إن جعل مصدرًا، ومعنى الإضافة إن جعل مكانًا.

﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ من عصاة المؤمنين، واستعمال (ما) في ذوي العقول شائع، كما في قوله تعالى ﴿إِلَّا مَا رَجِمَرْتَنِي﴾ [يوسف: ٥٣]، وفي قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٣].

أو: من الأوقات التي يخرجون فيها من النار، وهو ما ذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، من أنه يُفْتَح لهم وهم في النار بابًّا إلى الجنة،

(١) في (ك): «واستمع».

(٢) في (م) و(ك): «بالجن».

(٣) في (م) و(ك): «الشياطين».

(٤) في (م) و(ك): «منزلكم».

فَيُسْرِعُونَ نَحْوَهُ، فَإِذَا صَارُوا إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> سُدَّ عَلَيْهِمُ الْبَابُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤].

وقيل: من الأوقات التي يُنْقَلُونَ فِيهَا مِنَ النَّارِ إِلَى الزَّمِيرِ. وفيه من الحاجة إلى صرف النار من <sup>(٢)</sup> معناها العلمي إلى معناها <sup>(٣)</sup> اللغوي.

وقيل: إلا ما شاء الله <sup>(٤)</sup> قبل الدُّخُولِ.

ولا وجه له؛ لأنَّ حَكَمَ الْخُلُودِ وَالْأَبَدِ بَعْدَ الدُّخُولِ، ومن <sup>(٥)</sup> جهة المُنْتَهَى لا من جهة المَبْتَدَأِ <sup>(٦)</sup>.

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾ في أفعاله وأقواله ﴿عَلِيمٌ﴾ بأفعال عبادِهِ وأحوالِهِم.

\*\*\*

(١٢٩) - ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّدُ بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ﴾؛ أي: مثل ما فعلنا من تمكين الجنِّ من إغواء الإنس ﴿نُؤَيِّدُ بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾؛ أي: نجعلُ بَعْضَ الظَّالِمِينَ وَالْيَأْ عَلَى بَعْضٍ يَسْخَرُونَهُمْ وَيُغْوَوْنَهُمْ <sup>(٧)</sup>.

(١) «إليه»: ليست في (م) و(ك).

(٢) في (ح) و(ف): «عن». ووقع في (ك): «إلى حرف»، مكان: «إلى صرف النار».

(٣) «معناها» من (م). والمراد بالمعنى العلمي: أنها دار العذاب. انظر: «روح المعاني» (٤٣٧/٨).

(٤) اسم الجلالة غير موجود في (ك).

(٥) في (ح) و(ف): «من» دون واو.

(٦) وقعت العبارة في (ك) هكذا: «ولا وجه له؛ لأنَّ صرفَ النَّارِ عن حَكَمِ الْخُلُودِ وَالْأَبَدِ بَعْدَ الدُّخُولِ، ومن جهة المُنْتَهَى لا من جهة المَبْدَأِ».

(٧) في (م): «ويعدونهم».



أو: نجعل بعضهم يتولّى بعضاً يغويهم، أو: نجعل بعضهم أولياء بعض وقرناءهم يوم القيامة كما كانوا في الدنيا.

﴿يَمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ بسبب ما كسبوا من الكفر والمعاصي.

\*\*\*

(١٣٠) - ﴿يَمَعَشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا شَٰهَدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا وَشَٰهَدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾.

﴿يَمَعَشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ قدّم الجنّ لأنّ الخطاب للتوبيخ.

﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾: مِنْ جُمْلَتِكُمْ، وهم رسل الإنس.

عن الكلبي: كانت الرُّسل قبل نبينا ﷺ يُبعثون إلى الإنس، وهو عليه السلام بُعث إلى الثَّقَلَيْنِ<sup>(١)</sup>.

وقيل: من الجنّ أيضاً رُسُلٌ، ولا دلالة في الآية على ذلك؛ إذ لم يقل: (رسل منكم) حتى يحتاج القول الأوّل إلى التأويل بمثل ما ذُكر في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا أَلْوَلُؤُا۟ وَأَلْمَرَجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢].

﴿يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ يعني: يوم القيامة.

﴿قَالُوا﴾ جواباً: ﴿شَٰهَدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا﴾ بالجُرْمِ والعصيان، أرادوا شهادتهم عند وفاتهم، على ما نطق به قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوا أَإِنَّا مَا كُنْتُمْ نَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَٰهَدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٣٧]، ولذلك قالوا: ﴿شَٰهَدْنَا﴾ بلفظ الماضي.

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٦)، و«البحر المحيط» (٩/ ٤٠٧).

﴿وَعَرَّزَهُمْ حَيَوُةَ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ ذم لهم، وتخطئة لرأيهم، وتحذير لمن سمع للاتعاظ بهم.

\*\*\*

(١٣١) - ﴿ذَلِكَ أَن لَّمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما تقدم من إرسال الرسل وإنذارهم، وهو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الأمر ذلك.

﴿أَن لَّمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ تعليل، و﴿أَن﴾ هي الناصبة للأفعال؛ أي: لتلا يكون، أو المخففة من الثقل؛ أي: لأنَّ الشأن والحديث لم يكن ربك مهلك القرى، ويجوز أن يكون بدلاً من ﴿ذَلِكَ﴾ كقوله: ﴿وَفَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمَرَ أَنْ دَابرَهُمْ لَاءَ مَقْطُوعٍ﴾ [الحجر: ٦٦]، وأن يكون خبراً لـ ﴿ذَلِكَ﴾؛ أي: إرسال الرسل والإنذار لانتفاء كون ربك مهلك القرى بظلم.

والباء للسببية؛ أي: بسبب ظلم<sup>(١)</sup>، أو ﴿بِظُلْمٍ﴾ حال؛ أي: مُلتبسين بظلم؛ يعني: أنه لو أهلكهم وهم غافلون لم ينهوا برسولٍ وكتابٍ لكان ظلماً، وهو تعالى مُنزه عن الظلم.

\*\*\*

(١٣٢) - ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِّمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلِكُلِّ﴾؛ أي: ولكل عاملٍ بطاعة أو معصية ﴿دَرَجَةٍ﴾؛ أي: مراتب في الجزاء.

(١) فالجار متعلق بـ ﴿مُهْلِكَ﴾. انظر: «روح المعاني» (٨ / ٤٤٢).

﴿مِمَّا عَمِلُوا﴾: من أجل أعمالهم بحسبها، فالمحسين في روح الثواب متنعم،  
والمسيء في نوح العقاب متألم.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ قرئ بياء الغائبة ردًا على الآية التي قبلها،  
وبناء المخاطبة<sup>(١)</sup> ردًا على قوله: ﴿يَمْعَشَرُ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

والمعنى: وما ربك بغافل عما يعملون من المعاصي، ولكن يؤخر تعذيبهم رحمةً  
منه، كما قال: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمُ﴾ الآية  
[إبراهيم: ٤٢]، أو: إنه تعالى على علم بأعمالهم خلّقه لا عن جهل.

لما أن ضرر أعمالهم يرجع إليهم لا إليه تعلّق أبو يوسف ومحمّد بظاھرہ  
في أن الجنّ لهم ثواب، وأبو حنيفة ذهب إلى التخصيص، والقراءة ببناء  
المخاطبة تشهد لهما.

\*\*\*

(١٣٣) - ﴿وَرَبُّكَ الْغَفِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ  
مَا يَشَاءُ كَمَا أُنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةٍ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾.

﴿وَرَبُّكَ الْغَفِيُّ﴾ فلا يتنفّع بالطاعة ولا يتضرّر بالمعصية، فليس التّكليف  
لمصلحة نفسه، بل لتكميلهم وتبليغهم<sup>(٢)</sup> إلى الدّرجات والكمال.

﴿ذُو الرَّحْمَةِ﴾ فلا يُعاجل بالعقوبة، بل يُمهّلهم عسى أن يتداركوا ما فاتهم.  
أخبر بالأوّل عن جلاله، وبالثّاني عن إفضاله، فهم<sup>(٣)</sup> في سماع هذه الآية بين

(١) قرأ ابن عامر بالتاء، والباقون بالياء. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٢) «وتبليغهم» من (م) و(ك).

(٣) «فهم» سقط من (ف) و(ح).

احتياجٍ وارتياحٍ، وهذا تكملةٌ لِمَا قَبْلَهُ من إرسال الرُّسل للرحمة عليهم لا لانتفاعه بطاعتهم، وتأسيسٌ لِمَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ (١):

﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ أيها العصاة؛ أي: لغناهم عنكم.

﴿وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ﴾ من الخلق المطيع، لكنه أبقاكم ترحمًا عليكم.

﴿كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾؛ أي: مِنْ نَسْلِ قَوْمٍ كَانُوا قَبْلَكُمْ.

وقيل: ﴿مِنْ﴾ للبدل؛ كما يقال: أعطيتك من دينارٍ ثوباً؛ أي: أنشأكم بدلاً منه.

\*\*\*

(١٣٤) - ﴿إِنْ مَاتُوا عَدُونَ لَاتٍ وَمَا أَنْشَرِ الْمُعْجِزِينَ﴾.

﴿إِنْ مَاتُوا عَدُونَ﴾ من البعث وأحواله ﴿لَاتٍ﴾: لكائن لا محالة ﴿وَمَا

أَنْشَرِ الْمُعْجِزِينَ﴾: بفائتين طالبكم به؛ أي: يدرركم حيث كنتم، يقال: قصدت فلاناً فأعجزني؛ أي: سبقني ففاتني.

\*\*\*

(١٣٥) - ﴿قُلْ يَقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَاتِكُمْ إِنْ عَمِلْتُمْ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ

لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾.

﴿قُلْ يَقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَاتِكُمْ﴾ المكانة: مصدر مَكَّنَ مكانةً: إذا تَمَكَّنَ أبلغ

التَّمَكَّنَ، وقد يكون بمعنى المكان، يقال: مكانٌ ومكانة، كما يقال: مقام ومقامة؛ أي:

على غاية تمكُّنكم وأقصى استطاعتكم، أو: على مقامكم وحالتكم التي أنتم عليها

(١) في (ف) و(ح): «قصصه».

مِنْ كُفْرِكُمْ وَعَدَاوَتِكُمْ لِي، يُقَالُ <sup>(١)</sup> لِلرَّجُلِ: اثْبَتْ عَلَى مَكَانَتِكَ؛ أَي: اثْبَتْ عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ مِنْ حَالٍ، وَلَا تَنْحَرِفْ عَنْهُ.

وَقُرِئَ: ﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾ عَلَى الْجَمْعِ <sup>(٢)</sup>.

﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾: فَاعِلٌ عَلَى قَدْرَتِي وَاسْتَطَاعَتِي <sup>(٣)</sup>، أَوْ: عَلَى مَقَامِي وَحَالِي فِي الْإِسْلَامِ وَالْمَصَابِرَةِ مَعَكُمْ، فَحُذِفَ <sup>(٤)</sup> لِلْإِخْتِصَارِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي الْوَعِيدِ، وَلِلْإِشْعَارِ <sup>(٥)</sup> بِأَنَّهُ حَالَةٌ لَا تَقِفُ؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى يَزِيدُهُ <sup>(٦)</sup> عَلَى مَرِّ الْأَيَّامِ قُوَّةً وَنَصْرَةً.

وَمَعْنَى الْآيَةِ عَلَى الْأَوَّلِ: إِظْهَارُ التَّجَلُّدِ لِلْعَدُوِّ وَعَدَمُ الْمُبَالَغَةِ بِهِ <sup>(٧)</sup>، غَايَةُ الْوَثُوقِ بِحِفْظِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْاعْتِمَادِ عَلَى نَصْرَتِهِ؛ أَي: لَا تَبْغُوا عَلَيَّ وَأَنْفِذُوا وَسْعَكُمْ فِي عَدَاوَتِي فَإِنِّي فَاعِلٌ بِكُمْ مَا أَقْدَرُ عَلَيْهِ، وَهَذَا غَايَةُ فِي التَّهْدِيدِ، وَتَعْجِيزِ الْخَصْمِ <sup>(٨)</sup>.

وَعَلَى الثَّانِي: التَّخْلِيَةُ، وَالتَّسْجِيلُ عَلَى الْمَأْمُورِ بِأَنَّهُ لَا يَأْتِي مِنْهُ إِلَّا الشَّرُّ، فَكَأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَا يَسْعُهُ خِلَافُهُ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ بِالْكَلِيَّةِ، وَالْإِشْعَارُ بِأَنَّهُ لَا مَطْمَعَ <sup>(٩)</sup> فِي خَيْرِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فَصَلَتْ: ٤٠].

(١) فِي (ك) وَ(م): «وَعَدَاوَتِكُمْ لَمَا يُقَالُ».

(٢) قَرَأَ بِهَا أَبُو بَكْرٍ. انْظُرْ: «التَّيْسِيرُ» (ص: ١٠٧).

(٣) فِي (م): «أَوْ اسْتَطَاعَتِي».

(٤) فِي (ح) وَ(ف): «فَحُذِفَا».

(٥) فِي (ح) وَ(ف): «وَالْإِشْعَارُ».

(٦) فِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: «يَزِيدُ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ. وَانْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْبِضَاوِيِّ» (٥/ ٤٣).

(٧) «بِهِ» سَقَطَ مِنْ (م) وَ(ك).

(٨) فِي (ح) وَ(ف): «الْخَصْمُ».

(٩) فِي (ك) وَ(م): «مَطْمَعٌ».

﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَنقَبَةُ الدَّارِ﴾ ﴿مَنْ﴾ إمَّا استفهامية عُلِقَ عنها الفعل، ومحلُّها الرَّفْعُ على الابتداء، ما بعده خبره؛ أي: فسوف تعلمون<sup>(١)</sup> أيُّنا تكون له العاقبة المحمودة التي لها هذه الدَّار. وإمَّا موصولةٌ محلُّها النَّصْبُ على المفعوليَّة؛ أي: فسوف تعرفون الذي يكون له العاقبة؛ وعيدٌ وإنذارٌ لطيف المسلك مع مراعاة حُسْنِ الأدب، والإنصافِ للخصم في القول عند الوثوق بسوء عاقبته وحُسْنِ عاقبة المُوعَد، وكذا قوله:

﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ إشعارٌ بظلم المخاطبين، وأنَّ ظلمهم سببٌ<sup>(٢)</sup> امتناع فلاحهم، مع حسن العبارة، وإرخاء العنان، والمسامحة، والإيهام بأنِّي إِنْ كُنْتُ أَنَا الظَّالِمَ فلا فلاحَ لي، ولهذا ذكر الظُّلْمَ دون الكفر، ثم بيَّنَ ظلمهم وكفرهم في الآية بعدها.

\*\*\*

(١٣٦) - ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرِزْقِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.

﴿وَجَعَلُوا﴾؛ أي: مشركو العرب ﴿لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ﴾: خلق، فيه إيماء إلى أنهم يرجحون ما لم يخلق شيئاً ولم يقدر على شيء على مَنْ خلق أشياء<sup>(٣)</sup>، فيؤثرونه عليه بما خلقها وزكاها جهالةً، وكان العكس أولى<sup>(٤)</sup>، ولهذا قال: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.

(١) في (ح) و(ف): «فستعلمون».

(٢) في (ك): «بسبب»، وهو خطأ لأنه يقلب المعنى ويفيد عكس المراد.

(٣) «على من خلق أشياء» سقط من (ف) و(ح).

(٤) أي: هم من فرط جهالتهم أشركوا الخالق في خلقه جماداً لا يقدر على شيء، ثم رجحوه عليه بأن =

﴿مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾ لم يذكر هنا نصيب الشركاء إيجازاً واكتفاءً بذكره في التفصيل الآتي، وإيماءً إلى جهالتهم بأنهم جعلوا لمن له الكل نصيباً مما<sup>(١)</sup> خلقه، وأن التسوية شيء لا يليق بالأدب التلّفُظُ به مراعاةً للحشمة.

﴿نَقَالُوا هَذَا لِلّهِ بِرَعْمِهِمْ﴾ وقرئ بضم الزاي<sup>(٢)</sup>، وهي لغة فيه، وهو الظنُّ الخطأ، وقد جاء فيه الكسر أيضاً<sup>(٣)</sup>، كالأود، وفيه تنبيهٌ على أن ذلك من جهالاتهم وشرعهم ما لم يأذن به الله تعالى.

﴿وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ﴾ كانوا يعيّنون من حرثهم ونتائجهم نصيباً لله تعالى ونصيباً لآلهتهم، فإذا رأوا ما عيّنوه الله تعالى أزكى رجعوا وجعلوه لآلهتهم، وإن<sup>(٤)</sup> رأوا ما عيّنوه لآلهتهم أزكى تركوه<sup>(٥)</sup> لها، معلّلين بأن الله تعالى غنيٌّ، وإنما فعلوا ذلك حباً لآلهتهم وإيثاراً لها.

﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ﴿مَا﴾ مصدرية، و﴿سَاءَ﴾ متعدية حُذِفَ مفعولها لدلالة المعنى، تقديره: ساءهم حكمهم؛ أي: جلب لهم السوء.

= جعلوا ما خلقه الخالق وزكاه لهذا الجماد الذي لا يخلق شيئاً، والله سبحانه كان أولى بأن يجعل له الزاكي، لأنه هو الذي ذراه وزكاه. انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٨٤).

(١) في (ج) و(ف): «بما».

(٢) قرأ بها الكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٦).

(٣) ولم يقرأ به؛ قال الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٥٦): (ثلاث لغات، ولم يقرأ بكسر الزاي أحد نعلمه)، وقال في «البحر المحيط» (٩/ ٤١٩): «والكسر لغة لبعض قيس وتميم، ولم يقرأ به».

(٤) في (م) و(ك): «وإذا».

(٥) في (ج) و(ف): «يتركوه».

(١٣٧) - ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُزِدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْعَرُونَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ﴾: ومثل ذلك التزيين، والإشارة إلى مضمون قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ﴾ الآية، أو إلى نفس هذا التزيين الذي هو تزيين قتل<sup>(١)</sup> الأولاد، وقد مرَّ مثل هذا.

﴿زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ﴾ بالوَاد، وبنحرفهم لآلهتهم.

﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ من الجن أو من السدنة.

قريء: ﴿زَيْنٌ﴾ على البناء للفاعل وهو ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ ونصب ﴿قَتَلَ﴾<sup>(٢)</sup>، وعلى البناء للمفعول وهو (قتل)، ورفع ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> بإضمار فعل دلَّ عليه المذكور، كأنه قيل: مَنْ زَيْنَهُ؟ فليل: زَيْنَهُ شركاءهم.

وأما قراءة ابن عامر: ﴿زَيْنٌ﴾ على البناء للمفعول، وهو القتل، ونصب الأولاد، وجزَّ الشركاء<sup>(٤)</sup> على إضافة القتل إليه، والفصل بينهما بغير الظرف، فقد رُدَّتْ<sup>(٥)</sup> بأن ذلك غير مقبول في مقام الضرورة كما في قوله:

(١) في (ح) و(ف): «ومثل ذلك التزيين قتل».

(٢) وهي قراءة جمهور السبعة ما عدا ابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٧).

(٣) نسبت لعلی بن ابي طالب رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١).

(٤) انظر: «التيسير» (ص: ٤١).

(٥) في (ف) و(ح): «فقد ردت».



زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(١)</sup>فكيف به في غيره<sup>(٢)</sup>؟

لكنّه مردودٌ؛ لأنه مختلفٌ فيه بين النّحويين على ما ذكره أبو حيّان<sup>(٣)</sup>، ووقوعه في قراءة متواترة دلّ على الصّحة؛ لأنّ العربيّة تثبت بالقرآن، وفهمُ العكس من عكس

(١) صدره:

فزججتها بمزجة

وهو بلا نسبة في «الكتاب» (١ / ١٧٦)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣ / ١٦٩)، و«الخصائص» لابن جني (٢ / ٤٠٦)، وقال البغدادي في «خزانة الأدب» (٤ / ٤١٥): قال ابن خلف: هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين. وذكر في شرحه: (زج القلوص)؛ أي: زجًا مثل زج القلوص، والقلوص: الناقّة الشابّة، والزّج: الطعن بالزّج، وهي الحديدية التي في أسفل الرمح.

(٢) هذا الكلام هو بعض ما قاله الزمخشري في رد قراءة ابن عامر، وقد شنع عليه العلماء رده لقراءة متواترة، حتى قال أبو حيّان: اعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة... واعجب من سوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا.. إلى آخر ما قال.

وكان الألوسي رحمه الله أكثر شدة في الرد حيث قال: وقد ركب في هذا الكلام عمياء وتاه في تيهاء، فقد تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهدا لا نقلا وسماعاً كما ذهب إليه بعض الجهلة، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه وأخذ يبين منشأ غلطه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى، فإن القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد ﷻ، فتغليب شيء منها في معنى تغليب رسول الله ﷺ، بل تغليب الله عز وجل، نعوذ بالله سبحانه من ذلك. انظر: «الكشاف» (٢ / ٧٠)، و«البحر المحيط» (٩ / ٤٢٣)، و«روح المعاني» (٨ / ٤٥١). والعجب من الفيضاي على إمامته تأثراً بما ذهب إليه الزمخشري، فقال متابعاً له - كما ذكر الشهاب - في تضعيف هذه القراءة: وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورات الشعر. انظر «تفسير الفيضاي» (٢ / ١٨٤)، و«حاشية الشهاب» (٤ / ١٢٨).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩ / ٤٢٣).



﴿وَقَالُوا هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا يُجْعَلُ لِلآلِهَةِ﴾ **﴿أَنْعَمُ وَحَرْتُ حِجْرٌ﴾**: حرامٌ، مِنْ الْحِجْرِ، وهو المنع، فَعِلٌ بمعنى مَفْعُولٍ<sup>(١)</sup>، كَالذَّبْحِ، ويستوي فيه المذْكَرُ والمؤنَّثُ، والواحد والكثير؛ لَأَنَّ حَكْمَهُ حَكْمُ الْأَسْمَاءِ لَا الصِّفَاتِ.

وقرئ: (حُجْرٌ) بالضم<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عباس: (حِرْجٌ)<sup>(٣)</sup>؛ أي: ضيق.

﴿لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ﴾ يعني: خدَمَ الْأَوْثَانِ، أَوِ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ.

﴿وَرَعِيهِمْ﴾؛ أي: قولِهِمُ الْبَاطِلَ.

﴿وَأَنْعَمُ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ مِنْ الْبَحَائِرِ وَالسَّوَائِبِ وَالْحَوَامِي.

﴿وَأَنْعَمُ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ فِي الذَّبْحِ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُونَ عَلَيْهَا أَسْمَاءَ أَصْنَامِهِمْ.

وقيل: لَا يَحْجُونَ وَلَا يَلْبُونَ عَلَى ظُهُورِهَا.

أي: قَسَمُوا أَنْعَامَهُمْ أَجْناساً بِهَوَاهِمٍ؛ فَقَالُوا: هَذِهِ حِجْرٌ، وَهَذِهِ مُحَرَّمَةُ الظَّهْرِ، وَهَذِهِ لَا يَذْكُرُ عَلَيْهَا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى.

﴿أَفَرَأَى عَلَيْهِ﴾؛ أي<sup>(٤)</sup>: نَسَبُوا ذَلِكَ التَّجْنِيسَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى افْتِرَاءً عَلَيْهِ، نَصَبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، أَوْ حَالٌ؛ أي: مَفْتَرِينَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مُصَدِّرِينَ مُؤَكِّدِينَ؛

(١) فِي (ف) وَ(ح): «المفعول».

(٢) نَسَبْتُ لِلْحَسَنِ وَقَتَادَةَ. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩٩)، و«الكشاف» (٢/ ٧١).

(٣) بَكْسَرُ الْحَاءِ وَتَقْدِيمُ الرَّاءِ عَلَى الْجِيمِ. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٣١)، و«الكشاف» (٢/ ٧١)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٥٧٩).

(٤) «أي» مِنْ (م) وَ(ك).

لأن تقوْلهم<sup>(١)</sup> ذلك محض افتراء<sup>(٢)</sup>، والجار متعلق بـ (قالوا).

﴿سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾: بسببه.

\*\*\*

(١٣٩) - ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ﴾؛ يعني: ما في بطون هذه البحائر - ونحوها - من الأجنّة، وفي قول ابن عباس والشَّعْبِي رضي الله عنه: هي اللبن<sup>(٣)</sup>، ويأباه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً﴾.

﴿خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾: حلال للذكور خاصّة لا يشاركهم فيها الإناث، إن ولد حيًّا؛ لقوله: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً﴾.

ومعنى الاختصاص للذكور مهمٌّ في المقام؛ لأنه قرينة لإرادة الإناث من الأزواج، وهو لا يفاد بعبارة المباح، فلذلك أورد عبارة ﴿خَالِصَةٌ﴾ عليها، مع<sup>(٤)</sup> حقّ المقابلة مع عبارة (محرم) لها.

والتاء في ﴿خَالِصَةٌ﴾ ليست للتأنيث، بل يقال في الاسم: خالصٌ وخالصةٌ.

(١) في (ح) و(ف): «قولهم».

(٢) في (ك): «الافتراء».

(٣) انظر: «تفسير مجاهد» (ص: ٣٢٩)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٥٨٤ - ٥٨٥)، و«المحرر الوجيز»

(٢/ ٣٥٢). ووقع في النسخ: «هي ألبان»، والمثبت من المصادر المذكورة.

(٤) في (ح) و(ف): «مع أن».

أو حُمِلَ ﴿خَالِصَةً﴾ في التَّأْنِيثِ على المعنى؛ لأن ما في بطونهم في معنى الأجنَّة، ﴿وَمُحَرَّمٌ﴾ على اللَّفْظ.

أو كانت التاء للمبالغة كراوية الشعر.

أو كان مصدراً كالعافية<sup>(١)</sup> وَقَعَتْ مَوْجَعُ الْخَالِصِ<sup>(٢)</sup>؛ أي: ذو خالصة، بمعنى: خالص، ويؤيده قراءة: (خالصة) بالنَّصْبِ<sup>(٣)</sup>، على أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، والخبر ﴿لَذِكُورِنَا﴾، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي هو فاعل الاستقرار في قوله: ﴿فِ بَطُونٍ﴾، لا مِنْ الَّذِي فِي ﴿لَذِكُورِنَا﴾؛ لأن العامل المعنوي لا يتقدَّم معموله عليه، ولا من الذُّكور؛ لأن المجرور لا يتقدَّم عليه حاله.

وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما: (خَالِصَةٌ) على الإضافة<sup>(٤)</sup>، وهو بدلٌ من ﴿مَا﴾، أو مبتدأ ثانٍ.

وفي مصحف عبد الله: (خالِصٌ)<sup>(٥)</sup>. وقرئ: (خالِصاً)<sup>(٦)</sup>.

﴿عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ لم يقل: (على إناثنا) مع أن المراد من الأزواج الإناث، وهو<sup>(٧)</sup>

(١) في (ف) و(ح): «كالعاقبة»، وكلاهما صواب.

(٢) في النسخ: «موقع النصب»، والصواب المثبت. انظر: «الكشاف» (٢/ ٧١)، و«تفسير البيضاوي» (٢/ ١٨٥)، و«روح المعاني» (٨/ ٤٥٦).

(٣) نسبت للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١)، و«المحتسب» (١/ ٢٣٢).

(٥) عزاها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١) إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وفي «المحتسب» (١/ ٢٣٢) إلى ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم.

(٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١)، و«المحتسب» (١/ ٢٣٢).

(٧) في (م) و(ك): «وهي».

المناسب أن يذكر في مقابلة الذكور؛ لأنَّ المقصود الإشارة إلى وجه تحريمها على الإناث- وهو كونهنَّ أزواج الرِّجال في الجملة- لا بيانُ حرمتها على الإناث، فإنها قد فُهِمَتْ مما تقدَّم، ولهذا صدره بأداة الوصل، فإنه لو أريد به بيان الحرمة على الإناث لكان حقُّه الفصل؛ لِمَا بَيَّنَّه وبين ما تقدَّم من<sup>(١)</sup> كمال الاتصال.

﴿وَأِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ الضمير لِمَا في بطونها، وقرئ بالتاء فوقانية على تأويل الأجنة، وقرأ ابن عامر بها ورفع ﴿مَيِّتَةً﴾<sup>(٢)</sup> على كان التامة، وتذكير الضمير في: ﴿فَهَمْ فِيهِ﴾ لأن الميِّتة قد تكون ذكراً فغلب، وقرئ بالياء التحتانية ورفع ﴿مَيِّتَةً﴾<sup>(٣)</sup>.  
﴿شُرَكَاءُ﴾؛ أي: الذكور والإناث فيه سواء.

﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمُ﴾ الكذب؛ أي: جزاء وصفهم الكذب على الله تعالى في التحريم والتحليل.

﴿إِنَّهُمْ حَكِيمٌ﴾ في جزائهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بأفعالهم.

\*\*\*

(١٤٠) - ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾.

﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾ يريد بهم العرب الذين يدفنون بناتهم أحياء،

(١) «من» من (ك).

(٢) في هامش (ف): «ومن وهم أن هذه قراءة ابن كثير حيث نسبها إلى مكة فقد وهم منه».

(٣) قرأ ابن عامر: ﴿وَأِنْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿مَيِّتَةً﴾ بالرفع، وابن كثير: ﴿يَكُنْ﴾ بالياء و﴿مَيِّتَةً﴾ بالرفع، وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء كابن عامر ﴿مَيِّتَةً﴾ بالنصب، وباقي السبعة: ﴿يَكُنْ﴾ بالياء ﴿مَيِّتَةً﴾ بالنصب. انظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٢٧٠)، و«النشر» (٢/ ٢٦٥-٢٦٦).

فبعضهم يفعل ذلك خوف العيلة والإقتار، وبعضهم خوف السبي والعار، وقرئ:  
﴿قَتَلُوا﴾ بالتشديد<sup>(١)</sup>.

﴿سَفَهَا﴾ مفعول له، والسَّفه: خفة الحُلم بالعجلة؛ أي: ما لا ينبغي أن يُعجل إليه.

﴿بَغَيْرِ عِلْمٍ﴾ حال أو صفة مصدر؛ أي: قتلاً بغير علم، فيه إشارة إلى أن فعلهم ذلك لجهلهم<sup>(٢)</sup> بأن الله تعالى هو الرزاق والمقدر للسبي وغيره.

﴿وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ من البحائر ونحوها.

﴿أَفْتَرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ قد مرَّ<sup>(٣)</sup> وجوه الإعراب في مثله.

﴿قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ إلى الحق والصواب، وزيادة (كان) للدلالة على الاستمرار؛ أي: استمروا على عدم الاهتداء، على أن القيد المذكور داخل على<sup>(٤)</sup> النفي في الاعتبار، وإن كان مدخولاً له<sup>(٥)</sup> في الظاهر، وبهذا اندفع وهم القصور والتكرار<sup>(٦)</sup>.

\*\*\*

(١٤١) - ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا

(١) وهي قراءة ابن كثير وابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ٩٣).

(٢) في (ح) و(ف): «الجهلهم».

(٣) في (ف): «قدم».

(٤) في (ح) و(ف): «في».

(٥) «له» من (م) و(ك).

(٦) في هامش (ف): «اللازم من نفي الاستمرار على الاهتداء وأما لزوم التكرار [...] ظاهر. منه».

أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَاتُ مُتَشَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ كُلُّوْا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٤﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ﴾ من الكروم ﴿مَعْرُوشَتٍ﴾: مرفوعات على دعائم ﴿وَعَيْرَ مَعْرُوشَتٍ﴾: متروكات على الأرض.

وقيل: الأول ما غرسه الناس وعرشوه، والثاني ما نبت في الجبال والبوادي<sup>(١)</sup>، ولم يغرس.

﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا﴾ حال مقدرة؛ لأنه لم يكن كذلك حال الإنشاء ﴿أَكْلُهُ﴾: ثمره الذي يؤكل، في الهيئة والكيفية، والضمير للنخل<sup>(٢)</sup>، والزرع داخل في حكمه لكونه معطوفاً عليه؛ لأن الأصل أن يطلق الأكل على الثمرة والجنات بالحقيقة، فغلب فيه الزرع. أو للزرع والباقي مقيس عليه، أو للجميع<sup>(٣)</sup> على تأويل: ذلك، أو: كل واحد منهما<sup>(٤)</sup>.

﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَاتُ مُتَشَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ﴾: يتشابه<sup>(٥)</sup> بعض أفرادهما في الكم والكيفية، ولا يتشابه بعضهما.

﴿كُلُّوْا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ الضمير لكل واحد ﴿إِذَا أَثْمَرَ﴾ قد كان من المعلوم أنه<sup>(٦)</sup>

(١) في (ح) و(ف): «في الجبال في البراري». وتحتل (ف): «البوادي».

(٢) في (ح) و(ف) و(ك): «والضمير في النخل»، والمثبت من (م) وهو الصواب.

(٣) في (ف) و(ك) و(م): «لجميع»، والمثبت من (ح)، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي»

(١٨٥ / ٢).

(٤) في (ح) و(ف): «منها».

(٥) في (ف): «يشابه».

(٦) في (ف) و(ح): «أن».



لا يُؤْكَلُ قبل أن يُثمر، ففائدة القيد المذكور التنبيه على أن إباحة الأكل تثبت<sup>(١)</sup> قبل الإدراك والإيناع، بخلاف وجوب الحق الشرعي المذكور في قوله:

﴿وَأَنذَرْتُكُمْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ وهو ما يُتصدق به وقت الحصاد، وكان ذلك الحق واجباً حتى نُسخَتْ بالزكاة، وقيل: هو الزكاة، والآية مدنية، والظرف لـ ﴿حَقَّهُ﴾ ليُعلم أن الوجوب وجوبه بالإدراك لا بالتنقية<sup>(٢)</sup>، لا للإيتاء للحاجة إلى التأويل، والتوقيت في الأوامر حقه أن يحافظ على ظاهره كيلا يشتبه<sup>(٣)</sup> الموقت بالمطلق. وقرئ: ﴿حَصَادِهِ﴾ بكسر الحاء<sup>(٤)</sup>، وهو لغة فيه.

﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾؛ أي: في التصدق، لا في الأكل، ولذلك اقتصر على نفي المحبة عنهم، وقد قيل: إنهم كانوا يعطون شيئاً سوى المقدّر ويسرفون فيه، فنُهي عنه. ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ الموصوفين بهذه الصفة، فإنه من أمارات الممكورين لا المشكورين.

\*\*\*

(١٤٢) - ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاءٌ كُلُوا مِن مَّارِزِقِكُمْ اللَّهُ وَلَا تَنۢبِعُوا خُطُوبَ الشَّيَاطِينِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾.

﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ﴾ عطف على ﴿جَنَّاتٍ﴾؛ أي<sup>(٥)</sup>: وأنشأ من الأنعام.

(١) في (م): «ثبت». وفي (ك): «ثبتت».

(٢) في (ح) و(ف): «بالتبعية»، والمثبت من (ك) و(م)، وهو الموافق لما في «تفسير البضاوي»

(٢/ ١٨٥). والمراد بالتنقية: تخليصه من القشر ونحوه. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ١٣٠).

(٣) في (ك): «يشتبه».

(٤) قرأ ابن عامر وعاصم وأبو عمرو وفتحها والباقون بكسرها. انظر: «التييسير» (ص: ١٠٧).

(٥) «أي» من (ح) و(ف).

﴿حُمُولَةٌ وَفَرْشًا﴾ ما يحمل الأثقال، وما يُفرش للذبح، أو يُنسج من وبره وصوفه وشعره الفرش<sup>(١)</sup>.

وقيل: الأول الكبار<sup>(٢)</sup> التي تصلح للحمل، والثاني الصغار مثل الفرش، وهي الأرض المستوية التي يتوطؤها الناس.

﴿كُلُوا وَمَارَزَقْكُمْ اللَّهُ﴾؛ أي: ما أُحِلَّ<sup>(٣)</sup> لكم منه، ولا دلالة فيه على أن كل رزقٍ مأكول حتى ينتهض حجة للمعتزلة في أن الحرام ليس برزق<sup>(٤)</sup>.

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾؛ أي: لا تقتفوا آثاره في التحليل والتحریم من عند أنفسكم اعتقاداً وقولاً وعملاً، وكان في الإتيان بعبارة الجمع إشارة إلى هذه الثلاثة.

﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾: ظاهرُ العداوة

\*\*\*

(١٤٣) - ﴿ثَمَنِيَّةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الصَّانِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ قُلْ أَلَذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ نَحْنُ بِعِلْمٍ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

﴿ثَمَنِيَّةَ أَزْوَاجٍ﴾ بدل من ﴿حُمُولَةٌ وَفَرْشًا﴾، والزَّوج: ما معه آخر من جنسه يزوجه، وقد يقال لمجموعهما، والمراد هنا الأول.

﴿مِّنَ الصَّانِ اثْنَيْنِ﴾؛ أي: زوجين اثنين: الكبش والنعجة، وهو مع ما<sup>(٥)</sup> بعده

(١) في (ح) و(ف): «للفرش».

(٢) في (ح) و(ف): «للكبار».

(٣) في (ك): «حل».

(٤) انظر الكلام في هذه المسألة في «تفسير الرازي» (١٣ / ٢١٦)، و«البحر المحيط» (٩ / ٤٥٠).

(٥) في (ح) و(ف): «وهو وما».

عطفُ بيانٍ لـ ﴿ثَمَنِيَّةَ أَزْوَاجٍ﴾، أو ﴿مَتَّ الصَّانِ﴾ بدل من ﴿الْأَنْعَامِ﴾، و﴿أَنْثَيْنِ﴾ من ﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾، أو من ﴿ثَمَنِيَّةَ أَزْوَاجٍ﴾، إن جَوَزْنَا لِلْبَدَلِ بَدَلًا.

وقرئ: (اثنان) على الابتداء<sup>(١)</sup>.

والضَّان: جمع ضائن، كالتَّجَرَّ جمع تاجر، وقيل: هو<sup>(٢)</sup> جمعٌ لا واحد له من لفظه، ويجمع على ضَّيْنٍ، كالعبد يجمع على عبيد، وقرئ بفتح الهمزة<sup>(٣)</sup>، وهي لغة فيه.

﴿وَمَتَّ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ﴾: التَّيْس والعَظْرُ، وهي<sup>(٤)</sup> جمع ماعز، وقرئ بالفتح<sup>(٥)</sup>، وهو أيضاً جمع له؛ كحارس وحرَسٍ، وقرئ: (المِعْزَى)<sup>(٦)</sup>.

﴿قُلْ الذَّكَرَيْنِ﴾: ذَكَرُ الضَّان والمِعْز، والهمزة للإنكار ﴿حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾: أم أنثيهما، ونصبُ الذَّكَرَيْنِ والأنثيين بـ ﴿حَرَّمَ﴾، وتقديمُ المفعول للتخصيص. ﴿أَمَّا اسْتَمَلَّتْ عَلَيْهِ﴾: أي: حَوَتْه وانضَمَّتْ عليه، ذَكَرًا كَانَ أو أنثى.

﴿أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ﴾: الأرحام: جمع رَحِم، وهو موضع الولد، وما كان في الحيِّ

(١) نسبت لأبان بن عثمان. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١).

(٢) في (م) و(ك): «هي».

(٣) نسبت لطلحة بن مصرف وغيره. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١)، و«المحتسب» (٢٣٤ / ١).

(٤) في (م) و(ك): «وهو».

(٥) هي قراءة ابن عامر وابن كثير وأبي عمرو، والباقون بكسرها. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٨).

(٦) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١)، و«البحر المحيط» (٩ / ٤٥١). ووقع في النسخ: «معزى» بلا (أل)، والصواب المثبت.

منه عضو واحد، فالإضافة إلى الاثنين<sup>(١)</sup> بالجمع كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤].

﴿نَعُوذُ بِعَلِيٍّ﴾: أخبروني بأمرٍ معلومٍ من جهة الله تعالى يدلُّ على أنَّه تعالى حرَّم<sup>(٢)</sup> شيئاً من ذلك، عبَّر<sup>(٣)</sup> عنه بالعلم مبالغة؛ للتنبيه على أنَّ دليلَ التحريم لا بدُّ أن يكون قطعياً.

وهو اعتراض لطيف بين أقسام التفصيل؛ للتأكيد في الاحتجاج على مَنْ حرَّم ما أحلَّ الله تعالى لعباده، مَنْ بالتفصيل به عليهم مبالغة في التحليل.

﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في زعمكم أن الله تعالى حرَّم هذا.

\*\*\*

(١٤٤) - ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ ءَالَّذِينَ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثِيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَيْنِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْكُمُ اللَّهُ بِهِذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ ءَالَّذِينَ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثِيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَيْنِ﴾ كما سبق، والمراد إنكار<sup>(٤)</sup> تحريم الله تعالى شيئاً من الأجناس المذكورة.

وذلك أنهم كانوا يحرمون ذكور هذه الأنعام تارةً وإنثائها أخرى، وأولادها

(١) في (ف) و(ح): «اثنين».

(٢) في (ف) و(ح): «ما حرَّم»، وزيادة (ما) خطأ يقلب المعنى ويفيد عكس المراد.

(٣) «عبر»: ليست في (م) و(ك).

(٤) في (م) زيادة: «التحریم».

كيفما كانت ذكوراً وإناثاً تارة، وينسبون تحريمها إلى الله تعالى، فأنكر ذلك عليهم .

﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ معنى بل في (أم) المنقطعة: الإضراب<sup>(١)</sup> عن طلب العلم والدليل القطعي الدال على التحريم من عند الله على سبيل المسامحة، ومعنى الهمزة: إنكار المشاهدة، وذكرها تهكُّم بهم وبدينهم؛ لأنهم لم يؤمنوا بنبي ولا كتاب، وزعموا أن الله تعالى حرَّم هذا، فلم يبقَ إلَّا طريق<sup>(٢)</sup> المشاهدة والسَّماع، فقليل لهم: أشاهدتم ربكم ﴿إِذْ وَصَّيْكُمْ اللَّهُ بِهَذَا﴾: حين وصَّاكم بهذا التحريم وأمركم<sup>(٣)</sup>، والوصية مقدّمة مؤكّدة فيما يفعل أو يُترك.

ولما ثبت أن<sup>(٤)</sup> لا علم لهم أصلاً في هذا، فلم يبقَ إلَّا الافتراء وهو ظلم، قال<sup>(٥)</sup>: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ﴾: نسب إليه تعالى تحريم ما لم يحرم، وهو عمُّو بن لُحيّ بن قمعة<sup>(٦)</sup>، المؤسَّس لتبشير البحائر وتسييب السَّوائب.

﴿كَذِبًا﴾: كاذباً، لا مخطئاً في ظنه، فإن فيه مندوحة عن الكذب.

﴿لِيُضِلَّ النَّاسَ﴾: أي: عمل عمل القاصد<sup>(٧)</sup> إضلالهم، من أجل دعائهم إلى ما فيه الضلالة وإن لم يقصد الإضلال، ولذلك قال: ﴿يَغْيِرْ عَلِيمٌ﴾.

(١) في (م) و(ك): «الإضراب».

(٢) في (ح) و(ف): «بطريق».

(٣) في (ح) و(ف): «وأكرمكم».

(٤) في (ك) و(م): «أنه».

(٥) «قال» من (م).

(٦) ضبط (قمعة) على أربعة وجوه انظرها في «شرح مسلم» للنووي (١٧/١٨٩).

(٧) في (ح) و(ف): «عمل عملاً قاصداً».

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ إلى دار الثواب؛ لأنهم يستحقون العقاب.

\*\*\*

(١٤٦) - ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلْيَرْبِكْ عَفْوَ رَحِيمٌ﴾.

﴿قُلْ لَا أَجِدُ﴾ كنى بعدم الوجدان عن عدم الوجود، ومبنى هذه الكناية على أن طريق التحريم التنصيص من الله تعالى عليه، ولا مساع لل رأي فيه، ففيها ثبوت ذلك المبني<sup>(١)</sup> اقتضاء.

ثم إن فيهما إشارة إلى أن من الأحكام المنزلة ما في العثور عليه حاجة إلى التفقد<sup>(٢)</sup> والتبّع لكونه بطريق الدلالة الخفية، وإنما قال:

﴿فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ دون: ما أنزل عليّ؛ لأن النص المحرم لا يلزم<sup>(٣)</sup> أن يكون من جنس الكتاب<sup>(٤)</sup>.

﴿مُحَرَّمًا﴾ طعاماً محرماً ﴿عَلَى طَاعِمٍ﴾: نكره تجريداً له عن قيد زائد حتى ينتظم الطاعم الظالم وغير الظالم، فيؤول المعنى إلى أنه ليس من جنس المطعوم من حيث إنه مطعوم محرّم إلا هذه الأربع، فلا يتجه النقص بحرمة المأكول ظلماً؛ لأن حرمة من قيده لا من نفسه.

(١) في (ح) و(ف): «المعنى».

(٢) في (ح) و(ف): «التصور».

(٣) في (م) زيادة: «من».

(٤) في هامش (م): «رد لمن فسر قوله: (ما أوحى إلي) بالقرآن. منه».

وفائدة التّوصيف بقوله: ﴿يَطْعَمُهُ﴾ قطع المجاز، كما في ﴿طَائِرٍ يَطِيرُ﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ فإن الطّاعم يطلق على المطعم مجازاً.

﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾؛ أي: إلّا أن يكون المطعم، فالاستثناء من المفهوم، وقرئ بالتاء - لتأنيث الخبر - ويرفع: ﴿مَيْتَةً﴾<sup>(١)</sup> على أن (كان) هي التّامة.

والمراد من الميّتة هاهنا: ما فقد حياته بلا ذبح أصلاً؛ أي: شرعياً كان أو غير شرعيّ، ولهذا احتيج إلى ذكر المحرّم الرّابع.

في قوله: ﴿عَلَى طَائِعٍ يَطْعَمُهُ﴾ دلالة على أن جلد الميّتة قبل الدّباغ يحرم؛ لأنّه قد<sup>(٢)</sup> يُشَوَّى فيؤكل، وإذا دُبغ خرج عن قابلية الأكل.

﴿أَوْ دَمًا﴾ عطف على ﴿مَيْتَةً﴾، أو على ﴿أَنْ﴾ مع ما في حيّزه على اختلاف القراءتين فيهما، وإنما ذكرهما هنا منكرين وفي (سورة البقرة) و(المائدة) معرّفتين؛ لأنّ هذه السّورة مكّيّة، وهما مدنيّتان، فناسب أن يُذكر فيهما<sup>(٣)</sup> معرّفين بتعريف العهد، وتعريفهما في (سورة النّحل) مع أنها أيضاً مكّيّة بناء على تأخّر<sup>(٤)</sup> نزول ما فيها من الآية المشتملة عليهما من<sup>(٥)</sup> نزول ما في هذه السّورة.

﴿مَسْفُوحًا﴾: مصبوحاً ضائعاً، يرشدك إلى اعتبار هذا القيد الزّائد على معنى الصّبّ في مفهوم السّفح<sup>(٦)</sup>.....

(١) هي قراءة ابن عامر، وقرأ ابن كثير وحزمة بالتاء ونصب ﴿مَيْتَةً﴾. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٨).

(٢) «قد» من (م) و(ك).

(٣) «معرّفتين لأن هذه السّورة مكية وهما مدنيّتان فناسب أن يذكر فيهما» سقط من (ف)، و(ح).

(٤) في (ح) و(ف): «تأخير».

(٥) قوله: «من» كذا في النسخ، والأحسن: (عن).

(٦) بعدها في (ح) و(ف): «في».

إِطْلَاقُهُمُ السَّفَاحُ<sup>(١)</sup> عَلَى الزُّنَا بِاعْتِبَارِ تَضْيِيعِهِ الْمَاءَ، قَالَ النَّبِيُّ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وُلِدْتُ مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سِفَاحٍ»<sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فِي الْعِبَارَةِ الْمَذْكُورَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حَقَّ هَذَا الدَّمِ التَّضْيِيعُ وَالْإِهْدَارُ، لَا الْحِفْظُ وَالْإِدْخَارُ، وَإِنَّمَا خَصَّ الدَّمُ بِالْقَيْدِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّ مَا اخْتَلَطَ بِاللَّحْمِ مِنْهُ وَقَدْ تَعَذَّرَ تَخْلُصُهُ مِنَ اللَّحْمِ عَفْوٌ<sup>(٤)</sup> مَبَاحٌ، وَأَمَّا الطُّحَالُ فَلَيْسَ بِدَمٍ<sup>(٥)</sup> حَقِيقَةً، وَكَذَلِكَ الْكَبِدُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنْهُمَا إِلَى الْقَيْدِ<sup>(٦)</sup> الْمَذْكُورِ.

﴿أَوَلَحْمَ خَنْزِيرٍ﴾ إِنَّمَا زَيْدٌ ﴿لَحْمٍ﴾<sup>(٧)</sup> لَا لِأَنَّ كُلَّهُ غَيْرُ مَأْكُولٍ، وَإِلَّا لِنَاسِبِ زِيَادَتِهَا فِي الْمَيْتَةِ أَيْضاً لِلِاشْتِرَاكِ فِي الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، بَلْ لثَلَا يَسْبِقُ إِلَى الْوَهْمِ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ<sup>(٨)</sup> صَيْدِ الْبَرِّ حَتَّى لَا يَبْقَى مُحَرَّمًا بَعْدَمَا صَارَ لَحْمًا.

وَلَمَّا كَانَ الْمَأْكُولُ الْمُحَرَّمُ مِنَ الْخَنْزِيرِ غَيْرَ مَنْحَصِرٍ فِي اللَّحْمِ تَدَارَكَ الْحَكَمُ فِي الْبَاقِي بِالتَّعْمِيمِ دَلَالَةً، حَيْثُ عَلَّلَ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ:

﴿فَإِنَّهُ﴾؛ أَي: فَإِنَّ الْخَنْزِيرَ ﴿رَجَسٌ﴾؛ أَي: قَدْ رُنِفَ عَنْهُ الطَّبَعُ السَّلِيمُ؛ لَتَعَوُّدِهِ أَكْلَ النَّجَاسَةِ.

(١) «السفاح» سقط من (ف) و(ح).

(٢) «النبي»: ليست في (م).

(٣) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٧٢٥) من حديث علي رضي الله عنه. وانظر: «التلخيص الحبير» (١٣٦/٣).

(٤) في (ف) و(ح): «عضو».

(٥) في (ف) و(ح): «دماً».

(٦) «القيد» سقط من (ف) و(ح).

(٧) في (م) و(ك): «عبارة اللحم».

(٨) «قبيل» من (م) و(ك).



ولا يخفى ما في الاعتراض بين المعطوفين للتعليل من الدلالة على سائر أجزائه القابلة للأكل.

ويجوز أن يُرادَ باللحم: ما يُؤْكَل منه مطلقاً، على طريقة التعبير عن الكل بالجزء<sup>(١)</sup>، وعلى هذا لا حاجة إلى صرف الضمير عن المضاف.

فإن قلت: أليس في هذا التعليل غنى عن إقحام اللحم لإفهام ما ذُكِرَ آنفاً؟ قلت: لا؛ لأنَّ التعليل النَّحْوِي لا يلزم أن يكون بالعلية الشرعية، بل قد يكون بالحكمة التي لا يلزمها الاطراد ولا الانعكاس، وإنما خصص هذا والذي يليه بالتعليل عبارة وإشارة لأنَّ الطَّبْع يساعد السَّمْع في الأوَّلَيْن بخلافهما في الآخرَيْن.

﴿أَوْفَسَقَا﴾ نصب عطفاً على ﴿لَحْمَ خَنزِيرٍ﴾، لا على أنه مفعول له، دَلَّ على ذلك قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، سمي بالمصدر مبالغةً، فهو بعبارته تحذير منه<sup>(٢)</sup>، وبإشارته تعليل لحرمة.

﴿أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ صفةٌ موضحةٌ له، والإهلال به كنايةٌ عن ذبحه، وهو في الأصل: رفعُ الصَّوت بالشَّيء.

﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾: دعتُه الضرورة إلى أكل شيء من ذلك ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ على مضطرٍّ مثله ﴿وَلَا عَادٍ﴾ قَدَّرَ الضرورة في تناوله.

﴿فَإِنْ رَبَّكَ غَفُورٌ﴾ لِمَا عسى أن يفرط عند العمل بالترخصة ﴿رَحِيمٌ﴾ بالترخصة فيه.

(١) في (ك): «بالجل».

(٢) في (ف) و(ح): «عنه».

وقد استدلَّ بهذه الآية على انتساخ الكتاب بالسُّنة؛ لأن عبارتها وإن كانت ساكتة عن عدم محرَّم آخر، لكنَّ دلالتها ناطقة بأن<sup>(١)</sup> لا محرَّم غير هذه، وليس فيها توقيت، فلمَّا زيدَ محرَّم آخر بالسُّنة انتسخَ حُكْمُ تلك الدَّلالة.

\*\*\*

(١٤٦) - ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾.

﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ قال ابن عباس وجماعة: هي<sup>(٢)</sup> ذوات الظلف كالإبل والنعام، وما ليس بذي أصابع منفرجة كالبط والإوز ونحوهما<sup>(٣)</sup>. واختاره الزجاج<sup>(٤)</sup>.

وفي قوله: ﴿حَرَّمْنَا﴾ تكذيبٌ لليهود في قولهم: إن الله تعالى لم يحرم علينا شيئاً، وإنما حرَّمنا على أنفسنا ما حرَّمه إسرائيل على نفسه.

﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ﴾ عطفٌ على ﴿كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾، وقوله: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾ تبيين للمحرَّم منهما، ولا بدَّ من الإضافة للربط.

وفي الإجمال ثمَّ التفصيل زيادةٌ تقريرٍ وتأكيدي، ولولا القصد إلى ذلك لكان الظاهر أن يُقال: وشحوم البقر والغنم، أو يقال: ومن البقر والغنم الشحوم، والمعنى:

(١) في (ك): «بأنه».

(٢) في (ف) و(ح): «من».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٦٣٨ - ٦٣٩) عن ابن عباس وجمع من التابعين.

(٤) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٠١).

حَرَّمْنَا لَحْمَ كُلِّ ذِي ظُفْرٍ وَشَحْمَهُ وَكُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ، وَتَرَكْنَا الْبَقَرَ وَالْغَنَمَ عَلَى التَّحْلِيلِ، لَمْ نَحْرِّمْ <sup>(١)</sup> مِنْهُمَا إِلَّا الشُّحُومَ خَاصَّةً، وَهِيَ الشُّرُوبُ <sup>(٢)</sup> وَشُحُومُ الْكُلَى.

وكان بعض ذوات الظفر حلالاً لهم، فعمَّ التحريم بسبب ظلمهم؛ لقوله <sup>(٣)</sup> تعالى: ﴿فِظْلِرِوْنِ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠].

وتدعي النصارى أن ذلك نسخ في شرع عيسى عليه السلام، ويشهد <sup>(٤)</sup> بذلك التخصيص المستفاد من تقديم الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا﴾.

﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾ إِلَّا مَا عُلِقَتْ بظهورهما <sup>(٥)</sup>.

﴿أَوِ الْحَوَايَا﴾ إِنَّ قُدْرَ وَزْنَهَا: (فَوَاعِل) فجمع حاوية؛ كزاوية وزوايا، أو جمع حاوية؛ كقاصعاء وقواصع، وإن قُدْرَ وَزْنَهَا (فَعَائِل) فجمع حَوِيَّة، كمطيَّة ومطايا، وهي الدَّوَارَةُ التي تكون في بطن الشَّيْءِ <sup>(٦)</sup>.

وقيل: هي <sup>(٧)</sup> عطف على ﴿شُحُومُهُمَا﴾، و﴿أَوِ﴾ للتفصيل، فصل بها ما حرّم من البقر والغنم.

(١) في (ك): (يحرم).

(٢) الشُّرُوبُ: جمع ثَرْبٍ، والثَّرْبُ: شحمٌ رقيقٌ يُغَشِّي الْكَرْشَ والأَمْعَاءَ. انظر: «القاموس المحيط» (مادة: ثرب).

(٣) في (ح) و(ف): «بقوله».

(٤) في (ح) و(ف): «وشهد».

(٥) في (ح) و(ف): «بظواهرهما».

(٦) وهي ما تحوى من أمعاء الشاة. انظر: «القاموس المحيط» (مادة: دور).

(٧) في (م) و(ك): «هو».

﴿أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ كَالْأَلْيَةِ وَمَا فِي الْقَوَائِمِ وَالْجُنُوبِ وَالرَّأْسِ وَالْعَيُونِ وَالْآذَانِ  
وَالْمَخِ.

﴿ذَلِكَ﴾ التَّحْرِيمُ أَوْ الْجَزَاءُ ﴿جَزَيْتَهُمْ بِبَغْيِهِمْ﴾ بِسَبَبِ ظَلَمِهِمْ ﴿وَأَنَا الصَّادِقُونَ﴾  
فِيمَا أَخْبَرْنَا بِهِمْ.

\*\*\*

(١٤٧) - ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرْدُ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ  
الْمُجْرِمِينَ﴾.

﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ﴾ فِي ذَلِكَ ﴿فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾؛ أَي: لَا تُعْرِضْ  
عَنَّهُمْ، وَلَا تُؤَايِسْهُمْ مِنْ<sup>(١)</sup> رَحْمَتِي، بَلْ كُنْ ثَابِتًا فِي مَقَامِ الدَّعْوَةِ عَلَى قَدَمَيِ الْإِبْشَارِ  
وَالْإِنْذَارِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَا ذَكَرَ كَلِمَةً جَامِعَةً لِهَمَا؛ أَمَا الْإِبْشَارُ فَلِمَّا فُهِمَ مِنَ الْعِبَارَةِ الْمَذْكُورَةِ  
مَنْ أَنَّهُ تَعَالَى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ وَيَغْسِلُ الْحَوْبَةَ، فَإِنْ رَجَعُوا عَنِ التَّكْذِيبِ إِلَى التَّصْدِيقِ فَلَهُمْ  
الْفَوْزُ وَالنَّجَاةُ، وَأَمَا الْإِنْذَارُ فَلِمَّا فُهِمَ مِنْ إِشَارَتِهَا إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى لِسَعَةِ<sup>(٢)</sup> رَحْمَتِهِ يَمْهَلُ،  
وَلَمَّا كَانَ فِي الْإِمْهَالِ مَظْنَةُ الْإِنْدِفَاعِ<sup>(٣)</sup> تَدَارَكَهُ بِقَوْلِهِ:

﴿وَلَا يُرْدُ بَأْسُهُ﴾ حِينَ يَنْزِلُ ﴿عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ فَلَا تَغْتَرُّوا بِإِمْهَالِهِ.

أَوْ: فَإِنْ كَذَّبُوكَ فِي الْإِنْذَارِ وَإِعَادِ الْعَصَاةِ، وَاعْتَلُّوا بِأَنَّ اللَّهَ وَاسِعُ الرَّحْمَةِ فَلَا  
يُؤَاخِذُ بِالْبَغْيِ، فَقُلْ: رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ لِلْمُطِيعِينَ، وَذُو بَأْسٍ شَدِيدٍ لِلْمُجْرِمِينَ،  
فَلَا تَرُدُّ رَحْمَتُهُ بِأَسْهُ عَلَيْهِمْ، بَلْ رُبَّمَا أَوْدَعَ قَهْرَهُ فِي صُورَةِ لُطْفِهِ اسْتِدْرَاجًا، فَلَا تَغْتَرُّوا.

(١) فِي (ك): «تُؤَسِّهَم عَنْ»، وَفِي (م): «تُؤَيِّسُهُمْ عَنْ».

(٢) فِي (ح) وَ(ف): «بِسَعَةٍ».

(٣) فِي (ح) وَ(ف): «الْإِنْتِفَاعُ».

(١٤٨) - ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾.

﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ في ردِّ الدَّعوة وتكذيب الرِّسول: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ عطف على الضمير المرفوع في ﴿أَشْرَكْنَا﴾ بلا تأكيد للفصل بـ(لا)<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾؛ أي: ما صدر منا ومن آبائنا ما صدر إلا بمشيئة الله تعالى<sup>(٢)</sup> وإرادته، أصابوا فيما قالوا على وفق ما مرَّ في هذه السورة من قوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، ولكنهم أخطؤوا في تمسُّكهم به في الرَّدِّ على الرِّسول ﷺ، وزعمهم أنَّ فيه حجةً عليه؛ بناءً على ظنِّهم أنَّ ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى لا يكون منهياً عنه، وما لم يُرِدْهُ اللهُ تعالى لا يكون مأموراً به، فلا مساع للتهي عن شركٍ دلَّ وقوعه على أنَّه مرادُ الله تعالى، والأمر بالتَّوحيد دلَّ عدم وقوعه على أنَّه<sup>(٣)</sup> لم يكن مراداً له تعالى = لِمَا تَقَرَّرَ في<sup>(٤)</sup> موضعه أنه لا تلازم بين الأمر والإرادة، بل ينفك كلُّ منهما عن الآخر، وكذا بين التَّهي وعدم الإرادة، ولذلك - أي: لعدم خطئهم في

(١) وهذا عند البصريين، ساع العطف عندهم وإن لم يؤكد الضمير لأنه يكفي عندهم أي فاصل كان، وقد فصل بـ (لا) هاهنا، والكوفيون لا يشترطون في ذلك شيئاً ويستدلون بما هنا. انظر: «روح المعاني» (٤٨٨/٨).

(٢) في (م) و(ك): «بمشيئته تعالى».

(٣) «مراد الله تعالى والأمر بالتَّوحيد دلَّ عدم وقوعه على أنه» سقط من (م) و(ك).

(٤) في (ح) و(ف): «من». وقوله: «لما تقرر» متعلق بـ«أخطؤوا».

القول المذكور بل في احتجاجهم به عليه الصلاة والسلام - ذمهم بالكذب دون الكذب، حيث قال:

﴿كَذَلِكَ﴾؛ أي: مثل ذلك التكذيب العظيم لك<sup>(١)</sup> ﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ للرسول، وهذا دليل على أن مرادهم التكذيب دون إبداء<sup>(٢)</sup> العذر.

﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾: حتى أنزلنا عليهم العذاب بتكذيبهم.

وَيَبَيِّنُ أَنَّ احتجاجهم ليس عن<sup>(٣)</sup> علمٍ و يقينٍ، بل عن ظنٍّ وتخمينٍ بقوله: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ﴾؛ أي: ليس عندكم بذلك علم.

﴿فَتَخْرِجُوهُ﴾: فتظهروه ﴿لَنَأْتِيَنَّكَ يُبُوتٌ إِلَّا الظَّنُّ﴾؛ أي: الذي لا يغني من الحق شيئاً.

﴿وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْمِنُونَ﴾: وما أنتم إلا تخمّنون وتقذّرون أَنَّ الأمر كما زعموا، وليس كذلك؛ لِمَا مَرَّ مِنْ بَطْلَانِ مَبْنَى<sup>(٤)</sup> ذلك الظنِّ، فلا متمسك فيما ذكر لأهل الزَّيغ والضلال من أصحاب الاعتزال، ولا حاجة إلى التوجيه والتأويل<sup>(٥)</sup> بتقييد المشيئة أولاً؛ أي: فيما مرَّ، وإجرائها على إطلاقها آخرًا؛ أي: فيما يستمر<sup>(٦)</sup>.

\*\*\*

(١) «العظيم لك» من (م) و(ك).

(٢) في النسخ: «إبداء»، والصواب المثبت.

(٣) في (م) و(ك): «من».

(٤) في (م): «معنى»، وسقطت من (ف)، والمثبت من (ح) و(ك).

(٥) في هامش (ف): «والعجب أَنَّ البيضاوي مع وقوفه على ذلك وعلى ما دل عليه في تفسيره كيف التزم هنا بالتأويل والانصراف عن الظاهر منه».

(٦) في (م): «يستمر سياًتي»، وفي (ح) و(ف): «سبق»، والمثبت من (ك).

(١٤٩) - ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ﴾ الفاء للسببية، والجملة مسببة عما دلَّ عليه الكلام السابق، والمعنى: إذ قد ظهر عدم تمام حجَّتكم فالحجَّة التامة مختصة به تعالى ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ الفاء قامت مقام (إن) في تحقيق ما دلَّ عليه الكلام السابق من كونهم محجوجين، وذلك أن فيه إلزاماً لهم بناءً على قولهم؛ أي: بل قد<sup>(١)</sup> صدقتم، ولكن كما شاء كفركم لو شاء هدايتكم لهداكم كلَّكم، فبأي شيء علمتم أنه لم يشأ هدايتكم حتى أصررتم؟!

وهذا تهيج لمن عسى أن يكون له استعداد منهم فينقمع ويهتدي، فيرجع عن الشرك ويؤمن.

وفيه فائدة أخرى، وهي تدارك لما يخطر بالبال من إبطال احتجاجهم أن يكون الاختلال في قولهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ بتصديقهم في ذلك المقال، ففيه حجة دامغة لأصحاب الاعتزال.

\*\*\*

(١٥٠) - ﴿قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُ كُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا إِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

﴿قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُ كُمُ﴾ ﴿هَلُمْ﴾ من أسماء الأفعال، يجيء متعدياً كما هاهنا بمعنى: هاتوا، ولازماً كقوله: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]؛ أي: تعالوا<sup>(٢)</sup>.

(١) «قد» من (ك) و(م).

(٢) في هامش (ف) و(م): «ومن قال هاهنا: إنه لازم في القول المذكور، وقال في تفسير سورة الأحزاب: معناه: قربوا أنفسكم إلينا، ثم قال: وقد بينا أصله في الأنعام، لم يكن كلامه على سنن الانتظام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام».

وإنما أضاف الشُّهداء إليهم لأنها لو أُطلقت لكان المعنى: هلم ناساً يشهدون، فكان ظاهره طلب الشُّهداء بالحق، وذلك فاسد.

﴿الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾؛ يعني: مرتضاهم وقدوتهم، أمرهم بإحضارهم ليلزمهم الحجة ويُبَيِّنَتهم، فيظهر للمشهود لهم عند انقطاعهم أنهم ليسوا على شيء، ولهذا قال:

﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾: فلا تصدِّقهم، ولا تسلِّم لهم، كُنِّي عن ذلك بالشَّهادة معهم مبالغة في النهي؛ دلالة على أن الإصغاء إليهم دخول في عداد الشُّهداء بالباطل<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ من باب وضع الظاهر موضع الضمير؛ للدلالة على أن المكذَّب بآيات الله تعالى لا يكون إلا متَّبِع الهوى؛ إذ لو اتَّبَعَ الدَّلِيل والعقل لكان مصدِّقاً بها.

﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ كعبدة الأوثان ﴿وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾: يجعلون له تعالى عديلاً.

\*\*\*

(١٥١) - ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَنَّمُ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ من التَّعَالَى، وأصله: أَمُرُ مَنْ كَانَ فِي مَكَانٍ عَالٍ لِمَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ، فَعُمِّمَ اتِّسَاعاً فِيهِ لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ.

(١) في هامش (ف): «ويأبى عن الاستعارة والمشاكلة قوله: ﴿مَعَهُمْ﴾ منه».



﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ﴾ ﴿مَا﴾ موصولة منصوبة بـ ﴿أَتْلُ﴾، أو استفهامية منصوبة بـ ﴿حَرَّمَ﴾، والجملة في محلِّ النَّصب بـ ﴿أَتْلُ﴾؛ لأنَّ التَّلاوة من باب القول<sup>(١)</sup>؛ أي: أتل أي شيء حَرَّمَ رَبِّيَ.

﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلقة بـ ﴿حَرَّمَ﴾، و(أَنْ) في قوله<sup>(٢)</sup>: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ مفسَّرة، و(لا) للنَّهي؛ لعطف الأوامر عليه في قوله: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾؛ لأنَّ تقديره: وأحسنوا بالوالدين إحساناً<sup>(٣)</sup>.

وعطفُ الأوامر على النَّوَاهِي الواقعة بعد (أَنْ) المفسَّرة لتلاوة المحرَّمات - مع القطع بأنَّ المأمور به لا يكون محرَّماً - دلَّ على أنَّ التَّحريمَ راجعٌ إلى أضدادها، وذلك أنَّه لمَّا علَّقَ<sup>(٤)</sup> التَّلاوة بالتَّحريم إجمالاً ثم فسَّره بالتفصيل، وجبَ أن تكون التفاصيل كُلُّها منهيَّاتٍ محرَّماتٍ، لكنَّ عدلَ في بعضها إلى الأمر بأضدادها مبالغة في النَّهي، وتنبهاً على أن أضدادها واجبة، فيلزمها النَّهي عنها بأبلغ الوجوه.

ويحتمل أن تكون الأوامر معطوفة على المناهي وداخلَةٌ تحت (أَنْ) التفسيرية<sup>(٥)</sup>.

﴿شَيْئًا﴾ يحتمل المصدر والمفعول، ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾؛ أي: وأحسنوا

(١) في هامش (ف): «فلا حاجة إلى التضمين. منه».

(٢) «قوله»: ليست في (م) و(ك).

(٣) «إحساناً» من (م) و(ك).

(٤) في (ك): «لما أنه علَّق».

(٥) في هامش «ف»: «ويصح ذلك على تقدير محذوف تكون (أَنْ) مفسرة له وللمنطوق قبله الذي دل على حذفه، والتقدير: وأما أمركم به، فحذف لدلالة «مَا حَرَّمَ» عليه، كما لا يخفى على من لب. منه».

بهما<sup>(١)</sup> إحساناً، وضعه موضع النهي عن الإساءة إليهما؛ للدلالة على أن ترك الإساءة في شأنهما غير كافٍ، بخلاف غيرهما.

ولك أن تقول: إنها معطوفة على قوله: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ﴾، أمرهم أولاً بأمر ترتب عليه ذِكْرُ مَنَاهِ، ثم أمرهم ثانياً بأوامر، ويتبعها المبالغة في النهي.

﴿وَلَا تَقْنُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ النهي مطلق، وإنما قال: ﴿مَنْ أَمْلَقَ﴾ إظهاراً لسوء صنيعهم؛ فإنهم كانوا يفعلون ذلك من أجله.

في «الأساس»: أَمْلَقَ الرَّجُلُ: أنفق ماله حتى افتقر<sup>(٢)</sup>.

ولما كان الإملاق باعتبار بدايته إنفاقاً وباعتبار نهايته فقراً جاز استعماله في كل منهما.

وقد قيل: الخطاب هنا للفقراء، ولذا<sup>(٣)</sup> قَدَّمَ رَزَقُهُمْ فقيل: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ منعاً لموجب<sup>(٤)</sup> ما كانوا يفعلون لأجله، واحتجاجاً عليهم، فناسب أن يفسر الإملاق هنا بالفقر، والخطاب في ﴿وَلَا تَقْنُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١] للأغنياء، ولذا قَدَّمَ رَزُقُ أولادهم، فقيل: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، فناسب أن يفسر الإملاق ثَمَّةً بالإنفاق.

﴿وَلَا تَقْرُبُوا أَلْفَوْحَ شَيْءٍ﴾: كبائر الذنوب ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ بدل منه، والظاهر: ما بينك وبين الخلق، والباطن: ما بينك وبين الحق.

(١) في (ح) و(ف): «لهما».

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: ملق).

(٣) في (ف) و(ح): «الخطاب من الفقراء وإنما».

(٤) في (ف) و(ح): «لموجبة».

﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ﴾ لَمَّا كَانَ فِي إِطْلَاقِ النَّفْسِ شَمُولٌ لِلنُّفُوسِ الْحَيَوَانِيَّةِ - وَالْأَصْلُ فِي قَتْلِهَا <sup>(١)</sup> الْإِبَاحَةُ - قَيَّدَ بِقَوْلِهِ: ﴿الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾؛ يَعْنِي: النَّفْسَ الْإِنْسَانِيَّةَ ﴿وَالْأَيْلَاحَتَى﴾؛ أَي: بِمَا <sup>(٢)</sup> يَحِقُّ بِهِ قَتْلُهَا، كَكْفَرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ، وَزِنَى <sup>(٣)</sup> بَعْدَ إِحْصَانٍ، وَقَتْلِ نَفْسٍ ظَلَمًا.

﴿ذَلِكَ﴾ إِمَارَةٌ إِلَى مَا ذُكِرَ تَفْصِيلًا.

﴿وَصَنَّكُم بِهِ﴾ لَمَّا كَانَ فِي الْوَصِيَّةِ مَعْنَى الْاهْتِمَامِ وَالْمَحَافَظَةِ زِيَادَةً عَلَى مَعْنَى الطَّلَبِ اسْتُعِيرَتْ لِلْأَمْرِ الْمُؤَكَّدِ، وَالْمَوْصَى بِهِ نَفْسُ مَا ذَكَرَ، لَا حِفْظُهُ <sup>(٤)</sup>.  
﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: تَرشُدُونَ؛ فَإِنَّ غَايَةَ الْعَقْلِ الرُّشْدُ.

\*\*\*

(١٥٢) - ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْكَفِيلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تَكِلُفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّانِكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.  
﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ نَهَى عَنِ الْقُرْبِ الَّذِي يَعْمُ وَجْهَ التَّصَرُّفِ، وَفِيهِ سُدُّ الدَّرَجَةِ.

﴿إِلَّا بِالَّتِي﴾؛ أَي: بِالْخَصْلَةِ الَّتِي ﴿هِيَ أَحْسَنُ﴾ فِي حَقِّ الْيَتِيمِ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِصِيغَةِ التَّفْضِيلِ مِرَاعَةً لِمَالَ الْيَتِيمِ.

(١) فِي (ف) وَ(ح): «فِيهَا».

(٢) فِي (م) وَ(ك): «مِمَّا».

(٣) فِي (ح) وَ(ف) وَ(ك): «وَرَجَمَ»، وَفِي (م): «وَزَنَا رَجَمَ»، وَالصَّوَابُ الْمُبْتَدَأُ.

(٤) فِي هَامِش (م): «لَمَّا عُرِفَتْ أَنَّ مَعْنَى الْحِفْظِ يَنْتَظِمُ مَفْهُومُ الْوَصِيَّةِ، فَافْهَمَ».

﴿حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾: غاية<sup>(١)</sup> من حيث المعنى؛ أي: احفظوه عليه حتى يبلغ أوان<sup>(٢)</sup> الحُلم مع الرُّشد، فادفعوه إليه.

والأشدُّ: جمعُ شِدَّةٍ، كأنَّعم ونعمة<sup>(٣)</sup>.

﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ﴾ الإيفاءُ مخصوصٌ بالكيل، والميزانُ عطفٌ عليه، على طريقة ذكر أحدِ الفعلين وعطف متعلق المحذوف على المذكور، على حسب ما يقتضيه لفظه، حتى كأنَّه شريكه في أصل الفعل، كقوله:

علفتُها تَبْنًا وماءً بارِداً<sup>(٤)</sup>

وقوله: ﴿وَالْقِسْطَ﴾: بالعدل والتَّسوية، متعلق بالفعل المحذوف؛ أي: وزنوا الميزان بالقسط؛ فإنَّه مِظَنَّةُ البخس، بحيث لا يتفطَّن له صاحبه، بخلاف الكيل<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ف) و(ح): «غايته».

(٢) في (ف) و(ح): «إيداء».

(٣) في هامش (ف): «كذا قال سيوييه في تهذيب الأزهرى، قال أبو الهيثم: واحد الأنعم نعمة، وواحد الأشد شدة، ولا عبرة بما قاله الجوهرى من أن فعلة لا يجمع على أَفْعُل، تدبر. منه».

(٤) صدر بيت أشده الفراء لبعض بني دُبَيْر - قبيلة من أسد - يصف فرسه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١ / ١٤)، و«تفسير الطبري» (١ / ٢٦٤)، و«الكشاف» (٢ / ١٠٨)، و«الخزانة» (١ / ٤٩٩). وعجزه:

حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

(٥) في هذا التخصيص نظر، ففي المكيال أيضاً مجال واسع للغش كما للميزان وإن اختلفت الطريقة، والغشاشون لا يعدمون طريقة لأي نوع من أنواع الغش وفي أي شيء كان مهما خفي على الناس أو ظُن أن لا مجال فيه للغش، فلا داعي لهذا التخصيص بوزن الميزان وإخراج الكيل من الحكم، لا بل يجب تعميم الحكم إلى غير الكيل والميزان مما يتعامل به الناس لاستيفاء حقوقهم، ولعل ذكرهما لكونهما أكثر ما يتعامل به الناس، أو لاقتصار الناس عليهما في ذلك الزمان.

﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ الوُسْع: ما احتملته الطَّاقَةُ، وذكره<sup>(١)</sup> عَقِيبَ الأمرِ للدلالة على أنه لا يؤاخذها بتقصير يقع بعد الاجتهاد في مراعاة العدل.

﴿وَإِذَا قُلْتُمْ﴾ أريدَ بالقول هنا: ما لا يُطْلَعُ عليه إلَّا بالقول؛ من أمرٍ وحكمٍ وشهادةٍ وخيرٍ وسفارةٍ<sup>(٢)</sup> وغير ذلك.

﴿فَاعْدِلُوا﴾ فيه ﴿وَلَوْ كَانَ﴾ المقول إليه أو عليه ﴿ذَاقُرْبَى﴾: من ذوي قرابتكم.

﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ﴾؛ أي: بما عاهدكم<sup>(٣)</sup> الله من أوامره ونواهيه ﴿أَوْفُوا﴾ أو: بما عاهدتم الله عليه من أيمانكم ونذوركم.

﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ﴾؛ أي: أمركم به وأكد الأمر<sup>(٤)</sup>.

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ لَمَّا كان في هذه الأمور نوعٌ خفاء بالقياس إلى ما سبق بحيث يحتاج إلى الاجتهاد والذكر الكثير ضُمَّتْ<sup>(٥)</sup> يتذكرون.

\*\*\*

(١) في (م): «وذكر».

(٢) في (م): «وخير وسعادة» وهو تصحيف فيهما.

(٣) قوله: «عاهدكم» لعل المراد: (عهد إليكم). وعبارة البيضاوي: ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ يعني: ما عهد إليكم من ملازمة العدل وتأدية أحكام الشرع. وقال الألوسي: أي: ما عهد إليكم من الأمور المعدودة... أو: ما عاهدتم الله تعالى عليه من أيمانكم ونذوركم. انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٨٩)، و«روح المعاني» (٨/ ٥٠٠). قلت: وهذان الوجهان بحسب المضاف إليه، ففي الأول الإضافة إلى الفاعل، وفي الثاني إلى المفعول.

(٤) «الأمر» سقط من (ك).

(٥) في (ح) و(ف): «ضمنت»، وفي (ك): «ضمن»، والمثبت من (م).

(١٥٣) - ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾ الصُّرَاطُ من <sup>(١)</sup> السَّبِيل: ما لا التواء فيه ولا اعوجاج، بل يكون على جهة القصد، وإنما يُوصَفُ بالاستقامة للاحتراز عن الميل إلى شيء من الجوانب الأربعة بالصُّعُود والهبوط ونحوهما، إلَّا <sup>(٢)</sup> أَنَّ الاحتراز المذكور حصل هنا بالإضافة، فقلوه: ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ حال مؤكدة.

والإشارة إلى ما ذُكِرَ في السُّورَة، فإنَّها بأسرها في إثبات التَّوْحِيد والنُّبُوَّة وبيان الشريعة.

وقرى: ﴿إِنَّ﴾ بالكسر على الاستئناف، وبالفتح بتقدير اللام على أنه [علة] الأمر في قوله <sup>(٣)</sup>: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾، وقرى: ﴿أَنَّ﴾ مخففة من الثَّيْلَة <sup>(٤)</sup>، وفيها ضمير الشَّان. ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾: الأديان المختلفة، أو الطُّرُق التَّابِعَة للهوى، والطَّرِيق: كُلُّ ما يطرقة طارق معتاداً كان أو غير معتاد، والسَّبِيل من الطُّرُق <sup>(٥)</sup>: ما هو معتاد السُّلُوك، أعمُّ من أن يكون على جهة القصد أو لا، وبهذا التفصيل تبيَّن وجه إصابة <sup>(٦)</sup> كُلِّ من الصراط والسبيل محزّه.

(١) «من» سقط من (ك).

(٢) «إلا» سقط من (ف) و(ح).

(٣) ما بين معكوفتين زيادة يقتضيها السياق مستفادة من عبارة البيضاوي في «تفسيره» (١٨٩/٢)، ولفظه: (على أنه علة لقوله).

(٤) قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة، والباقون بفتحها، وخفف ابن عامر الثَّوْن وشدَّدها الباقون. انظر:

«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٥) في (ف): «الطريق».

(٦) في (م): «إصابة وجه».

﴿فَفَرَّقَ﴾ الفاء جواب النَّهْيِ، والمضارع المحذوف التَّاء منصوبٌ بإضمار (أَنْ)، وفاعله ضمير ﴿السُّبُلِ﴾، ومنهم مَنْ لم يحذف التَّاء بل أدغمها في تاء التَّفْعُلِ، فقرأها بتشديد التَّاء<sup>(١)</sup>.

والباء في: ﴿بِكُمْ﴾ للتعدية، وتعديته بـ ﴿عَنْ﴾ لتضمُّنه معنى الإزالة؛ أي: فتزيلكم متفرِّقين.

﴿عَنْ سَبِيلِهِ﴾ فيه التفات وتغنُّن، وتنبية على أَنَّ الطَّرِيقَ المنسوب إليه تعالى لا يكون إلا صراطاً مستقيماً.

﴿ذَلِكَ﴾ الإشارة إلى مجموع الأمر والنهي.

﴿وَصَّانَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ذكر أولاً ﴿تَعْمَلُونَ﴾، ثم ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، ثم ﴿تَتَّقُونَ﴾؛ لأنهم يعقلون ثم يستيقظون<sup>(٢)</sup>، ثم يتقون المحارم والمهالك.

\*\*\*

(١٥٤) - ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يُلَاقَوْنَ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ عطف على ﴿ذَلِكَ وَصَّانَكُمْ بِهِ﴾، فـ ﴿ثُمَّ﴾ للتراخي في الإخبار، أو للتفاوت في المرتبة، كأنه قيل: ذلكم وصاكم به قديماً ثم آتينا، أو: ثم أعظم من ذلك أننا آتينا موسى الكتاب.

﴿تَمَامًا﴾ للكرامة والنعمة ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾: على مَنْ أحسن القيام، ويؤيده

(١) هي رواية البزي عن ابن كثير. انظر: «التيسير» (ص: ٨٣).

(٢) في (م): «يتفطنون». وفي (ك): «يتعظون».

قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (على الذين أحسنوا)<sup>(١)</sup>، وقراءة أبي: (تماماً على المحسنين)<sup>(٢)</sup>.

أو: على الذي أحسن بتبليغه<sup>(٣)</sup>، وهو موسى عليه الصلاة والسلام.

أو: تماماً على الذي أحسنه؛ أي: أجاده من العلم والشرائع، أي: زيادةً على علمه إتماماً له.

وقرئ بالرفع<sup>(٤)</sup>، على أن تقديره: على الذي هو أحسن.

وقيل في وجه النصب: إنه خفض، لكنه لا ينصرف ففتح، وحيث لا يكون بدلاً عن ﴿الَّذِي﴾ وترجمة<sup>(٥)</sup> عنه؛ كقولك: مررت بالذي خير منك، بالخفض.

﴿وَتَفْصِيلاً﴾: بياناً في غاية التفصيل، عطف على ﴿تَمَاماً﴾، ونصبهما يحتمل العلة والحال والمصدر<sup>(٦)</sup>.

﴿لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ يُحتاج إليه في الدين، ففيه<sup>(٧)</sup> دلالة على أنه لا اجتهاد في شريعة<sup>(٨)</sup>

(١) انظر: «القراءات الشاذة» (ص: ٤١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩ / ٤٨٨). وعزاها السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٨٦) إلى الحسن رواها عنه ابن الأباري في «المصاحف». وانظر: «تفسير الثعلبي» (٤ / ٢٠٦).

(٣) «بتبليغه» زيادة من (م) و(ك).

(٤) نسبت إلى يحيى بن يعمر. انظر: «المحتسب» (١ / ٢٣٤)، وضعف ابن جني هذه القراءة.

(٥) في (ك) و(م): «وترجمته».

(٦) في هامش (ف): «أي: يكون ﴿تَمَاماً﴾ مصدر أتمينا المحذوف المدلول عليه بـ ﴿ءَاتَيْنَا﴾، تدبر منه».

(٧) في (م): «وفيه».

(٨) في (م): «شرعة».



موسى عليه الصلاة والسلام؛ لأنه فرعُ الإجمال في بعض الأمور الدينية<sup>(١)</sup>.

﴿وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً﴾ يَهْوَنُ عَلَيْهِمْ مَقَاسَاةَ التَّكْلِيفِ بِمَا ذَكَرَ مِنَ التَّعْرِيفِ.

﴿لَعَلَّهُمْ﴾: لَعَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿يَلْقَاءُ رَبَّهُمْ﴾: بِلِقَاءِ ثَوَابِهِ وَعِقَابِهِ يَوْمَ الْجَزَاءِ  
﴿يُؤْمِنُونَ﴾: يَصَدِّقُونَ.

\*\*\*

(١٥٥) - ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ فَاتَّبِعُوا تَقْوَىٰ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

﴿وَهَذَا﴾؛ أَي: الْقُرْآنَ ﴿كِتَابٌ﴾ عَظِيمُ الشَّأْنِ ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ أَسْنَدَهُ إِلَى نَفْسِهِ بَنُو الْعِظْمَةِ.

﴿مُبَارَكٌ﴾: كَثِيرُ النَّفْعِ، إِنَّمَا فَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَرِينِهِ بِـ(أَنْزَلْنَا) لِأَنِ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ بَعْدَ نَزْوِلِهِ.

﴿فَاتَّبِعُوا تَقْوَىٰ﴾ مَخَالَفَتُهُ ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ بِذَلِكَ، عَلَّقَهَا بِكَلِمَةِ التَّرَجُّيِ لِأَنِ حَصُولَهَا بِالْخَتْمِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَفِيهِ خَطَرٌ.

\*\*\*

(١٥٦) - ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾.

(١) تعقبه الألوسي بقوله: ولا دلالة فيه على أنه لا اجتهاد في شريعة موسى عليه السلام خلافاً لمن زعم ذلك، فقد ورد مثله في صفة القرآن كقوله تعالى في سورة [يوسف: ١١١] عليه السلام: وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَوْ صَحَّ مَا ذَكَرْ لَمْ يَكُنْ فِي شَرِيعَتِنَا اجْتِهَادٌ أَيْضاً. انظر: «روح المعاني» (٨/ ٥٠٩). وانظر أيضاً كلام الشهاب عليه في «حاشيته على البيضاوي» (٤/ ١٣٩) و(٥/ ٢١٤).

﴿أَنْ تَقُولُوا﴾: كراهة أن تقولوا، علة لمقدّر<sup>(١)</sup> دلّ عليه ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ فيما تقدم.

وقرئ بالتاء والياء<sup>(٢)</sup>، وعلى الثاني فيه التفات من خطاب<sup>(٣)</sup> ﴿فَأَتَّبِعُوهُوَ أَتَّقُوا﴾، وفي ﴿قَدْ جَاءَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٤] التفات من الغيبة إلى الخطاب، وكلاهما في محزّه؛ حيث أعرض عنهم وجعلهم غائبين عند حكاية أقوالهم الرديّة، ثم خاطبهم عند قصد توبيخهم وتبكيّتهم.

﴿إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ﴾: جنس الكتاب المنحصر في التّوراة والزّبور والإنجيل؛ لقولهم: ﴿مِنْ قَبْلِنَا﴾، وأمّا الصّحف فليست من جنس الكتاب في العرف.

﴿عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾؛ أي: اليهود والنصارى، ودل هذا على أن المجوس ليسوا<sup>(٤)</sup> من أهل الكتاب؛ إذ لو كانوا منهم كانوا ثلاث طوائف.

﴿وَإِنْ كُنَّا﴾ (إن) هي المخففة، دلّ عليه دخول اللام الفارقة خبر (كان)؛ أي: وإنه كنا ﴿عَنْ دَرَسَتِهِمْ﴾: قراءتهم ﴿لَفَنَفْلَيْتَ﴾ لا ندرى ما هي؛ لأنه لم يكن على لغتنا<sup>(٥)</sup> فلم نقدر على قراءته.

\*\*\*

(١) في (م) و(ك): «لمصدر».

(٢) قرأ السبعة بالتاء، وقرأ ابن محيصن بالياء. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١)، و«البحر المحيط» (٩/ ٤٩٢).

(٣) في (م) زيادة: «في».

(٤) في (ح) و(ف): «ليس».

(٥) في (ح) و(ف): «لأنه ما لم يكن في لغتنا».

(١٥٧) - ﴿أَوْ قُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَ كُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾.

﴿أَوْ قُولُوا﴾ عطف على الأول: ﴿لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ﴾: أرشد وأسرع اهتداء ﴿مِنْهُمْ﴾ لحدة<sup>(١)</sup> أذهاننا وثقابة أفهامنا، ولهذا تلقفنا فنونا من العلم كالتواريخ والأشعار والخطب على أننا أميون.

﴿فَقَدْ جَاءَ كُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾: حجة واضحة تعرفونها. تبكى لهم والزام<sup>(٢)</sup> الحجة، وفيه إيجاز بحذف الشرط إشعاراً بتصدقهم في دعوى الذكاء وحدة الذهن، وأن من يدعي ذلك فليتنبه بمثل هذه النكتة، وليدرك البينة، وبعثاً<sup>(٣)</sup> لأفهامهم، وتهيجاً وإيداناً بأن الأهم هو الجزاء لا الشرط، والمعنى: إن صدقتم في الدعوى فقد جاء أوان إظهار صدقه.

﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ كالذي أنزل على من قبلكم.

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾؛ أي: لنفسه وغيره، وقد مر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤] تحقيق هذا النوع من الاستفهام.

﴿وَمَنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ بعدما عرف صحتها، وتمكن من معرفتها.

(١) في (ح) و(ف): «بحدة».

(٢) في (م): «والزامهم».

(٣) في (ح) و(ف): «وبعث»، ولعله الصواب؛ لأنه معطوف على المرفوع وهو «تبكى»، لكن وقع العطف عليها في النسخ كلها بالنصب في: «وتهيجاً وإيداناً»، ولعل النصب في جميعها سهو.

﴿وَصَدَفَ﴾: صدَّ ﴿عَنْهَا﴾ النَّاسَ، فَضَلَّ وَأَضَلَّ، وَأَمَّا مَعْنَى الْإِعْرَاضِ فَقَدْ حَصَلَ بِالتَّكْذِيبِ.

﴿سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ﴾؛ أَي: الْعَذَابَ السَّيِّئَ، وَهُوَ الْمَوْصُوفُ بِنَهَايَةِ النِّكَايَةِ.

﴿بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾: بِسَبَبِ اسْتِمْرَارِهِمْ عَلَى تَجْدِيدِ الصَّدِّ وَإِحْدَاثِهِ حِينًا فَحِينًا.

\*\*\*

(١٥٨) - ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَتُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلْ نَنْظُرُونَ وَإِنَّا مُنْظَرُونَ﴾.

﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾؛ أَي: مَا يَنْظُرُونَ؛ يَعْنِي الَّذِينَ قَالُوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ حَتَّى تَنْفِرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا...﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٩٠].

﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ هَذَا مَا ذَكَرُوهُ بِقَوْلِهِمْ: ﴿أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٩٢].

﴿أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ هَذَا مَا ذَكَرُوهُ بِقَوْلِهِمْ: ﴿أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا مِثْقَالًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٩٢]، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنْهُ بِـ ﴿بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ تَعْظِيمًا؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ الْآيَاتِ الظَّاهِرَةِ قَبْلَ قِيَامِ السَّاعَةِ.

﴿يَوْمَ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾؛ يَعْنِي: الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ آنِفًا، لَا بَعْضُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ نَافِعَ بَعْدَ<sup>(١)</sup> ظَهْوَرِهَا، كَيْفَ وَنَزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِدَعْوَى الْخَلْقِ إِلَى دِينِ الْحَقِّ بَعْدَ خُرُوجِ الدَّجَالِ.

(١) فِي (ح) وَ(ف): «نَافِعٌ عَنْ».

﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ كالمحتَضَر إذا صار الأمرُ عِيَانًا، والإيمانُ المقبولُ برهَانيًا كان أو تقليديًّا ما يكون بالغيب.

﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ﴾ صفة ﴿نَفْسًا﴾ ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ متعلِّق بالمعطوفين<sup>(١)</sup>.

﴿أَوْ كَسَبَتْ﴾ عطف على ﴿ءَامَنَتْ﴾ ﴿فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ أُرِيدَ بالإيمان: المعرفة، يرشدك إلى هذا قراءة: (لا تَنْفَعُ) بالتاء<sup>(٢)</sup>، وبكسب الخير: الإذعان والقبول.

ونحن معاشِر أهل السُّنَّة نقول بما هو مُوجِب النص: مِنْ أَنَّ الإيمان النَّافع مجموعُ الأمرين، فلا حِجَّة<sup>(٣)</sup> فيه للمخالف؛ لأن مبناهَا على حمل الإيمان على المعنى الاصطلاحي المُخْتَرَع بعد نزول القرآن، وتخصيصِ الخير بما<sup>(٤)</sup> يكون بالجوارح، وكلُّ منهما خلاف الأصل والظَّاهر، ولو سُلِّم فنقول: الإيمان النَّافع لا بُدَّ فيه من أمرين؛ الاعتقاد بالقلب، والإقرار باللسان، وقد عبَّر عن الأول بقوله: ﴿ءَامَنَتْ﴾، وعن الثاني بقوله: ﴿أَوْ كَسَبَتْ﴾؛ فإن الكسب يكون بالآلات البدنية ومنها اللسان، فمنطوق<sup>(٥)</sup> الآية على وفق مذهبنا، والله أعلم.

﴿قُلْ أَنْظِرُوا﴾؛ أي: انتظروا إتيان أحد هذه الثلاثة ﴿إِنَّا مُنْظِرُونَ﴾ له<sup>(٦)</sup>، وعيدٌ لهم، ووعدٌ لنا.

(١) في هامش (ف): «ك: لا محالة، في قول صاحب «المفتاح»: للكذب لا محالة أو للتهمة، قال

الشارح: إنما فصل بقوله: لا محالة، بين المعطوفين إشعاراً بتعلقه بهما. منه».

(٢) نسبت لابن عمر وابن سيرين. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢).

(٣) في (ف): «حاجة».

(٤) في (م): «مما».

(٥) في (ف): «فتطق».

(٦) «له» من (م) و(ك).

(١٥٩) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا﴾: بدّدوا ﴿دِينَهُمْ﴾ فآمنوا ببعض وكفروا ببعض، وافترقوا فيه، قال ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، كلّها في الهاوية إلا واحدة، وافترقت النصارى على اثنين وسبعين فرقة، كلّها في الهاوية إلا واحدة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلّها في الهاوية إلا واحدة»<sup>(١)</sup>.  
وقرى: ﴿فَارَّقُوا﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿وَكَانُوا شِيعًا﴾: فرقا، جمعُ شِيعَة، وهي الفرقة المُتَّفِقة على طريق ومذهب، من شاعه: إذا تبعه، وأصله الشّيع، وهو الحطب الصغار يوقد به<sup>(٣)</sup> الكبار.

﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ﴾: من أمرهم ﴿فِي شَيْءٍ﴾؛ أي: ليس إليك شيء من مجازاتهم والعفو عنهم، إنّما عليك إنذارهم وتبليغ الوحي إليهم.

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾: إن شاء عاجلهم بالعقوبة، وإن شاء أخرهم إلى الآخرة، وإن شاء وفقهم للرجوع عنها، فعفا عنهم.

﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾؛ أي: في الآخرة، ويجازيهم على ذلك.

\*\*\*

(١) روى نحوه أبو داود (٥٤٩٦)، والترمذي (٢٦٤٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٨).

(٣) في (ح) و(ف): «وهي الحطب الصغار توقد بها».

(١٦٠) - ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا أَمْثَالُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ﴾ لم يقل: مَنْ عمل الحسنة؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ النَّظَرَ إِلَى مَا خُتِمَ بِهِ، وعلى ذلك<sup>(١)</sup> قال ﷺ: «الأعمال بالخواتيم»<sup>(٢)</sup>.

﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ على<sup>(٣)</sup> إقامة صفة الجنس المميز مقام الموصوف، تقديره: عشر حسناتٍ أمثالها، لم يُرِدْ به القصر، بل أراد به التفضُّل بالتضعيف، وهذا أقل ما وعد بالأضعاف، وقد جاء الوعد بسبعين، وبسبع مئة<sup>(٤)</sup>، وبغير حساب.

وقرئ: ﴿عَشْرُ﴾ بالتنوين، و﴿أَمْثَالُهَا﴾ بالرفع على الوصف<sup>(٥)</sup>.

﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا أَمْثَالُهَا﴾؛ أي: بواحدة<sup>(٦)</sup>، هذا بحكم الوعد، لا باقتضاء العدل كما توهمه المعتزلة<sup>(٧)</sup>؛ إذ لا حقَّ للخلق على الخالق.

﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ بنقص ما وعد لهم من الأجر<sup>(٨)</sup>، وبالعقاب<sup>(٩)</sup> بلا استحقاق.

(١) في (ك): «ولذلك».

(٢) رواه البخاري (٦٦٠٧) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٣) «على» من (م) و(ك).

(٤) في (ح) و(ف): «وسبعمئة».

(٥) قرأ بها يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢ / ٢٦٦). ونسبت للحسن. انظر: «القراءات الشاذة» (ص: ٤١).

(٦) في (ف) و(ح): «أي واحدة بعد واحدة»، وسقطت «أي» من (ك)، والمثبت من (م).

(٧) يرد بذلك على الزمخشري إذ قال في «الكشاف» (٢ / ٨٣): «ومضاعفة الحسنات فضل، ومكافأة السيئات عدل».

(٨) في هامش (ف): «لا ينقص الثواب مطلقاً لما عرفت من أن زيادته تفضيلاً منه».

(٩) سقطت الواو في (ف) و(ح) و(ك).

(١٦١) - ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾؛ أي: أرشدني إلى ما نصب من الحجج. ﴿دِينًا﴾ بدل من محل ﴿إِلَى صِرَاطٍ﴾؛ لأن معناه: هداني صراطاً؛ لقوله: ﴿وَيَهْدِيكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢٠]، أو مفعول فعل مضمر دل عليه الملفوظ، أو حال من ﴿صِرَاطٍ﴾؛ لاختصاصه بالصفة، أو نصب على المدح؛ أي: أعني - أو: أخص - ديناً.

﴿قِيمًا﴾ فيعل من قام، كسيّد من ساد، وهو أبلغ من المستقيم باعتبار الزنة، والمستقيم أبلغ منه باعتبار الصيغة؛ لأنه نص في الاستقامة.

وقرئ: ﴿قِيمًا﴾<sup>(١)</sup>، وهو مصدر بمعنى القيام، ووصف به.

﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف بيان لـ ﴿دِينًا﴾، إنما ذكر ذلك حثاً لهم على اتباعه؛ لأنه دين أبيهم.

﴿خَنِيفًا﴾ حال من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾.

﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ عطف عليه.

\*\*\*

(١٦٢ - ١٦٣) - ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣٣﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾.

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾: عبادتي وتقربي كله.

(١) بكسر القاف وفتح الياء مخففة، وهي قراءة الكوفيين وابن عامر، والباقون بفتح القاف وكسر الياء مشددة. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٨).



وقيل: ذبحي، وجمع بين الصلاة والدَّبْح كما في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

وقيل: وحجِّي، من مناسك الحجِّ، وإنَّما خصَّه بالذكر لأنَّ المشركين كانوا يُدْخِلُونَ الشُّرْكَ فِي التَّلْبِيَةِ، وكذا تخصيص الدَّبْح بالذكر على القول الأول.

﴿وَحَيَايَ وَمَمَاتِي﴾: وما أنا عليه في حياتي وأموت عليه من الإيمان والطَّاعة، أو: طاعات الحياة والخيرات المضافة إلى الممات كالوصية والتدبير.

وقرئ: ﴿مَحْيَايَ﴾ بإسكان الياء<sup>(١)</sup>؛ إجراءً للوقف مجرى الوصل.

﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١٢)</sup> لَا شَرِيكَ لَهُ،: خالصة له لا أشرك فيها<sup>(١٣)</sup> غيره.

﴿وَبِذَلِكَ﴾ الإخلاص ﴿أُمرْتُ﴾، بدأ بقوله: ﴿قُلْ﴾ وختم بهذا؛ بياناً أنه يقول  
اتتماراً لا افتخاراً<sup>(١٤)</sup>.

﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾؛ لأنَّ إسلام كلِّ نبيٍّ متقدِّم على إسلام أمته.

\*\*\*

(١٦٤) - ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا نُزِرْ وَأَنْزَرَهُ وَذَرَأَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ﴾.

﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى رَبًّا﴾ هذا أبلغ من: أغير الله أعبد؛ لدلالته على معناه بطريق البرهان<sup>(١٥)</sup>، وهو جوابٌ عن دعائهم له عليه السلام إلى عبادة الأصنام.

(١) رواية ورش عن نافع بخلاف عنه. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٨).

(٢) «فيها» زيادة من (م) و(ك).

(٣) في هامش (م): «فيه رد لمن زعم أنه خارج عن مقول القول حيث قال: وبذلك القول والإخلاص. ح».

(٤) في هامش (ف): «من غفل هذا قال: فأشركه في عبادته. منه».

﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ فلا يصلح غيره أن يكون معبوداً أصلاً، فضلاً عن أن يكون شريكاً له تعالى في العبودية<sup>(١)</sup>، وهو مستحق لأن يكون معبود كل شيء، جملة حالية في مقام التعليل للإنكار المذكور.

﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾؛ أي: لا تكون جناية نفسٍ إلا عليها، ومعناه السلب الكلي، لا سلب الكل<sup>(٢)</sup>، فأداة السور<sup>(٣)</sup> داخلة على النفي معني<sup>(٤)</sup>، وإن كانت مدخولة له لفظاً.

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾؛ أي: لا تحمل نفسٌ حاملةً حملَ نفسٍ أخرى.

قال عطاء: قال الوليد<sup>(٥)</sup> بن المغيرة: اتَّبَعُوا سَبِيلِي أَحْمَلْ عَنْكُمْ، فنزلت<sup>(٦)</sup>.

هذا نفى القدرة عن الغير على ذلك التحمل، وأما نفى التحميل<sup>(٧)</sup> من الله تعالى، فالآية ساكتة عنه، فلا منافاة بينها وبين حديث أبي موسى المذكور في «صحيح مسلم»، وهو هذا: «يجيء يوم القيامة ناسٌ من المسلمين بذنوبٍ أمثال الجبال، فيغفرها الله تعالى لهم، ويضعها على اليهود والنصارى»<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ف) و(ح): «العبودية».

(٢) «لا سلب الكل»: ليست في (م)، وفي (ف): «الكلي» بدل «الكل».

(٣) كذا في النسخ.

(٤) «معنى»: ليست في (م) و(ك).

(٥) في (م): «وليد». وسقط من (ك): «عطاء قال».

(٦) ذكره الواحدي في «التفسير البسيط» (٨ / ٥٦٤) عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما. وانظر:

«تفسير البغوي» (٢ / ١٧٩)، و«زاد المسير» (٥ / ١٧).

(٧) في (ف): «التحمل».

(٨) رواه مسلم (٢٧٦٧).

﴿ثُمَّ﴾ متعلّق بقوله: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾، وقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (١) إمّا (٢) معترض تأكيد لما ذكره (٣).

﴿إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ لا إلى غيره ﴿تَرْجِعُكُمْ﴾ يوم القيامة ﴿فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ﴾  
بيّن الرشد من الغي، ويميّز المحقّ من المبطّل.

\*\*\*

(١٦٥) - ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ رَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّبَلِّوَكُم فِي مَاءٍ أَنْتُمْ لَا تَشْكُرُونَ﴾ (٤) ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾: خلائف الأمم الماضية في الأرض.  
﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ في الخلقة والمكينة والعلم والعمر.  
﴿لِّبَلِّوَكُم﴾؛ أي: ليختبركم ﴿فِي مَاءٍ أَنْتُمْ لَا تَشْكُرُونَ﴾: فيما أعطاكم من النعم بالشكر،  
وفما ابتلاكم به من المحن بالصبر.

﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ﴾؛ أي (٥): لأعدائه، وإنما كان عقابه سريعاً لأنه لا يحتاج  
إلى استعمال آلات (٥)، ولا يتوقف على استحصال أدوات.  
﴿وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ أي: لأوليائه.

وصف العقاب ولم يصفه إلى نفسه، ووصف ذاته بالمغفرة وضم إليه الوصف

(١) «وازرّة وزر أخرى» زيادة من (ك).

(٢) قوله: «إمّا» كذا في النسخ، ولم يذكر لها قسيم.

(٣) في (ح) و(ف): «ذكر».

(٤) «أي» من (م) و(ك).

(٥) في (ف) و(ك): «الآلات».

بالرحمة، وأتى ببناء المبالغة وَعَلَمِي التأكيد (إِنَّ) واللام؛ تنبيهاً على أنه تعالى غفورٌ بالذات معاقِبٌ بالعَرَض، كثيرُ الرَّحمة مبالغٌ فيها، قليلُ العقوبة مسامحٌ فيها؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]؛ أي: استخلافكم فيها بعد القرون التي أهلكناها استخلافٌ مَنْ يختبر، ولا يلزم مِنْ هذا أن يكون الخطاب للمؤمنين خاصّة.

وكلُّ مَنْ جاء بعدَ ما مضى فهو خليفته، والجمع: الخلائف، جاؤوا به على الأصل، مثل: كريمة وكرائم، وقالوا أيضاً: خلفاء، من أجل أنه لا يقع إلا على مذكّر<sup>(١)</sup>، وفيه الهاء، جمعه على إسقاط الهاء، مثل ظريف وظرفاء؛ لأن (فعيلة) بالهاء لا يجمع على (فعلاء)، والله أعلم بالصواب<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) في (ف): «لا يقع إلا مذكراً»، وفي (ح): «لا يقع إلا مذكراً».

(٢) هنا تنتهي النسخة الخطية لمكتبة الحرم المكي والمروموز لها بـ (ح).